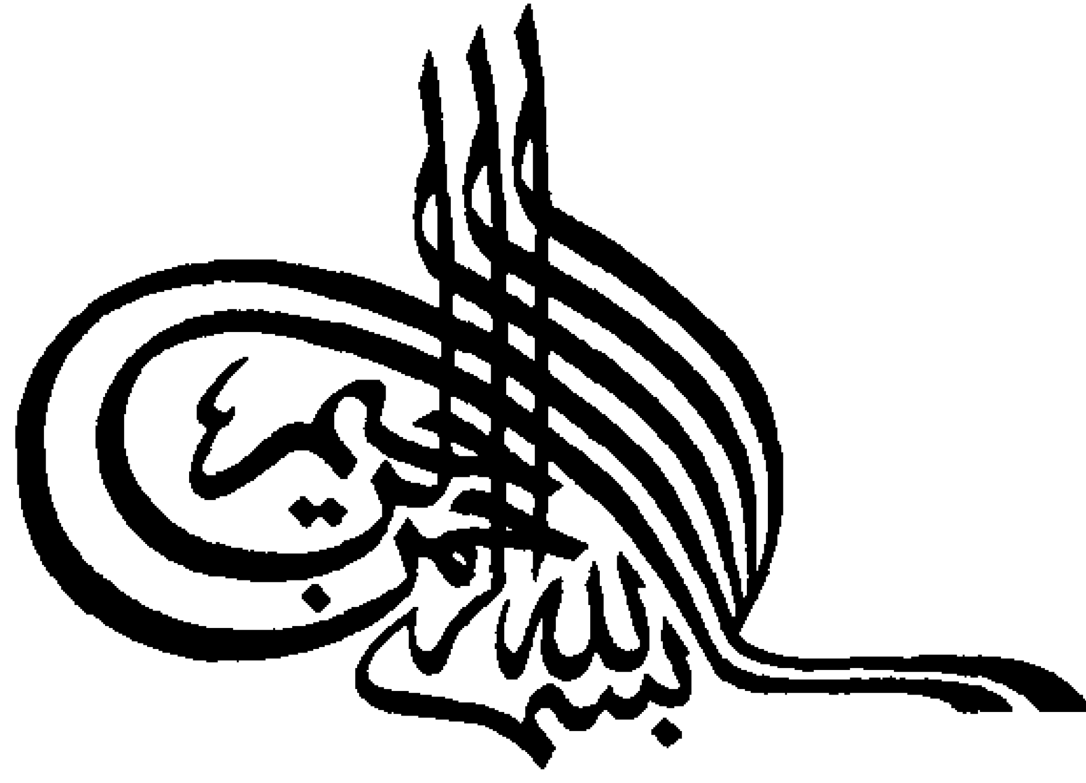
الدكتورة
شمسة بوشنافة

دور فرنسا
في ظل النظام الدولي الجديد



دار الحامد للنشر والتوزيع



دور فرنسا

في ظل النظام الدولي الجديد

دور فرنسا
في ظل النظام الدولي الجديد

الدكتورة

شمسة بوشنافة



رقـــم التصنيـــــــف : 327.940
المؤلف ومن هـــو في حكمه : شمسة بوشنافة
عنـــوان الكتـــــاب . دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد.
رقـــم الإيـــداع : 2015/6/2893
الواصفـــــــات : /العلاقات الدولية//فرنسا/
بيــــانات الناشــــر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى
(ردمك) ISBN 978-9957-32-963-1

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى 2016-1437هـ

الحامد

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com



﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾

[النمل:19]



اهـــداء

أهدي هذا العمل العلمي

الى والدتي رحمها الله

و طيب ثراها

واسكنها فسيح جنانه

و الى والدي العزيز اطال الله في عمره.

المحتويات

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تحولات هامة على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وقد عكست هذه التحولات التغير في هيكل النظام وفي نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطرف والقوى الفاعلة فيه. كما شكلت قوة ضغط باتجاه الدفع نحو التكامل والاندماج وتقوية الاعتماد المتبادل في أشكاله المختلفة لمواجهة ظاهرة تشتت وتشرذم القوة وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية وتدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والبيئة والفقر أمام عجز الدولة منفردة على ضبط إيقاع هذه الظواهر بسبب الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية التي اتخذتها وتجاوزها الحدود العبر وطنية.

كما امتدت أثار هذه التحولات إلى مفهوم القوة بعد تراجع الأهمية النسبية لعامل القوة العسكرية في مقومات الدولة الشاملة، مقابل تنامي أهمية العامل الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي وزيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة. كما كان من أبرز نتائج هذه التحولات تراجع دور الدولة القومية مقابل نمو الفواعل غير الحكومية وسيطرة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي فرضت من خلال تنامي حق المجتمع الدولي في التدخل في الشؤون الداخلية نتيجة عولمة المحلي وتطور مفهوم السيادة إلى مفهوم المسؤولية والمشاركة.

وكان من الطبيعي أن تنعكس أثار هذه التحولات وما تبعها من نتائج على هيكل النظام الدولي ومراكز القوى الدولية، على قدرة الدول في التحكم وإدارة مصالحها وضبط إيقاع التحول بما يحافظ على سيادتها في الداخل والخارج. وفي ظل هذه البيئة الجديدة تميزت السياسة الخارجية لكل الدول

بسيطرة هواجس الانحصار ومخاوف صعود أقطاب أخرى تهيمن على مراكز القوة العالمية للإنتاج والاقتصاد ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي العالمي. هذه الهواجس بدورها كانت أهم الدوافع لإعادة التمركز من أجل ضمان دور فاعل ومؤثر ولا سميا بالنسبة للقوى الفاعلة في النظام الدولي حيث اتضح أن هذه القوى تعيش ثورة في مذهبها وفى ثقافتها الإستراتيجية في محاوله لبلورة البدائل الإستراتيجية لمختلف سيناريوهات تطور النظام الدولي وضبط صعود الفواعل الجديدة والتحكم في حركتها وتوجيهها.

وتعتبر فرنسا من بين أهم القوى الدولية التي تعاني من أثار وتطورات هذه التحولات على مكانتها الدولية التي تعتبر من أهم أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، حيث تسعى فرنسا منذ انهزامها أمام ألمانيا وتراجع دورها بعد الحرب العالمية الثانية- مقابل تنامي الدور الأمريكي والروسي المهيمن-، الى استعادة دورها كقوة كبرى. فسياسة الخط الثالث التي انتهجتها خلال الحرب الباردة والانسحاب من القيادة العسكرية للحلف الأطلنطي وعلاقاتها المميزة مع ألمانيا والاندماج الأوروبي التي مثلت دعائم وركائز السياسة الخارجية الفرنسية منذ وصول "شارل ديغول" الى السلطة، أظهرت التحولات الدولية محدوديتها وعدم ملامتها في المحا فظة على المكاسب الفرنسية وفي دعم نفوذها بين القوى الكبرى والبازغة في النظام الدولي الجديد.

فقد وجدت فرنسا مرة أخرى، نفسها في مواجهة ليس فقط، القوة الأمريكية ولكن قوى وأقطاب دولية برزت في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي وهي لم تنجح بعد في استعادة مكانتها كما تصورها صانع القرار الفرنسي. فالتحدي أخذ طابعا أوسع من حيث المحتوى والأطراف وهو ما يعني مزيدا من الجهود للسياسة الفرنسية على نطاق أوسع من أجل تدعيم دورها الإقليمي والدولي وإيجاد آليات قوية لممارسة دورها وضمان

دور مؤثر وفعال في السياسة العالمية، كقطب رئيسي وأحد أعضاء مجلس الأمن الذين يتمتعون بمقعد دائم ومن ثم المحافظة على أهمِ القواعد التي ميزت سياسة فرنسا وهي الاستقلالية والدور الريادي.

وانطلاقا من ذلك، أصبحت عملية البحث عن البدائل والخيارات المتاحة تمثل الانشغال الرئيسي والأولوية الرئيسية للسياسة الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد، في إطار سياسة إعادة التمركز وتقاسم الأدوار على المستوى الدولي.

أهمية الدراسة العملية والعلمية:

* **الأهمية العملية:** ان موضوع الدراسة يتناول الخيارات والبدائل الفرنسية المتاحة في ظل النظام الدولي الجديد ويعنى هذا، تحديد فرص الدور الفرنسي وحدوده، ومن ثم تحديد مكانة فرنسا في سلم القوى الكبرى أو الفاعلة في هذا النظام. وتتضح أهمية الدراسة في تسليط الضوء، خاصة على آليات إدارة وتنشيط السياسة الخارجية الفرنسية في ظل العولمة والتكامل وتحديد الصعوبات التي تواجه الدور الفرنسي عِلى المستوى الإقليمي أو الدولي، وكذا مدى قدرة فرنسا على تجاوز هذه الصعوبات. وهذا الدور سوف يسمح لنا بتوضيح سياسة فرنسا تجاه شركائها الأساسيين ولاسيما الجزائر، التي تربطها علاقات مميزة مع فرنسا على أكثر من (مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف، سياسي واقتصادي وثقافي) ورهاناتها في إفريقيا وفي منطقة المتوسط.

* **الأهمية العلمية:** إن أهمية الموضوع من الناحية العلمية تتلخص في إثراء البحث العلمي فيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية وطبيعة تأثير هذه التحولات على صنع وإدارة السياسة الخارجية. كما تكمن هذه الأهمية أيضا في كون الموضوع يتناول أيضا، مرحلة جديدة من مراحل تطور

السياسة الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد، لتكون بذلك مكملة للجهود السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا ومراحل مختلفة وبذلك إضافة مادة علمية جديدة حول الموضوع.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال جوهري وهو: ما هي طبيعة الدور الفرنسي وتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد؟. ما هي الفرص والقيود التي تحيط بهذا الدور؟. ويتفرع هذا السؤال إلى العديد من الأسئلة الفرعية من أهمها:

- ما هو مفهوم الدور والمكانة في تصور صانع القرار الفرنسي؟.
- ماهي أهم الآليات التي توظفها فرنسا لإدارة مصالحها في ظل النظام الدولي الجديد؟.
- ماهي طبيعة السلوك الفرنسي وكيف تتعامل فرنسا مع التحولات الدولية الجديدة؟ وهل هذا السلوك كفيل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمها صانع القرار؟.

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية

- إن التطورات الدولية وتوزيع القوة داخل النظام الدولي الجديد وما أحاط بها من مؤثرات، يعد أهم دافع لفرنسا للبحث عن بدائل جديدة للمحافظة على مكانتها.
- ان الترتيبات الدولية والإقليمية الراهنة، (التعددية والإقليمية)، تعد من بين أهم الأساليب والآليات للدور الفرنسي الدولي والإقليمي.
- إن إعادة تنشيط الدور الفرنسي وضمان مكانة إستراتجية،مرهون بإدارة نتائج التحولات والعولمة على المستوى الداخلي والتحكم في شبكة الاعتماد المتبادل في إطار الإقليمية ومتعدد الإطراف.

مجالات الدراسة:

المجال الزمني: تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد.آي الفترة الممتدة من بداية التسعينيات،- تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية التحول الدولي والإعلان عن نظام دولي جديد من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خلال حرب الخليج الثانية- وحتى انتهاء عهدة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي يمثل استمرارا للخط الديغولي فيما يتعلق بالدور والمكانة الفرنسية والعلاقات الفرنسية – الأمريكية والحلف الأطلسي. وهذا بخلاف الرئيس نيكولاس ساركوزي الذي أظهر خطابه ليونة كبيرة تجاه نفس القضايا.

المجال المكاني: تناقش تأثيرات النظام الدولي الجديد على الدور الفرنسي، على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي من خلال إبراز أهم المتغيرات المفسرة لهذا الدور.

منهجية الدراسة:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة، تتوقف على العديد من الاعتبارات التي تنبثق من الإطار النظري لهذه الدراسة؛ حيث يعكس هذا الإطار التشابك بين قضيتين هامتين، تتعلق الأولى بما يعنيه مفهوم التحول في هذه الدراسة، والثانية تخص العلاقة بين التحول ودور القوى الدولية (الدول)، بخصوص تأثير هذا التحول على دور وتوجهات الدول على المستوى الخارجي وانطلاقًا من ذلك، تتبنى هذه الدراسة منهجية تقوم على الجمع والمزاوجة بين العديد من الاقترابات والنظريات وهي اقتراب تحليل النظم وذلك انطلاقا من النظر إلى السياسة الخارجية الفرنسية كنظام ومن ثم، فان قراراتها تتأثر بالبيئة المحلية والإقليمية الدولية المحيطة بها ويسهل هذا الاقتراب عملية البحث في نوعية العلاقة بين السياسة الخارجية الفرنسية

ومختلف التحولات الدولية في المرحلة محل الدراسة. ونظرية الدور التي استخدمت في تحليل تصورات وأهداف وآليات الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد. كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في تفسير وتتبع الجوانب التاريخية المختلفة للظواهر والأحداث التي تطرقت اليها الدراسة.

التقسيم الهيكلي للدراسة:

تمت الإجابة على إشكالية الدراسة في أربعة فصول. يتناول **الفصل الأول:** التحولات الدولية وتأثيرها على التفاعلات الدولية وتم تقسيمه إلى أربعة أجزاء. خصص الجزء الأول لتطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، في حين يركز الجزء الثاني على هيكل النظام الدولي الجديد ويتناول الجزء الثالث تراجع دور الدولة وإعادة تعريف مفهوم السيادة، أما الجزء الأخير، فإنه يسلط الضوء على انعكاسات النظام الدولي الجديد على طبيعة التفاعلات الدولية.

الفصل الثاني: يناقش أهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية وقسم إلى أهداف وخصائص السياسة الخارجية الفرنسية، وأيضا مؤسسات وهياكل صنع السياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الثالث: يتطرق للآليات الدولية والاقليمية للدور والنفوذ الفرنسي في البيئة الدولية الجديدة. حيث تم التركيز على هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

وخصص **الفصل الرابع** لمناقشة تحديات وعراقيل الدور الفرنسي والتي تتمثل في تراجع دور الدولة وبروز اليمين المتطرف وتراجع وانحصار النفوذ الفرنسي في العديد من المناطق ولا سيما في إفريقيا وأخيرا الخلاف الفرنسي- الأمريكي. وخاتمة تتضمن حوصلة لنتائج الدراسة.

الفصل الأول

تحولات النظام الدولي وتأثيرها على التفاعلات الدولية

الفصل الأول

تحولات النظام الدولي
وتأثيرها على التفاعلات الدولية

تعتبر مفاهيم إعادة التمركز وتكييف استراتجيات الدول وسياساتها بما يتناسب مع موازين القوى الجديدة، أهم القضايا التي واكبت التحول الدولي. وطبقا لذلك شهدت العلاقات الدولية إعادة تشكيل وتنظيم (recomposition et reconfiguration) وتوزيع لمراكز القوة في شكل خلق فظاءات ومؤسسات إقليمية ودولية وترتيبات جديدة وإعادة بناء التحالفات. وانطلاقا من ذلك، فان هذا الفصل يمثل مدخلا لتحديد طبيعة التحول في النظام الدولي باعتبار أن هذا الأخير، يشكل أحد أهم مستويات التحليل، التي تسمح بتفسير البيئة الإستراتجية والاقتصادية لتفاعلات ما بعد الحرب الباردة وضبط طبيعة اللاعبين وتوزيع الأدوار وكذا خصائص التفاعلات الدولية واتجاها ومن ثم إبراز مكانة ودور فرنسا ضمن هذه التحولات.

1-1- **مفهوم القوة**:

يعتبر التطور الذي مس مفهوم القوة والذي انعكست أثاره على باقي الجوانب الأخرى في النظام الدولي، من أهم تطورات ما بعد الحرب الباردة.ومن هنا، فان إلقاء الضوء على هذا المفهوم سوف يسمح لنا في هذه الدراسة بتفسير التغيرات التالية في النظام ولا سيما مسالة تحديد مكانة اللاعبين ووسائل التكيف مع التحولات الدولية.

والقوة في العلوم الاجتماعية(*) تعني مقدرة فرد ما على فرض إرادته على الآخرين من أجل تغيير سلوكهم ويذهب "ماكس فيبر" "Max weber" إلى اعتبارها "القدرة التي يمتلكها الفرد في ضوء العلاقات الاجتماعية والتي تجعله في حالة يستطيع معها أن يحقق رغباته بغض النظر عن مقاومة الآخرين أو رفضهم. وهي حظ (La chance) فرض إرادتنا على الآخرين مهما كانت الوسيلة المستخدمة". ويرى "Bertrand Badie"، بأن هذا التعريف ينطبق على الأفراد الذين هم نحن ولكن يتساءل إذا كان ذلك ينطبق أيضا على المجموعات؟[1].

ومن جهته، يرى"هارولد لاسويل" "Harold Lasswell"، بأن القوة هي قدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على التحكم في سلوك الآخرين بالطريقة والحالة التي يريد ويستطيع من خلالها تكييف سلوك الآخرين كيفما يشاء[2]. وبالنسبة "لروبرت دال" "Robert Dahl"، فيمكن القول بأن لطرف أول قوة على طرف ثاني عندما يفرض الأول على الثاني القيام بعمل معين ما كان ليقوم بيه الثاني لو لم تكن علاقة القوة موجودة بينهما[3].

(*) ان القوة اصطلاحا تعني القدرة، السلطان، التسلط، امتلاك، جبروت، سلطة، نفوذ، فاعلية، طاقة، استطاعه. أما معجم العلوم الاجتماعية فيعتبر أن القوة اصطلاحا تعني "الطاقة على العمل: أي الجهد". أي أنها قوة و شدة ظاهرة ما في آثارها.

(1) Bertrand Badie. **L'impuissance de la puissance. Essai sur les relations internationales**. Paris: Fayard.2000 .Pp 8-9.

(2) نظام محمود بركات. **مراكز القوى في إسرائيل و دورهم في صنع السياسة الخارجية منذ 1963-1979**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 1980. ص41.

(3) ناصف يوسف حتي. **النظرية في العلاقات الدولية**. الرباط: دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى. 1985. ص120.

ويعتبر "جوزيف ناي "Nye JR Joseph"، بأن قياس السلطة أو القوة بمفهوم تغيير سلوك الآخرين يتطلب معرفة رغبات هؤلاء الآخرين الخاصة ويذهب الى حد القول أن مثل هذا التعريف قد يوقع أصحابه في أخطاء تتعلق بتقدير قدرتنا. ومنه يرى أنه من الأجدر البحث عن معرفة سلوك الأفراد الآخرين في غياب أي فعل من جانبنا، إلا أن هذا الأمر صعب التحقيق دوما[1]. كما يرى "يوسف حتي"، أن المفهوم الذي يذهب إليه "دال"، يمكن أن يستخدم لدراسة سلوك وحالة ماضية ولا يمكن استخدامه في حالات حاضرة، بسبب عدم إمكانية التأكد من أن الطرف الثاني ينتهج سلوكيه معينه نتيجة لعلاقة قوة وليس نتيجة عوامل أخرى، لا يمكن التأكد من وجودها أو تأثيرها إلا بعد حصول السلوك[2]. ويذهب "سرج سور "Serge Sur" إلى اعتبارها قدرة الفعل أو رفض الفعل أو منع الفعل[3].

والقوة أيضا قيمة خاصة، يملكها طرفا معينا دون أن يعي أنها قيمة مادية كالمال أو الأملاك وهي أيضا صفة العلاقة بين فاعلين مختلفين. بمعنى أنها علاقة سيكولوجية بين اللذين يمارسونها والذين تمارس عليهم وتسمح للطرف الأول بالسيطرة على سلوكيات أو بعض سلوكيات الطرف الثاني[4]. ومنه، فان القوة كظاهرة أو مفهوم في العلوم الاجتماعية تعني التوجيه والتأثير والقدرة على السيطرة والتحكم في سلوك الآخرين.

---

(1) Joseph S. Nye JR. **Le leadership Américan. Quand les règles du jeu changent**. Traduit par Brigitte Delorme. New York: Basic Books Inc. 1990.Pp 23-24.

(2) ناصف يوسف حتي. مرجع سبق ذكره. ص120.

(3) Pascal Boniface. **La France est – elle encore une grande puissance ?** .Paris: Presses de Sciences Politiques.1998. P29.

(4) ناصف يوسف حتى. مرجع سبق ذكره. ص117.

1 – 1 -1- مفهوم القوة في العلاقات الدولية

أما في العلاقات الدولية، فقد شكل هذا مفهوم مركز إشكاليات العلاقات الدولية وهو بذلك ليس من المواضيع الجديدة في هذا الحقل. "فهيوم "Hume"" جعل من توازن القوى منطلقا لتحليل العلاقات بين الدول، كما أن مؤسسي القواعد الأكاديمية للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية أمثال "Spykaman" وWolfers و"Morgenthau، "وظفوا مصطلح القوة كعنصر أساسي في بنائهم النظري[1].

وإذا كان مفهوم القوة قد شكل العامل المشترك والمهم في أفكار العديد من الباحثين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، فانه في نفس الوقت، شكل عنصر اختلاف فيما يتعلق بمعانيه. فالمفكر الهندي "كوتيليا"، ناقش وسائل تقوية الدولة داخليا وخارجيا، التي يلخصها في توسيع أراضيها أو تدمير خصومها أو التحالف مع غيرها وتوصل أنه على كل دولة أن تعتبر كل الدول المحاذية لها جغرافيا أعداء محتملين وبالتالي يكون لزاما عليها أن تتسلح بالقوة التي تمكنها من غزو جيرانها أو إضعاف خصومها المحتملين.وبالنسبة لعناصر قوة الدولة عند كوتيليا، فإنها تتمثل في: امتلاك المدن المركزية في القلب وعلى الأطراف وإنتاج المواد الأساسية لا لشعبك فقط، بل للآخرين لاستثمارها في أوقات مجاعتهم والاستحواذ على الأراضي الخصبة والمناجم وغابات الأخشاب والمراعي والسيطرة على مصادر المياه دون الاعتماد على مياه الأمطار والثراء في أنواع مختلفة من

---

(1) جمال علي زهران.**مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية و إسرائيل**. (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية غير منشورة). القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسة. (قسم العلوم السياسية). 1988. ص15 –16.

السلع التجارية والقدرة على تحمل أعباء تجهيز جيش ضخم ودفع ضرائب باهظة ووجود مزارعين أكفاء وتوفر درجه عالية من الولاء.[1]

وربط الفكر اليوناني بين القوة وعلاقاتها بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية وبرز مفهوم القوة عندهم من خلال العلاقة بين نوعيه القائمين على الحكم وانتمائهم الطبقي من ناحية أخرى[2]. كما أشار الفكر الروماني إلى هذا المفهوم من خلال دراسات "شيشرون" "وبوليوس" واعتبرت القوة أساس قيام الإمبراطورية الرومانية وركيزة لفكرة العدالة والحق[3].

وتعددت تعاريف القوة في العلاقات الدولية بسبب التطور الحاصل في المفهوم نفسه عبر الفترات التاريخية المختلفة، ولهذا فان مفهوم القوة في القرن التاسع عشر ليس هو نفس المفهوم السائد اليوم، خاصة إذا نظرنا إلى القوة بمفهوم المصادر والعناصر التي تشكلها، وهو ما تعبر عنه مختلف التعاريف التي سوف نوردها في هذا الإطار.

في تعريفه للقوة، يفرق المؤرخ الفرنسي "جون باب تيست دو روزال" "بين القوة والسلطة. فإذا كانت السلطة "Le pouvoir" تحدد قدرة دولة ما على تغيير إرادة مجموعة أفراد ضمن البيئة الداخلية، فان القوة هي فرض الإرادة على المستوى الخارجي، وعليه، فقوة دولة ما، تعني دولة قادرة في ظل ظروف معينه على تغيير إرادة الأفراد، الجماعات أو الدول الأجنبية[4]. ويظهر في هذا التعريف التميز غير الدقيق، إذا لابد من تحديد السلطة

---

(1) وليد عبد الحي. **تحول المسلمات في العلاقات الدولية.** الجزائر: مؤسسة الشروق. 1994. ص23 – 24.

(2) نظام محمود بركات. مرجع سبق ذكره. ص40.

(3) المرجع نفسه. ص40.

(4) Pascal Bonifce. **La France est – elle encore une grande puissance** ? . Op-cit. P 30.

بوضوح وهل يتعلق الأمر بتغيير إرادة الأفراد دوما؟. ثم ما المقصود بالظروف المعينة؟. هل هي داخلية أو خارجية أو سياسية، اقتصادية...الخ؟.

وينظر "نيكولاس سبيكمان" "Nicolas Spykaman" إلى القوة من وجهة نظر عسكرية بحته، عندما يعتبر أنها (القوة) القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسستها العسكرية[1]. وعكس "نيكولاس، نجد أن هانس مورغانتو لا يرى أن القوة مرادف للعنف، فالقوة كعلاقة بين الدول هي تعبير عن المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى وتبعا لذلك، فهي نتاج تفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة، والذي يحدد بدورة إمكانيات الدولة في التأثير على الدول الأخرى بما يحقق المصلحة الوطنية[2].

وتناول المفكر الفرنسي "ريمون ارون "" Raymond Aron "، أحد أبرز رواد المدرسة الواقعية – في كتابة الحرب والسلم بين الأمم – مفهوم القوة، والذي يعني حسبه "قدرة الفعل، إنتاج أو تحطيم. وقدرة فرد ما، هي القدرة على الفعل وقبل ذلك، فإنها قدرة التأثير على سلوك ومشاعر الأفراد الآخرين. أما القوة في العلاقات الدولية، فهي قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى[3].

---

(1) جيمس دورتي.روبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة. وليد عبد الحي. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.1985. ص66.

(2) عامر مصباح. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية. 2006. ص165.

(3)Raymond Aron. **Paix et guerres entre les nations**. Paris: Calmann – Levy. 1962 – 1984. P58.

ويميز "ارون" بين القوة في زمن السلم والحرب. فالقوة في زمن الحرب وحدها هي التي ترتبط بالقوة العسكرية وباستعمالها. كما يميز أيضا بين القوة الهجومية بمفهوم قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الآخرين والقوة الدفاعية والتي يقصد بها قدرة الوحدة السياسية على منع فرض إرادة الآخرين عليها. كما يفرق في نفس الوقت، بين المصادر أو القوة العسكرية لجماعة ما والتي يمكن قياسها بموضوعية وبين القوة التي هي علاقة إنسانية لا تتعلق فقط بالوسائل المادية وللدلالة على ذلك يستخدم مصطلحين:

- القوة (La Force) والتي يحصرها في عناصر مادية وعسكرية واقتصادية وهذه الأخيرة يمكن تقييمها وقياسها ولو نسبيا.
- القدرة (La Puissance) باعتبارها جهدا أو طاقة غير قابلة للقياس أو هي صعبة القياس وذلك بسبب أنها لا تكشف عن أهميتها كما أن ممارستها لا تفهم إلا في ضوء وضع محدد. والعلاقة بين القوة والقدرة هي علاقة توظيف أداة (instrumental). بمعنى أنه في ظل ظروف معينة ولتحقيق أهداف محددة توظف القوة، القدرة لأجل تحقيق هذه الأهداف. بمعنى أن القوة هي أداة أو وسيلة بالنسبة للقدرة [1].

" La puissance et la mise en œuvre des forces dans des circonstances et en vue d'objectifs déterminés."

وبالنسبة "لارنست هاس"، فالقوة وظيفة لعدة عوامل، بعضها ملموسة مثل المواد الأولية والإنتاج الصناعي وبعضها غير ملموس مثل التكنولوجيا والأخلاق، والقوة مرادف للقوة العسكرية ويعرفها بأنها مقدار القوة المتاحة

---

[1] Christian Malis .**Raymond Aron et le concept de la puissance. www.stasc.org.2005**. P6. date. de mise à jour. 12-09-2006.

لنخبة الأمة لإنجاز أية مساعدة معينة[1]. ويضيف "روزن ستيفن" Rosen Steven" عنصر آخر في تعريف القوة وهو القابلية أو الرغبة والتأثير. فقوة الدولة يقصد بها "قابلية لاعب دولي استخدام المصادر والموجودات ملموسة وغير ملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعته في النظام الدولي، وفي قراءته لهذا التعريف، يرى سعد حقي توفيق، أنه يتميز بعدة خصائص[2]:

- القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها اللاعبون بعضهم ببعض.
- القوة ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.
- القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من أجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.
- ان استخدام القوة إذا ما تم بعقلانية فهو محاولة من أجل أن تكون مخرجات الأحداث الدولية لتحقيق أغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. ان هذا الرضا طبيعي وهو مقياس درجة إدراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات وأهداف المجتمع الدولي الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة.

والقوة بالنسبة "لسعد حقي"، تعبر عن انصهار يضم عدة عناصر للإقناع تتراوح بين الإجبار القصري إلى التأثير الاقتصادي. والقوة القصرية تعني استخدام وسائل الإجبار العسكرية والاقتصادية، وتستخدم وسائل الإجبار من قبل اللاعب (أ) على اللاعب (ب) من أجل تحقيق

---

(1) سعد حقي توفيق. **مبادئ العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. 2000. ص194.

(2) المرجع نفسه. ص195 – 196.

الأهداف السياسية للدولة (أ)، والقدرة تساوي التأثير باستخدام وسائل الإقناع. أما القوة فإنها تساوي السلطة ويقصد بها الامتثال الطوعي[1]. وبالنسبة "ليوسف حتي"، فان مفهوم القوة يحمل ثلاث معاني وهي:[2]

- امتلاك الشئ أو الحصول عليه أو خسارته و فقدانه أو توزيعه. فالقوة قد تعني امتلاك الشئ واستعماله لأهداف مختلفة ولو ارتبط استعمال القوة بشكل عام بمفهوم النزاع، إلا أن استخدام المفهوم يختلف من وضع لآخر.
- القوة عامل محرك، حيث أن الصراع من أجل القوة هو الدافع لسلوكيات الدول تجاه بعضها البعض على مختلف المستويات.
- القوة سمة أو خاصية تطبع علاقات الأطراف بعضها بالبعض الأخر ولتعريف القوة بشكل دقيق، "يشترط يوسف حتي"،التفريق بين القوة الكامنة (Pouvoir Potentiel) والتي يقصد بها القدرات الوطنية لمجتمع معين وبين القوة الفعلية (Pouvoir effectif) أو القوة المستخدمة، والتي هي نتاج عملية تحويل القوة الكامنة. وعملية التحويل هذه تتميز بالديناميكية ولها ضوابطها التنظيمية والوصفية التي تحدد مدى نجاحها. وليست كل الدول التي تمتلك مصادر هائلة قادرة على التأثير في غيرها وذلك بسبب افتقارها إلى القدرة التحويلية[3]. ولكن ما هي هذه الضوابط التي تحدد عملية التحويل؟.

أما "باسكال بونيفاس "Pascal Boniface"، فانه يقرن مفهوم القوة بالاستقلال. بمعنى الاستقلال تجاه الفاعلين الآخرين وتبعية هؤلاء للقوي

---

(1) المرجع نفسه. ص194 – 195.

(2) ناصف يوسف حتى. مرجع سبق ذكره. ص115 -116.

(3) المرجع نفسه. ص119.

وبذلك فهي لعبة متعادلة في العلاقات الدولية. وبصفة شاملة، فالقوة بالنسبة له تتعلق بقلة الضغوطات التي يتعرض لها الفاعل أو العكس، وهي تعني حرية التصرف "Liberté d'agir". وبهذا فهي ليست بعيدة عن مفهوم السيادة. ويضيف فان كانت حرية كل فرد تتوقف عند حرية الآخرين، فان قوة طرف لا تحدد إلا بقوة الأطراف الأخرى.[1].

وبهذا ينقلنا "باسكال "إلى مفهوم شامل وهو الاستقلال والسيادة، إلا أن هذه السيادة ليست مطلقة وإنما محدودة بسيادة الدول الأخرى، وهو ما يفهم بضرورة تقيد ممارسة هذه القوة ان لم يكن بصورة قانونية (الاحترام سيادة الدول)، فان ذلك يتم بوجود أعضاء أقوياء. ولكن ما هي عناصر وشروط أو محددات هذه السيادة؟. ان مفهوم القوة عند "باسكال" يأخذ بعدا سياسيا وقانونيا أكثر منه بعدا عمليا لتعريف القوة.

1- 1-2-تطور مفهوم القوة في النظام الدولي الجديد:

إن التعاريف المختلفة التي تحصر القوة في فرض الإرادة، الإمكانيات المادية وقدرة تحويلها والتأثير والسيادة إنما تفسر نقطة مهمة تتعلق أساسا بالتطور الذي شهده هذا المفهوم. فالقوة ليست شيئا مطلقا بل أنها تتفاوت تبعا للعصر وطبيعة الظروف وتصوراتنا. فإذا كان هذا المفهوم قد ارتبط بمحصلة عصر كانت مخاطر الصراع المسلح هي السمة المميزة للعلاقات الدولية، فانه مفهوم لا يتلاءم مع النظام الدولي الجديد الذي يتسم بعولمة المشاكل السياسية والاقتصادية وعولمة التجارة وتراجع دور الدولة والصدمات الثقافية وتفكك عناصر قوة الدولة وهو ما يطرح إشكالية القوة خاصة من حيث عناصرها. ولهذا يقول "Bertrand Badie" أما والقرن

---

[1] Pascal Boniface. **La France est – elle encore une grande puissance?**. Op – cit.P 30.

العشرين يوشك على الانتهاء، فلم يعد ممكنا النظر الى القوة باعتبارها مجرد عمل إرادي موجه نحو الغير عمدا...."[1].

ويتكلم "بادي" عن ما يسمى بتشرذم القوة (Fragmentation)، حيث لم تعد هناك دولة واحدة هي التي تمتلك أمر النهي والأمر. ففي ظل تنوع النظم الوظيفية – والتي تجزأ النظام الدولي فيما وراء العالم الدبلوماسي – الاستراتيجي–، يؤكد أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل، على اختلاف قابلية الدولة الواحدة للتأثير طبقا لميادين التنافس الدولي المختلفة، "مسرح السياسة" كما يسميه "ستانلي هوفمان" Stanley Hoffman [2].

ففي مجال التنافس التجاري والمالي والتكنولوجي الذي يسود العلاقات الدولية المعاصرة، قلما تمارس القوة (التي يحللها البعض في نهاية المطاف باعتبارها تحويل إحدى المزايا إلى نتائج إيجابية) من خلال فرض الإدارة، بل أن هذه الممارسة تأتي من خلال عملية سياسية قد تمتد لعدة أعوام ما بين تقدم وتقهقر ومكاسب وتنازلات وانشقاق وابتزاز...... وعليه، فالقوة لم تعد مجرد القدرة على حمل الغير على أن يفعل ما لم يكن ليفعله بغير ذلك، بل هي أيضا القدرة على تحديد "جدول الأعمال" وعلى التحكم في نتائج العمليات التي تدور في هذا السياق.... وتعرف القوة في العلاقات الدولية حاليا، بأنها القدرة على التحكم في قواعد اللعبة في واحدة أو أكثر من الميادين الرئيسية للتنافس الدولي[3]، والطرف القوي هو الأقل عرضة للتأثير وهو ذلك الذي يمكنه تقديم تنازلات بأقل تكلفة ولكنه ليس مطلق السلطة[4].

---

(1) برتران بادي. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. ترجمة. سوزان خليل. القاهرة: دار العالم الثالث. الطبعة الأولى.1998. ص140.

(2) المرجع نفسه. ص140.

(3) المرجع نفسه. ص141.

(4) المرجع نفسه. ص142.

إنما ذهب إليه "بادي"، يترجم تأثير مختلف التحولات الدولية على القوة كمفهوم (المصادر) وكممارسة، حيث لم تعد القوة مرتبطة بتكنولوجيا الحرب ولا بوجود لاعبين فقط على الساحة الدولية. كما أن عناصر القوة اليوم تفككت. فقد تكون الدولة قويه اقتصاديا وليس كذلك عسكريا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان عناصر القوة اليوم مشتتة أو موزعه بين العديد من اللاعبين ولا يوجد لاعب واحد يحتكرها. ومن ثم فليس هناك طرف له مطلق السلطة في فرض إدارته على الآخرين أو حمل الآخرين على تقديم تنازلات.

والى جانب التشرذم يطرح إشكالية تحول أو انتقال القوة من مجال إلى مجال آخر مع ظهور ألمانيا واليابان على المسرح التجاري في مواجهة الولايات المتحدة، التي تعاني من الصعوبات المالية ولكنها ظلت قوة مالية، وهي مسالة يتعذر حلها في أكثر الأحيان، بسبب الفهم الخاطئ لاسيما فيما يتعلق بالصلة بين القوة السياسية والتجارة. فمع تدويل الأسواق دخلنا عصر النفوذ بدون قوة.، بمعنى قدرة اللاعب على التأثير في سلوك الآخرين دون إرادية ولا عدوانية، حيث يحدد بعض اللاعبين، قواعد الاقتصاد العالمي ويحددون هامش المناورة المتاح للآخرين[1].

وتترجم أفكار "جوزيف ناي Joseph Nye"، التطورات الحاصلة في تحديد مفهوم القوة وعناصرها. حيث يعتبر هذا الأخير أن القوة هي: قدرة الشخص على التأثير في المحصلات التي يريدها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث........ وقدرة المرء في الحصول على النتائج المرغوبة كثيرا ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة. ومنه، فإن القوة بصفة مختصرة تعني امتلاك كميات كبيرة نسبيا من عناصر السكان. الإقليم

---

[1] المرجع نفسه. ص144.

الجغرافي. الموارد الطبيعية، القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار السياسي، وهي بهـذا تعني الإمساك بالأوراق الرابحة للعبة البوكر الدولية[1].

ويفرق بين نوعين من القوة: ما يسمي بالقوة الصلبة التي يحصرها في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والتي هي مثالا عن القوة الآمرة، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم. فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع والى التهديدات. غير أن هناك قوة أخرى هي القوة الناعمة، التي تسمح بجذب وإغراء الدول الأخرى وكثيرا ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالإقتداء. وهي قوة تختار الناس بدلا من إجبارهم وترتكز على وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات (رغبات) الآخرين. وتنشأ القوة الطرية، الناعمة من قيم وثقافة البلد إلى حد بعيد وكلا القوتين (الناعمة والصلبة) ترتبطان فيما بينهم[2].

ويتعرض "جوزيف ناي" إلى موضوع (transfert) تحول القوة ويستخدم مصطلح (le pouvoir)) للتعبير عنها. وهو تحول يرى أنه يشكل مسألة أساسية تطرح كلما تعرضنا إلى القوة بمفهوم المصادر. حيث يرى أن هناك دولا أكثر قابلية من غيرها في تحويل (convertir) مصادرها إلى تأثير تماما مثلما يربح البعض في لعبة (cartes) على حساب ضعف اللعب الذي منح لهم. ويقصد بهذا التحويل، القدرة على تحويل قدرة كامنة مقدرة في شكل مصادر متوفرة إلى قوة حقيقية ملموسة والتي نستطيع أن نقيسها بدورها من خلال تغيير سلوك الآخرين. وانطلاق من ذلك نستطيع أن نحدد

---

[1] جوزيف ناي (الابن). **مفارقة القوة الأمريكية**. ترجمة توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2003. ص31- 32.

[2] المرجع نفسه. ص38-39.

قدرات دولة ما على القيام بهذه العملية التحويلية إذا كنا نريد أن نتنبأ بالمستقبل بالضبط[1].

والملاحظ عن تعريف" جوزيف" – وإن كان يحاول أن يواكب التحولات الدولية – فإنه يبقى غير واضح فيما يتعلق بطرق ممارسة القوة. إذ كيف يمكن للاعب أن يحدد الأوراق الرابحة في اللعبة السياسية في ظل تعدد اللاعبين وتشابك المصالح؟.

ويركز "الفن توفلر" على مفهوم القوة من حيث أهمية عناصرها ومكوناتها (القوة والثروة والعنف). حيث يرى أن القوة التي يعبر عنها بمصطلح (power) بعدا موجودا تقريبا في كل العلاقات الإنسانية وهو الصفة المتبادلة للرغبة. وانطلاقا من أن الرغبات الإنسانية ذات اختلاف لا ينتهي، فان كل ما من شأنه إشباع رغبة الآخر يصبح مصدر للقوة، مثل الرجل السياسي الذي هو في حاجة الى اقتراع الآخرين. ومن ثم فإن،من يملك هذه الورقة (الاقتراع) يملك قوته على الأخر (الرجل السياسي). والقوة في شكلها الغامض تعني استخدام العنف، الثروة والمعرفة بالمفهوم الواسع وذلك بغرض حمل الآخرين للتصرف بطريقة معينة[2].

ان مفهوم القوة عند توفلر،يتحدد أساسا من خلال عناصرها التي يحصرها في (العنف – الثروة – المعرفة) أو المثلث الأساسي للقوة La triade fondamentale du pouvoir. فمن يمتلك هذه العناصر يستطيع أن يمارس قوته على الأطراف الأخرى والقوة عنده ثلاث أنواع: [3].

---

(1) Joseph S.Nye JR .**Le leadership Américan. Q uand les règles du jeu changent**.Op-cit. Pp 23 – 24.

(2) Alvin Toffler. **les nouveaux pouvoirs (powershift). savoir, richesse et violence à la veille du XXI^e siècle**. Traduit par André Charpentier. Paris: Fayard.1991.P p32-33.

(3) Ibid. Pp-33–34-35.

- قوه ذات نوعيه دنيا (pouvoir de basse qualité) ويقصد بها العنف أو القوة الخام pouvoir brute، وهذا النوع يمثل عبئا على مالكه لأنه يدفع الى السباق نحو التسلح، الذي يضاعف بدورة التهديدات لكل طرف ولجميع الأطراف. وحتى وان حقق لمستخدمه نتيجة، فإن الضحية تنتظر الفرصة للانقضاض على خصمها.
- قـــوه ذات نوعيـــة متوســـطة (pouvoir de qualité moyenne) ويقصد بها الثروة (richesse) والتي يتميز استخدامها بنـــوع مـــن المرونة.
- قوه ذات نوعية رفيعة (pouvoir de qualité supérieure)، التي تتمثل في المعرفة (le savoir) وهي ليست قادرة على ضمان النجاح من خلال إرغام الآخرين على فعل ما نريد فحسب، ولكنها تتميز بقدرات أكثر تطورا حيث ان فاعليتها تسمح بالحصول على النتائج بدون تبذير للثروة والقوة، لأنها تدفع الآخرين إلى حب أهدافنا وسلوكنا ومن ثم تصبح وسيلة إقناع. ويضيف توفلر،بأن المعرفة هي عامل مضاعف "multiplicateur" للثروة وللعنف. والقوة القصوى يمتلكها الذين يوجدون في وضعية استخدام القوة في أشكالها الثلاث(.....). وذلك عن طريق التهديد بالعقاب والوعود بالمكافأة.

وهنا نجد توفلر، يقترب من مفهوم القوة الناعمة عند "جوزيف ناي". ويعكس هذا المفهوم للقوة،التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي الحالي والتي تلعب فيها التكنولوجيا وثورة المعلومات،الدور الرئيسي والذي على أساسه يمكن تصنيف القوى المسيطرة على النطاق الدولي أو الفاعلة، بحيث أن الثروة أو العنف لا معنى لهما بدون توفر عامل المعرفة.

ان مجمل هذه التعاريف، تكشف عن إشكالية تحديد مفهوم القوة وهذا راجع إلى أن القوة مفهوم نسبي يتطور تبعا للعناصر المطلوب أخذها بعين

الاعتبار وهي عناصر مادية يمكن قياسها و أخرى غير مادية. وحتى في حال وضع قائمة بجميع الموارد اللازمة لممارسة القوة، يظل هناك هامش كبير للشك فيما يتعلق بقدرة المسؤولين على حشد تلك الموارد من أجل بلوغ أهدافها، ويشير "ريمون ارون" إلى ذلك بقوله إن "القوة تبقى علاقة بشرية في المقام الأول. فمهارة الحكام وعزمهم والقدرة على العمل الجماعي لدي شعب ما،كلها أمور لا يمكن قياسها. فهي غير متوقعة.[1]

ويلخص "محمد طه بدوي" هذه الإشكالية، بقوله "إن الفروض التي لا تصور من ثنايا ملاحظة الواقع واستقرائه ليست فروضا علمية وواقع الحياة الدولية يؤكد أن عوامل القوة تختلف من عصر إلى عصر وأن أوزانها من حيث فاعليتها، ليست ثابتة وإنما هي متغيرة تبعا لتغير ظروف الواقع... بل أن نفس العمل قد تتفاوت أهميته بالنسبة لنفس الدولة من عصر إلى عصر[2]. ويرتبط هذا التغير بعاملين أساسيين وهما: ديناميكية وحركية العلاقات الدولية، كما أن أغلب من بحث في هذه المسالة بصورة أكاديمية ذهب إلى الأخذ بالعناصر التي اعتقد أنها مهمة.

ومن هنا تعددت أراء المفكرين في حصر وتجريد عناصر قوة الدولة والتي يلخصها "دوروزال" و"بيار رينوفا" الفرنسيان، في عوامل عميقة الأثر (forces profondes) والتي تشمل عوامل الجغرافيا، الأوضاع السكانية، القوة الاقتصادية، العوامل المادية، الشعور القومي يضاف إليها دور رجال الدولة في تشكيل السياسة الخارجية[3]. أما الجغرافي الأمريكي "سبيكمان"،

---

[1] برتران بادي. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص139.

[2] محمد طه بدوي. **مدخل لعلم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. (بدون تاريخ). ص52.

[3] المرجع نفسه. ص52.

فانه يشير إلى عشرة عوامل وهي: مساحة الإقليم، طبيعة الحدود، حجم السكان، توزيع المواد الأولية، التطور الاقتصادي والتكنولوجي، القوة المالية، التجانس الاثني ودرجة الاندماج الاجتماعي، الاستقرار السياسي والروح الوطنية.

ومنه يتضح ان مختلف التعاريف تصب في اتجاه واحد وهو أن القوة هي مجموعة من عناصر مادية وغير مادية، تتميز بديناميكية التغير والتطور مما يجعلها غير ثابتة زمانا ومكانا وهو ما يصعب عمليه قياسها والنتيجة هي تعدد واختلاف هذه المصادر واختلاف فعاليتها ومن ثم اختلاف مفهوم القوة في حد ذاته من السلطة، التأثير، الإرغام إلى المساومة. كما أن مختلف هذه التعاريف ارتبطت بتطور الفكر السياسي وتطور العلاقات الدولية.

وعليه، فان مفهوم القوة يعكس بعدين متداخلين وهما. البعد الخام والذي يقصد به مصادر القوة بالمفهوم المادي والقابل للقياس. والبعد الحركي ويقصد به تحويل وتوظيف مختلف العناصر من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة. وبهذا يصبح مفهوم القوة يعني المحصلة النهائية لتفاعل عدد من العناصر المادية وغير المادية. وهذا التفاعل يحدد بدوره حجم قوة الدولة، الذي يحدد بدوره أيضا إمكانيات التأثير الذي تمارسه دولة ما على غيرها من الدول.

وينصرف ذلك التأثير في النظام الدولي الحالي إلى ما ذهب إليه "باسكال بو نيفاس"، وهو حرية التصرف وقدرة الضغط على الفاعلين الآخرين بقصد تحقيق الأهداف وزيادة قناعة اللاعبين على مستوى النظام الدولي. وهي أيضا القدرة على توجيه سلوك الأمم الشريكة أو ضمان تفوق في مسار القرارات عن طريق الاستخدام الذكي والمناسب لمختلف

الإمكانيات، لأن تطور القوة ينحو باتجاه التأثير دون استخدام العنف المادي، أي الإغراء الذي ينتج عن القوة الاقتصادية (جذب الاستثمارات والتجارة الخارجية ودرجة الاندماج في الاقتصاد الدولي والدور الفاعل في المؤسسات المالية والنقدية الدولية) والتطور التكنولوجي (المعرفة)، التي تعتبر مضاعفا للقوة والثروة بالإضافة إلى الثقافة التي أصبحت أهم عامل لممارسة الإغراء. كما يشترط توفر بعض العناصر المهمة ومنها[1]: عنصر الفعالية. فحسب "كريستياني"، هناك القوة الفعالة والقوة غير الفعالة.

والفعالية هنا تعني القدرة على تصور ووضع خطط العمل المتناسقة على المدى الطويل. إنها رؤية قوة وقدرة اليوم والغد.

- ان استعمال القوة يجب أن يتطابق مع استعمال طاقات الدولة من اجل تغيير تصرفات دول أخرى في بعض الاتجاهات.
- أهم عنصر هو التفاعل بين مختلف العناصر بصورة متكافئة بحيث لا تبدو الدولة قوية عسكريا و ضعيفة اقتصاديا أو العكس.
- ان محور قوة الدولة اليوم يرتكز حول القوة الاقتصادية والمعرفية.

1 -2- **هيكل النظام الدولي الجديد**.

تعتبر قضية تحديد هيكل النظام الدولي، بمعنى الفواعل الرئيسية والتوازن وتوزيع الموارد والقدرات ذات أهمية خاصة بالنسبة لموضوعنا كونها تسمح للباحث بترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض. ويرى "علي سيد فؤاد" أن هذه نقطة هامة لأنها تسمح بتحديد العديد من الانعكاسات مثل انعكاسات هذا

---

(1) Christian Saint -Etienne.**La puissance ou la mort. L'Europe face à l'empire américain**. Paris: Seuil.2003. P 20.

التوزيع على سلوك الوحدات الدولية وقدرتها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين (قدرة أحدهما). وانطلاقاً من القدرات المحددة لترتيب هذه الدول في النظام، فإن هذا الأخير يعرف بأنه "تراتبية العلاقات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقاً لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا بينها أو مفهوم توزيع موارد القوة".

وطبقاً لنموذج "مودلسكي" حول تحديد شكل النظم، فإن النظم الدولية تتشكل استناداً لعدد من القوى الفاعلة والمؤثرة فيه. بمعنى القوى المركزية. يكون النظام آحادي القطبية إذا امتلك أحد الأطراف فيه إمكانيات تفوق نسبة 50% من الإمكانيات المتاحة للقوى الكبرى الأخرى المنافسة ويكون ثنائي القطبية إذا توزعت الإمكانيات بنسبة 25%، على دوليتين أما الحالة الثالثة أو الافتراض الثالث، فيفقد فيه النظام وجود دولة تتمركز فيها الإمكانيات بنسبة 50% أو 25%.[1]

ويرى "مصطفى علوي"، بأن هيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوة فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط القطبية في النظام الدولي، وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به نمط هيكل النظام الدولي، ولكن القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية جميعها يحدد ذلك الهيكل[2]. ويضيف "جوزيف ناي" إلى هذه القدرات المادية، القوة الجاذبة Captive power والتي تتلخص في الثقافة والايديولوجيا والمؤسسات الدولية.

والحديث عن هيكل النظام الدولي، يقودنا إلى الإشارة إلى نقطتين هامتين هما: تحول دلالات مفهوم القوة الذي أخذ أبعادا كثيرة في ظل الاعتماد المتبادل

---

(1) وليد عبد الحي. "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي". **السياسة الدولية**. العدد 126. أكتوبر 1996. ص10.

(2) مصطفى علوي. "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي". **السياسة الدولية**. العدد.153 جويلية 2003. ص66.

والتشابك بين الكيانات السياسية كما تمت الإشارة إليه. وفك الارتباط بين عوامل القوة المختلفة أو مواردها المتباينة مما أدى إلى ظهور حالات عديدة لدول تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات مجال معين مثل القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة في مؤشرات مجال أخر للقوة مثل المجال العسكري وتتسم هذه الدول بعدم انسجام المكانة[1]، والذي تظهر نتائجه في تشتت عوامل القوة بين العديد من الدول. ويرى "وليد عبد الحي" أن هناك تحولاً في مفهوم القوة المعاصرة ترتبت عليه سلسلة من النتائج وهي الانفصال التدريجي بين القوى العسكرية والقوة الاقتصادية إذ أن النظم الدولية القديمة كانت تستند لقوة عسكرية واقتصادية غير أن هذين البعدين انفصلا[2].

وقد توضحت أبعاد هذا التحول في المنظومة الاشتراكية مع الإعلان عن سياسة البريسترويكا والشفافية في 1986 والانسحاب السوفياتي من أفغانستان 1989 لتليها بعد ذلك التغيرات في أوروبا الشرقية وسقوط حائط برلين، فالانهيار التام للاتحاد السوفياتي وتفككه. وقد كانت حرب الخليج الثانية (1990– 1991) من أهم المظاهر الدالة على هذا التحول. ففي غمرة الأحداث، أعلن الرئيس الأمريكي (الأب) بوش عن ميلاد نظام دولي جديد وقد تسارعت الأحداث بعد ذلك وتتابعت بحدة كبيرة، جعلت الباحثين يختلفون في تصوراتهم الخاصة بتحديد هيكل هذا النظام الجديد من حيث توزيع القوة وتحديد الأدوار والفاعلين الرئيسيين. ويرجع هذا الاختلاف **إلى تباين الرؤى** تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية و تصنف هذه التصورات إلى تيارين وهما:

---

[1] احمد يوسف احمد وآخرون. القاهرة: الوطن.**الوطن العربي والمتغيرات العالمية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. 1991. ص57.

[2] وليد عبد الحي. "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي"..مرجع سبق ذكره. ص8.

1- 2- 1- النظام الدولي آحادي القطبية.

الباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية ومن ثم دور القوة العسكرية في النظام الدولي، اعتبروا الولايات المتحدة القطب المسيطر على تفاعلاته وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع. وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من المؤشرات التي تدعم الدور الأمريكي المنفرد في إدارة النظام الدولي وتحديد أولوياته وفي مقدمتها التنازلات التي قدمها الاتحاد السوفياتي والتي كانت على حساب مصالحة الإستراتيجية سواء في أوروبا الشرقية، أفغانستان أو في الشرق الأوسط.

ومقابل هذا الانهيار، لم تظهر أية قوة سواء على المستوى الأوروبي أو الآسيوي قادرة على الحد من السيطرة الأمريكية وهذا بفضل تفوقها في العديد من موارد القوة وضخامة إمكانياتها نسبة إلى بقية الدول الأخرى. فعسكرياً يرى البعض أنها تجاوزت الإمبراطورية البريطانية.كما يرى البعض الأخر أنه وإلى غاية سنوات 1970 لم يكن في استطاعه القوات السوفيتية الابتعاد عن أراضيها بينما تشكل الولايات المتحدة قوة بحرية قادرة على نقل قواتها خارج أراضيها وذلك رغم بناء البارجة الحربية السوفيتية ESCADRA والتي أدت إلى التقليل من قدرة الولايات المتحدة على حمل جيوشها إلى أماكن بعيدة[1].

وفي تصنيفه للفواعل الجدد،يتكلم "الفن توفلر"،على الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة، اليابان وبرلين. ويرى أن البنية العسكرية للثلاثية هي في صالح الولايات المتحدة نظر للطابع الإقليمي والإمكانيات المحدودة للقيام بعمليات بعيدة التي تميز القوات الأوروبية واليابانية، عكس القوات السوفيتية والأمريكية ذات الأبعاد العالمية ويستبعد الاتحاد السوفياتي (سابقاً) بسبب مشاكله الداخلية. كما تعتبر

---

[1] Joseph.S.Nye. JR. **le Leadership Américan**. Op-cit.P73.
Alvin Toffler.Op –cit. P511.

أمريكا الأولى في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي 15 ألف رأس، وكذلك الأولى من حيث عدد الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات والتي يبلغ عددها أكثر من 1000 صاروخ والأولى من حيث عدد الغواصات النووية المقدرة بحوالي 700 غواصة نووية[1].

ويرى "روبرت كوبر"، أن أبرز سمة لعالم اليوم هو السيطرة العسكرية للولايات المتحدة وأن التباين بين القدرات العسكرية الأمريكية والأوروبية،يزداد اتساعاً في جميع الأوقات.ورغم أن معظم الدول الأوروبية قد أنهت التجنيد الإجباري واتجهت نحو قوات أكثر مهنية وأكثر قابلية للحركة، إلا أن هذه التغيرات سوف تؤتي ثمارها بعد بضع الوقت، وفي غضون ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تحويل أساليب عملياتها العسكرية على نحو أسرع مما هي عليه الآن، بل إن بريطانيا وفرنسا وهما أقدر الأوروبيين، قد تواجهان قريباً صعوبات في العمل مع الحلفاء الأمريكيين فيما يسمى بفضاء المعارك الرقمي[2] . كما لا توجد قوة تستطيع أن تخوض حرب شاملة ضد أمريكا وتنتصر فيها وبذلك، فأمريكا لها إستراتيجية عالمية مستقلة وكل دولة تحدد إستراتجيتها انطلاقا من القوة الأمريكية[3].

وإذا اعتمدنا على مؤشر النفقات العسكرية، فإنها أيضا مهمة، فأمريكا استطاعت حسب" برتران بادي" أن تجتاز النصف الثاني من القرن XXe بدون أن تعارضها أية قوة حيث وصلت نفقاتها العسكرية سنة 1965 إلى 50 مليار دولار مقابل أقل من 6 مليار دولار بالنسبة لفرنسا في عهد" ديغول" لتصل إلى 100 مليار (عشر سنوات فيما بعد)، مقابل 11 مليار دولار بالنسبة دائماً لفرنسا في عهد "جيس

---

(1) عبد الخالق عبد الله. "النظام العالمي الجديد.الحقائق والأوهام". **السياسة الدولية**. العدد 124. أفريل 1996. ص43.

(2) روبرت كوبر. **تحطم الأمم. النظام و الفوضى في القرن الواحد والعشرين**. ترجمة زهير السمهوري. الرياض: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2005. ص267 – 267.

(3) المرجع نفسه. ص89–90.

كردستان"، و225 مليار دولار سنة 1983 مقابل 19 مليار دولار في عهد "فرانسوامتيران" وفي سنة 1990، خصصت إدارة بوش 300 مليار دولار للدفاع بينما كان العالم يعيش تحولات هامة و لم تقترب فرنسا ووراءها ألمانيا من 40 مليار دولار واليابان 30 مليار دولار والمملكة المتحدة 36 مليار دولار. [1]

ويبدو أن نهاية الحرب الباردة والتي دفعت البعض إلى الحديث عن نهاية النظام العسكري وتراجع دور القوة العسكرية لم تغير في الإستراتيجية الأمريكية المتبعة.إذ كانت أحداث 11 سبتمبر2001، نقطة تحول هامة في الإستراتيجية العسكرية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي الذي تعرض إلى التهديد. وكانت الحرب على الدول المارقة والإرهاب دافعاً آخر أدى إلى رفع ميزانية الدفاع التي وصلت إلى 400 مليار دولار مقابل 100 مليار بالنسبة لروسيا، 40 مليار تقريباً بالنسبة للصين، 38 مليار بالنسبة للمملكة المتحدة، 30 مليار بالنسبة لفرنسا،و25مليار بالنسبة لألمانيا، وبهذا فحتى الاتحاد الأوروبي بمجموع 15 دولة لا يستطيع أن يصل إلى هذه النسبة إذ أنه في سنة 2003 لم يكن يغطي سوى نسبة 39% من النفقات الأمريكية، وبمجموع 25 دولة فإنه لن يغطي سوى 43%.[2]. وقد وصلت الميزانية العسكرية الأمريكية السنوية لعام 2005 - 2006 إلى 476 مليون دولار بما يعادل الإنفاق العسكري للعالم[3].

وبالنسبة للتفوق العسكري الأمريكي، فهو كمي ونوعي حيث توجد أمريكا على رأس الدول ذات التكنولوجيا العسكرية المتطورة مقارنة بالاتحاد السوفياتي. وهنا يجب الإشارة إلى الميزانية الفدرالية المخصصة للبحث العسكري والتي ارتفعت سنة 2002 من 54 مليار دولار إلى 63 مليار دولار سنة 2003، لتصل

---

(1) Bertrand Badie. **L'impuissance de la puissance**.Op-cit. Pp 36-37.

(2) Ibid.Pp 38-39.

(3) حسن أبو طالب. " هل يتوجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟ ".**السياسة الدولية**. العدد 161. جويلية 2005. ص196.

في سنة 2004 إلى 67 مليار دولار. ومقارنة مع ميزانية البحث العلمي المدني، فإن هذه الأخيرة تبقى قليلة خلال نفس الفترة حيث انتقلت من 49 مليار دولار في سنة 2002 لتصل إلى 54 مليار دولار في سنة 2003 و55 مليار دولار سنة 2004[1]. وبهذا تنفق أمريكا نحو 30 ألف دولار للجندي الواحد، على البحث العلمي مقابل 4 ألف دولار لأوروبا[2]. وبذلك، فإن ميزانية البحث الأمريكية تتجاوز ميزانية اليابان وأوروبا مجتمعتين،حيث وصلت لأول مرة 100 مليار دولار في سنة 2002 لترتفع إلى 117مليار دولار سنة 2003[3].

ويؤكد "جوزيف ناي"، التفوق العسكري الأمريكي في إجابته عن سؤال حول مدى التباين بين القوة الأمريكية وقوة باقي الدول الأخرى بقوله "نحن البلد الوحيد الذي يملك في الوقت نفسه قوة نووية وقوات تقليدية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم ونفقاتنا العسكرية أكبر من نفقات الدول الثماني التالية لنا مجتمعة ونحن نقود في مجال الثورة في الشؤون العسكرية القائمة على المعلومات.[4]

ومنه يبدو، أن أنصار هذا الاتجاه قد أعطوا أهمية كبرى للعامل العسكري وللدور الأمريكي الراهن ولم يضعوا في حسبانهم معطيات أخرى هي أكثر أهمية في تحديد قوة الدولة على المستوى الدولي ولاسيما تطور عناصر القوة ومفهومها حالياً وهو ما نجده عند أصحاب الاتجاه الثاني. كما أن أصحاب الاتجاه الأول ركزوا على الفترة الحالية التي يبرز فيها الدور الأمريكي بقوة دون الأخذ في الاعتبار وجود دول أخرى تنافس فعلاً أمريكا على أكثر من مستوى. ان استمرار الدور الأمريكي بالمفهوم الحالي غير ممكن في ظل الاعتبارات الاقتصادية الجيو-

---

(1) Christian Saint –Etienne. Op-cit.P34.

(2) غازي شعيا. "النظام الجديد مدول لا معولم". **شؤون الأوسط**. العدد 113. شتاء 2004. ص106.

(3) Christian Saint –Etienne. Op-cit.P34

(4) جوزيف ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص82.

إستراتيجية. فتوظيف القدرات الأمريكية على أكثر من مستوى وانغماسها في العديد من الأزمات الدولية سوف يؤدي إلى إنهاك هذه القدرات واستنزاف الطاقات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى تأليب القوى الأخرى ضد ها وهي قوى تريد الاستفادة من أي نقطة ضعف تظهر على الدور الأمريكي.

1 -2- 2- النظام الدولي متعدد الأقطاب.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوة في النظام الدولي والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية. وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة.

"فسيوم براون" يعتبر أن النظام الدولي الراهن والدائب على التطور، نظام هجين يجمع نظامي الأحادية القطبية الفضفاضة وحكم الكثرة Polyarchie. فعالم اليوم بعيداً عن أن يكون أحادياً قطبياً مطرداً على الرغم من وضوح كون الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في النظام. فتحت غطاء هيمنة الولايات المتحدة، هناك سلسلة طويلة من سمات وملامح حكم الكثرة المتحدية لها.وثمة أنماط مختلفة من السلطة وتشكيلة واسعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمتعة بهذه السلطة والصداقات والعداوات المتعددة والمتداخلة، حيث يمكن للأصدقاء والأعداء أن يختلفوا تبعاً للقضية المطروحة. وفي الميدان العسكري والاقتصادي، فإن البنية المعاصرة قائمة على نظام حكم الكثرة[1].

ونفس الطرح يؤكده "جوزيف ناي"، الذي ينطلق من أن هناك تغيرات أخرى تحدث في توزيع القوة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وصف بعضهم العالم الناتج عن ذلك بأنه آحادي القطب ووصفه البعض الآخر بأنه متعدد الأقطاب وكلا الوصفين صحيح ومخطئ في نفس الوقت لأن كلا المجموعتين تشير إلى بُعد

---

(1) سيوم براون. **وهم التحكم. القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين.** ترجمة فاضل جتكر. بيروت: الحوار الثقافي. الطبعة الأولى. 2004. ص101-102.

مختلف من أبعاد القوة التي لم يعد من الممكن الافتراض بأن الهيمنة العسكرية تجعلها متجانسة. فأحادية القطب صفة مضللة لأنها تبالغ في درجة قدرة الولايات المتحدة على الحصول على النتائج التي تريدها في بعض أبعاد السياسة العالمية. غير أن صفة تعدد الأقطاب مضللة لأنها توحي ضمناً بوجود عدة بلدان متساوية القوة تقريباً.

وبدلاً من هذا التوزيع، يرى "جوزيف ناي"، بأن القوة اليوم موزعة بين البلدان في نمط لعبة شطرنج معقدة ذات ثلاثة أبعاد. فعلى رأس الرقعة، توجد القوة العسكرية التي هي أحادية القطب إلى حد كبير، فالولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك أسلحة نووية عابرة للقارات وكذلك قوات جوية وبحرية وبرية كبيرة تستخدم أحدث الأسلحة، وهي قادرة على الانتشار على صعيد عالمي في أي مكان. ولكن القوة الاقتصادية في وسط الرقعة متعددة الأقطاب تمثل فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم. ومن المحتمل أن يؤدي نمو الصين السريع إلى جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من هذا القرن...... وعلى هذه الرقعة الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة ليست هي المهيمنة، وكثيراً ما يتعين عليها أن تساوم أوروبا كند مساوي لها وقد أدى ذلك إلى جعل بعض المراقبين يصفون هذا العالم كهجين مركب من عالم آحادي القطب وعالم متعدد الأقطاب[1].

وأما قاع رقعة الشطرنج، فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات. وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول. وهي عناصر شتى مختلفة كالفرق بين الصيافة الذين يحولون عن طريق البريد الالكتروني مبالغ أكبر من معظم الميزانيات الوطنية من جهة، وبين ارهابين يشنون هجمات ومفسدين يعبثون بعمليات الانترانت من جهة أخرى. وعلى هذا القاع من الرقعة، فإن القوة مشتتة على نطاق واسع، فلا يبقى هناك معناً للحديث

---

[1] جوزيف ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص87- 88.

عن أحادية القطب أو تعدد الأقطاب أو الهيمنة. فأولائك الذين يوصون بإتباع سياسة خارجية أمريكية مهيمنة قائمة على مثل هذه الأوصاف التقليدية للقوة، إنما يعتمدون على تحليل غير مناسب إلى حد مخيف. فعندما تنهمك بلعبه ذات ثلاثة أبعاد فإنك ستخسر إذا ركزت على رقعة العلاقات العسكرية بين الدول فقط وعجزت عن ملاحظة الأماكن الأخرى من الرقعة والعلاقات العمودية فيما بينها[1].

واستناداً إلى المعيار الاقتصادي، فان الاقتصاد العالمي الحديث، اقتصاد شامل (Economie Globale) يتكون من الثلاثية (الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النمور الأسيوية زائد بعض المناطق المتطورة داخل الدول الحديثة التصنيع)، وهي المجموعة التي تستحوذ على 20% من سكان العالم و80% من الناتج الداخلي الخام (PIB) وفي داخل هذا التكتل تظهر ثلاث دول رئيسية وهي الولايات المتحدة اليابان وألمانيا[2].

واختصارا، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة خاصة على المستوى الاقتصادي مقارنة باليابان والصين والاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول هي الأخرى لا تمتلك كامل عناصر القوة لقيادة النظام الدولي في ظل العولمة ونتائجها على دور الدولة والسيادة بسبب ما يسميه جوزيف ناي "اتساع رقعة الشطرنج".

وبالنسبة لتراجع الدور الأمريكي، فقد بدأ الحديث عن ما يسمى بأطروحة أفول الزعامة الأمريكية منذ السبعينات حيث جاء في جريدة Business week سنة 1970 "بأن التمثال الذي رأيناه ينهض بعد الحرب العالمية الثانية هو الآن

---

(1) المرجع نفسه. ص88.

(2) Christian Saint-Etienne. Op-cit.P24.

يواجه أزمة بسبب تناقص قوته"[1]. إلا أن أكبر من أثار قضية الأفول كان "بول كنيدي" في كتابة الذي نشر في سنة 1987 حيث يرى أن الولايات المتحدة شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من ذلك،فإنها لم تكتسب أهمية تجعلها قوة كبرى بالمعنى المتعارف عليه إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن هذا الوضع يعتبر وابلا على أمريكا خلال الفترة 1945 – 1960 لأنه حسب رأيه يجمع قسراً بين الإنتاج السريع الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية والاستفادة من الضعف المؤقت الذي ميز الدول الأخرى، وهذا الوضع المهيمن والمصطنع هو الذي سمح لها ببسط نفوذها الاستعماري بعد 1960 وهو أيضاً سبب السقوط لا محالة. وحسب اعتقاده، فان ضعف الولايات المتحدة بدأ منذ السبعينات مع انخفاض نسبة النمو في مجال الصناعة والزراعة وهو ما حول الولايات المتحدة من أكبر دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة في العالم خلال فترة زمنية قصيرة. ويرى "كندي" أن القوى الكبرى كلها لابد من أن تفقد مكانتها النسبية القوية بمرور الوقت ...فالسقوط سيعقب وجود الولايات المتحدة حتما مهما كانت الظروف الخاصة التي ساهمت في نهوضها السريع[2].

وقبل "كندي"، "كتب" لستر ترو""Lester Thurow" (اقتصادي)،سنة 1985 يقول: "إن أمريكا اليوم في نفس الموقع الذي كانت توجد فيه بريطانيا العظمى في بداية القرن..... وفي نفس الوقت، يتساءل عن سبب وصول أمريكا (نحن) إلى الأفول وهي على مشارف 50 سنة فقط بخلاف سيطرة روما التي دامت آلاف السنين وسيطرة الإمبراطورية البريطانية التي التي دامت مأتي سنة تقريباً. ويعتقد

---

[1] Joseph Nye.JR. **Le leadership américain**. Op-cit.P 1.

[2] دانيال ورنر."السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة". **دراسات عالمية**.العدد 15. ص20–21.

"ولتر مييد "Welter Mead" أن هذا الأفول سوف يستمر.[1]. و يفسر "جون اجينو" التراجع الأمريكي بثلاث عوامل رئيسية وهي:

- الهبوط الشديد في الإنتاجية مقارنة بدول متقدمة أخرى منذ 1965.
- تحول القيادة التكنولوجية في مجال البحث والتنمية في غير المجالات العسكرية من الولايات المتحدة الى دول أخرى.
- الانفتاح المتزايد للاقتصاد الامريكي على المنافسة الأجنبية وخاصة في ميدان الاستثمار المباشر والاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على المصادر الخارجية للمواد الأولية ونزيف الموارد بسبب الإنفاق العسكري وتكلفة التدخل العسكري لصيانة السلام الأمريكي.

وبالنسبة لـ"Lester Thurow"، فإن الولايات المتحدة سوف تكون القوة العظمى عسكريا في القرن XXIe ولكن سوف يكون ذلك العائق الأول إذا ما حاولت البقاء قوة اقتصادية عظمى لأنه وحسب "Robert Cox"، فإن القوة العسكرية لا تستطيع أن تحقق المصالح الاقتصادية والمالية، ويمكن أن تكون أيضاً مضادة للإنتاجية (Contre Productive). ان الولايات المتحدة تحتفظ على المدى المتوسط بالعديد من مؤهلات القوة، إلا ان الانهيار البطيء والمنظم والنسبي قد بدأ وسوف يبرز في مجالات الحياة على المستوى التعليمي والمكانة الصناعية والقوة الوطنية. وبهذا، فان الولايات المتحدة ليس لديها أي حظ للخروج عن هذه القاعدة. والسؤال ليس في معرفة ما إذا كان هذا الانهيار محتم أم لا، ولكن في معرفة سرعة هذا الانهيار[2] وذلك على الرغم من أن النصف الثاني من حقبة التسعينات

---

[1] Joseph S. Nye.JR. . **Le leadership américain** . Op-cit. Pp2-3.

[2] Jacques. Fontanel. **Guerres et conflits économiques**. Alger: L'Office des Publications Universitaires.1995.Pp 105-106-107.

شهد صحوة اقتصادية بفضل جهود إدارة بل كلينتون واستحداث المجلس الاقتصادي الوطني National Economic Council المستوحى مباشرة من مجلس الأمن الدولي وتشجيع التجارة مع الدول النامية عوض الاعتماد على المساعدات وإتباع سياسة اليد في اليد (main dans la main) بين الحكومة والشركات المتعددة الجنسية تجاه الدول الأخرى وفتح الأسواق[1]. ويلخص "خليل العناني" مؤشرات ضعف الاقتصاد الأمريكي فيما يلي[2]:

- انخفاض مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع حجمه من 9.7 تريليون دولار عام 2001 إلى نحو 9.5 تريليون دولار في منتصف 2002 مما ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة الذي بلغ نحو 37.64 مليار دولار.
- انخفاض فوائض الميزانية العامة من 5.6 تريليون دولار في عامي 2001 إلى 1.6 تريلون دولار في عامي 2002 وارتفاع العجز إلى ما يوازي 150 مليار دولار خلال العشرة شهور الأولى من السنة المالية للعام 2002 مقابل فائض قدر بنحو 172 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2001 ويتوقع أن يصل العجز إلى 165 مليار دولار نهاية 2002 مع احتمالات عودة الفائض بدءا من عام 2005.
- ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي التي وصلت إلى نحو 6.5 تريليون دولار عام 2002 مقابل 5.8 عام 2001. ووفقاً لمكتب الدين العام الفدرالي بوزارة المالية الأمريكية، فإن الدين العام الفيدرالي يتزايد بمتوسط 1.111 مليون دولار يومياً وذلك منذ 28 سبتمبر 2001.

---

(1) Michel Wieviorka (sous la dir). **L'empire américain**. Paris: Balland.2004.Pp 250-251.

(2) خليل العناني. "الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسنداد العولمة". **السياسة الدولية**. العدد 150. أكتوبر 2002. ص265.

وتبلغ حصة المواطن الأمريكي من الدين العام نحو 21.398.45 دولار سنوياً.

- تزايد التوقعات بشأن حدوث ما يسمى بالركود المزدوج في الاقتصاد الأمريكي ويحذر خبراء الاقتصاد من خطر دخول مرحلة من الركود المزدوج تشبه تلك التي عرفها الاقتصاد الأمريكي خلال الثمانيات والتي شهد فيها الاقتصاد الأمريكي في 1981 تراجعا بعد فترة ركود بدأت في جانفي 1980.

وعلى المستوى الاجتماعي، تشهد أمريكا أزمات اجتماعية تهدد العائلة ولاسيما انتشار المخدرات، استفحال اللامساواة كما أكدته أحداث لوس أنجلوس سنة 1992 عندما تمرد الشباب السود على تردي أوضاعهم الاجتماعية وظاهرة الفقر التي طالت ما يزيد عن 30 مليون أمريكي[1] ويضيف "وليد عبد الحي" المؤشرات التالية في هذا الجانب[2]:

- يفتقد 37 مليون أمريكي التأمين الصحي ويصنفون على أنهم في أوضاع صحية سيئة.
- يعيش 50% من الأطفال السود في الولايات المتحدة ممن هم دون السادسة في مستوى حزام الأمان.
- إن واحد من كل 8 أطفال يعيش على حساب الرعاية الاجتماعية و هي نسبة تساوي ثلاثة أضعاف قيمتها في سنة 1960.

---

(1) موله عبد الله. "الولايات المتحدة والنظام العالمي. من الهيمنة إلى الفوضى". **شؤون الأوسط.** العدد 113. شتاء 2004. ص102.

(2) وليد عبد الحي. "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي". مرجع سبق ذكره. ص20 – 21.

- انتشار حالات العنف والجريمة والقتل وحمل السلاح وتجارة المخدرات مما يدل على التمزق الاجتماعي الذي ينذر بانفجار الوضع وتراجع في الدور الأمريكي.

وبالإضافة إلى هذه التحديات التي تواجه الولايات المتحدة على المستوى الداخلي، فان التحديات على المستوى الخارجي تعتبر أكثر ضغطا وأهمها المنافسة القوية للأقطاب الاقتصادية الدولية (اليابان والصين وأوروبا بالإضافة إلى روسيا)، حيث تطمح هذه القوى لأن تشكل جزءاً من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصاد وإحداث توازن في النظام الدولي ككل وذلك من خلال إعادة التمركز الجيو- استراتيجي وإعادة توزيع مناطق النفوذ وخريطة الإنتاج العالمي وتغير نمط المبادلات التجارية الدولية والسيطرة على توجهات حركة رؤوس الأموال.

بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين يشهد العالم صعود قوة اقتصادية وسياسية دولية والتي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم وتغيير موازين القوى. فالصين أكبر قوة من حيث عدد السكان كما أنها أيضاً قوة اقتصادية هامة حيث حقق الاقتصاد الصيني خلال العقدين الآخرين نتائج هامة خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع استمرار دورة نموها، فإن الصين مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي العالمي ولعب دور سياسي فاعل.

وتتمتع الصين بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز 9% سنوياً،وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي وصل في نوفمبر 2006، إلى ألف مليار دولار أمريكي. كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من 1.3 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ليصل إلى 7.2% عام 2005. ومتوقع أن يصل إلى

9.1 بنهاية سنة 2006 (150 مليار دولار)[1]. كما ارتفعت حصة الناتج المحلي الصيني سنة 1995 إلى 2.5 من الناتج العالمي. وبلغت سنة 2002، 3.9% ووصلت إلى 4.1 سنة 2003 مما جعل الاقتصاد الصيني يحتل المرتبة السادسة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.لكن هذه الحصة تبقى أقل كثيراً من الحصة الحقيقة للناتج الصيني الفعلي من الناتج العالمي، وهي الحصة التي يمكن إدراكها من خلال الاعتماد على حسابات الناتج الحقيقي بالدولار بناءا على تعادل القوة الشرائية بين الدولار والإيوان والتي بلغ الناتج المحلي بناء عليها نحو 6435 مليار دولار عام 2003، بما يوازي نحو 12.5 من الناتج العالمي المحسوب بالطريقة نفسها في نفس السنة. وبما يزيد عن حصتي اليابان وألمانيا مجتمعتين من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة ويأتي الناتج المحلي المحسوب بالدولار وفقاً للحسابات الفائضة على تعادل القوى الشرائية مع الدولار في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة مباشرة[2].

وعلى مستوى التقدم العلمي والتقني، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن ما بين كل مليون نسمة من سكان الصين، هناك 584 عالما 2002 يعملون في مجال البحث والتطوير العلمي خلال الفترة من 1990 إلى 2001. أي هناك 747.5 ألف عالم و258.6 ألف فني يعملون في هذا الميدان خلال هذه الفترة مقارنة بنحو 1.2 مليون عالم في الولايات المتحدة ونحو 675.8 ألف عالم و84.7 ألف فني في اليابان ونحو 258.6 ألف عالم و110.3 ألف فني في ألمانيا ونحو 160.4 ألف عالم و169.8 ألف فني في فرنسا ونحو 157,3 ألف عالم و59,8 ألف فني في

---

(1) مغاوري شلبي علي. "الصين والاقتصاد العالمي.. مقومات القوة وعوائق الاندماج". **السياسة الدولية**. العدد 167. جانفي 2007. ص81.

(2) **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2005**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية. 2005. ص63.

بريطانيا وهو ما يعني أن الصين بنخبتها العلمية سوف تتحول مع تراكم الخبرات وتطوير الانجازات إلى قوة هائلة في القيادة العلمية للعالم[1].

وخلال الفترة 1996 و1999 أنفقت الصين على البحث العلمي والتطوير نحو 1.09 من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 2.8% و3.1% و2.5% و2.2% و 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا بالترتيب خلال نفس الفترة. وقد انعكس مستوى التطور التقني على حجم الصادرات الصينية عالية التقنية والتي بلغت قيمتها نحو 68.2 مليار دولار سنة 2002 بما يشكل نحو 23% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية الصينية. كما شكلت الصادرات الصينية مع السلع الصناعية عالية التقنية نحو 5.9% من الإجمالي العالمي الذي بلغ نحو 1149.1 مليار دولار عام 2002 حسب بيانات البنك الدولي 2004[2].

وعلى مستوى التجارة الخارجية، فإن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى ارتفاع الميل المتوسط للتجارة الخارجية (قيمة التجارة الخارجية كنسبة مئوية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) إلى 18% عام 1980 مقارنة بنحو 17.8 للولايات المتحدة ليرتفع في سنة 1990 إلى 32.5% مقارنة بنحو 15.8 للولايات المتحدة في نفس السنة. وفي سنة 2002، كان هذا الميل المتوسط للتجارة الخارجية نحو 59.6% مقارنة مع 18.3% بالنسبة للولايات المتحدة في نفس الفترة .كما ارتفعت الصادرات الصينية بقوة حيث سجلت الصين قفزة عملاقة سنة 2000 في حصتها من الصادرات العالمية بلغت نحو 6,3% ثم بعد ذلك إلى 6.7% و7.5% في عامي 2001 و2002 على التوالي، قبل أن تصل إلى نحو 7.9% من الصادرات السلعية العالمية سنة 2003. وبهذا أصبحت الصين دون حساب (هونج – كونج)

---

(1) المرجع نفسه. ص65.

(2) المرجع نفسه. ص65.

ثالث أكبر مصدر للسلع في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ومتفوقة على اليابان وفرنسا وبريطانيا[1]. كما تعتبر الصين ضمن أكبر خمس دول للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل حيث بلغت نحو 348.4 مليار دولار عام 2000 لتصل سنة 2003 إلى 501.5 مليار دولار، وقد أصبحت الصين تمتلك استثمارات متراكمة في الخارج قيمتها 37 مليار دولار عام 2003 بعد أن كانت لا تتجاوز 2.5 مليار دولار عام 1990 مما سيؤهلها إلى أن تكون قوة مؤثرة في حركة الاستثمارات الدولية[2].

وعسكريا، نمت القدرات العسكرية الصينية ليصبح لدى الصين أكبر جيش نظامي في العالم يتعدى 5.2 مليون جندي و لديها أكبر ميزانية عسكرية في العالم والتي تزيد بنسبة 10%[3]. ويشكل الإنفاق العسكري في الصين نحو 4% من إجمالي الناتج القومي وحسب الإحصائيات الرسمية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية فيما بين سنة 1980 إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين حتى وصلت إلى 7.5 مليون دولار وارتفعت سنة 2000 لنحو 18 مليار دولار مما جعلها من بين أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم[4].

وقد عبر خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي (بوش) في بداية شهر فبراير 2005 عن التخوف الأمريكي من القوة الصينية إذ تضمن تحذيرا من وجود قوة منافسة تنمو على الساحة الدولية بشكل خطير وأشار تحديداً إلى الصين والهند معتبراً أن ذلك قد يمثل قلقاً وحافزاً لمزيد من التوتر داخل الولايات المتحدة. كما صرح وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" بأن حجم القوات البحرية الصينية

---

(1) المرجع نفسه. ص77-78 -76.

(2) المرجع نفسه. ص79 - 80.

(3) مغاوري شلبي علي. مرجع سبق ذكره. ص81.

(4) هدى ميتكيس . "الاقتصاد الصيني.. التجليات والمخاطر". **السياسة الدولية** . العدد.167. جانفي 2007. ص76.

سيفوق مثيله الأمريكي في خلال عشر سنوات[1]. وأكبر ما يقلق الإدارة الأمريكية هو رغبة الصين المعلنة في أن تكون طرفاً في نظام متعدد الأطراف ورفضها للنظام الدولي أحادي القطبية وهو ما يهدد مكانة أمريكا الدولية.

ومن أهم مؤشرات هذا الدور هو اقترابها من روسيا وفرنسا ومعارضتها للتدخل الأمريكي ضد العراق في سنة 2003 وانضمامها إلى الإعلان الثلاثي الذي ضم فرنسا، ألمانيا وروسيا. ويبرز الدور الفاعل للصين خاصة في منطقة أسيا والباسفيك حيث تحاول الولايات المتحدة التمركز في ظل النظام الدولي الجديد، ومن جهتها تحاول الصين صد النفوذ الأمريكي من خلال البحث عن وضع استراتيجي والإمساك بالأوضاع الأمينة والاقتصادية خاصة في شرق آسيا. (للإشارة فالصين عضو في منظمة التعاون الاقتصادي في أسيا والمحيط الهادي (APEC) وبنك التنمية الآسيوي كما انضمت إلى المنطقة العالمية للتجارة في سنة 2001).

ولا يحتاج الأمر إلى البحث، فالدلائل على المنافسة بين الدوليتين واضحة خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والضغوطات الأمريكية التي تمارس ضد الصين من أجل احتواء بروزها الاقتصادي الكبير. وقد ذهبت" الباحثة Christian Saint -Etienne" إلى اعتبار أن الصين تحضر للثنائي المستقبلي الجيو-استراتيجي (الصين – أمريكيا Le future duopole géostratégique والذي سوف يسيطر على العالم خلال سنوات 2000 ليحل محل القطب الثنائي الأمريكي- السوفياتي لسنوات 1950)[2]. فالدور المستقبلي الصيني المدعوم بالقدرات العسكرية والبشرية وأيضاً الاقتصادية سوف يتطور في اتجاه بروز الصين كقوة مؤثرة في النظام الدولي الجديد.

---

(1) مغاوري شلبي علي. مرجع سبق ذكره. ص83.

(2) Christian Saint-Etienne .Op-cit.P41.

وأما القوة الأخرى الصاعدة، فهي اليابان التي تعمل من أجل التخلص من التبعية الأمريكية وذلك عن طريق القوة المالية الضاربة La force de frappe financière والاستفادة من التراجع النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية ولاسيما في منطقة أسيا وهي تصبوا إلى تحقيق هدفين رئيسين حسب ما ذهب إليه "زكي العادي" وهما:[1]

الهدف الأول، وهو سياسي ويتمحور حول التقليل من الضغوطات الأمريكية مع المحافظة على علاقاتها المميزة معها و البحث عن الاستقلالية في الأهداف التي لا تتصادم مع مصالح الطريفين و البحث عن دور إقليمي وسياسي مؤثر. فجدلية الاستقلال والتبعية أهم محرك في سياسة اليابان الخارجية وتظهر بوادر ذلك خاصة في مطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن ولعب دور الدولة المحرك في المنطقة الأسياوية وذلك عن طريق استغلال القضايا المطروحة كما عبرت عنه في سنة 1989 عندما أثارت طوكيو مسألة جزر كوريل (مع روسيا) لتعرقل المساعدات الاقتصادية لروسيا. وفي سنة 1996 أثارت قضية Senkaku (مع تايوان والصين) مع الصين كمحاولة لعرقلة التقارب الصيني -الأمريكي[2].

وأما الهدف الثاني، فهو اقتصادي ويتمثل في ما أسماه الباحث "زكي العايدي" (asialisation de la puissance économique japonaise) حيث توجد منطقة أسيا والمحيط الهادي في قلب الدبلوماسية اليابانية من أجل تقوية المركز السياسي والاقتصادي الياباني في آسيا. وزادت قناعة اليابان بضرورة التمركز في منطقة أسيا بعد سياسة الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانيات والتي ارتكزت على محاولة احتواء الاقتصاد الياباني le containment économique، مما دفع باليابان إلى تقوية نفوذها الاقتصادي في المنطقة حيث سجلت خلال سنة 1992،

---

(1) Zaki Laidi. **Un monde privé de sens**. Paris: Fayard.1994.Pp238.

(2) Jean-Marie Bouissou." Une spécificité japonaise". **Pouvoirs** .88.1999.P99

فائض تجاري تجاه آسيا-l'Asie de l'est- يساوي تقريباً ما تربحه اليابان مع الولايات المتحدة كما أن العائدات الاستثمارية اليابانية في أسيا وصلت إلى 5% مقابل 3.7% في أوروبا و0.9 في أمريكا. وهذا يعني حرمان أمريكا من أسواق تجارية في غاية الأهمية للاقتصاد الأمريكي[1].

ان هذا الدور الاقتصادي المتنامي لليابان يترجم القوة الاقتصادية التي تدل عليها بعض المؤشرات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. فالناتج القومي الياباني الذي يبلغ أكثر من 3 تريليون دولار، هو الثاني في العالم بعد إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة، كما ارتفع معدل دخل الفرد الياباني من 400 دولار عام 1960 إلى 1600 دولار عام 1980 ليصل سنة 1995 إلى 24 ألف دولار وتعتبر اليابان من حيث رأس المال الاقتصادي والاجتماعي من أغنى الدول. فهي الأولى من حيث السيول المالية وهي الأولى من حيث الاستثمارات الخارجية ومن حيث امتلاكها للاحتياطات من العملات الحرة وهي الأولى من حيث فائض الميزان التجاري الذي يتجاوز 200 مليار عام 1994 بالإضافة إلى التطور في صناعة الحديد والصلب وإنتاج السيارات[2].

ويبرز التفوق الياباني خاصة في الصناعات الالكترونية و صناعة الإعلام الآلي وخاصة صناعة (les puces Mémoires) وهناك ثلاث شركات يابانية حققت نتائج باهرة: شركة Fujitsu والتي تنافس الأمريكية Digital équipement، ثاني شركة عالمية في قطاع الإعلام الآلي، وشركة NEC وHitachi وتسيطر اليابان على 50% من سوق الأجهزة الإلكترونية و 85% من سوق (les puces Mémoires)[3]. وفي كتاب أحد الأعضاء السابقين للحكومة

(1) Zaki Laidi. **Un monde privé de sens**. Op-cit.Pp.239.

(2) عبد الخالق عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص50 – 51.

(3) Alvin Toffler. Op-cit.P518.

اليابانية "Shintaro I Shiha": بعنوان اليابان يمكن أن تقول لا " Le japon qui peut dire non" يوضح بأنه لرفع درجة الدقة لأسلحتها النووية، فإن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سوف تحتاجان إلى semi conducteurs sophistiqués من صنع اليابان. وأمريكا في توسعها العسكري، فإنها سوف تتعرقل تماماً أو تتعطل إذا أوقفت اليابان تزويدها électroniques les Modules ولو احتفظت اليابان ببيع هذه الشرائح للاتحاد السوفياتي، فان هذا سوف يؤدي إلى قلب موازين القوة العسكرية(1). وفي مقارنة للقوة الاقتصادية الأمريكية واليابانية "لوليد عبد الحي"، تدل العديد من المؤشرات على مدى التفوق الاقتصادي الياباني ومنها(2):

- نمو قوة الجذب الاقتصادية اليابانية مقابل تراجع هذه القوة بالنسبة للولايات المتحدة.
- إن اليابان تتحرك بمعدل 1.58 درجة إلى الإمام على حساب الولايات المتحدة وإذا كان الاقتصاد الياباني (مجمل الناتج القومي) يساوي عام 1990 ما نسبته 67% من الاقتصاد الأمريكي، فإن التوازن بينهما سيحدث عام 2010 – 2011.
- تتفوق 32% من الشركات اليابانية على الشركات الأمريكية.
- تتساوى 63% من الشركات الأمريكية مع الشركات اليابانية.

وبهذا تعمل اليابان من أجل تدعيم وتفعيل دورها كقطب اقتصادي وسياسي لا يمكن تهميشه في صنع القرارات الدولية، وخاصاً وأنها تحتل مركزاً متميزاً على المستويين الآسيوي والعالمي. فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثمانية التي

---

(1) Ibid. P488.

(2) وليد عبد الحي. "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي". مرجع سبق ذكره. ص13-15- 17.

تنسق سياستها للاستقرار الاقتصادي العالمي وأكبر المساهمين في البنك الآسيوي للتنمية وثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بين أهم المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة 16.62%.

ومنذ وصولة إلى الحكم، يعمل رئيس الوزراء "شينزو"، على تدعيم الدور الياباني على المستوى الأمني والسياسي، حيث دعا إلى ضرورة تعديل بعض مواد الدستور للسماح لليابان بتنمية قوتها العسكرية وهناك العديد من التساؤلات التي تطرح حول القوة العسكرية اليابانية، إذ يرى بعض المراقبين أن التجارب النووية لكوريا الشمالية تشكل دافعا للتيار القومي المتشدد في اليابان للقيام ببناء قوتها وتوسيع التحالف الأمني والاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بحجة الدفاع عن مصالحها في عالم مضطرب[1]. وهو ما تؤكده تصريحات "أبي" الذي أكد أن التجربة النووية لكوريا تتعارض مع مهمته كرئيس وزراء مسؤول عن حماية الأمن القومي الياباني وأرواح الشعب الياباني. وأكد أن حكومته سوف تعمل على الإسراع ببناء حائط الدفاع الصاروخي بالتعاون مع الولايات المتحدة لينتهي قبل الموعد المحدد له في سنة 2011. ومن أهم مؤشرات الدور العسكري الياباني، مساهمتها في الدعم اللوجستكي للقوات الأمريكية العاملة في أفغانستان والمحيط الهندي وإرسال 600 شخص من قوات الدفاع الذاتي للعراق للقيام بعملية الاعمار وهي أول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يسمح فيها بنشر قوات يابانية في منطقة حرب[2]. وبهذا، فهناك العديد من الخيارات بالنسبة للمستقبل الياباني ومنها[3]:

---

(1) أحمد بهاء الدين قنديل. "اليابان الجديدة. إعادة التفكير في الدور الخارجي". **السياسة الدولية.** العدد 167. 2007 ص99.

(2) المرجع نفسه. ص98 –100.

(3) سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.** لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1999. ص185 – 186.

- إمكانية توظيف قدرتها الاقتصادية وأموالها للتأثير في السياسة الدولية لخدمة مصالحها.
- سياسة تقاسم الأعباء الأمريكية اليابانية سوف تشجع اليابان على القيام بدور إقليمي في آسيا فضلا عن أن تطوير علاقاتها مع الدول الصناعية الجديدة في أسيا سوف يجعل منها قوة تكنولوجية واقتصادية ذات وزن سياسي في آسيا.
- انفتاح اليابان وتعاونها مع قوى بارزة في النظام الدولي (فرنسا، الصين والاتحاد الأوروبي) سوف يقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة مما يجنبها الضغوطات التي تمارس عليها.
- القدرة التكنولوجية لليابان تؤهلها للعب دور فعال في تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات الدولية.

وإلى جانب هذين الدولتين لا يمكن تجاهل روسيا، صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن والقوة النووية الهامة إلى جانب قوة أمريكا. وبعد فترة الانكسار، تعرف اليوم عودة قوية على الساحة السياسية بنموها الاقتصادي القوي الذي وصل إلى 7.1% سنة 2004 واحتياطي العملة الصعبة الذي بلغ 171مليار سنة 2005 ويتوقع أن يفوق 200 مليار دولا في نهاية 2006، حتى مع احتمال انخفاض أسعار النقط وميزانية الاعتماد المالي التي تم تخصيصها في 2003 لتمويل برنامج الرفاهية الاجتماعية والإغاثة الطارئة بمقدار 18.7% مليار دولار في عام 2005. كما تمتلك روسيا ثالث أكبر نسبة من مصادر (النفط) في العالم، ويقدر بـــ 10% من الاحتياطات العالمية أو 27% من احتياطي العالم خارج الأوبك، وهي ثاني أكبر مستخرج ومصدر للنفط في العالم بعد السعودية[1].

---

[1] علاء جمعة. " قمة مجموعة الثمانية بستريلنا". **قراءات إستراتيجية**. العدد 8. اوت 2006. ص13.

ويصدر النفط الروسي عبر البحر الأسود وبحر البلطيق إلى جانب النقل البحري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالي. ولدى روسيا أسطولا قويا لناقلات البترول حيث يبلغ عدد السفن 139 سفينة حسب تقديرات عام 2005 لحمولة إجمالية تصل إلى 6391.1 ألف طن لتحتل روسيا بذلك المرتبة الثانية عشرة في العالم. وبلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام 2004 حوالي 450 مليون طن ويتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النقط بسعر يفوق 20 مليار دولار للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي مما أدى إلى وجود وفرات بهذا الصندوق قدرت بنسبة 19 مليار دولار في عامي 2005، وجهت للنهوض بالاقتصاد الروسي. هذا إلى جانب الغاز حيث تعتبر شركة غاز بروم الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بقيمة 20% من احتياطي الناتج العالمي كما تتحكم في 16% من إجمالي الناتج العالمي.[1] وتسعى روسيا لتعزيز مكانتها الدولية عن طريق التحكم في إنتاج وتصدير النقط والغاز. والمعروف أن معظم خطوط نقل النفط والغاز من وسط آسيا إلى أوروبا تمر عبر الأراضي الروسية مما يزيد من نفوذها. ولذلك تسعى الولايات المتحدة، عبر توثيق علاقاتها مع دول وسط آسيا إلى إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضي الروسية لتقويض نفوذ روسيا في هذا المجال[2].

والدعامة الثانية لقدرة روسيا هي الترسانة النووية. فروسيا تحتفظ بكونها ثاني أكبر ترسانة رؤوس حربية مثلما يؤكده تصريح "بوتين" في 2006، والذي ورد فيه بأن مجموعة الثمانية هي نادي يتناول في المقام الأول المشاكل الأمنية.

---

(1) نرهان الشيخ. "روسيا والاتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة". **السياسة الدولية**. العدد 164. افريل 2006. ص65-67.

(2) جمال مظلوم. "التعاون الصيني -الروسي في إطار منظمة شنغهاي". **السياسة الدولية**. العدد164. افريل 2006. ص60.

فهل يمكن لشخص أن يتخيل حل المشاكل المتعلقة بالأمن النووي العالمي دون إشراك أكبر قوة نووية في العالم وهو الاتحاد الروسي[1].

ان الشعور الروسي بالنشاط في نمو مستمر ووجودها في مجموعة الثمانية يدل على بوادر استعادة الدور الروسي، وهي كفاعل دولي يستطيع اللعب على أكثر من مسرح ولذلك تسعى موسكو إلى تفحص كل الخيارات والإمكانيات لتشكيل تحالفات وإقامة شراكه لكسر الإنفراد الأمريكي وتشكيل نظام متعدد الأقطاب تكون لروسيا فيه إمكانية المشاركة في صنع القرار الدولي.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات السياسية والاقتصادية وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والاندماج ويضم حالياً 27 دولة بعد عملية التوسيع الأخيرة وما يمثله ذلك من ثقل في التجارة الدولية باستحواذه على ⅓ (ثلث) التجارة الدولية وهو أيضاً أضخم سوق اقتصادي مع تواصل عملية الاندماج لاستكمال الاندماج السياسي والأمني وتشكيل قوة تدخل سريع و هوية أمنية تكون مستقلة عن الحلف الأطلنطي والضغوطات الأمريكية، تساهم في تدعيم المركز الاقتصادي والتفاوضي الأوروبي.

وتعتبر ألمانيا من أبرز دول الاتحاد المرشحة للظهور كقطب أوروبي فاعل في السياسة الدولية، خاصة بالنظر إلى قوتها الاقتصادية ولاسيما في الميدان الصناعي. فبعد الوحدة انكبت الجهود على تعزيز مكانة ألمانيا في القارة الأوروبية سيما مساعيها لتطوير علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية،رغبة منها في ضمان الاستقرار عند حدودها الشرقية وضمان مركز القلب في الاتحاد الأوروبي والعمل على فتح أحد المراكز المهمة لتمرير المشروع الألماني في القارة وكذلك الوقوف بوجه المطامع الروسية لإحياء مجد الإمبراطورية الروسية لما يحمله من مخاطر على الدور الألماني في المستقبل. ويبرز هذا التوجه من خلال مواقف ألمانيا

---

(1) علاء جمعة. مرجع سبق ذكره. ص17.

المستقلة تجاه القضايا التي تمس صميم أوروبا (الحرب في البوسنة) وتدعم توسيع أوروبا إلى الشرق لتعزيز مكانتها في القارة، كما تدعم توسيع الحلف الأطلنطي إلى هذه الدول (الشرق أوربا)[1] ومن ثم تفعيل دورها على الساحة السياسية الأوروبية والدولية.

إن البارز هو تفكك عناصر القوة وانتشارها ما بين العديد من الفواعل الدولية. ويرى "وليد عبد الحي" أن التحولات الجذرية أدت إلى حركية داخل النظام الدولي الرأسمالي ومن أبرز جوانبها هو بداية التحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي وهو ما ترتبت عليه آثار سلبية على مركز الولايات المتحدة في سلم القوى الكبرى[2].

فالنظام الأحادي القطبية حسب" مودلسكي"،الذي يفترض تحكم دولة واحدة في 50% من إمكانيات النظام، أمراً لا يتوفر إطلاقاً للولايات المتحدة حالياً، أما النظام الثنائي القطبية، فإن الوضع الدولي القائم لا يوفر مستلزماته بالشكل الذي يتصوره "مودلسكي" والذي يفترض قوتين تمتلكان 25% من إمكانيات النظام لكل منهما، وهذا يعني أن النظام الدولي يتحرك بشكل واضح نحو نظام متعدد الأقطاب مما سيفقد الولايات المتحدة مركز الصدارة القلق الذي تتمتع به بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[3]. وإذا نظرنا إلى القوة بمفهوم "الفن توفر" (القوة، الثروة والمعرفة)، فليست هناك أية دولة تجمع بين هذه العناصر. فأمريكا قوة عسكرية ولكنها اقتصادياً في تراجع واليابان قزم سياسي وعسكري ولكنه اقتصادياً قوياً. الصين هي الأخرى، تعاني العديد من المشاكل التي لا تؤهلها لاحتلال مركز النظام الدولي

---

[1] سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. مرجع سبق ذكره. ص167-168- 169.

[2] وليد عبد الحي."المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولي".مرجع سبق ذكره. ص25.

[3] المرجع نفسه. ص25.

مثلها مثل روسيا. وبذلك يشهد النظام الدولي تشتتا وتشرذما لعناصر القوة ومن ثم لا يوجد مركز واحد للقوة بل هناك تعدد المراكز وذلك حتى في الميدان النووي، حيث أن النادي النووي توسع ليشمل الهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران وهو ما يعني أنه على القوى النووية التقليدية أن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار في مختلف الترتيبات التي تتم اليوم على مستوى النظام الدولي من أجل ضبط حركية التغير.

كما أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام،يوضح أنه لا توجد دولة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة الأمر الذي دفع "بياري بوزان" إلى التأكيد على غياب فئة الدول العظمى في هذا النظام وأن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في ظل نظام تتعدد مركز القوى فيه[1]. إن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد الذي عكس بعض وجهه نظر المسؤولين الأمريكي في أوائل التسعينات من القرن نظراً لحدود القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة بمعنى القدرة (مصادر القوة) والقوة بمعنى القدرة على التأثير.و من ثم فان، هيكل النظام الدولي متعدد الأقطاب بسبب انتشار عناصر القوة و توزعها على العديد من الفاعلين.

1-3- تراجع دور الدولة وإعادة تعريف مفهوم السيادة.

يرى "كلارك أيان"، ان انهيار الاتحاد السوفياتي قد شجع ظاهرة العولمة بعدة طرق تمثلت في التصدعات الرئيسية التي أحدثتها في الحرب الباردة وهي التصدعات التي حدثت بين العالم الأول والثاني (الرأسمالي والاشتراكي) وأيضا عندما سمحت بالبدايات البسيطة للاتصال والتجارة المتزايدتين بين هذين العالمين..... ومن جهتها أدت سياسة الانفراج إلى تشجيع العولمة عن طريق

---

[1] علي الحاج. **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2005. ص52-53.

تسهيل الحركة الحرة للناس حتى وان تم هذا على نطاق محدود نسبيا مما زاد في سعة الاتصال الاجتماعي بين الشرق والغرب[1].

وإذا كانت ظاهرة العولمة قد تجلت أول ما تجلت على الصعيد الاقتصادي في صورة نمو الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية والأسواق المالية، فإن أثارها انتقلت مع نهاية الحرب الباردة إلى الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية وهو ما أدى إلى إفرازات أثرت بشكل كبير على مجريات العلاقات الدولية أو على وجه التحديد على الوحدات السياسية ويتمثل هذا التأثير خاصة في الدور الفاعل لقوى جديدة تنافس الدولة في المجال السياسي والاقتصادي وبروز مشكلات وقضايا ذات طابع عالمي.

1 -3- 1 - بروز قوى دولية جديدة.

تأتي على رأس قائمة هذه القوى الفواعل من غير الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية وهي قوى أخذت طابعا عالميا وإقليميا ولها القدرة على منافسة الدولة في مجال صنع القرارات والضغط عليها في العديد من الميادين. وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية بشكل كبير وأصبحت تعمل باستقلال عن الكثير من الدول وهذا ناتج عن ما يسميه "بتران بادي" بعولمة المحلي " La mondialisation du local" حيث يؤكد هذا الأخير، أن هذا الفاعل المحلي لا يلعب فقط دوراً محدداً للتعبير الناقد على الساحة الدولية ولكنه أيضاً منتج لسلطات مما أفقد الدولة سيطرتها على المستويين الداخلي والخارجي. وعليه، فان إعادة النظر في الدولة المركزية ليس فقط مجرد إصلاح إدارة ولكنها تشكل ثورة هادئة تتم على المستوى العالمي[2].

---

[1] أيان كلارك. **العولمة والتفكك.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى. 2003. ص262.

[2] Bertrand Badie. **Un monde sans souveraineté. Les Etats entre ruse et responsabilité.** Paris: Fayard. 1999. Pp 168-169.

وحسب "ريس كابن "Risse Kappen"، فان عدد المنظمات غير الحكومية بلغ في سنة 1995، 5000 منظمة تقريباً بعد ما كان سنة 1909 يقدر بـــ 176، ثم ارتفع سنة 1960 إلى 1255 ليصل سنة 1972 إلى 173 منظمة في حين يقدر كل من "Vennesson" و Battistella " عددها بـــ 20000 منظمة سنة 2003. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى 2000 منظمة تتمتع بصفة العضو الاستشاري في Ecosoc. كما يبلغ عدد هذه المنظمات في دول الشمال حوالي 20.000 إلى 25.000 أو 40.000 منظمة وأما عددها في دول الجنوب فإنه يتراوح ما بين 200.000 إلى 400.000 منظمة[1]. ومن أهم هذه المنظمات، تلك التي تنشط في مجال حماية حقوق الإنسان والأقليات والبيئة، وتتركز استراتيجيها على العمليات التحسيسية والفضح وإثارة الرأي العام المحلي والدولي وذلك لحمل الدول للانصياع لبعض التوجهات.

وبذلك لم يعد المتغير الحاسم للنظام الدولي، هو عدد الدول وإنما عدد اللاعبين "أولائك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود" وإذا ما قبلنا بهذا التعريف، فانه يتعين التسليم بأن الدول ليست جميعها من اللاعبين. فكثيرا منها لا يملك الوصول إلى شبكات القرار السياسي (مؤتمرات القمة، مجلس الأمن، مجموعة السبعة، صندوق النقد الدولي وما إلى ذلك ولا إلى أسواق الثقافة والمال والإنتاج التكنولوجي). ويجمل "بادي" هؤلاء اللاعبين الفاعلين على الساحة الدولية في الأفراد والجماعات الذاتية، جماعات المافيا، شبكات، مستهلكين، مهاجرون. هذا بالإضافة إلى المجموعات التي كانت قائمة من قبل مثل المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية السياسية والثقافية والكنائس والشركات المتعددة الجنسية ويؤثر هؤلاء على توزيع الموارد على الصعيد الكوني كما يؤثرون على توزيع القيم وكل واحد يستمد سلطته من مصدر معين"[2].

---

[1] Philippe Ryfman. **Les ONG**. Paris: La Découverte.2004.Pp.35-36.

[2] برتران بادي. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص159 – 160.

وتظهر هذه القوى في تحليل "جوزيف ناي"، بمفهوم القوة الثالثة في لعبة الشطرنج وتحتل الرقعة وتتمثل في مجال العلاقات عابرة القومية وهي خارجه عن سيطرة الحكومات وتشمل العناصر الفاعلة من غير الدول[1]. ويتصور "روزنو" السياسية العالمية بثلاث مستويات. المستوى المصغر، بمعنى مستوى العمل الفردي، والمستوى الموسع أي مستوى العمل الجماعي والمستوى الثالث وهو المستوى المركب حيث تترابط علاقات السلطة بين كل مستوى من المستويين السابقين. وفي المستوى الأول، هناك ثلاثة أنواع من اللاعبين وهم: المواطن ورجل الدولة والفرد الخاص. أما على المستوى الموسع، فلم تعد الدولة سوى لاعب جماعي بين لاعبين آخرين وهم: الجماعات الفرعية والنظم البيروقراطية وجماعات الضغط والأقليات والحركات البيئية[2].

وانطلاقاً من ذلك، يقترح" بادي"، إعادة النظر في صياغة النظم الدولية،لكي تتم عملية استيعاب ظاهرة التشعب التي تميز تطور العلاقات الدولية والتي من أبرز مظاهرها وجود عالمين للسياسة العالمية هما: العالم الدولي، القائم باستمرار رغم تلاشي السيادة إلى حد كبير والعالم متعدد المراكز الذي يتميز بمرونة وحرية أكبر وذلك مثل ما ذهب إليه "روزن" والذي تصور صيغة تدور حول متغيرين وهما اللاعب وحقل المجالات المنتشرة ومن ثم يقسم النظم إلى النظم الشاملة والتي تشمل الجماعات أو المنظمات التي تعالج طائفة واسعة من القضايا والنظم الفرعية وهي الجماعات أو المنظمات التي تقتصر على معالجة عدد محدود من القضايا[3].

فالعولمة، خلقت لنفسها دولا خاصة بها وهي دول غير وطنية ولها تأثيرها المالي والسياسي ولها وسائلها التي تمارس عن طريقها تأثيرها على مختلف

---

[1] جوزيف ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص88.

[2] برتران بادي. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص160.

[3] المرجع نفسه. ص161.

المستويات، مثل الشركات المتعددة الجنسية التي تشكل هي الأخرى، أحد أهم مظاهر التطورات الدولية الحاصلة. ففي ظل انتقال القوة إلى المال أصبحت هذه الأخيرة قادرة على فرض إعادة ترتيب أولويات صنع السياسات العالمية والداخلية.

وقد ازدادت فعالية هذه الشركات بعد تبنيها إستراتجية التحالفات حيث تحولت شركات كبيرة من استراتجيات التنافس إلى استراتيجيات التحالف بهدف تقليل تكلفة البحوث وتعزيز القدرات التنافسية ومن أمثلة التحالف، تحالف توشيبا مع موتورولا في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الالكترونية وتحالف سمينز مع فيلبس في صناعة أشباه الموصلات وتومسون الفرنسية مع جي في سي اليابانية في صناعة شرائط الفيديو. أما في صناعة السيارات فنجد تحالف فورد مع مازدا، جنرال موتورز مع تويوتا، ونيسان مع الفاروميو. ومن جهة أخرى، اتجهت بعض الشركات لمكاملة رؤوس أموالها.فمثلاً جنرال موتوز لها 39% في أسهم شركة إيسوزو، 5% في أسهم شركة سوزوكي، و 50% في أسهم دايو موتورز الكورية ولشركة فورد 35% في أسهم مازدا. هذا بالإضافة إلى إستراتيجية الدمج والشراء التي تسمح لهذه الشركات بتقوية مكانتها وتفوقها في الأسواق المتنافسة[1].

وحسب دراسته CNUCED، فإن هناك 37 ألف شركة غير مالية تم إحصائها خلال سنوات 90 تضاعف تأثيرها على الاقتصاد العالمي وهذه التجمعات الكبرى تسيطر على كل قطاعات النشاط الإنساني مما يفسر قدرتها الكبيرة على التأثير حيث أن حجم أعمال 200 شركة الأكثر قوة يتجاوز الإنتاج الخام لـــ 150 دولة عضو في OCDE. ومع تزايد الاتجاه نحو إدارة بلا حدود جغرافية، يتنامى ظهور وتأثير الشركات العالمية. وبعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعدد ونشر الفروع في الأسواق المحلية تطور الأمر لتعديد ونشر الفروع الخارجية

---

[1] أحمد سيد مصطفى. **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي.** الطبعة الرابعة. 2002-2003. ص27-28-29.

عالميا خاصة مع الدعم الفائق الذي هيأته شبكات المعلومات العالمية والتجارة الالكترونية. وبدلا من تركيز الشركات في الماضي على التعامل مع المنافسة في السوق المحلي، تطور الأمر إلى أهمية مواجهتها على المستوى العالمي سواء مواجهة المنافسين العالميين في السوق المحلية أو في الأسواق العالمية[1].

كما بلغت القيمة السوقية لأسهم شركة جنرال إلكتريك نحو 500 مليار دولار في نوفمبر 2000 وكانت أرباحها قد بلغت مستوا قياساً سجل نحو 70 مليار دولار عام 1999، كما بلغت قيمة شركة أيه أوال تايم وارنر والتي تكونت من اندماج شركتي: أمريكا أون لاين وتايم وارنر نحو 360 مليار دولار.كما بلغت القيمة السوقية لرأسمال الشركة التي تكونت من اندماج شركتي مانسمان وفودافون، نحو 176 مليار دولار وبلغت قيمة الشركة الجديدة التي تكونت من اندماج الشركتين البريطانيتين جلاسكو بولكوم، سميت كلين بيكان، نحو 187 مليار دولار سنة 1999 وبلغت القيمة السوقية لشركة اكسون/موبيل بعد اندماجها لتكوين أكبر شركة نفطية في العالم (يبلغ إنتاجها نحو 4.40 مليون برميل من مكافئ النفط) نحو 214.9 مليار دولار عام 1998 كما بلغت قيمة شركة شل للبترول نحو 162.8 مليار دولار عام 1998. وبلغت قيمة مبيعات أكبر خمس شركات يابانية عام 1997 وهي: ميتسوي وميتسوبيشي، وايتوشو، وماروبيتي، سوميفرمو على الترتيب نحو: 144.9، 140.2، 135.5، 124، و19 مليار دولار[2].

ان كل شركة من هذه الشركات تفوق في قوتها الاقتصادية، دولاً كبيرة أو عدداً من الدول المتوسطة أو عشرات من الدول الصغيرة وبذلك أصبحت فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية الاقتصادية من خلال صياغتها للسياسات التي توجه بها

---

(1) Arielle Denis. **Mondialiser la paix**. Paris: La Dispute/Snedit. 2000. Pp 102-103.

(2) **الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية 2000**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الطبعة الثانية. 2001. ص-80 81.

الأسواق وكذلك من خلال قوتها المالية وإمساكها عمليات التطوير التكنولوجي. وفي هذه الحالة تجد الدولة نفسها منقسمة في مواجهة العديد من التحديات ومن أهمها التحكم في المال الدولي، مراقبة الأسواق وكذلك القدرة على التحكم في دور هذه الشركات وحماية أسواقها الداخلية من المنافسة والقدرة على المنافسة[1].

وقد أدت هذه الوضعية إلى إضعاف قدرة الدولة حيث أن وسائل التدخل والضغط في اتجاه توازنات اقتصادية لصالح هذه الشركات وضعت الدولة في مأزق بين ضرورة تلبية المطالب التي تولدت عن اتساع هوة اللامساواة ومتطلبات الاختلال الاقتصادي العالمي. وتظهر الدولة أكثر من أي وقت مضى كالوسيط بين إستراتيجية الشركات التي تعتبر كأنها تهديد لها وللتماسك الاجتماعي داخل إقليمها. فسياسات تعتبر بصفة عامة كأنها داخلية مثل تلك الخاصة بالتربية والمواصلات والمالية أصبحت تناقش في بيئة المنافسة باعتبارها الوسيلة الملائمة لتشجيع النمو ورفع المستوى المعيشي الوطني. ومن جهة أخرى، فان الفعالية الاقتصادية لدولة ما أصبحت ترتبط بقدرتها على تطبيق نتائج مفاوضاتها على المستوى الداخلي. وخير مثال على ذلك، تلك الصعوبات التي واجهتها الحكومة الفرنسية فيما يخص قبول إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة، والتي تم التفاوض بشأنها على المستوى الأوروبي وفي إطار الاتفاقيات التجارية الدولية. وفي هذه الحالة،فان الدبلوماسية الاقتصادية، يمكن أن تكون على شكل مثلث يتشكل في الحالة الأولى من العلاقات بين الدول، ثم العلاقات بين الدول والشركات وأخيراً العلاقة بين الشركات في حد ذاتها[2].

وفي دراسة لكل من Ranen Palan, Joson Abbott et phil Deans (state strategies in the global economy. Londres, Pinter 1996)،

---

[1] المرجع نفسه. ص81.

[2] Christian Chavagneux. " La diplomatie économique: plus seulement une affaire d'Etats".**Pouvoirs.**N 88.1999. Pp 37-38.

حدد هؤلاء الإستراتيجية التنافسية للدولة في مواجهة العولمة وتوصلوا إلى أن هناك على الأقل سبعة استراتجيات هي: إستراتجية المواجهة الكاملة « La stratégie de taille" والتي تعتمد على خلق فضاءات إقليمية. إستراتيجية الدولة المطور l'Etat développeur على النمط الآسيوي، إستراتيجية الدرع la stratégie de (bouclier) وهي الاندماج الانتقائي في الاقتصاد العالمي وذلك بضم القطاعات المحمية وديناميكية الصادرات والاستثمارات الخارجية. "إستراتيجية الهيمنة" la (stratégie d'hégémonie) والتي تعرف بأنها التعبير عن مكانة قوة دولة في النظام الدولي لأغراض تنافسية، إستراتيجية Fordisme périphériques (المعبر) والتي توجد خاصة في الدول النامية، وإستراتيجية الطفيلي la stratégie du parasite والتي تعتمد من قبل المراكز المالية الخارجية" les centres financiers off- shore". وأخيراً إستراتيجية الاستبعاد الرسمي، exclusion formelle وهي إستراتيجية العديد من الدول الإفريقية المقصاة من أي دور في الاقتصاد العالمي[1].

ومنه نستنتج أن مفهوم انتشار القوى قد أخذ مستويين. المستوى الأول هو بين الدول والمستوى الثاني هو في داخل الدولة في حد ذاتها. فلم تعد الدولة المصدر الوحيد للسلطة والتأثير على المستوى الدولي والداخلي. ومن جانب أخر، فإن تعاظم قدرة التدفقات غير القومية بسبب الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية أدت إلى بروز العنف الذي أخذ العديد من المظاهر منها الإرهاب، مشكل الأقليات، واستفحال الجريمة المنظمة وبروز تهديدات جديدة تهدد الأمن والاستقرار الدولي وهو ما جعل بعض الباحثين ومنه "سمير أمين" يتكلمون عن فوضى النظام العالمي.

وفي هذا الإطار يتكلم "دونيس" Denis"، عن أسواق العصابات les Marches Maffieux والتي تشمل المخدرات السلاح، الدعارة والانحراف بكل

(1) Ibid. 39.

أشكاله، حيث تقدر أموالها بـــ 1000 مليار دولار سنوياً ولها قدرة كبيرة في ممارسة تأثيراتها ونفوذها على مختلف المستويات كما صرح بذلك رئيس محاربة الجوسسة الألماني "Werthebach" وذلك في سنة 1997: "بقدرتها المالية، فإن الجريمة المنظمة تربح بسرعة تأثيراً دائماً أكثر أهمية على حياتنا الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وعلى العدل والإدارة العمومية، سوف تصبح يوماً (الجريمة) قادرة على فرض معاييرها وقيمها على مجتمعنا.. وبهذه الطريقة سوف تتخطى تدريجياً استقلالية قضائنا، مصداقية السياسية، الثقة في القيم والقدرة التي تحمي القانون...... فقدان هذه الثقة هو مراد الجريمة المنظمة"[1].

ومن مظاهر نشاط هذه المافيا، اشتعال العديد من الصراعات والحروب الداخلية، التي تغذيها مافيا السلاح وتبيض الأموال، والتي أخذت طابعاً دولياً يصعب على الدول تفكيكها ويرى "Arielle Denis" بأنه إذا كانت الدول الفقيرة والدول الغنية تعيش بطرق مختلفة، فإن مشكلات نهاية القرن (XX) من المحتمل أن تصبح مصدر للجروح المشتركة (les plaies communs) لأن هذه الأخيرة تتميز بطبيعتها المتنقلة (Nomade).

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الحرب والسلم (استقرار النظام الدولي) في النظام الدولي، تشكل قلب النقاشات التي تنقسم إلى تيارين. التيار الأول الذي يتكلم عن ما يسمى بمرحلة السلام الأمريكي Pax Américain ونهاية الصراعات والحروب، وينطلق من أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى اختفاء العدو وهو الاتحاد السوفياتي، مما يعني أن العالم يتجه نحو "الحكومة العالمية" وأصبحت الأمم المتحدة بالنسبة للتيار المؤسساتي الجديد Néo- institutionnaliste مرشحة لأن تمثل هذه الحكومة. كما تلعب الولايات المتحدة دوراً كبيراً في ضمان استقرار الأحادية كما يؤكد عليه الواقعيون الجدد والولسنيون الجدد والقانونيون الدوليون les Néo-

---

(1) Arille Denis.Op-cit.P 120.

.idéalistes, Néo Wilsoniens et les juristes internationalistes وحسب أنصار الديمقراطية والليبرالية، فإن العالم سوف يتجه نحو التجانس تدريجياً، وذلك حسب ما جاء في برنامج جامعة Harvard حول الولايات المتحدة في آفاق 2020[1].

وفي نفس الاتجاه، يناقش البعض استقرار النظام الدولي من وجه نظر الاعتماد المتبادل الذي يسير في اتجاه الضغط أكثر فأكثر على سلوكيات الفاعلين الدوليين مما سوف يؤدي إلى اختفاء الحروب بين الدول بمفهومها التقليدي. فالقواعد الدولية المدعمة من قبل الدول الكبرى سوف تحد من إمكانية الحروب وتغيير الحدود لصالح المعتدي. كما يركز أصحاب هذا الاتجاه على القضايا المشتركة التي تدفع نحو خلق وتدعيم العلاقات النفعية والأنظمة الوظيفية التي تقوم على تعميق الاعتماد المتبادل ومن ثم التقليل ونبذ الحروب.[2]

إلا أن العديد من المفكرين لا يقرون بهذه الأطروحة، ذلك أن الحروب بين الدول كما يرى "زكي العايدي"، فرضية لا يمكن استبعادها، حتى في آسيا التي تشهد نمو اقتصادياً متزايد، فإن خطر الحرب قائم جداً أو محتمل وذلك بسبب غياب الهوية الإقليمية القوية وغياب لاعب قوي) (الهند، الصين، كوريا) يستطيع فرض نفسه على الآخرين في المنطقة وفرض التوازن، ومع ذلك يستبعد تشكيل تحالفات أو أنظمة إقليمية تفرض الدخول في مواجهات عسكرية بين الدول[3].

---

(1) Didier Bigo. "Nouveaux regards sur les conflits ?". Marie-Claude Smouts (sous la dir).**Les nouvelles relations internationales.Pratiques et théories**. Paris: Presses de Sciences Politiques.1998.Pp 316-317.

(2) احمد يوسف احمد واخرون. **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**. مرجع سبق دكره. ص67.

(3) Zaki Laidi. **Un monde privé de sens**. Op-cit. P147.

وأما التيار الثاني، فإنه ينظر إلى العلاقات الدولية بمفهوم واسع فيما يتعلق باستقرار أو عدم استقرار النظام. فإذا كانت الحرب بين الدول أمراً مستبعداً على الأقل في المدى المتوسط، فإن العالم يعيش في فوضى وعدم استقرار وينطلق أصحاب هذا التوجه من تحليل تأثيرات العولمة والديمقراطية، حيث أن فقدان الدولة وتراجع دورها والفوضى الجيواستراتيجية سوف يؤدي إلى بروز النزاعات العرقية والدينية، ويصفون هذه الفترة بالعصر الذهبي للحرب وتضاعف الصراعات ذات الطابع الديني والعرقي ويتزعم هذه النظرية Mearsheimer في مقال له بعنوان Back to the future. كما أن هناك العديد من الكتابات التي تدعم هذه الأطروحة ومنها ما جاء في مجلة International Security، (Le desordre mondial, le Nouveau moyen age, Dark ages) كما أنهم يشبهون فترة ما بعد الحرب الباردة بفترة روما بعد تحطم قرطاج. بمعنى إمبراطورية بدون عدو، منشغلة بجنوب فوضوي ويصعب التحكم فيه[1].

ومهما اختلفت التفسيرات حول قضية استقراروعدم استقرار النظام الدولي، فإننا لا يمكننا تجاهل تطورات الأحداث منذ نهاية الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين وما انجر عنها من أحداث يرى" بيار هاسنر" "Pierre Hassner" أنها ناتجة عن جدلية العولمة والتفكك. فقد أدت بعض متغيرات العولمة وعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والتحول الديمقراطي وسهولة وسرعة تنقل الأشخاص إلى انتقال المشاكل وعولمتها وظهور حركات انفصالية والتطرف الديني وحروب الهوية عرفت طابعا دولياً بسبب التداخل بين ما هو محلي وما هو دولي.

ويشير كارل "سميت" "Carl Shmitt" إلى ذلك التزاوج والذوبان بين المحلي والدولي في قوله "أن وجود الدولة مرتبط بفوضوية المجتمع الدولي الذي لا يتوفر على سلطة عليا، وبما أن الحرب دائماً ممكنة، فان سلم السلطات في الدولة

---

[1] Didier Bigo. Op-cit. P 321.

مشروط بهذه الفوضى الدولية. كما أن السلطة الداخلية هي الأخرى مرتبطة بهذا التهديد. كما يوضح أيضاً "بنتام "Putnam" في نظريته "The tow level game"، بان هناك مستوين للتحليل وهما المستوى الداخلي والمستوى الخارجي. فإستراتجية رجال الدولة تبنى بناءا على الضغوطات والفرص opportunités على المستوى الداخلي والخارجي. وعليه، فان مقترب "The tow level game " يوضح بأن انشغالات السياسة الداخلية يمكن أن يكون لها أثار على نتائج المفاوضات الدولية وفي نفس الوقت، فان الضغوطات الدولية يمكن أن تستخدم لمواصلة الأهداف الداخلية. والفرق بين "Foreign affaires وHome Politics" له صفة أخرى للاختفاء وهي اختفاء الحدود بين الدول[1].

وقد انعكست هذه التطورات، على مفهوم الأمن في حد ذاته، الذي أخذ بعدين وهما البعد الأول: وهو أن الأمن شامل من حيث أنه لا يتعلق بمنطقة جغرافية واحدة وذلك بسبب عنصر الانتشار والتنقل ومعنى هذا، أنه لا يمكننا أن نلصق مختلف هذه التهديدات والعنف بأمة معينة.

البعد الثاني: وهو أن الأمن شامل من حيث أنه يتعدى الجانب العسكري والنظام الداخلي إلى الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، ويمكن إضافة بعد ثالث وهو أن الأمن لا يتعلق بالدول وبالحدود وإنما موضوعة الأساسي هو الإنسان ولذلك تبلور مفهوم الأمن الإنساني. وبهذه الأبعاد الثلاثة، فإن قدرة الدولة على السيطرة ومواجهة هذه التحديدات محدودة، وإن تعلق الأمر بالولايات المتحدة التي أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001، أنها ليست القوة المهيمنة.

---

[1] Marie –Christine Kessler. " La politique étrangère comme politique publique". Frédéric Charillon .(sous la dir). **Politique Etrangère. Nouveaux regards**. Paris: Presses de Sciences Politiques.2002. Pp 181-182.

وهكذا يتطور النظام الدولي من عالم يظم دول إلى ذلك العالم متعدد المراكز الذي يتشابه أحياناً في بعض النواحي مع المجتمع الفوضوي الذي يذكره "هيدلي "Headley bull"، لكي يحدد التآكل الذي يصيب سيادة الدولة المطلقة ويتعين تزايد قوة مراكز السلطة التي توجه التدفقات عبر الأوطان، وسواء كانت هذه التدفقات ثقافية أو اقتصادية أو دينية أو سكانية أو إعلامية. فالإشكالية في الأساس واحدة لا تتغير أنها محملة أكثر فأكثر بموارد سلطة تتهرب بحكم طبيعتها من سيادة الدولة فضلاً عن أنها تتجه نحو التواجد خارج دعامة أرضية جغرافية، ومن هذا المنظار، فإن السيطرة على نشر المعرفة التقنية وضبط تداول رؤوس الأموال وامتلاك وسائل التأثير السياسي أو المعنوي على جماعة من المؤمنين تمثل وسائل للسعي نحو التبعية بعيداً عن الدول[1]. ومن ثم فإن هيكل النظام الدولي متعدد الأطراف بالنظر إلى البروز القوي للفواعل الدول من غير الدول وتشابك العديد من القضايا وبروز مشاكل دولية، قللت من قدرة السيطرة لدى الدول.

1 -3-2- بروز مشكلات وقضايا ذات طابع عالمي.

ان الجديد في النظام الدولي لا يقتصر على هذا البروز القوي للفواعل، التي أخذت تضغط باتجاه تراجع دور الدولة. فبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الدولي الجديد يتميز بظهور مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية والتي تتصدرها مشاكل البيئة ومشكل حقوق الإنسان بالدرجة الأولى إلى جانب مشاكل أمراض السيدا، التي أدت إلى تحولات مست سيادة الدولة وبرزت أثارها في التوجه نحوى تكثيف الجهود الدولية في صيغة التكتل.

فقضايا البيئة تحظى منذ فترة باهتمام المجتمع الدولي. وكان قرار الجمعية العامة رقم 2398 (الدورة 22) عام 1968 دليلاً على بداية التنبيه لمثل هذه المسألة

---

(1) محمود حيدر. "السيادة في تحولات العولمة". الدولة المغلوبة". **شؤون الأوسط**. العدد 100. أكتوبر. نوفمبر. 2000. ص55 – 56.

حيث نص هذا القرار على جمع كافة البيانات والمعلومات عن ظروف البيئة للإنسان في جميع أقاليم العالم واقتراح وسائل الحماية اللازمة. وقد أخذت قضايا البيئة تزداد طرحاً بعد العديد من الحوادث الخطيرة ومنها خاصة انفجار مفاعل تشر نوبل في الاتحاد السوفياتي عام 1986 وحادث تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول بسبب غرق الناقلة فالدير عام 1987[1]. وقد تطورت قضية البيئة مع ازدياد تلوث البحار والمحيطات وازدياد حجم النفايات. وتمثل مشكلة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض أهم خطر بيئي في المرحلة الراهنة حيث أخذت دراجة حرارة الأرض تتصاعد تدريجياً منذ بداية القرن. ويعتقد علماء البيئة أن استمرار هذا الارتفاع سيولد مضاعفات بيئية مدمرة ستؤثر سلباً بدورها على المحاصيل الزراعية والهجرات السكانية كما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح المياه في البحر والمحيطات. بالإضافة إلى خطر النفايات السامة والنووية وغيرها من المخلفات الصعبة والتي تتطلب معالجة خاصة وجهود مشتركة. وقد ألقت هذه القضايا بكل ثقلها على اهتمام المجتمع الدولي وكانت محور قمة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في الفترة من 13 إلى 14 جوان 1992)، فهو أول مؤتمر يعقد بمشاركة 160 دولة وبحضور 130 رئيس دولة[2].

وأما القضية الأخرى الهامة والتي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي، فهي قضية حقوق الإنسان، حيث أدت التحولات الدولية إلى طرح قضية الحريات ونبذ التسلط وتدعيم مبادئ وأسس حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، وفي هذا الإطار يندرج انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي دعت إليه الأمم المتحدة وعقد بمدينة فينا خلال 14 جوان 1993 ويجسد اهتمام العالم بقضية حقوق الإنسان والحريات الفردية. وأكد المؤتمر على مجموعة من الحقوق الملزمة التي لا تقبل

---

(1) حسن نافعة. **الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي**. أحمد يوسف احمد وآخرون. الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سبق ذكره. ص112.

(2) عبد الخالق عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص53-54.

المصادرة وفي مقدمتها، حق الإنسان في الحياة والأمن وحقه في حرية التعبير عن أرائه والمشاركة في الحياة العامة باعتبارها حقوقا كونية، مرتبطة بإنسانية الإنسان وأقرتها كل الديانات والحضارات[1]. وقد تدعمت قضايا حقوق الإنسان خاصة بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بروما في 1998، والتي تعبر أهم إنجاز فيما يتعلق بفرض احترام حقوق الإنسان.

ان مختلف هذه القضايا و الفواعل فرضت على الدول العمل على جبهتين: الجبهة الأولى هي كل ما يتعلق بحقوق مواطنيها وضمان حرياتهم والتعاون مع منظمات المجتمع المدني الداخلي (المحلي). والجبهة الثانية: هي المشاركة في تدعيم حقوق الإنسان على المستوى العالمي من خلال عمليات الأمم المتحدة ووضع حد للنزاعات والحروب الأهلية والعمل من أجل الحد من التداعيات السلبية على سلطة الدولة. وقد شكل ذلك عبئاً مضافاً إلى قدرات الدولة التي تواجه تشتت جهودها وضعف قدراتها بسبب إفلات العديد من القضايا الهامة من قبضتها. ولهذا، فإن المجال السياسي العالمي كما يسميه البعض والناتج عن العولمة يتطلب استجابة عالمية جماعية لأن هذه القضايا عالمية في أسبابها وفي تداعياتها وأيضاً في إمكانيات مواجهتها بسبب تجاوزها الأطر المحلية بكل المعاني.

1-3-3- تطور مفهوم السيادة.

إن مختلف التطورات التي قادت إلى بروز فكرة النظام الدولي الجديد أدت إلى طرح قضية هامة في العلاقات الدولية، وهي مبدأ السيادة الذي يعود فضل تطوره إلى المفكر الفرنسي "جان بودان"، من خلال مؤلفة الشهير الكتب الستة عن الجمهورية لسنة 1567 وقد مثل هذا المبدأ أحد أهم مقومات الدولة منذ معاهدة وستفاليا 1648.

---

[1] المرجع نفسه. ص55-56.

والسيادة في الفقه الدستوري، أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة وهي السلطة العليا في نطاق إقليمي معين وحق الدولة بان تحكم نفسها بنفسها وأن تملك حرية التشريع في الداخل وحرية تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج. كما أنها إحدى مظاهر شخصية الدولة القانونية وهي غير قابلة للتجزئة أو التنازل عنها أو حتى تفويضها. كما تعني أيضا صلاحية الدولة في ممارسة سلطتها على الثروة الوطنية وليس هناك فصل بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية[1]. وقد نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة..« ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق"[2].

ورغم اختلاف التعاريف لمفهوم السيادة،إلا أنها تجمع على النظر إلى السيادة بوصفها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها داخل إقليمها أو خارج نطاق هذا الإقليم. والسيادة بهذا المعنى العام، تشير إلى معنيين يرتبط أحدهما بالآخر. المعنى الأول، وهو ذو طبيعة إيجابية حيث ينصرف مفهومه إلى قدرة الدولة، كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية ودون أية قيود تفرض عليها من جانب أيه جهة. وأما المعنى الثاني، فهو ذو طبيعة سلبية ويعني عدم خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي وتبعاً لذلك، تتميز السيادة بأنها:[3]

---

[1] طلال عتريس. **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى. 2002. ص53.

[2] سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد. دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.** مرجع سبق ذكره. ص53.

[3] أحمد الراشدي. **ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية.** سمير أمين. سعيد الصديقي وآخرون. العولمة والنظام الدولي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص72.

- مستمرة ما بقيت الدولة، حيث أنها لا تسقط بالتقادم ولا تزول إذا فقدت الدولة شخصيتها القانونية الدولية.
- أنها تمثل كلاً لا يتجزأ ومن حيث القدرة، فإن السيادة ترتبط بمباشرة مختلف المظاهر الايجابية للاستقلال السياسي للدولة عن الغير، حيث أن الاستقلال السياسي للدولة هو الذي يتيح لهذه الدولة أعمال مظاهر سيادتها سواء في الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية، حتى أن البعض ذهب إلى حد الاعتقاد بأن السيادة والاستقلال مترادفان.

إلا ان تطورات ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته العولمة من اختراق للحدود وزيادة الاعتماد المتبادل أدت إلى طرح مفهوم السيادة موضع تساؤلات من حيث دلالته ومن حيث نطاق ممارسته. وضمن هذا السياق، يرى "روزنو"، أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وكذلك مع الحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود[1].

وتماشياً مع هذه التحولات برزت العديد من النقاشات التي يتضمن بعضها الحديث عن استبدال مفهوم السيادة التقليدية بمفاهيم جديدة تعكس واقع مشاركة الفاعلين الآخرين في سيادة الدولة مثل مفهوم "المسئولية والحكم". "فبيارتباتوني" Pierre Tabatoni "يرى أن ضغوطات الاعتماد المتبادل بين الدول سوف تقود الدول إلى ما يسمى بتقاسم السيادة. ويقصد بها المشاركة الجماعية في ممارسة هذه السيادة حسب قواعد وإجراءات متفق عليها ومنسقة وذلك على شاكلة اتفاقات الاتحاد الأوروبي منذ اتفاقية روما أو الاتفاقيات الدولية مثل بروتون وودس التي تسمح بممارسة مشتركة للسيادة. كما يرى أن هناك شكل آخر أو نمط آخر

---

[1] طلال عتريس. مرجع سبق ذكره. ص63.

للتكيف وهو الذي يتطور مع تطور الشبكات وتعقيدات الاعتماد المتبادل وهو الحكم الراشد والذي يعكس ممارسة السلطة في ديناميكية التداخل وعلاقات التأثير المتبادل والتي توجه الخيارات السياسية والاقتصادية. وهنا فالدولة ليست بالضرورة الفاعل المفضل L'acteur privilégie حيث أن التعاون بين فواعل القطاع العام والقطاعات غير العامة حتى في مجال ممارسة وظائف التنظيم "régulation" أصبحت أنماط عادية لتوجيه السياسات[1].

فقد أدى تدويل التمويل والتجارة بوجه عام، إلى إحداث تغيير جذري في هياكل السلطة على الصعيد العالمي. وتجرى اللعبة حالياً بصورة بارعة للغاية بين سلطات دولية تنازلت لقوى السوق عن جانب كبير من اختصاصاتها وبين لاعبين متعددي الجنسية يسيطرون على العناصر الرئيسية للقوة للوصول إلى آليات التمويل والسوق والتكنولوجيا ويضمنون تحقيق الانضباط الذاتي فيما بينهم بدرجة أو بأخرى من خلال أحد أشكال الواجبات الاجتماعية، ويجرى كل ذلك داخل نظام اقتصادي دولي متعدد المراكز وثلاثي الأقطاب في الوقت نفسه (أمريكا، أسيا، أوروبا)[2].

ومن جهته يرى "ايفز دودي" "Yves Daudet"، بأن السيادة اليوم متأثرة بحركتين وهما: حركة اقتسام السلطات وحركة مراقبة السلطات. أما فيما يتعلق باقتسام السلطة، فإن الفوق وطنية Supranationales،أدت إلى إضعاف السيادة من الأعلى و هنا يتساءل هل يمكن إضافة كل الفواعل الأخرى التي تتقاسم السلطة في السوق على مستوى النظام الدولي ومنها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؟. وفي ما يتعلق ببلورة المعايير الدولية بمعنى مصادر القانون الدولي، فقد

(1) Bertand Badie.Charles Zorbibe et autres. "La fin des souverainetés?.Table ronde." **Politique et Parlementaire.N** 1012. Mai-Juin.2001.P9.

(2) بتران بادي. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي.** مرجع سبق ذكره.. ص132.

تم ترك الميدان الخاص بالاتفاقيات الدولية و العرف وتم اللجوء إلى معايير أكثر ليونة أو ما يسمى Soft Löw وهو فضاء مكون من التصريحات واللوائح التي شاركت في بلورتها المنظمات غير الحكومية، الجمعيات والأفراد والدول (مثل قانون التربية في إطار اليونسكو، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بروما في 1998). وفي ما يخص مراقبة السيادة والتي يراها "Yves Daudet" أكثر أهمية، فتتم عن طريق ميكانزمات ومنها القضاء الجنائي الدولي،قانون التدخل الإنساني، وهنا فإن الدولة ليست حرة داخل إقليمها في ممارسة القوة، حيث يجري تحريم ذلك كما حرمت ممارسة التعذيب والعبودية[1].

وبسبب هذه التطورات، فان الكفاءة الإقليمية للدول والتي لا مفهوم للسياسة الخارجية بدونها، قد تآكلت بسبب العولمة المالية وانتشار الفواعل غير الدوليين والتدفقات عبر القارية والتداخل الشديد بين عالم الدول الكلاسيكي المعروف والعالم غير الرسمي. وقد أدى هذا التداخل إلى تعقيد السياسة الخارجية وتجاوزها للمفهوم الكلاسيك (الدفاع والجيوسياسي).[2] وعلى هذا الأساس، فان تحليل العلاقات الدولية لا يجب أن يجرى بمنظور السيادة والموارد (الدولة والقوة) وإنما من خلال تحديد اللاعبين وتقيم النتائج مع محاولة مستمرة لتحديد موضع هياكل السلطة التي تنطلق منها حركتهم وإيضاح الطريقة التي تحدد بها هذه الهياكل و العواقب الناتجة عن ممارسة السلطة على هذا النحو[3]. وهنا يتكلم "ارنولد ووفز" Arnold

---

[1] Bertrand Badie. Charles Zorbibe et autres." La fin des souverainetés..." Op-cit. Pp 11-12.

[2] Marie-Claude Smouts." Que reste- t-il de la politique étrangère ?". **Pouvoirs** N 88. Op-cit.P8.

[3] برتران بادي.. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص161.

Wolfers"، عن دور الدبلوماسية متعددة الأطراف في إشباع أهداف الوسط Les butes du Milieu.[1]

وفي ظل هذا المفهوم الجديد للسيادة،يطرح البعض قضية انتقال السيادة من المجال المحلي إلى المجال العالمي ويقصد بذلك خروج النشاط السياسي خارج حدود الدولة ويظهر في صورة تشكل مجال سياسي جديد على الصعيد العالمي يرتكز حول العالم السياسي الواحد وليس حول الدول المنغلقة جغرافياً، حيث لم تعد الدولة هي مركز السياسية ولم تعد الوحدة الارتكازية لكل الأنشطة والقرارات.

فالرؤية الجديدة لمفهوم السيادة، أخذت تنطلق من أن السيادة يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وأن تؤدي أكثر من وظيفة وهو ما سيساعد على حل المشاكل سواء داخل الدولة أو فيما بينها. وترى هذه الرؤية أن حقوق الفرد والشعوب يمكن أن تستند إلى أبعد من السيادة العالمية التي تمتلكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقاً مشروعاً في الاهتمام بالقضايا التي تمس العالم بالكامل وتستند في ذلك إلى ما يجري من توسع للقانون الدولي وكذلك من تزايد الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها حل المشاكل القائمة اليوم وأن التعاون الدولي لا مفر منه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفكار أصبحت مجالا لتبرير سياسات لم تكن مقبولة سابقا من قبل المجتمع الدولي و منها التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان[2].

وبهذا لم يعد مفهوم السيادة كما عرفه الفقه الكلاسيكي على حاله. فالدولة ذات السيادة ليست تلك التي تقوم على مجتمع سياسي تتوفر لدى الهيئة الحاكمة فيه كل مظاهر السلطة الداخلية والخارجية فحسب. ذلك أن أمر الدولة القومية التي

---

[1] Marie-Claude Smouts." Que reste- t-il de la politique étrangère ?". Op-cit.P12

[2] سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد. دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.** مرجع سبق ذكره. ص52-53.

كانت مكتفية بذاتها والتي تستطيع إغلاق حدودها متى شاءت صار أمرا متعذرا أو اقله غير ميسور تحت ظلال العولمة التكنو-اقتصادية. والقضية هنا لا تتوقف على إرادة الممانعة أو رفض التبعية على النحو الذي كان سائدا في الحقبة الاستعمارية المتعاقبة. وذلك على أهمية عامل الإرادة في عرقلة الاستشراء العولمي في المجال الوطني.غير أن عمليات السيطرة التي أخذت سبيلها الاجتياحي بعد الحرب الباردة، أفقدت حركة الممانعة الوطنية والقومية أسلحة لا حصر لها. وبهذا أصبح من الصعب التوفيق بين السيادة بمفهومها التقليدي وبين ازدياد التدخل الدولي[1].

من خلال ما سبق يتضح مدى التحديات التي تواجه الدولة في صياغة سياساتها الداخلية والخارجية. إلا أن تأثر الدولة بالتحولات الدولية وبطبيعة النظام الدولي مشروط بموقع الدولة في النظام الدولي وفقاً لما تملكه من عناصر القوة الصلبة والناعمة،ثم موقع الدولة في النظم والأنساق النوعية التي تتفرع عن النظام الدولي. فهناك النظام النقدي والمالي الدولي. وهناك نظام تجاري ونظام إعلامي. وعموماً يمكن تصنيف دول العالم من حيث مدى تعرضها لسلبيات التحولات الدولية وظاهرة العولمة في المجال السياسي إلى دول تحتل مواقع السيطرة وأخرى تمثل مواقع خاضعة. ورغم أن كل الدول بغض النظر عن موقعها سوف تعاني بشكل أو بآخر من آثار العولمة، إلا أن الدولة الخاضعة سوف تكون أكثر عرضه بطبيعة الحال، في حين أن الدول المسيطرة سوف تكون من أبعد ما يكون عن هذه الآثار لأنها هي التي تمتلك القدرة على توجيه مسارات التحول وتحدد قواعده.

1-4- تأثير التحولات الدولية على العلاقات الدولية.

ان النظام الدولي الجديد وما حملة من معطيات سياسة واقتصادية وأمنية جديدة، كانت أثارها واضحة على العلاقات الدولية والسياسات الخارجية لمختلف

---

[1] محمود حيدر. مرجع سبق ذكره. ص50.

الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة، حيث توضح أعمال الباحثين في هذا الميدان العديد من مظاهر هذا التأثير.

1- 4- 1 – تأثير التحولات الدولية على السياسة الخارجية.

اتخذ تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية العديد من الأشكال التي تظهر من خلال أراء مختصي هذا المجال. " ففريدريك شاريون" Frédéric Charillon، يلخص هذا التأثير في تطور أولويات السياسة الخارجية التي أخذت تتعاظم. ويرى أن هذا التطور اتخذا بعدين أساسين وهما: البعد الأول وهو البعد الاقتصادي والتجاري،الذي يتمثل في دعم الصادرات وتسير وإدارة الديون والتفاوض على قواعد التجارة الدولية. وأما البعد الثاني، فانه يتعلق بتسوية النزاعات والتي تؤكد لصناع القرار أن القوة مازالت مهمة وأنها ليست فقط مرنة أو رخوة. والسياسة الخارجية عليها أن تتقن التدخل أو منع التدخل بصفة حيادية أو إنغماسية.[1]

الا ان التطور الاهم في السياسة الخارجية الذي يذكره فريديريك شاريون، يتعلق بمستويات ومراكز صنع السياسة الخارجية. حيث يرى أن الدولة لا تمثل الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية، فبالإضافة إلى ذلك هناك دور الفاعلين الجدد من منظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسية وحركات دينية. كما أن هذه الأخيرة لا ترسم على مستوى الدولة فقط، ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية، فالسياسة الخارجية يمكن أن تصنع على مستويات أخرى غير المستوى الوطني وهذه المستويات هي: المستوى عبر وطني، "Subnational: "أين تتطور سياسة خارجية محلية (Localisée) كتلك الخاصة بمنطقة الكبك وأيضا سياسات الجماعات والمستوى فوق وطني " supranational"، حيث تأخذ السياسة الخارجية معادلة معقدة مكونة من المساومة الحكومية ومساومة فوق وطنية واندماج

---

(1) Frédéric Charillon .**Politique étrangère.Nouveaux regards**. Op-cit.Pp18-19.

العديد من الفواعل الوطنية وفوق وطنية وهو ما يؤدي إلـــى انعكاســات علـــى السياسة الخارجية ابرز مظاهرها[1]:

- فقدان السياسة الخارجية لهامش مناورتها وانسجامها.
- تحول السياسة الخارجية أكثر فاكثر إلى سياسة جوارية تقيم بقدرتها على تسوية المشاكل الحقيقية على أرضية الواقع و تستمد شرعيتها من هذه الفعالية لتصبح بذلك معادلة معقدة، أساسها المساومة الحكومية وفوق الوطنية وبين فواعل مختلفة وكل ذلك بسبب ازدياد التقنية.
- ان السياسة الخارجية أصبحت من بين السياسات العمومية، أخر ملاذ للسيادة والتعبير عن الهوية بسبب ظروف التشابك والتداخل: المحلي، الوطني، الإقليمي والشامل.

ويلخص "Guy Carron" نتائج التحولات الدولية على السياسة الخارجية في الضغوطات التي أصبحت تواجه بلورة و تنفيذ هذه السياسة والتي يجملها في أربع ضغوطات وهي على التوالي: [2]

- قوة الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ومن ثم فإن عدم الاستقرار الاقتصادي أو المادي لدولة ما، (الديون، المجاعة، المظاهرات المعادية للعولمة أو لمجموعة الثمانية) ترغم الحكومات على تحديد موافقتها.
- هذه الوضعية تستدعي بدورها تمركز جديد وإعادة ترتيب (hiérarchie) بين الذين يحسنون الاستفادة من هذه الوضعية والآخرين.

---

(1) Ibid..Pp 22-23.

(2) Guy Carron De la Carrière. **Omniprésent économique**.Frédéric Charillon .**Politique étrangère**. Nouveaux regards.Op-cit.P269.

- هذا الاعتماد المتبادل يؤدي إلى تقوية ضرورة التجانس harmonisation حيث أن السير الحسن لاقتصاد السوق ضروري لكل طرف. فكل دولة لها مصلحة في دعم المنافسة والتقليل من أخطار الأزمات وضمان اندماج أكبر عدد من الدول في الاقتصاد العالمي.
- الاقتصاد الشامل لا يمكن إدارته والتحكم فيه إلا من خلال وفاق بين كامل الشركاء وضمن هذا الإطار، تلعب المنظمات والهيئات المتعددة الأطراف ومؤسسات التكتلات الاقتصادية دوراً هاماً. وأما العلاقات الثنائية التي ميزت الدبلوماسية للفترة السابقة،سوف تحافظ على فائدتها ولكن لا تستخدم إلا في تحفيز ومتابعة الأعمال المتعددة الأطراف، حيث أن هناك دبلوماسية جديدة برزت وهي ليست مركزة حول الدفاع على المصالح الوطنية والسيادة، ولكن عليها إدارة العولمة بروح المسئولية. Gérer la mondialisation avec un esprit de responsabilité، ذلك أن إشكالية العلاقات الدولية اليوم تظهر في "biens communs" والتي تتلخص في نوعية البيئة والتوازن الاقتصادي العالمي وغياب التضخم وهي مسائل تتطلب إدارة جماعية.

ويطرح بدوره "وليام "William Zartman "، قضية تطور مفهوم الدبلوماسية الواقية، فيما يتعلق بمسألة تسوية النزاعات والمحافظة على استقرار الأمن في ظل النظام الدولي الجديد. ويعتبر أن هذا المفهوم الذي روج له من قبل الأمين الأممي" DagHammarkjoild "في أوج الحرب الباردة بهدف دعوة المعسكرين (الشرق والغرب) للتقليل من إمكانية حرب مفتوحة بين الطرفين، قد أعيد طرحة من قبل بطرس بطرس غالي والذي يعني به تسوية الحروب الداخلية التي نشبت أو تنشب في الدول التي انهارت أو تلك التي هي في طريق الانهيار وهي مهمة يضطلع بها المجتمع الدولي، "القوة الكبرى الفاعلة في إطار مجلس الأمن الدولي"، الذي تعود إليه مسالة استعادة الأمن. ومن أهم نتاج فكرة الدبلوماسية

الجماعية، بروز مفهوم السيادة كمسؤولية بكل ما تحمله هذه الكلمة من أثار على تعريف السياسات الخارجية(1).

وعليه، نلاحظ أن انعكاسات التحولات الدولية برزت أثارها في تعدد الفواعل المؤثرة في هذه السياسة كما برزت أيضا في مستويات صنع هذه السياسة والتي توسعت لحد التداخل بين ما هو محلي وما هو إقليمي وهو دولي. وعلى مستوى أخر، فان تأثير التغير الذي طرأ على النظام الدولي منذ أواخر الثمانيات وتحوله من القطبية الثنائية إلى تعدد الأقطاب على السياسة الخارجية- أخذ بعدين أساسين وهما:

أ- **أدوات السياسة الخارجية.** فالتغيرات الدولية ارتبطت بتزايد أهمية القوة الاقتصادية مقابل تراجع العامل العسكري، ولذلك أصبحت قوة الدول تسند بالدرجة الأولى الى القوة الاقتصادية وهو ما دفع الدول إلى الاهتمام أكثر بتنمية جهودها في مجالات التنمية الاقتصادية والبحث عن مناطق النفوذ الاقتصادي.

وطبقاً لهذا الطرح يتكلم كل من "Paul Kennedy "، " Edward Luttwak "، Jeffrey Garten "على اختفاء الجغرافيا السياسية مقابل الجغرافيا الاقتصادية وهو طرح يؤكده كل من "Susan Strange " Robert , Gilpin,"Robert Keohane". فحسب هؤلاء، فإن انتهاء الصراع شرق – غرب، ترك المجال للمواجهة بين التكتلات الاقتصادية التنافسية وفي نفس الوقت، فإن الأهداف السياسية أصبحت تابعة للمتطلبات الاقتصادية. ويستدل " Guy Carron " على هذه الحقيقة بالعلاقات بين الولايات المتحدة و الصين.حيث يرى أنه رغم ما تمثله الصين من مخاطر على حقوق الإنسان ورغم مشكلة تايوان،

---

(1) William Zartman.**La politique étrangère et le règlement des conflits**. Frédéric Charillon. **Politique étrangère. Nouveaux regards**.Op-cit.Pp288-289.

إلا أن أمريكا لا تستطيع أن تضغط على الصين أو تهمش علاقاتها الإستراتيجية مع الأمة التجارية السابعة على مستوى العالم، والدولة الثانية من حيث احتياطي العملة وقطب اقتصادي بنمو يقدر بـــ 7%، حيث حظيت الصين منذ 1979 بمبدأ الدولـــة الأكثر رعاية من قبل الولايات المتحدة. وقد اشترط بل كلينتون احتــرام الصـــين لحقوق الإنسان -، لكنه سرعان ما تنازل عن ذلك وترك هذه القضية تحتل المرتبة الثانية واعتبر العلاقات مع الصين بأنها التزام بناء من أجل شراكة إستراتيجية un engagement constructif pour un partenariat stratégique. كمـــا أن بوش وأثناء حملته الانتخابية، أكد أنه سوف يضع حداً للسياسة الأمريكيـــة تجـــاه الصين بسبب قضية حقوق الانسان، إلا أنه و أمام عجز أمريكا تجاه الصين والذي يقدر بـــ 57 مليار دولار وحجم رؤوس الأموال المستثمرة- تصنف الصـــين مـــن الأوائل في هذا المجال-، اضطرت الولايات المتحدة إلى إدماج الصين في اللعبـــة الاقتصادية وإقحامها في تنظيم الأسواق وذلك لمراقبتها في إطار شبكات الاعتمـــاد المتبادل[1]. وهو ما يدل حسب " Guy " على عدم قدرة أكبر القوى على تهمـــيش مصالحها الاقتصادية مع الصين، التي تمثل سياساتها انتهاكاً لحقوق الإنسان حسب المنظور الأمريكي.

وبهذا، يلاحظ أن الدور القوي للاقتصاد دفع نحـــو الانفتـــاح الاقتصـــادي وتشجيع الاستثمارات وإقامة مناطق التبادل التجاري الحر ممـــا أدى إلـــى تراجـــع الأهمية النسبية للحدود السياسة كحواجز أمام انتقال الأفكار والمعلومات والتجـــارة. وبهذا أصبحت القوة الاقتصادية والنفوذ الاقتصادي الهدف المحوري الذي تســـعى إليه الدولة وأساس قوتها الراهنة والمستقبلية وأداة من أدوات اللعبة السياسية لتحقيق الأهداف الحيوية. وعلى هذا الأساس، ينفي أيضاً علماء العلاقات الدولية الصـــراع بالمفهوم التقليدي- الحروب- حيث لم يعد من أهداف الدول القتال أو شن الحروب

---

[1] Guy Carron De la Carrière. **Omniprésent économique**. Op-cit.Pp 245-246-.247.

وإنما أخذ الصراع طابع المنافسة الاقتصادية والمنافسة على المكانة من أجل التحكم في النظام الدولي.

ب- **اولويات السياسة الخارجية.** حسب نظرية الاعتماد المتبادل، حدث تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية من القضايا المسماة بالسياسة العليا "Hight Politics" المتمركزة حول الأمن والإستراتيجية، إلى القضايا المسماة بالسياسة "life Law Politics"، أي تلك المرتبطة بدعم الحياة على كوكب الأرض والنمو الاقتصادي وقضايا البيئة والرفاهية وحقوق الإنسان والأقليات. وفي هذه القضايا لا يكون هناك مجال واسع للحروب بسبب أن حل المشكلات المتضمنة في هذه القضايا يتطلب أنظمة نوعية ووظيفية وهي أنظمة تتطلب بالضرورة تعميق الاعتماد المتبادل فيما بين الدول. إن الاعتماد المتبادل كان وراء زوال الحرب الباردة، وإن هذا الزوال بحد ذاته يخلق إمكانية كبيرة لتعزيز الاعتماد المتبادل وبالتالي التركيز على القضايا الجديدة التي يتعلق بها مصير الإنسانية ككل[1].

كما يرى أنصار نظرية الاعتماد المتبادل، أن أجندة السياسات الخارجية للدول أصبح يضفى عليها كثيرا من القضايا غير مرتبة وفقاً لتسلسل واضح أو مرتب. كما أن الأمن العسكري لم يعد يسيطر على جدول أعمال السياسة الخارجية للدولة، كما تراجع التميز بين القضايا الداخلية والخارجية فضلاً عن أن العديد من القضايا الجديدة تنبثق مما كان معتاداً أن يعتبر من قضايا السياسة الداخلية[2] ويخلص "Frédéric" مجمل التحولات التي أثرت أو طرأت على السياسة

---

(1) احمد يوسف احمد واخرون. **الوطن العربي والمتغيرات العالمية..** مرجع سبق ذكره. ص86- 68.

(2) علي السيد فواد النقر.**اثر التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.** (رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2004. ص103.

الخارجية، باقتراح فكرة تطبيق سوسيولوجيا العلاقات الدولية على دراسة السياسة الخارجية والتي تعني حسب وجهة نظره، أخذ كل المتغيرات التي طـرأت علـى السياسة الخارجية من حيث الوظائف، دور الموظفين، الممارسة التي تتطلب إعادة النظر في وسائل تحليل السياسة الخارجية، إعادة اكتشاف اللاعبين فـي مجتمـع أصبح عالمي، وهذه السيكولوجية سوف تسمح بإعادة اكتشاف إستراتيجية اللاعبين وكذلك الأسس والقواعد الثقافية الخاصة بهم وبهويتهم والقيم التـي ينشـطون مـن أجلها. تحديد نوع التنظيم والسلوك الدولي. أي إعادة بعث السياسة الخارجية مـن الأدنى (Le bas) أو ما يسميه الأنماط الشعبية للسلوك الدبلوماسي الـدولي " Les modes Populaires de l'action diplomatique internationale" وذلك من دون تهميش لدور الدولة المهم ولكنه ليس الوحيد[1].

وعكس الواقعيون الذين يركزون على الدولة كوحدة تحليـل اسـتنادا إلـى المنافسة بين الدول من أجل تحقيق مصالحها الوطنية و الذي نتج عنـه مجتمـع دولي فوضوي، فإن نظرية الاعتماد الفوق وطني (transnational) تهـتم بكـل أنواع الفواعل الدولية وغير الدولية وذلك في دراسة المشاكل الشاملة لساحة دوليـة يتطور فيها مجتمع" Polyarchique "بسلوكيات محكومة بقواعد لا تحصـى مـن الترتيبات وتدابير ظرفيه ولذلك، فإن الدولي، ليس مجمل أو مجموعة كل الساحات الوطنية -العلاقات الدولية -المصطلح الذي ابتكره" Jeremy Bentham" ولـيس مختلف السياسات الخارجية لمختلف الدول، فالدولي (العلاقات الدولية)، هي دراسة التداخل والتشابك (interaction) بين هذه السياسات الخارجية والمجتمع دولـي. وهي دراسة تتعلق في جزء كبير منها بعلم "اجتمـاع" او سسـيولوجيا العلاقـات الدولية" ويندرج في هذا الإطار، سوسيولوجية الدولة إلـى جانـب سوسـيولوجية الفاعلين من غير الدولة، كذلك النزاعات والتعاون. فالسياسة الدولية ليست مجـرد

---

[1] Frédéric charillon. **Politique étrangère. Nouveaux regards**. Op-cit.P24-25.

مسألة السفراء، أول متدخل وآخر ملاذ في التفاوض قبل التدخل العسكري، إنها أكثر فأكثر مسألة التجارة ومسألة شبكات.... الخ[1].

إن هذا الطرح، ينظر إلى السياسة الخارجية بمفهومها الواسع الذي يأخذ بعين الاعتبار التحول في السلوكيات الناتج عن التحول في القواعد وظهور فواعل جديدة وقضايا كانت حتى فترة معينة حبيسة الحدود السياسية للدول. وعليه وتحت تأثير وسائل الإعلام والاتصال والثورة التكنولوجية والذي أدى إلى تشعب وتداخل القضايا، يرى "غليوم دوفان" "Guillaume Devin" أنه لا يمكن النظر إلى الدبلوماسية "كتسيير للعلاقات الدولية بين دول ذات سيادة بواسطة الممثلين المعتمدين بل يجب الانطلاق من تصور شامل يأخذ بعين الاعتبار الفواعل وطرقها المختلفة لتنسيق مصالحها المشتركة[2].

ومهما اختلفت نظرة المفكرين حول أولويات السياسة الخارجية واهتماماتها، فالأكيد أن هذه التحولات قادت إلى تغيير في هرم السلطة والقوة ولكن وأيضاً في القواعد التي تحكم العلاقات الدولية في نظام يتميز بتعدد واختلاف القواعد والقضايا وعولمة الاقتصاد وتحرر التجارة وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

1 -4- 2- تاثير التحولات الدولية على التفاعلات الدولية.

شكلت قضية التفاعلات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد النقطة المركزية في اهتمام الباحثين في العلوم السياسية وتبين مختلف الدراسات أن هناك أطروحتين في تفسير طبيعة هذه التفاعلات وهما أطروحة الإقليمية الجديدة وأطروحة "تعدد الأطراف.

---

[1] Frédéric Charillon. **La politique étrangère à l'épreuve du transnational. Une étude des diplomaties françaises et britanniques dans la guerre du Golfe**. Paris: l'Harmattan.1999. P35.

[2] Guillaume Devin. **Les diplomaties de la politique étrangère**.Frédéric Charillon .**Politique étrangère. Nouveaux regards**. Op –cit. P233.

أ- تيار الإقليمية الجديدة.

سيطر مصطلح الإقليمية الجديدة على العديد من نقاشات العلاقــات الدوليــة منذ منتصف التسعينات وذلك تحت تأثير تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الجديدة التي برزت، بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي لم تكن حكراً على منطقــة أو قــارة بعينها. وكان من أهم ملامحها تسارع معدلات الوحدة الاقتصادية بين دول أوروبا في إطار الاتحاد الأوروبي لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيــث تم التوقيع على اتفاقية ما سترخيت في 1992 وعلى صعيد أمريكا الشمالية، تشكلت منظمة النافتا بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك فــي أوت 1992 كمــا تشكل أيضاً التكتل الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي (APEC) هذا إلى جانب منطقة التجارة الحرة بين بعض دول أمريكا الجنوبية. وتعد هذه التكتلات إلى جانب التــي لم يتم ذكرها، تعبيراً عن تحولات جذرية تجاه إقامة تحالفات على أسس اقتصــادية والتي تدخل بدورها في إطار عملية إعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي. وكان من نتائج ذلك تطور مفهوم الإقليمية الجديدة فما هو المقصود بذلك؟.

***- مفهوم الإقليمية الجديدة.**

يستمد مفهوم الإقليمية تعريفه من كلمة إقليم والتي تعني الحيــز الجغرافــي. فالإقليمية تعني الانتماء إلى إقليم جغرافي ذو خصائص تاريخية وحضارية تميــزه عن غيره. وفي العلاقات الدولية، فان مفهوم الإقليمية ارتبط بالتعاون والتكامل بين الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين. وعليه فالاقليمية "مفهوم وســيط يتنــاول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة. وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي

من ناحية أخرى"[1]. وقد أخذا هذا التعاون أشكالا مختلفة كترتيبات التجارة التفضيلية، مناطق التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة.

وحسب "كارولين"، فان تعريف الإقليمية يظهر غامضا لأنه يبدو عاما ومحدودا جدا بوصف وحدات مختلفة مثال الاتحاد الأوروبي والابيك ودول الكومنولث، لأنه لايأخذ بعين الاعتبار ظواهر أخرى هي من صميم الحقائق الإقليمية كما تبينه منظمة أسيا الباسفيك التي تعرف طبقا لمعايير تتشابه مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي وهذا غير كافي. فمنطقة شرق أسيا تمثل منطقة تشكل الفضاءت الجديدة للمبادلات ما فوق الحدود transfrontalier والتي لها بعدا إقليميا واضحا.فهي تشكل محليات"des localités" لعدة دول، هي إقليمية بطريقتين من حيث انها:تأسست انطلاقا من فكرة منطقة فوق إقليمية كما أنها تقحم فواعل يوصفون بأنهم إقليميين[2]. والإقليمية حسب "أندرو هورال" "Andrew Hurrel " هي نتاج الاندماج القوي (Accrue) للمجتمعات، تبدأ في البداية كشكل بسيط من الإقليمية،تليها بعد ذلك مرحلة الذاكرة والهوية الإقليمية يتبعها التعاون الإقليمي بين الدول،ثم التعاون الاقتصادي الذي تقترحه الدول و في الأخير التماسك الإقليمي. في حين ترى" كارولين بوستيل "Karoline Postel" أن التفكير في الإقليمية يدعونا إلى الكلام عن ماتسميه" ماري كلود سموتس "Marie- Claude Smouths"، السعي للفضاء الملائم للسلوك " la quête de L'espace pertinent pour L'action"[3].

---

(1) عبد المنعم سعيد."الاقليمية في الشرق الأوسط. نحو مفهوم جديد". **السياسة الدولية**.العدد 122. اكتوبر 1995.ص 60.

(2) Karoline Postel-Vinay. **la transformation spatiale des relations internationales** .Marie-Claude Smouts. **Les Nouvelles relations internationales** … Op.cit.176.

(3) Ibid. Pp173-175.

ويرى الجغرافي الفرنسي "جاك ليفي" Jacques Levy " بأن الجغرافيا تعرف ثورة ابستمولوجية ذات موضوع معقد وهي ثورة تتلاءم مع إعادة التمركز "Le recopositionnement" في العلوم الاجتماعية و التي أدت إلى جدلية جديدة مع النظريات الأخرى و قد كان لهذه الثورة تأثيرها على العلاقات الدولية من حيث طرح ضرورة النظر إلى ما وراء الإقليمية – au delà de la territorialité[1].
وفي هذا الإطار يطرح مفهوم الإقليمية الجديدة الذي على الرغم من انتشار استخدامه بشكل واسع، يبقى مفهوما غير مضبوط، حيث ركزت مختلف الدراسات التي تناولته على مظاهر وسياسات هذه الإقليمية، وعلى طابعها الاقتصادي ومن أهم هذه التعاريف نجد:

تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يرى أن مفهوم الإقليمية الجديدة يشير إلى المنظمات أو الترتيبات أو الاتحادات التي تسعى إلى احدث تخفيض في الحواجز الجمركية مع الدول أو الأطراف الخارجية غير الأعضاء في الترتيب أو التكتل التجاري جنباً إلى جنب مع تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء. واستنادا إلى هذا المبدأ حدد صندوق النقد الدولي ثلاثة أنماط من الإقليمية الجديدة وهي: الترتيب الإقليمي القائم على العضوية المفتوحة ويتمثل النمط الثاني في اتفاقيات التجارة الإقليمية. في حين يشمل النمط الأخير، التحرر الانتقائي الذي ينهض على قيام الدول الأعضاء بتحرير بعض القطاعات التي تتمتع بمميزات خاصة أو بوضع متميز في التجارة العالمية[2].

ويستخدم مفهوم الإقليمية الجديدة في تعريف آخر، للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي والتجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتل أو

---

(1) Karoline Postel-Vinay. Op-cit-P169.

(2) بدر أحمد محمد عبد العاطي. **أثر التحولات العالمية في سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية (1991 – 1999)**. (رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2003. ص55.

التجمعات وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي يحكم علاقة وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي. ويعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي والحديث مجموعة واسعة من الاختلافات من ناحية دوافع النشأة والبيئة التي يمارس فيها النسق تفاعلاته. ثم نمط العلاقات مع النسق العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

وفي تعريف ثالث، يقصد البعض بالإقليمية الجديدة تلك الموجة من التنظيمات التكاملية الاقتصادية والتجارية الإقليمية التي بدأت بوادرها منذ منتصف الثمانينات في شكل تجمعات اقتصادية وتجارية كبرى. كما أن هناك من أخذ مفهوم الإقليمية الجديدة بمفهوم السياسة المتبعة من قبل قوى النظام الدولي في إطار عملية إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بالموازاة مع إعادة تعريف وهيكلة أيضاً التفاعلات السياسة والأمنية[2].

كما وظفت الإقليمية الجديدة للتفريق بين موجتين من التكامل. الموجة الأولى التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ وصفت هذه الفترة بأنها عصر التكامل الإقليمي وقد جاءت هذه الموجة متأثرة بإنشاء الجماعة الأوروبية. وأما الموجة الثانية من التكتلات، فقد بدأت منذ منتصف الثمانينات حيث بدأ الاهتمام مرة أخرى بالإقليمية من خلال إحياء التكتلات القديمة وإقامة تكتلات جديدة، وعلى الرغم من أن الاقتصاد استمر العنصر الأكثر أهمية في مبادرات التكامل الإقليمي، إلا أن هذه المبادرات شهدت تغيرا هيكليا مقارنة بالمفاهيم الأساسية التي سادت في الستينات[3].

---

[1] المرجع نفسه. ص55.

[2] المرجع نفسه. ص56.

[3] رانيا حسين خفاجة. "المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي". محمد عاشور. احمد علي سالم. التكامل الإقليمي في إفريقيا. رؤى وآفاق ".**أعمال المؤتمر**

وأكد بعض الاقتصاديين "Laird و Lawrence"، على أن الإقليمية القديمة كانت تقوم أساساً على تكتلات بين الدول المتقدمة (شمال – شمال) وبين بعض الدول النامية (جنوب – جنوب)، إلا أن أغلب التكتلات بين الدول النامية لم يحالفها الحظ في النجاح في ظل الإقليمية القديمة، ذلك أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي. فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم[1].

وكرست أعمال "Anthony Payne""Andrew Gamble et" "اندرو غومبل" واناتوني باين " لدراسة الإقليمية كمشروع دولة مقابل عولمة تعرف بأنها مسار اجتماعي. إلا أن الإقليمية الجديدة تطورت خلال التسعينات مع بجورن هيتين "Hettne Bjoirn" الذي ينتمي إلى المعهد العالي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة بهلسنكي وقسم بحوث التنمية والسلام بجامعة غوتبورج Göteborg، حيث نظر "Bjoirn" إلى الإقليمية الجديدة باعتبارها مصطلح ذو طابع عالمي لان كل مسار خاص بالإقليمية له أثاره "systématique" على العالم. وفرق "Huttne" بين عدة درجات من الإقليمية حيث يقترح أن تصنف على أساس تطورها ويقترح التصنيفات التالية: أضعف درجة للإقليمية توجد في المنطقة التي تعرف بأنها وحدة جغرافية. ثم تأتي المنطقة كنظام اجتماعي. فالمنطقة كميكانزم ضروري للأمن. بعدها المنظمة الإقليمية وأخيرا المجتمع المدني الإقليمي الذي ينتج عن المنظمة الإقليمية وهذا المستوى هو الذي يشكل الإقليمية الجديدة.[2]

الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.2005. ص54 – 55.

[1] أمينة أمين حلمي. "الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية". (مسح مرجعي). **أوراق اقتصادية**. العدد 21. فبراير 2003. ص21 – 22.

[2] Karoline Postel-Vinay. Op-cit-P174.

ويربط البعض الآخر مفهوم الإقليمية الجديدة بمفهوم الجيو-اقتصادي لفترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بمفهوم الجيو-سياسي، الذي استندت إليه تجارب الإقليمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والتي أطلق عليها الإقليمية الإستراتجية وقد ارتكزت هذه الإقليمية على الاعتبارات الجيو-سياسية وسيطرة القوى العظمى التي اضطلعت بمسؤولية ضمان توفير حاجتين لدول الترتيب الإقليمي وهما: الأمن والدفاع والاستقرار النقدي والمالي وذلك تحت اسم الإقليمية الاقتصادية الاستعمارية[1]. إلا أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى توفير قدر من الحرية للدول النامية و القوى الإقليمية في التعاون الإقليمي و يقو م المفهوم الجيو-استراتيجي على[2]:

- القبول بمبدأ عالمية الإقليم أو عولمة الإقليم. بمعنى أن تظل الحدود الإقليمية مفتوحة من خلال الالتزام بمبدأ عدم الإبعاد.
- التركيز على أجندة اقتصادية محددة تؤكد على تعظيم العائد الاقتصادي لجميع الفاعلين الاقتصاديين في جميع اقتصاديات الدول الأعضاء في الترتيب الاقتصادي، وفق عمل قوى السوق التنافسي وترتكز تلك الأجندة على مبادئ وقواعد التدفق الإقليمي البيني الحر للمبادلات.
- الالتزام بقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.
- تحجيم دور العوامل والمعوقات غير الاقتصادية أمام التعاون الاقتصادي الإقليمي مثل الدين واللغة والعرق وطبيعة النظام السياسي.

---

[1] محمد فايز فرحات. **الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها. دراسة حالة الابيك وتجمع المحيط الهندي**.(رسالة ماجيسيرغير منشورة).جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.2001. ص96.

[2] المرجع نفسه. ص96-97.

وعليه، فالاقليمية الجديدة لا ترتبط بالنطاق الجغرافي الواحد وانما تعتمد معيار المصلحة الحيوية كمحدد للانتماء للاقليم وهي مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية...الخ. كما أنها عملية لاعادة مأسسة النظام الاقتصادي الدولي على نحو يتلأم مع المتغيرات الدولية بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الاقليمية حلقة وسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية اخرى. ومن ثم فهي تجديد او اعادة احياء للنظم الاقليمية التي اصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي. وبهذا، فالاقليمية الجديدة تختلف عن اقليمية الستنيات في أنها ليست امتدادا او تعبيرا عن مصالح اقليمية بقدر ماهي استجابة للتطورات العالمية وهي بهذا المعنى لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها، ولا تحرم دولا من العالم من الانتساب الى عضوية تكتل اقتصادي اقليمي ينتمي الى عالم الشمال طالما ان هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة[1].

وتوضع بعض هذه التعاريف أن الإقليمية الجديدة عملية تاريخية متعددة الجوانب والأبعاد، وهي نتائج لمجموعة من التحولات المتزامنة على ثلاث مستويات هي: التحول في هيكل النظام العالمي ككل، والتحولات في العلاقات عبر الإقليمية وأخيراً التحولات على المستوى الداخلي (الدول)[2]. وهي نتاج العولمة وتحولات الساحة الدولية مما أدى إلى خلق رابطة إقليمية كانت تعرف مقارنة بالرهانات الوطنية وإقليمية تعرف اليوم مقارنة بالنظام العالمي والرهانات الدولية. وهذه الإقليمية هي التي يمكن وصفها بالاقليمية الجديدة[3].

وبهذا يفهم أن الإقليمية الجديدة بمفهومها الواسع، تشمل كل أنواع التكامل (الترتيبات التفضيلية، مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الأسواق

---

(1) محمد السعيد ادريس."الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية". السياسة الدولية. العدد 137. اكتوبر 1999. ص41-42.

(2) محمد فايز فرحات. مرجع سبق ذكره. ص92.

(3) Karoline Postel-Vinay. Op-cit.Pp 177.

المشتركة، الاتحادات الاقتصادية...). والترتيبات الإقليمية هي الترتيبات المتفق عليها بين دولتين أو أكثرو التي تتم بناءًا على المعاملات الاقتصادية بينهما على أسس أفضل من تلك المطبقة على سائر الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات. وتعني كلمة أفضل أن الدول غير الأعضاء في تكتل إقليمي معين يتم التمييز ضدها.[1] حيث يمكن إدراج كل التكتلات التي تنشا بين أكثر من ثلاث دول لا يميزها سوى مبدأ التمييز وهو بذلك تعريفا ينطبق على كل التكتلات الاقتصادية القائمة دون اعتبار للإقليمية بمفهومها الجغرافي والتاريخي.

ومن خلال بعض هذه الطروحات، يتضح أن مفهوم الإقليمية الجديدة ينصرف إلى ذلك النمط الجديد من التعاون والتكامل الإقليمي والذي يقوم أساساً على تحرير التجارة والاستثمار بين اقتصاد الدول الأعضاء وعدم التحيز ورفع القيود وتبادل المصالح.

***-أسباب ودوافع الإقليمية الجديدة.**

كان للتحولات الدولية الهامة التي شهدها النظام الدولي، أثارها فيما يتعلق بأنماط التفاعلات الدولية حيث أن انهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء الصراع الاديولوجي أدى إلى حدوث انفراج هام في العلاقات الدولية بشكل عام وحدوث انفراج على مستوى التفاعلات الإقليمية مما سمح بظهور مجال واسع للتحرك في نطاق الإقليم الجغرافي. ومن جهة ثانية فقد انتقلت العلاقات القائمة على سيطرة مفاهيم الأمن وتوازن القوى والصراع الاديولوجي إلى علاقات تقوم على تصاعد الأهمية لمفاهيم التعاون وتوازن المصالح والدعوة إلى اقتصاد السوق واقتصاد عالمي مفتوح وتعظيم الآثار الإيجابية للتعاون وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

---

(1) أمينة أمين حلمي. مرجع سبق ذكره ص13-14.

ويرى "بغواتي" و"باناغاريا" "Bhagwati" و"Panagariya"، أن انتهاء المفاوضات الخاصة بتوسيع الجماعة الأوروبية في منتصف الثمانينات والتحرك نحو تحقيق السوق الأوروبية الموحدة الخاصة بالسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، دفع إلى تخوف العديد من الدول من أن تتحول أوروبا إلى تكتل أقل انفتاحاً على الخارج ومن ثم تشكل عائقاً أمام تحرير التجارة متعددة الأطراف. هذا إلى جانب التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه التكتلات الإقليمية حيث أدى شعورها بالإحباط بسبب تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، دفع بها هي نفسها إلى التوجه نحو الإقليمية وكانت مبادرة تأسيس منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في سنة 1989، دليلاً على هذا التحول[1].

هذا الى جانب، صعود قوى تجارية جديدة وحدوث تغيرات مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم. وتعتبر البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى و جنوب شرق أسيا هي اهم هذه القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة، تؤهلها لتحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية في المستقبل القريب. وهو ما يفسر تأجج النزاعات التجارية الكبرى[2].

كما كان للتوسع الشديد في حجم ونشاط وعدد الشركات متعددة الجنسية، بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة العالمية، أثراً كبيراً في بروز وتدعيم التوجهات الإقليمية كمحاولة لموازنة نفوذ هذه الشركات وخلق مجال واسع للتحرك على النطاق الإقليمي والدولي. وتعود رغبة الدول حسب الاقتصاديين، في الانضمام وتأمين هذه التكتلات إلى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية أهمها الرغبة في تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري وذلك من خلال النفعية والتبادل التجاري وتشابك العلاقات، بالإضافة لزيادة القدرة على

---

[1] أمينة أمين حلمي. مرجع سبق ذكره. ص22-23.

[2] محمد السعيد ادريس. مرجع سبق ذكره. ص36.

المساومة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[1]، حيث تتطور علاقات أطراف التكتل إلى علاقات مشاركة وتعاون في تحمل المسؤوليات وتوزيع المنافع أي التعاون بصيغة توازن المصالح. ويعتبر "والت روستو" "Walt Rostow" أن ظهور التكتلات الإقليمية هي إحدى الخصائص الهامة التي تميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة[2]. ان تزايد عدد التكتلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، يدل على مدى التوسع الذي تشكله هذه الظاهرة في واقع العلاقات الدولية. ورغم الجهود في الإطار المتعدد الأطراف لتحرير التجارة، عرفت العلاقات الدولية العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

فالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي عرف تطورات هامة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، مما يجعله التجربة النموذجية، بضمة لدول أوروبا الشرقية، هناك أيضاً السوق الأمريكية الشمالية (النافتا)، والتي تضم أسواق كندا والمكسيك إلى جانب الولايات المتحدة. ويمثل منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي (APEC) الذي أنشأ سنة 1989، أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020. حيث توجد ضمنه ثلاث قوى اقتصادية وهي الولايات المتحدة واليابان والصين.هذا بالإضافة إلى النمور الأسيوية (هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلندا واندونيسيا)، مواطن أسرع الاقتصاديات نموا في العالم بالإضافة إلى تكتل جنوب شرق آسيا (Asean) وميركوسور لأمريكا الجنوبية التي تأسست في 1995. وقد أخذت التكتلات الدولية شكل سوق شبه واحدة تتناسب فيها التجارة بشكل سهل حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة[3].

---

(1) أمينة أمين حلمي مرجع سبق ذكره. ص16 – 17.

(2) علي الحاج. مرجع سبق ذكره. ص60.

(3) احمد سيد مصطفى. مرجع سبق ذكره. ص20–21.

وفي مناقشة هذه التكتلات، ركز الباحثون على عملية تأثيرها على الاستقرار والسلام، وهنا حدث أيضاً الاختلاف، حيث نظر إليها البعض نظرة إيجابية معتبرين أن الإطار الإقليمي قد يكون أكثر فعالية في تحقيق النظام والاستقرار في الأقاليم المختلفة، كما أن هذه التكتلات تساهم في تدعيم النظام الدولي. ففي ظل نظام تسود فيه التكتلات الإقليمية، فإن التوصل إلى الاتفاقيات الدولية سواء تعلقت هذه الاتفاقية بقضايا الأمن أو البيئة أو الاقتصاد العالمي، ستكون أشمل لو أبرمت بين عدد محدود من التكتلات كما لو أبرمت مثل هذه الاتفاقيات بين حوالي 170 دولة[1].

وأما الذين يأخذون الإقليمية من وجهة نظر سلبية انطلاقا من أن انعكاساتها قد تؤثر على الاستقرار، فينطلقون من الخوف من انهيار نظام التجارة المتعددة الأطراف وما يترتب عليه من ظهور تكتلات دولية تسيطر عليها اليابان والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية. وفي ظل انتقاء بعض القيود التي يفرضها نظام الغات في هذه الحالة، فإن هذه التكتلات غالبا ما تتبع سياسة حمائية نظراً لاهتمامها بدعم التجارة فيما بين الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يترتب عليه توترات وصراعات بين التكتلات وهو ما سوف ينعكس بدوره على استقرار النظام الدولي[2].

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن التحولات الدولية، كانت لها انعكاسات إيجابية على النظم الإقليمية التي أصبحت أكثر فعالية. وان كان البعض قد أخذ الإقليمية خاصة من وجهة نظر اقتصادية، فإن الإقليمية الجديدة ذات أبعاد متعددة فهي اقتصادية – أمنية واجتماعية وهو ما يعني تعميق الاعتماد المتبادل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة مفرزات العولمة وضغوطات تعدد الأطراف في صورته السياسة والأمنية والاقتصادية.

---

[1] حسن نافعة. جمال زهران. محمد السيد سعيد وآخرون. **النظام العالمي الجديد**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.الطبعة الأولى. 1994. ص39 – 40.

[2] المرجع نفسه. ص40.

ب- تيار تعدد الأطراف.

ينطلق هذا التيار من فكرة أساسية وهي أن التحولات الدولية وتشتت عناصر القوة على مستوى النظام الدولي وكذا القضايا الدولية المطروحة، كلها أدت إلى تفعيل العمل الجماعي في النظام الدولي وخلق فضاءات للتعاون والتضامن وتنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات ومخاطرها وضمان مصالح مختلف الأطراف، وهذا ناتج حسب "جون روجي" "John Ruggie" عن الحاجة إلى التعاون بدلاً من التنافس والتصادم وتكلفة إستراتيجية الفارس المنفرد ومخاطرها[1].

هذه الحاجة أدت إلى خلق روابط قوية بين الدول وشكلت ضغطاً يدفع باتجاه الإدارة الجماعية للحروب الاقتصادية، لأن كل الدول بما فيها المهيمنة، تتوجه نحو الانهيار. فبريطانيا (لإمبراطورية) ورغم قوتها لم تستطيع أن تقاوم وانهارت والولايات المتحدة مازالت قوية ولكنها لا تستحوذ على كل الوسائل الاقتصادية لوقف جميع الحروب الاقتصادية. فهي تحتاج إلى مساعدة الدول الأخرى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا. وفي القرن XXe، فإن الدول لا تريد أن يكون لها نفس نمط التأثير الذي كان سائداً خلال القرن XIX. إنها لا تريد ولا تستطيع فرض هيمنتها على دول أخرى. لقد تخلت عن هذا النوع من الطموح منذ 50 سنة... إن الدول ترغب في انفتاح الأطراف الأخرى على نفوذها الاقتصادي والسياسي والمشاركة في حركة تحرير الأسواق[2].

*- **مفهوم تعدد الأطراف.** حسب قاموس العلوم السياسية والمؤسسات السياسية، فإن تعدد الأطراف "يعني نظام عالمي للتعاون، تبحث من خلاله كل دولة على تشجيع علاقاتها مع الآخرين بدلاً من إعطاء الأولوية للسلوكيات الانفرادية أو

---

[1] Bertrand Badie.**L'impuissance de la puissance**.Op-cit.P219.

[2] Richard Rosercrance. Bertrand Badie. Pierre Hassner. Pierre Senarclencs.**Débat sur l'Etat virtuel** .traduction Bruno Poncharal. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.2002.Pp60-63.

الثنائية أو التي تبدو خطيرة أو مزعزعة". كما يعبر تعدد الأطراف عن مشروع سياسي تضطلع به مؤسسة دولية وهو أيضاً نوع من النظام الدولي. أما " Andrew Knight"، فانه يركز في تعريفة على الهدف المعياري و هو تشجيع المعايير المشتركة. في حين يركز "Gérard Ruggie"، على المبادئ التي ينطوي عليها تعدد الأطراف وهي: عدم التميز، عدم التقسيم والمعاملة بالمثل.(1)

فمبدأ عدم التمييز، يجبر كل الدول على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه الدول الأخرى المنضوية تحت هذا العقد. أما مبدأ عدم التقسيم، Indivisible فإنه يترجم من خلال اعتبار الأمن وبصورة عامة هدف المعاهدات ومحتواها، غير قابل للتجزئة من قبل ولكل الدول. وأخيراً الاستمرارية. وبهذا لا يعتبر " Gérard Ruggie"، التحالفات الدولية التي تنشأ في مناسبات معينة،"متعدد الأطراف"(2).

ويرى "جون فون اودينارن" " John Van Oudenaren"، أن الخطاب السياسي يميل إلى حجب حقيقة أنه لا يوجد اتفاق في الأكاديميات أو مجتمعات صنع السياسات حول كيف ينبغي أن نعرف التعددية أو حول متى يمكن أن يكون الفعل الأحادي مقبولاً، أو حول قضايا مثل العلاقة بين التعاون الإقليمي متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي وبين نوع التعددية الكونية مجسدة في الأمم المتحدة. ويرى أن التعددية يسهل تعريفها في الشؤون الاقتصادية، حيث تظل الأساس الوطيد الذي يتم عليه بناء الأنظمة المالية والتجارية الدولية. فكما هو مثبت في بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي، فإن التعددية المالية تعني بشكل تقليدي إمكانية

---

(1) Alexxandra Novosseloff.L'essor du multilatéralisme. Principes, institutions et actions communes. http://www.gouv. fr/fr/IMG/ pdf/F001434.pdf.date. Pp1-2.date de mise à jour.11 -07-2007.

(2) Ibid. P2.

تحويل العملات الوطنية على أساس غير تميزي ورفض وضع العوائق أمام العملات وتخفيض القيم التنافسية لها التي تميز فترات ما بين الحروب[1].

وطبقا لبنود الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، فإن التعددية في التجارة، تعني تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أساس غير تميزي في حين أن التعددية في المجال السياسي، تعني أو تتجسد في الالتزامات المقبولة دولياً والمتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة وبنود المعاهدات الدولية وأيضاً في القانون الدولي العرفي[2].

ان تعدد الأطراف ينطوي على وضعيات دولية و فواعل متعددة وهو يعني أكثر من طريقة للتعاون. فهو ليس فقط وسيلة لإدارة النظام الدولي (régulation)، أو ضبطه أو إحدى طرق مأسسة المجتمع الدولي، أو طريقة للتفاوض ولكن وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتبع بنظام للقيم ذو أسس عالمية، تبنى على ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الديباجة وأيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.و تعدد الأطراف هذا يمكن أن يأخذ عدة أشكال وهي[3]:

- إما أن يكون أفقياً: وهذا يمكن أن يكون عالمياً أو إقليمياً مثل تطور المنظمات الإقليمية، كما يمكن أن يكون دولياً، مثل الحلف الأطلسي أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
- أما أن يكون عمودياً: مؤسساتياinstitutionnel (مثل حال المنظمات الدولية، بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية والندوات،) أو يأخذ شكل غير مقنن من خلال تطور جماعات الاتصال، جماعات الأصدقاء،المصالح،

---

[1] يسري العزباوي. "ماذا يعني متعدد الأطراف؟". **قراءات إستراتجية**. العدد 8.أوت 2004. ص23.

[2] المرجع نفسه. ص23.

[3] Alexandra Novosseloff .Op-cit.Pp1-2 .

الجماعات الاقتصادية مثل مجوعة الثمانية أو منتدى دافوس ويمكن أن يكون متعدد الأطراف حسب ما ذهب إليه "Andrew Knight", من الأعلى إلى الأسفل مثل النموذج الأوروبي المركز على الدولة أو من الأسفل إلى الأعلى بالأخذ بعين الاعتبار تكون المجمع المدني.

- أو يكون حسب نمط التنظيم: المنظمات الحكومية، الأحلاف العسكرية نظام تعاون، ندوات سنوية.
- أو أن يكون على حسب المواضيع:فالمنظمات الدولية والجماعات غير المقننة تتكون أيضاً حسب المواضيع. فهناك منظمات تهتم بالصحة، والبيئة والتربية وهذا يتعلق خاصة بالمنظمات غير الحكومية والتي توجد خارج الإطار المؤسساتي بالمفهوم الحكومي.¨ان السلوك المتعدد الإطراف- خاصة عند ما يعلق الأمر باللجوء إلى استخدام القوة- وسيلة لإضفاء الشرعية باعتبار أن السلوك ناتج عن المجتمع الدولي.

ومنه، فإن هذا التعريف يأخذ تعدد الأطراف بمفهوم متكامل ويعني مختلف أشكال التعاون والتضامن والتنظيم التي تهدف إلى تنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات وخلق فضاء تعاوني يقلل من الصراعات ويضمن مصالح مختلف الجهات بغض النظر عن طبيعة الأطراف ان كانت دولاً ذات سيادة أو منظمات أو جمعيات يكون لها طابع مؤسساتي. فمن الناحية النظرية يشير الإطار متعدد الأطراف إلى شكل شامل للترتيبات المؤسسية.

واختصارا، فان المصطلح يشير إلى نظام من علاقات التنسيق بين ثلاث دول أو أكثر طبقا لبعض مبادئ تتعلق بالسلوك، ويعتبر تعدد الأطراف بوصفه سياسيا، إجراءا مقصودا من دولة ما بالتضافر مع دول أخر، لتحقيق أهداف في بعض مجالات القضايا.

وبما أن المبادئ المعممة أو مدونات السلوك هي خصائص تحدد تعدد الأطراف، فانه كثيرا ما يفترض بأن تعدد الأطراف يعني المؤسساتية. فترابط الدول المتزايد في المسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالإضافة إلى التطورات الصناعية والعلمية والتكنولوجية السريعة أدت إلى نمو منظمات عالمية الأغراض مثل الأمم المتحدة[1].

ولكن هناك مجموعتان من صور الترتيبات المؤسسية وهما، الترتيبات المؤسسية الإقليمية والترتيبات المؤسسية الدولية أو العالمية لهذا فان التفريق بين الإقليمية وتعدد الأطراف مطلوب. فالكتابات التي تتكلم عن تعدد الأطراف فيما يخص العلاقات الدولية تعني به الإطار الأوسع من مجال الإقليمية، أي الاستناد إلى معيار العدد وهو ما يعني أن متعدد الأطراف، يشير إلى مختلف الترتيبات المؤسسية التي تأخذ طابعاً عالمياً أو تخص النظام الدولي بكل وحداته. وهي ترتيبات تستند في مبادئها إلى ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العالمية، عكس الترتيبات الإقليمية التي تخص حيزا جغرافيا معينا يقتصر على الدول المعينة بهذه المنطقة أو بالترتيب الإقليمي، وبهذا فتعدد الأطراف أو سع من السلوك الجماعي والسلوك التشاوري.

***- تعدد الأطراف في النظام الدولي الجديد.**

يعتبر تعدد الأطراف ظاهرة حديثة تعود إلى القرن العشرين (XXe)، والذي شهد تأسيس العديد من المنظمات الدولية، حيث تمثلت أولى هذه المؤسسات في اتحاد التلغراف الدولي لسنة 1865 واتحاد البريد العالمي الذي تأسس في سنة 1874 وهذه المأسسة Instistulianalisation التدريجية للتعاون الدولي، شكلت أنماطاً جديدة لاتخاذ القرارات على المستوى الدولي وأدت إلى بروز نظام اللقاءات والمنتديات الدولية، التي كانت تهدف إلى استقرار العلاقات بين الدول. وقد اقتصر

---

[1] غراهام ايفانز. جيفري نوينهام. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. دبي للترجمة والنشر: مركز الخليج للأبحاث. الطبعة الأولى. 2004. ص464.

هذا على الدول الأوروبية فقط وذلك إلى غاية نهاية القرن (XIX) ليعـرف نفساً جديداً بعد الحرب العالمية والمبادئ الأربعة عشر للرئيس "ولسن" التي اقترحها في سنة 1918 والتي من ضمنها تأسيس جمعية عامة بهدف وضع ضـمانات متبادلـة للاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدول الكبرى والصغرى.[1] ثم كـان إنشـاء عصبة الأمم سنة 1919 والمنظمة الدولية للعمل، لتأخذ التعددية اتجـاهين، اتجـاه سياسي واتجاه اقتصادي. وابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمـة الأمم المتحدة سنة 1945 بدأ مفهوم التعددية يتبلور بشكل واضح خاصة مع إنشـاء مؤسسات بروتون وودس (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) إلى جانب بدايـة تبلور النظام التجاري في شكل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)[2].

واذا كان تعدد الأطراف، شهد العديد من العراقيل خلال فترة الحرب الباردة بسبب الصراع الاديولوجي ورفض العديد من دول العالم الثالث لقواعد نظام بروتون وودس والذي رأت فيه استعمارا حديثا، فان نهاية الحرب الباردة والتحولات التي انجرت عنها وصاحبتها أدت إلى تفعيل العمل في الاطار المتعدد الأطراف على مستوى النظام الدولي والنظم الاقليمة من خلال عمل المنظمات الدولية التي أصبحت فاعلا رئيسيا أسوة بالدول.

فعلى المستوى السياسي، يطرح تعدد الأطراف بمفهوم تفعيل دور الأمم المتحدة، حيث يرى في هذا الإطار" السعيد اللاوندي "بأننا ومنذ سقوط حائط برلين في عام 1989 واستقالة ميخائيل جورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991، نعيش بالفعل عهداً جديد، من أهم مميزاته أنه شهد ثورة في العلاقات الدولية كان من نتائجها أن العلاقات بين دول كونغرس فيينا في عام 1815 تختلف عن طبيعة العلاقات الدولية في زمن تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945 (كان عدد الدول وقتذاك 53 دولة) وتختلف عن طبيعة العلاقات الدولية اليوم حيث يصل

---

(1) Philippe Moreau Defarges. "Le multilatéralisme et la fin de l'histoire". **Politique Etrangère.** N 3-2004. P577.

(2) Alexandra Novosseloff. Op-cit.P1.

عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى 189 دولة ومن ثم بات على هذه المنظمة أن تعدل من ذاتها لكي تتلاءم هيكلياً ووظيفياً مع العالم الجديد وصيرورته الدائمة. ولعل سيطرة الدولة الواحدة وهي هنا الولايات المتحدة، على دفة هذا العصر الجديد هي إحدى الضرورات التي جعلت الكثيرين يطالبون بإعادة صياغة وتشكيل منظمة الأمم المتحدة حتى تكون أداة لجميع الدول وليس لدولة بعينها[1].

ففي ظل النظام الدولي الجديد، أصبح تأثير الأمم المتحدة فاعلاً ولا سيما في ميدان حفظ السلم والأمن، وذلك من خلال مباركة الدول صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن. هذا التطور في وظيفة الأمم المتحدة ناتج بدوره عن تطور مفهوم الأمن.، حيث لم تعد النزعات المسلحة هي مصدر التهديد الوحيد للدول في المجتمع الدولي وإنما زاد اهتمام الأمم المتحدة بالمصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2]

كما امتدت وظائف الأمم المتحدة من الإشراف على تطور المسار الديمقراطي من خلال المشاركة في مراقبة الانتخابات ونزاهتها إلى الاضطلاع بحل القضايا العالمية، منها مشكل التلوث البيئي وقضية الاحتباس الحراري والتنمية المستدامة وقضيا الفقر والتسلح واللاجئين والمخدرات. وبهذا ظهر أن الأمم المتحدة تشكل مركزا فعالا وبشكل متزايد للتعاون الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

وقد شمل تعدد الأطراف مختلف الميادين ولاسيما الميدان الأمني، وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج توسيع منظمة الحلف الأطلسي الى دول أوروبا الشرقية والوسطى الحوار الأمني مع دول جنوب البحر المتوسط، كما يجري الحديث إلى

---

[1] سعيد اللاوندي. **بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح** .القاهرة: نهضة مصر. 2002. ص122 – 123.

[2] سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.** مرجع سبق ذكره. ص44 – 46.

وصول عمل الحلف إلى منطقة شرق آسيا الباسفيك وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، في إطار عمليات hors zone منذ سنة 1991 مع المفهوم استراتيجي للحلف والذي تطور خلال سنة 1999 من حيث الوظائف. ليزداد نفوذ هذه المنظمة ودورها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تمثل المتعددة الأطراف في إعادة تنشيط النظام التجاري، حيث تميزت المحادثات الخاصة بدورةالأرجواي، بإدراج العديد من القطاعات الاقتصادية ضمن المفاوضات ومنها الزراعة، المنسوجات والحد من إجراءات الحماية وتحسين نظام الغات الخاص بكل أشكال الدعم التي تؤثر على التجارة وإدراج القضايا الجديدة الخاصة بإجراءات الاستثمار وكذلك الخدمات. وقد أسفرت نتائج هذا العمل عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في عام 1995 والتي عززت بآلية تسوية المنازعات وهو ما يعني تطور النظام التجاري إلى قواعد منظمة وبارزة[1].

ومن ثم اكتمل الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، التي تعمل على إدارة هذا النظام من خلال تطبيق مجموعة السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم. وقد تزايد دور هذه المؤسسات في إدارة النظام الاقتصادي الدولي في إطار تنسيقي فيما بينها.فمنظمة التجارة أصبحت تتعامل في مجال النظام التجاري الدولي ليس فقط مع السلع القابلة للتجارة الدولية، بل أيضا مع تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقوانين واجراءت الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية.كذلك الأمر بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدوليين وتطبيقهما لبرامج الإصلاح لاقتصادي والهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم وتزايد مبدأ المشروطية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث

---

(1) نجير وودز. **الاقتصاد السياسي للعولمة**. ترجمة أحمد محمود.المجلس الأعلى للثقافة. 2003. ص83-84.

أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أية دولة عضو "شرطا ضروريا" للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي وذلك في إطار شهادة الجدارة الائتمانية الدولية. كما أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضا يتطلب الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس. ومن جانبه استحدث البنك الدولي قروض التصحيحات الهيكلية وهي قروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية: مثل الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية...الخ.كما امتد نطاق المشروطية إلى المساعدات الرسمية الثنائية، والتي أصبحت تتطلب في حالات كثيرة الحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي[1]. وبهذا وفي مقابل حجم التدفقات الاقتصادية والمالية والاتصالات، تعاظمت أهمية وضرورة التعاطي العالمي مع مختلف القضايا وذلك بتدعيم المؤسسات الدولية.

ج- نقد الإقليمية الجديدة وتعدد الأطراف.

ان التفاعلات الدولية سواء في إطارها الإقليمي أو متعدد الأطراف، إنما هي حركة تهدف إلى إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية والبحث عن مصادر بديلة للقوة القومية خاصة في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية إلى جانب تنامي الأخطار والتهديدات الجديدة، وهو ما دفع بالدول إلى التكتل والذي يعني إعادة ترتيب آليات بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة وعلى الأمن. ولا يتعلق الأمر بالدول الكبرى فقط، ولكن بكل وحدات المجتمع الدولي ولاسيما تلك الدول الضعيفة التي جعلت من إستراتيجية الإقليمية الجدبدة وتعدد الأطراف أداة لتحقيق التوازن على مستوى النظام الدولي، وهو عنصر حساس في العلاقات الدولية خاصة في ظل التنافس القوي بين القوى الفاعلة والهادفة إلى السيطرة على مراكز القيادة الدولية، لأن التوازن يعني تحجيم

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد. **النظام لاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد احداث11 سبتمبر**.القاهرة: مجموعة النيل العربية.الطبعة الأولى.2003. ص55-56-57.

القوى المؤثرة ويدفع إلى عدم إمكانية الهيمنة المطلقة لأية قوة على مركز القيادة الدولية. فتعدد الأطراف بالنسبة "لارنولد وليفز "يمثل الإطار الممكن لإشباع أهداف الوسط. Les buts du" milieu "[1]. والتي يقصد بها الأهداف الممكنة التحقيق.

ولكن هل بوسع هذه الإقليمية والتعددية تحقيق هذا التوازن؟ ومن ثم توجيه التفاعلات إلى النفعية والمصلحة لجميع أطراف المجتمع الدولي؟ ألا تشكل هذه الإستراتيجية آليات جديدة لمزيد من التهميش والإقصاء للضعفاء وتدعيم وتقوية الأقوياء؟. ان بنية النظام كما سبقت الإشارة، تتحد بصفة عامة بتوزيع القدرات بين أطرافه مما قد يضفي أهمية خاصة على بعض وحدات هذا النظام دون غيرها باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك الآخرين. وعلى هذا النحو تختص بنية النظام بدور أساسي في توجيه التفاعلات الدولية في إطار مفهوم القوة سواء قصد بها القوة المادية المتمثلة في القدرة الاقتصادية أو العسكرية أو القوة المعنوية والتي تتضمن القدرة على التأثير وتوجيه سلوك الآخر. والمنافسة اليوم أكثر قوة وتجرى في إطار موسع ومعقد بقيادة التكتلات الاقتصادية منها خاصة الاتحاد الأوروبي وتكتل الأزيان والأوبيك وهي تكتلات تسيطر على إدارة اللعبة الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي كما تبينه الإحصائيات.

فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي الدولي للاتحاد الأوروبي، المسحوب وفقاً لأسعار الصرف نحو 8193.3 مليار دولار بما يشكل نحو 28% من الناتج العالمي عام 1999 طبقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2000 – 2001. أما منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) (التي تضم أمريكا، كندا، والمكسيك) فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي لدولها نحو 9371.2 مليار دولار سنة 1999 أي نسبة 32.1% من الناتج العالمي في العالم نفسه. وبلغت قيمة الناتج

---

(1) Marie-Claude Smouts. "**Que reste-il de la politique étrangère**?.Op-cit.P12 .

القومي الإجمالي لكل من كوريا الجنوبية والصين بما فيها هونج كونج والأزيان نحو 397.9، 1141.9، 520 مليار دولار عام 1999، بما شكل على الترتيب نحو 1.4%، 3.9%، 1.9% من الناتج لنفس السنة.فمجموع الناتج القومي لليابان والصين وكوريا الجنوبية والأزيان شكل نحو 21.2% من الناتج العالمي. وهذا يعني أن الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية واليابان ومعها الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا، أسهمت خلال سنة 1999 بنحو 81.3 من الناتج العالمي، تاركين لإفريقيا وباقي آسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والوسطى واستراليا ما يقل عن خمس الناتج العالمي[1].

وعليه، فان الدور الحاسم في صياغة ملامح ومعطيات البنية الاقتصادية الدولية وتحديد الاتجاه في المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إنما يعود إلى هؤلاء الفاعلين الرئيسين في الاقتصاد الدولي وأصحاب القرار هم إذن الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية دون أن ننسى الشركات العالمية المدمجة والتي أصبح دورها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي.

وهو ما دفع "بادي "إلى اعتبار، أن بناء نظام عالمي يزعم التوحيد لا يشجع منطق التكامل وحسب، بل أنه يهيئ الظروف المواتية للاستبعاد ويدفع إلى الأطراف بجميع أولائك الذين لا يملكون القدرة على الدخول في الشبكات الدولية والضغط من أجل تحديد اتجاهها. وهذا الاستبعاد مركب ومتعدد الأطراف ويتعلق بدول مهمشة على المسرح العالمي وبسكان مهمشين في جماعاتهم. وتلعب الآليات الدولية للاستبعاد دورها في الواقع داخل المجتمعات ذاتها. ففي العالم النامي تعمق الهوة بين السكان (الريف والمدينة) وداخل هؤلاء بين برجوازية جديدة مميزة وطبقة عمالية مستغلة تحضرت مؤخرا بصورة سيئة وفي العالم المتقدم تعجل

---

[1] **الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية 2000**. مرجع سبق ذكره ص74- 75.

بتكوين عالم رابع يتكون من المهاجرين والفقراء الجدد، ويعاني على نحو مباشر من الضغط الذي يمارسه النظام الدولي الجديد ويتشكل ويتحول طبقا لمعاييره إلى حد كبير[1].

وتكمن الخطورة في أثر الانجذاب.فالأقل قدرة يتم تجاوزهم على نحو متزايد وحتمي ويترجم الاستبعاد على المسرح الاقتصادي الدولي بضعف المشاركة في التجارة الدولية من قبل الدول النامية الإفريقية خاصة وبالبعد عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تشكل أساس الاقتصاد العالمي وهو ما سوف يؤدي إلى الفوضى والصراعات وتفتت الدول تحت ضغط النظريات الإقليمية والانضمامية.[2] ويمكن تلخيص بعض التداعيات السلبية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على الدول النامية في: استمرار المعاناة الاقتصادية والتي تتمثل في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان واستمرار المعاناة من تغير أسعار المواد الأولية وعدم القدرة على مقاومة الضغوطات التي قد توجهها المؤسسات الخارجية لهذه الدول.

ومن أبرز مظاهر التهميش في البنية الكونية الجديدة والمتجه إلى المزيد من الاعتماد المتبادل، نجد إصرار الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية على إقصاء العديد من الدول بدعوى أنها غير ديمقراطية وأنها نظم مخلفات عصر الحرب الباردة وليس لها مكان في ترتيبات النظام الدولي الجديد مثل ما هو حال الدول المارقة. كما يعتبر ما يحدث لتركيا في الاتحاد الأوروبي وعدم ادمجها مثالاً حياً عن التهميش الذي يعد خصوصية التفاعلات الدولية في المرحلة الحالية.

---

[1] برتران بادي.ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص191-192.

[2] المرجع نفسه. ص195.

وبالإضافة إلى الإقصاء والتهميش، فإن هناك خطراً آخر يهدد الدول الضعيفة، وهو تحول هذه الترتيبات من خلال المعايير التي تضعها إلى آليات جديدة للابتزاز وممارسة نفوذ القوي على الضعيف والتدخل في أدق الشؤون الداخلية مثل ما يجرى الآن فيما يتعلق بشروط صندوق النقد الدولي لتقديم القروض. وفي هذا الإطار، كتب "مارتي فيلد ستانين" "Marty Feldstein" في دراسته لرد فعل صندوق النقد الدولي تجاه أزمة شرق أسيا في مجلة الشئوون الخارجية «ينبغي أن تقرر مؤسسات الدولة السياسية الشرعية، الهيكل الاقتصادي للبلاد وطبيعة مؤسساته ولا تعطي حاجة البلاد الماسة إلى المساعدات المالية قصيرة الأجل، صندوق النقد الدولي، الحق الأخلاقي في أن يحل محل أحكامها الفنية الخاصة بنتائج العملية السياسية للدولة[1]. ولهذا، نلاحظ أن أطراف عديدة في ظل النظام الدولي الجديد تطالب بالشرعية الدولية وبعدم إتباع سياسة الكيل بمكيالين واحترام مصالح جميع الأطراف.

على المستوى السياسي، فإن الأمر أكثر تعقيداً.فالأمم المتحدة التي يعتبرها البعض من أهم آليات العمل متعدد الأطراف، لا تهتم إلا بالقضايا التي تخدم مصالح الدول المهيمنة كما أن دورها قد تم تجاوزه بصفتها الإطار الشرعي في العديد من القضايا الهامة وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي للعراق وحرب البوسنة والهرسك، بل وقد تحولت إلى آلية لإضفاء الطابع الشرعي على الممارسات الانفرادية للولايات المتحدة ومن ثم، فإن دورها لا يخرج عن نطاق فترة الحرب الباردة ولايمكن اعتبارها إطارا لمتعددة الأطراف للتعاون والتنسيق بمفهوم تقاسم المسؤوليات والمنافع، بل هناك جهودا ترمي إلى استخدام الهيئة كوسيلة ضغط فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية التي يروج لها وخير مثال هو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة سنة 1998 والتي وان كان هدفها

---

(1) نجيز وودز. مرجع سبق ذكره. ص277.

نبيلا،إلا ان قواعدها لا تطبق إلا على الضعفاء اللذين تتضارب مصالحهم مع مصالح القوى الكبرى. أن تعدد الأطراف ولكي يخدم مصالح مختلف الأطراف يجب أن يستوفي بعض الشروط، لخصها دوفرجي في النقاط التالية[1]:

- كل بناء متعدد الأطراف يجب أن ينطلق من عقد اجتماعي و ذلك للانتقال من حالة الطبيعة الى حالة الثقافة والى المجتمع وأول هذه المراحل هو عقد اتفاق بين الأطراف تكون قاعدة موضوعية يمكن الرجوع إليها من قبل كل الأطراف.
- تعدد الأطراف يقوم على عدم الإقصاء" il est inclusif" لأن هدفه هو إدماج كل الدول في نفس منظومة القواعد. فالأطراف التي تبقى في الخارج سوف تشك في شرعيته كما أن هذا التكوين سوف ينظر إليه على أساس أنه منحرف.
- العقد متعدد الأطراف يقوم على المساواة حيث يمنح الأطراف المتعاقدة نفس الحقوق ونفس الالتزامات. فتعدد الأطراف يتطلب دولا متحضرة تحترم:مبادئ الوحدة الاقليمية للدول الأخرى، عدم اللجوء إلى القوة في حالة وجود خلاف، حق الشعوب في تقرير مصيرها والاحترام المتبادل.
- هذا العقد الديمقراطي يجب أن يقوم على تصور الخلاف بين أعضائه واحتمال ممارسة العنف وهذا يتطلب وجود ميكانزمات حل الخلافات تكون مستقلة عن رقابة الدول وبإمكانها ردعها.

ان مختلف الترتيبات التي تمت سواء في الإطار الاقتصادي أو الأمني أو السياسي في شكلها الإقليمي أو المتعدد الأطراف لا تخرج عن نطاق جهود القوى

---

[1] Philippe Moreau Defarges. " Le multilatéralisme et la fin de l'histoire." Op-cit. Pp579-580-581.

الكبرى في إعادة التكيف والتمركز في النظام الدولي والتي أخذت أيضاً شكل توثيق العلاقات الثنائية وإقرار علاقات الشراكة والتي تأتي في مقدمتها العلاقات الأمريكية- الصينية والعلاقات الأمريكية بالاتحاد الأوروبي والعلاقات الأمريكية- اليابانية التي عرفت إعادة تدعيم وكذا العلاقات الصينية الروسية.

وباختصار يمكن القول أن النظام الدولي يتجه إلى مزيد من المأسسة وتوسيع الهياكل التي تضم تكتلات اقتصادية وتجارية على أساس من الجغرافيا والاقتصاد. حيث تتجه النظم الإقليمية إلى مزيد من التداخل كما هو الحال بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية مقابل تهميش وإقصاء مناطق ونظم إقليمية أخرى في العالم الثالث في الاقتصاد العالمي بسبب غياب دوافع المنافسة وغلبة الطابع الانتقائي للمصالح.

خلاصة الفصل الأول.

إن التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية هي تغيرات جوهرية بدأت منذ منتصف الثمانينات وتوضحت بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي وقد عبرت عن فترة مهمة من تطور النظام الدولي، حيث انتهى نظام الثنائية القطبية وبرزت مؤشرات في اتجاه تبلور نظام دولي جديد. وتجمع الكثير من الدراسات على أن هذه التحولات برزت أثارها الواضحة خاصة على تطور مفهوم القوة حيث اتضح من خلال تتبع المفاهيم المخلفة للقوة، أن التحليل المطلق لمفهوم القوة غير ممكن لأن القوة في العلاقات الدولية على وجه التحديد هي ظاهرة سياسية اقتصادية تقنية مجتمعيه بالغة التعقيد والتركيب، تستمد مفاهيمها من العصر الذي تمارس فيه، حيث أن لكل عصر نموذجه الخاص. فمن الخطأ في ظل التحولات الدولية أن يأخذ مفهوم القوة بمفهوم الفارس والمصارع الذي ورد في كتابات "هوبز" أو أن نحصر القوة في عامل الموقع والقوة العسكرية التي تراجعت أهميتهما النسبية.

ورغم تعدد المفاهيم الحديثة للقوة، إلا أنها تقوم على التفريق بين القوة كمفهوم والقوة من حيث هي مجموعة من العناصر المادية و غير المادية. وعليه

فالقوة في النظام الدولي الجديد مزيجا من العناصر الصلبة أو المادية والمرنة أو الرخوة التي تقوم على الإقناع والإغراء من خلال الإمساك بالمؤسسات الدولية المهمة ومن خلال الثقافة والإيديولوجية والمعرفة وعليه، فالدول التي تمتلك هذه العناصر مجتمعة هي تلك التي يمكن أن تنعت بالقوية.

وقد انعكس تطور مفهوم القوة بدورة على تحديد القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، وبالاستناد الى عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في النظام الدولي، انقسمت جهود الباحثين إلى اتجاهين: اتجاه يركز على دور القوة العسكرية والدور الأمريكي في العديد من مناطق العالم وانطلاقا من ذلك، فان النظام الدولي هو أحادي القطبية.وأما الاتجاه الآخر، فإنه يؤكد على أن النظام الدولي الحالي هو نظام متعدد الأقطاب انطلاقا من الاعتماد على العامل الاقتصادي والتكنولوجي في قياس قوة الدولة. وأوضحوا في هذا الإطار، حدود القوة الأمريكية (القدرة ومصادرة القوة) والقوة بمعنى (القدرة على التأثير)، وتوصلوا إلى أن هناك حدوداً بالنسبة للقوة الأمريكية في توجيه التفاعلات الدولية كما أن عناصر قوتها في تراجع وتآكل بسبب سياسة الاستنزاف وتراجع دورها في أكثر من مجال بسبب المشاكل الداخلية و العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى أن العامل العسكري لم يعد يشكل العنصر المهم أمام تضاعف ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن جهة ثانية، تؤكد المعطيات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجيا على بروز قوى فاعلة وأقطاب اقتصادية تنافس، بل تتجاوز القدرات الأمريكية في العديد من المجالات وتأتي في مقدمة هذه الدول اليابان، الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا،...... إلا أن الشيء الملاحظ، هو أن توزيع عناصر القوة بين الوحدات الدولية، يكشف عن عدم وجود قوة دولية واحدة تتفوق في جميع عناصر القوة. وقد وصل البعض إلى نفي وجود فئة القوى الكبرى. وعليه، فإن هيكل النظام الدولي ينحو نحو التعددية القطبية.

والتحول الآخر الذي يشهده النظام الدولي، يتم على مستوى الدولة حيث أدت مختلف التحولات الدولية وظاهرة العولمة خصوصاً إلى تراجع دور الدولة أمام العديد من التحديات التي واجهتها وفي بدايتها بروز قوى فاعلية وظهور أخطار إلى جانب قضايا ومشاكل أدت إلى إضعاف سلطة الدولة وقدرتها على التصدي لهذه التدفقات والمشاكل بصورة منفردة وطرحت إعادة تعريف مفهوم السيادة.

وفيما يتعلق بتأثير هذه التحولات على العلاقات الدولية، تشير الكتابات إلى تيارين أساسين وهما تيار الإقليمية الجديدة والتي يلخصها البعض في التكتلات الاقتصادية التي تضاعفت باعتبارها وسيلة لموجهة العولمة ومخاطرها ووسيلة لتعويض نقص سلطة الدولة على عدة مستويات وتقوم هذه الإقليمية على تشجيع المصالح المشتركة في العديد من المجالات. وأما التيار الثاني فهو تيار التعددية أو تعدد الأطراف والذي يركز على التفاعلات الدولية في اطار العمل الجماعي والمؤسسات ذات الطابع الدولي ولاسيما منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة. وفي ظل هذا الوضع الدولي الجديد تجد الدول الصغيرة والضعيفة نفسها عاجزة عن التصدي لعملية التهميش ولاقصاء جراء سيطرة القوى الكبرى على مختلف المؤسسات الدولية والاقليمية.

الفصل الثاني

أجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية وأهدافها

الفصل الثاني

أجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية وأهدافها

إن تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي يتطلب تحديد تصور صناع القرار لهذه المكانة والأهداف الإستراتجية والمحورية التي يتوخون تحقيقها من جهة، ومن جهة أخرى توضيح وضبط العلاقة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تضطلع برسم هذه الأهداف والتوجهات وتعمل على تنفيذها ومن ثم إبراز وزن كل جهاز ودوره الحقيقي في العملية. وهو ما سوف توضحه النقاط التي يتناولها هذا الفصل بدء بعملية تحديد الخصائص والأهداف الخاصة بهذه السياسة ثم مؤسسات صنعها.

2-1 - **خصائص وأهداف السياسة الخارجية الفرنسية.**

لا يمكن تشخيص خصائص وأهداف السياسة الخارجية الفرنسية دون الرجوع إلى طبيعة الإطار الفكري الاستراتيجي ومختلف ظروف تبلوره، أو ما يسمي بالثقافة الإستراتيجية "la culture stratégique"، باعتبارها الإطار المرجعي الذي يساهم بقدر كبير في رسم توجهات هذه السياسة ومبادئها. كما يعكس الإطار الداخلي والمحيط الدولي الذي تبلورت ضمنه السياسة الخارجية الفرنسية. وتكمن أهمية الإشارة إلى هذه الثقافة أيضا في كونها تسمح بإبراز المكونات المترابطة والمتداخلة والثابتة لهذه السياسة[1].

يشير مفهوم الثقافة الإستراتيجية حسب "برينو كولصون Bruno Colson"، إلى الإرث الاستراتيجي النظري patrimoine stratégique والتجربة الإستراتيجية العملية، مهمة الاستراتجيين l'œuvre des stratégistes، ومجمل

(1) Bruno Colson. " La culture stratégique française" .**Stratégique**. N53.1992. P28.

القرارات التي اتخذت عبر التاريخ من قبل الاستراتيجيين الفرنسيين. فالثقافة الإستراتيجية هي أولاً الجوانب الثقافية (aspects culturels) المرتبطة بالإستراتيجية في حضارة ما أو مجتمع أو أمة ما.[1] وهي بذلك ليست محصورة في الميدان الضيق المتعلق بالحرب، إنها نتاج مجموعة واسعة من الممارسات الدولية، العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية التي تؤدي إلى تشكيل منظومة الدولة communauté étatique على الساحة الخارجية. ومن ثم فالأمر لا يتعلق فقط بميكانزم مهيكل، ولكن بمجموعة الضغوطات (contraintes) الخاصة بثقافة مجتمع ما والتي تقيد إنتاج وبلورة إستراتيجيته[2].

وتقوم الثقافة الإستراتيجية على عدة محددات لخصها كارنيس لورد Carnes Lord، في العناصر التالية: الموقع الجغرافي، العلاقات الدولية، الاديولوجيا والثقافة السياسية، الثقافة العسكرية (التاريخ، التقاليد، التربية)، العلاقات المدنية – العسكرية، التنظيم البيروقراطي وأخيراً السلاح والتكنولوجيا العسكرية. مجموع هذه المحددات لا يشكل معادلة أولية أو جاهزة لأن كل ثقافة إستراتيجية لها خصوصيتها الفريدة (unique)، التي ترتبط بالتجربة الخاصة وتساعد على معرفة وحصر الخصائص الوطنية.[3]

وبناء على ذلك، فإن الأهداف الفرنسية في ميدان السياسة الخارجية، إنما تعكس والى حد بعيد، البعد الجغرافي لفرنسا وموروثها الاديولوجي والتاريخي والعسكري الذي أفرزته التجربة عبر مختلف المراحل التاريخية لنمو وتطور الدولة والأمة الفرنسية. فالموقع الجغرافي حسب ما ذهب إليه "Pierre Dabezies" يعمل عمل الموجه: كإطار أولاً للفعل الجماعي (سياسة القوة) وهو أيضا "عين" او نافذة

---

[1] Ibid. P28.

[2] Ibid.Pp28 - 29.

[3] Ibid. P29.

التاريخ L'œil de l'histoire التي تسمح بفهم التوجه"cheminement"[1]. فموقع فرنسا كدولة بحرية قارية والذي جعلها معرضة للعديد من الحروب ضد مطامع القوى الأخرى من أجل المحافظة على استقلالها، أضفى على سياستها الخارجية خاصية هامة وهي التمسك بالإقليم وهي خاصية تحولت إلى أحد الهواجس التي سيطرت على تفكير صناع القرار. هذا بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي ضاعف من أهمية الهاجس الجغرافي (والأمني). فتاريخ فرنسا خلال القرن XVIII وبداية القرن XIX، كان محاولة للمحافظة على وضعية المهيمن على القارة الأوروبية في مواجهة الهيمنة البريطانية[2].

ومن ثم يبرز العامل الجغرافي والعامل التاريخي كأحد أهم المحددات والمبررات التي تحدد خصائص السياسة الخارجية الفرنسية وتفرض توجهاتها، وفي نفس الوقت تمثل أهم خصائص الفكر الاستراتيجي أو الثقافة الإستراتيجية والتي تتميز بكونها تحمل تصوراً عالمياً للدور وللمكانة الفرنسية العالمية "Universalisme ".

2-1- 1- الخصائص.

تتميز السياسة الخارجية الفرنسية بعدة خصائص أخذت طابعاً تطوريا وأهمها:

أ- **البحث عن المكانة الدولية والريادة والاستقلالية.** عرف الكتاب الأبيض حول الدفاع لسنة 1994، المكانة بأنها - كما هو الأمر بالنسبة لكل الدول- نتاج تزاوج أو مزج خاص لعوامل القوة الاقتصادية و العسكرية والدبلوماسية، والعلمية والثقافية. إلى جانب التأثير الذي يمارس عن

---

(1) Pierre Dabezies. " L'exception française". **Stratégique**.N53.1992. P 7.

(2) William Wallace".**Etat -nation et la politique extérieure** ."La Serre J.Leruez. H Wallace. Les politiques étrangères de la France et de la Grande-Bretagne depuis 1945, l'inévitable ajustement. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.Berg1990. P278.

طريق الفرانكفونية والعناصر غير المادية المرتبطة بقوة الأفكار والتوجه نحو العالمية. وحسب البعض الآخر، فإن المكانة "rang" تعني ببساطة، القدرة (capacité) على ممارسة تأثيرا حقيقياً على السياسة الدولية وأن تكون الدولة موجودة[1]. بمعنى أن بلورة سياسة أية دولة أخرى، يجب أن يتضمن وجود هذه الدولة، كما هو حال الولايات المتحدة في ظل النظام الدولي الحالي.

ان الهدف الأول للإستراتيجية الفرنسية هو المحافظة على المكانة الدولية لفرنسا وعلى قدرة فرض تصورها بكل حرية وهو هدف محل إجماع الفكر الفرنسي، كما أنه معيار وقاعدة للسلوكات الفرنسية على المستوى الدولي وعلى مدى فعالية سياستها الخارجية. وبرز هذا البعد كهاجس واضح بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وبداية تراجع الدور الريادي الفرنسي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وفقدانها لأغلب مستعمراتها وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) كأهم القوى الكبرى التي هيمنت على النظام الدولي بعد ما كانت فرنسا تمثل قلب النظام الأوروبي.

وألقت هذه المسالة بكل ثقلها على تصور النخبة السياسية في عهد الجمهورية الخامسة والتي عبرت عنها سياسة العظمة "La grandeur" والاستقلال التي انتهجها الجنرال "ديغول" الذي أكد على أن: "فرنسا لأنها فرنسا،يجب أن تكون سياستها في وسط العالم سياسة عالمية،لأنها بتراثها العريق وبتاريخها النابض والمتقلب مؤهلة لأن تدرج تحركها في اتجاه تحقيق غايات تستجيب لمصالح الإنسان[2].

---

(1) Alex Macleod. Catherine Voyer –Léger. " La France: d'une puissance moyenne à l'autre". **Etudes Internationales.** No1. 2004. P79.

(2) بوقنطار الحسان.**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه. الطبعة الأولى. 1987. ص27.

وكان من نتائج هذا التصور للمكانة الفرنسية بروز خاصية أخرى أو مبدأ أخر ارتبط بقضية المكانة وهو الاستقلال و"الذي يعني حرية التصرف والمبادرة الذاتية في ميدان اتخاذ القرار في السياسة الخارجية". واتضح هذا البعد الاستقلالي في مواجهة السياسة الأمريكية وقواعد نظام يالطا،حيث تكشف مذكرة "ديغول" – التي بعث بها في 17 سبتمبر 1958الى الوزير الأول البريطاني "ماكميلان"،عن حقيقة هذا الطموح الذي يتلخص في تحقيق المساواة في المكانة مع كل من أمريكا والولايات المتحدة في إطار الحلف الأطلسي[1]. واعتبر "ديغول" أن النطاق الجغرافي الذي يغطيه الحلف الأطلسي لا يساير الحقائق الإستراتجية والسياسة الحالية. فاقتصار هذه المعاهدة على أمن المحيط الشمالي،يعني أن ما يقع خارج هذه المنطقة لا يهم أوروبا وفرنسا، التي لها مسؤوليات تمتد إلى إفريقيا والمحيط الهندي. ضف إلى ذلك أن انتشار الأسلحة النووية تجعل هذا النظام الضيق غير مستجيب للهدف الذي وضع من أجله[2].

وقد اتخذ تحقيق هذه المكانة المستقلة خلال هذه المرحلة مسلكين وهما: على المستوى الداخلي تم التركيز على بناء قوة الضرب النووية الفرنسية ومن ثم تدعيم قوتها العسكرية. أما على المستوى الدولي، فقد لجأت فرنسا إلى البحث عن الحلفاء ودعم سياستها الأوروبية وتقوية الدور الفرنسي من خلال محور فرنسا – ألمانيا، كآلية توازن للحلف الأمريكي – البريطاني. وفي هذا الإطار، يرى "برينو كولسن" بأنه ومنذ هزيمة 1870، فإن الإستراتيجية الفرنسية لا تبنى بدون حلفاء إلا فيما يتعلق بالمسائل الاستعمارية[3]. هذا إلى جانب انتهاج سياسة الخط الثالث والتقارب مع الكتلة الاشتراكية.

---

(1) Bruno Colson.Op-cit.P32.

(2) بوقنطار الحسان. مرجع سبق ذكره.. ص30.

(3) Bruno Colson .Op-cit.P33.

ب- **المهمة الحضارية:** منذ 1789، تاريخ الثورة الفرنسية وفرنسا بلد حقوق الإنسان العالمية والحرية والمساواة. وكانت إرادة الدفاع ثم تصدير هذه الأفكار أحد مبررات الحملات التي قادتها فرنسا[1] وتواجدها الاستعماري والاقتصادي والسياسي في مناطق النفوذ الفرنسي ولا سيما في إفريقيا. ويبنى التصور الفرنسي على أن لفرنسا دوراً عالميا خاصاً يجب أن تضطلع به بفضل موروثها التاريخي. فهي مهد حقوق الإنسان ومن ثم فهي مطالبة بالدفاع وتشجيع مكتسبات ثورة 1789 مما جعل الدفاع عن دولة القانون أحد عناصر فلسفتها التي تقوم عليها الدولة.[2]

هذه المرجعية التي طبعت السياسة الخارجية الفرنسية برزت بقوة في ظل النظام الدولي الجديد. ففي أزمة كوسوفو صرح الوزير الأول "ليونال جوسبان" أن فرنسا شاركت في هذه العملية باسم قيم الحرية، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. واعتبر الرئيس "جاك شيراك"، بأن الأمر يتعلق بصراع من أجل الدفاع عن حقوق وكرامة الإنسان.[3] واقترن البحث عن المكانة الدولية بفكرة المهمة الحضارية والتي تتضمن استخدام اللغة والثقافة الفرنسية كأداة لممارسة النفوذ على المستوى الدولي وإبراز وبعث فرنسا كممثلة لبعض القيم الإنسانية والتي تعتبرها شاملة وعالمية[4]، وذلك في إطار ما يسمي بالايدولوجيا الرخوة التي تشمل ضمنها الدفاع عن حقوق الإنسان وقانون التدخل الإنساني الذي يعبر عن التضامن الذي

---

(1) Ibid P31.

(2) Marie – Christine Kessler. **La politique étrangère de la France . Acteurs et processus**. Paris: Presses de Sciences Politiques. 1999. P 161.

(3) Alex Macleod Catherine-Léger .La France:d'une puissance moyenne à une autre .Op-cit. P 80.

(4) Ibid. P 78.

تجاوز مبدأ سيادة الدول.[1] ان هذه المبررات التي لا تحمل جديدا في مغزاها، إنما تكرس أسلوب الهيمنة الذي ميز السياسة الفرنسية كأحد أساليب ممارسة التأثير على القوى الضعيفة واستقطابها خوفا من الديمقراطية الأمريكية وحقوق الإنسان التي أصبحت تفرض بالقوة. فمازالت فرنسا تطمح بكل الوسائل إلى استمرار تواجدها في إفريقيا وفي مستعمراتها القديمة.

ت- **محورية دور الدولة.** يرتبط مفهوم الدولة في فرنسا بمفهوم السيادة. وقد اعتبر "ديغول"، أن الدولة هي أداة أساسية للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية ومن ثم ينبغي أن تسمو على كل الصراعات والانقسامات الداخلية وتمتلك استقلالا في تصرفاتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية أو الجماعات الضاغطة.[2] في هذا السياق رفض "ديغول" وجود مؤسسات فوق قومية تعلو سلطة الدولة وهي سلطة غير قابلة للتجزئة. وقد برز تصوره هذا، في البناء الأوروبي "أوروبا الأمم" وهو نفس التصور الذي يبنى عليه الرفض الفرنسي للعولمة والتمسك بالقانون الدولي والأمم المتحدة باعتبارها تكريسا لسيادة الدول ولمبدأ المساواة.

ث- **التدخل العسكري (البعد الانغماسي):** ان أهم ملامح المكانة الدولية التي تصبو إليها فرنسا والدور الذي يتصوره صانع القرار تظهر في البعد التدخلي العسكري في ما وراء حدودها. وهي إستراتجية تعبر عن بحث فرنسا الدائم والمستمر لدور فرنسي فاعل على المستوى الدولي والجهود الفرنسية لحماية مصالحها و أهدافها الاقتصادية، السياسية والثقافية. وقد كان هذا التصور وراء الاهتمام الفرنسي بجيوبولتيك المتوسط والشرق

---

(1) Lucien Poirier. " La crise des fondements". Stratégique. N53. 1992. P130.

(2) بوقنطار الحسان. مرجع سبق ذكره. ص30.

الأوسط وكانت حملتها على مصر وعلى الجزائر تكريسا لهذا الدور إلى جانب محافظتها على روابطها الاقتصادية والثقافية والعسكرية مع مستعمراتها القديمة في إفريقيا السوداء[1].

وكانت المهمة الحضارية البرية la mission civilisatrice terrienne من بين أهم المبررات التي صاغتها فرنسا لتبرير سياستها الاستعمارية. حيث طور الجيش الفرنسي في إفريقيا سلوكا ثقافيا، فلسفياً وسياسة جديدة. فمارس Gallieni ما سمي "بالاحتلال التدريجي" من خلال المناصب العسكرية التي استخدمت كأسواق تبادل مع الأهالي، لإقناع هؤلاء، بأن الرقي يتبع التعاون مع الفرنسيين ومن ثم تسهيل عملية الولاء. وهذه الممارسات الجديدة عرفت صبغة أكثر تطوراً مع "Lyautey"، الذي منح الضابط الاستعماري دوراً اجتماعياً تجاوز دوره كمحارب. فالجندي الاستعماري كان إدارياً، ممرضاً، مهندسا. ويدعو الفكر الاستراتيجي – الفرنسي إلى ممارسة الحروب والتدخل في الخارج من أجل استرجاع المكانة الفرنسية[2].

ومع التطورات الدولية الراهنة، والتي مست النظام العسكري ولاسيما من حيث طبيعة الأزمات ونوع المخاطر الجديدة والتي انعكست على مهام الجيوش التي تطورت إلى مهمات حفظ الأمن واستعادته، عرفت المهمة الحضارية فلسفة جديدة تمثلت في تشجيع سياسة التدخل من أجل حماية الأمن والسلم الدوليين وحماية حقوق الإنسان.حيث يجعل الفكر الاستراتيجي الفرنسي التدخل أحد أهم وسائل المحافظة على المكانة الفرنسية في النظام الدولي الجديد بالدعوة إلى دور فرنسي فاعل في هذا المجال ورفض التراجع على أية إستراتيجية تقوم على العمل الخارجي وذلك بالاعتماد على الإرث الاستعماري الذي يشكل جزءاً من الثقافة

---

(1) Bruno Colson. Op- cit.P55.

(2) Ibid. P56.

الإستراتيجية الفرنسية. واعتماداً على ذلك، يرى الاستراتجيين الفرنسيين بأن التدخل الفرنسي يمكن أن يأخذ شكلاً آخر غير العمل العسكري بالاستفادة من خبرة الجيش الفرنسي في إفريقيا والذي يشكل مكسبا لفرنسا مقارنة مع دول أخرى[1].

ومن بين مؤشرات هذا الدور الجديد لفرنسا، المهام الإنسانية التي أصبح الجيش الفرنسي يضطلع بها على مستوى العالم.والحضور القوي لفرنسا في كل الأزمات التي عرفتها مناطق عديدة من العالم، في صورة السعي للمشاركة في إدارتها السياسية على مستوى الأمم المتحدة وفي إطار الاتحاد الأوروبي. ففي ظل الاضطرابات التي تعرفها دول الجنوب والأخطار المتزايدة على المصالح الفرنسية (مصادر الطاقة والتدفقات التجارية وهشاشة الحلفاء والزبائن الاقلميين، والتنافس القوي)، يصر الفكر الفرنسي على ضرورة بعث التدخل الخارجي لفرنسا ولا سيما في إفريقيا أو ما يسمي بالدائرة الثالثة للتضامن وممارسة التأثير. ويعتبر الفكر الاستراتيجي الفرنسي أن إستراتيجية النشاط الخارجي la stratégie d'action extérieure تتوجه إلى أن تصبح مفروضة كأحد المكونات الكبرى للإستراتيجية الفرنسية من أجل المساهمة في حفظ الأمن والسلام في النظام الدولي الجديد[2]. ويعتبر قانون التدخل الإنساني وقانون 24 فبراير، الذي يمجد الاستعمار، تكريساً لهذا البعد الانغماسي في سياسة فرنسا ومحاولة إضفاء شرعية جديدة لانغماس جيشها في عمليات حفظ الأمن على مستوى واسع في النظام الدولي الجديد.

من خلال ما سبق نلاحظ، أن تناول السياسة الخارجية الفرنسية بالدراسة والتحليل لا ينبغي أن يتم بمعزل عن هذه الخصائص الأساسية، التي تميزها عن باقي سياسات الدول الأخرى كما أنها خصائص توظف لتبرير السلوكات الفرنسية تجاه العديد من القضايا التي تمس المصالح الإستراتجية الفرنسية. ان هذه

---

(1) Ibid. P57.

(2) Lucien Poirier.Op-cit. P150.

الخصائص تشكل في مجملها أساليب للسيطرة وضمان المكانة التي توفر لفرنسا قواعد وركائز لحماية مصالحها عبر مختلف أنحاء العالم.

2-1-2- الأهداف.

ان الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها دوما متنوعة وقد اختلف المفكرون في تصنيف وتعريف هذه الأهداف بين الأهداف الإستراتيجية والحيوية، الأهداف الرئيسية والثانوية، الأهداف المباشرة، المتوسطة والبعيدة المدى. وما يجب الإشارة إليه عند مناقشة أهداف السياسة الخارجية لأية دولة هو الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات الأساسية وهي:

- أن أهداف السياسة الخارجية ترتبط ارتباطاً مباشراً أو هي انعكاساً لطبيعة كل دولة أو كما يسميها البعض "الهويات الوطنية" انطلاقاً من أن أي فاعل لا يستطيع أن يحدد ما يريد دون أن يعرف من هو، مثلما ذهب إليه "Wendt ". فالهوية الوطنية (حسب التصور البنيوي) توجه أهداف السياسة الخارجية وتساعد على ترتيب الأولويات. كما أنها تعتبر في نفس الوقت (الهوية) قيمة تستدعي الدفاع والتشجيع[1].
- أن أهداف كل دولة لا يمكن تصورها بمعزل عن الوحدات الأخرى المكونة للنظام الدولي ولا سيما الوحدات الرئيسية أو الفاعلة فيه. فحسب "Andrew Morausik"، فإن الدول الليبرالية تحدد أو تعرف أهدافها انطلاقا من صورة أولويات كل الدول المرتبطة معها بسياسات عامة بسبب الاعتماد المتبادل الناتج عن التعاون[2].

---

[1] Alex Macleod. "**L'approche constructiviste de la Politique étrangère**". Frédéric Charillon. La **politique étrangère.Nouveaux regards** .Op-cit.Pp 75-76.

[2] David Ambrosetti .**La France au Rwanda.un discours de légitimation morale**.Paris: Karthala.2000. P91

- أن أهداف السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة مسار سياسي، فإنها تتطور في مظهرها وفي شكلها حسب تطور أوضاع الدولة على المستوى الداخلي وحسب تطور البيئة الخارجية والنظام الدولي.
- مهما اختلف المنظرون حول تعريف أهداف السياسة الخارجية، إلا أن المصلحة الوطنية بمختلف صورها، تظل تشكل حجر الأساس لكل سياسة خارجية. وحسب " Wendt " فإن كل دولة تسعى لتحقيق أربعة أنواع من المصلحة الوطنية الموضوعية باستقلال عن تصورات صانع القرار وهذه الأنواع هي: المحافظة على الوجود المادي،الاستقلالية والتي تعرف بأنها قدرة دولة ما ومجتمع ما، على ممارسة الرقابة على موارده واختيار الحكومة والرفاه الاقتصادي، والرقي الاجتماعي [1].

وبالنسبة "لكارل هولستي" فان كل الدول الحالية لها نفس الأهداف القاعدية في العلاقات الدولية وهي البحث عن الأمن والرفاه والهبة.[2] ومن ثم فإن،الأهداف الفرنسية لا تخرج عن هذا الإطار وهي أهداف تنطلق من تصور صناع القرار الفرنسيين لمكانة فرنسا ولمصالحها وواجباتها في العالم.[3] وعليه، فقد شكلت المحافظة على الوجود وتقوية الهوية السياسية والثقافية أساس السياسة الخارجية الفرنسية ومحور اهتماماتها، وذلك بغرض المحافظة على التماسك الداخلي[4]. وقد

---

(1) Alex Macleod." L'approche constructiviste de la Politique étrangère".Op-cit.75

(2) Marie-Christine Kessler. **La politique étrangère de la France. Acteurs et processus**.Op-cit.P 142.

(3) Ibid. P153.

(4) Christoph Bertman". La France vue de l'étranger. Réconcilier la France avec elle- même ? ." **La Revue Internationale et Stratégique.** N .45 2002.P 83.

استطاع الجنرال "ديغول" أن يفرض تصورا للهوية الفرنسية يشمل ثلاثة مواضيع كبرى وهي:[1]

- التقليد الجمهوري مع التركيز على قيم الاستقلال والسيادة.
- مفهوم الدور المهم لقوة متوسطة لها مصالح عالمية.
- المهمة الحضارية لفرنسا.

وكل واحدة من هذه المواضع تقابلها حزمة من الأهداف التي تنضوي تحت المصلحة الوطنية الواسعة والتي تضم أيضا أهداف مادية. ففكرة المكانة فرضت الدفاع وتشجيع المؤسسات الدولية والمحافظة على العلاقات الثنائية على أعلى مستوى – التعادل مع القوى الكبرى، تزعم الريادة في المجموعة الأوروبية، تقوية العلاقات الفرنسية – الألمانية، تشجيع اللغة الفرنسية كلغة دولية والدفاع عن مكانة فرنسا كقوة أساسية غربية في إفريقيا الفرانكفونية. أما مفهوم المهمة الحضارية، الذي يعود إلى الثورة الفرنسية 1789، فإنه يشمل تشجيع التصور الفرنسي للقيم الفرنسية باعتبارها قيما دولية[2]. وترى "ماري كرتسين"، أن أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تتلخص في: البحث عن مكانة دولة كبرى، ضمان المصالح الوطنية،المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن الإقليم[3].

ومهما تعددت النقاشات، إلا أن الهدف الاستراتيجي الأول لفرنسا هو حماية المصلحة الفرنسية والتي يمكن تلخيصها في: الأمن للإقليم وللشعب الفرنسي من كل التهديدات القائمة والمحتملة، ضمان أمن التزود بالطاقة وأسواق تصريف المنتجات

---

[1] Alex Macleod " L’approche constructiviste de la politique étrangère". Op-cit.P 80

[2] Ibid. P80.

[3] Marie- Christine Kessler. **La politique étrangère de la France. Acteurs et processus**. Op-cit. P p143-144.

الفرنسية والمحافظة على مكانتها وانتمائها إلى القوى الكبرى. ومجموع الأهداف الأخرى، هي مرتبطة بهذه الأخيرة.

إن فرنسا تمثل نموذجا لتأثير التحولات الدولية على القوى الكبرى والمتوسطة. وتبرز هذه التأثيرات بالنسبة لفرنسا في التغيرات التي مست الهوية الفرنسية. وفي هذا الاطار يرى كل من " Alex Macleod" و" Catherine voyer – léger ". بأنه ومن خلال دراسة الدور الفرنسي في أزمة كوسوفو وأحداث 11 سبتمبر، تبرز خمس عوامل ساهمت في خلق شروط تشجع على تغيرات حديثة في الهوية الوطنية الفرنسية وهي: التحولات العميقة في المجتمع، آثار العولمة وإعادة تشكل معطيات السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الوضعية الدولية وأخيراً تطور العلاقات مع الفواعل الدولية الأخرى.

وحسب هؤلاء، فإن التصور الفرنسي ما يزال قائماً على أن فرنسا قوة متوسطة ولكن ذات خصوصية والتي مارست بعض التأثير خلال الحرب الباردة، إلا أن هوية هذه القوة المتوسطة تحولت بصورة عميقة في ظل البيئة الدولية الجديدة[1].

فقد أدت هذه التحولات، إلى التداخل الكبير بين ما هو داخلي وما هو خارجي، بسبب الطبيعة المتعددة الثقافات للمجتمع الفرنسي وخاصة بروز الإسلام ليس كعقيدة ولكن كحقيقة ثقافية واجتماعية، أثرت على النموذج التقليدي لاندماج الأقليات الاثنية والدينية وأدت إلى خلق حساسيات على مستوى السياسة الخارجية. فتزايد الهجرة بعد نهاية الحرب الباردة دفعت الدولة الفرنسية والمجتمع الفرنسي إلى إعادة النظر في بعض المبادئ التقليدية الخاصة بالاندماج الاجتماعي واختلط اللامن في الضواحي الفرنسية بالإرهاب دون وجود معنى واضح للمفهومين. وقد

---

(1) Alex Macleod. Catherine Voyer-Léger. la France: d'une puissance moyenne à l'autre. Op-cit.P p 75-76.

ساهمت العولمة أيضا في هذا التداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي[1]. إن فرنسا مهددة اليوم بالتفكك في وحدتها، وهويتها وسيادتها بسبب اديولوجيتين اجتاحت الساحة السياسية وهى الجماعية: le communautarisme et le mondialisme والعولمية[2]. فالعولمة بالنسبة لفرنسا[3]:

- تهديداً للدولة، أحد أهم خصوصيات الثقافة السياسية الفرنسية. لأنها عملت على إضعافها لصالح دور اكبر للفاعلين الخواص.
- أن العولمة تكريسا للأحادية الانجلو – سكسونية.
- العولمة تهديداً لأسس عظمة فرنسا: ثقافتها الخاصة. ففرنسا وأمريكا، كلا الدولتان تعملان على إبراز نمط ثقافي تعتبر أنه عالمي وهو أساس الصراع الذي ميز نهاية جولة الارغواي في إطار النقاش بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الخصوصية الثقافية. ويرى "فليب كوردان" "Philippe Gordon" أن هناك ثلاث تفسيرات للرفض الفرنسي للعولمة وهي: [4]
  - o تهديد العولمة للتقليد السياسي والاقتصادي الفرنسي القائم على الدولة: فرغم الجهود الرامية إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد،

---

[1] Ibid. P76.

[2] Philippe de Villiers." Le rejet de la mondialisation au nom de la nation ." Eddy Fougier .La France face à la mondialisation. **Problèmes Economiques et Sociaux**.N920. janvier 2006.P45.

[3] Sophie Meunier ."La France،la mondialisation et le protectionnisme global: un défi particulier pour la France." Eddy Fougier .Ibid. P86.

[4] Philippe Cordon ." La mondialisation expliquée aux français ".**le Figaro**. 11 octobre 2005.

إلا أن نفقات الحكومة ما زالت تمثل 54% من إجمالي الناتج المحلي.

- التمسك الخاص للفرنسيين بثقافتهم وهويتهم والتي يرى البعض أنها مهددة بالعولمة (الأمركة).
- أن العولمة تهدد مفهوم المساواة، أحد المبادئ الأساسية للجمهورية الفرنسية.

وعليه، يتضح أن انعكاسات التحولات الدولية على فرنسا تبرز في مضاعفة مسار تقلص وانكماش الدور الفرنسي وضعف هامش مناورتها ومن ثم فقدان مكانة الدولة الكبرى والخصوصية الفرنسية وهو المسار الذي بدأ مع الحرب العالمية الاولى خاصة. وتحت ضغط هذه الهواجس، ولوضع حد لسلبيات الأحادية الأمريكية والعولمة، يطرح صانع القرار الفرنسي تصورا لنظام دولي جديد يختلف عن التصور الأمريكي ويهدف إلى المحافظة على دور فرنسا كأحد القوى المحورية في العلاقات الدولي. ويبني هذا التصور على نظام دولي متعدد الأطراف والأقطاب.. فحسب "ليونال جوسبان" فإن فرنسا: "تسعى لتنظيم عالمي. بمعني تبني قواعد عادلة " équitable" تقبل من قبل الجميع وتفرض على الجميع، اعتبارا من أن المسائل الشاملة تتطلب حلولاً شاملة"[1]. وقد أوضح الرئيس "جاك شيراك "هذا التصور بصورة دقيقة، حيث جاء في أحد خطاباته: "....... إن فرنسا تتمسك بعمق بعالم متعدد الأقطاب يخضع لقاعدة القانون الدولي الذي لا يبلور إلا من قبل مجتمع الأمم الممثلة للأمم المتحدة وتعمل تحت سلطة مجلس الأمن"[2]. ويبرر الخطاب السياسي الفرنسي هذا التصور بسببين رئيسيين وهما:

---

(1)- Lionel Jospin . "les enjeux de la mondialisation: régulation et développement" .Discours devant le Conseil économique et social.30 janvier 2002. In: Alex Macleod. Catherine Voyer-Léger.Op-cit.P89.

(2) Conférence de presse conjointe de Jacques Chirac، Gerhard Schröder،et Lionel Jospin. LC.25 /02/2002. In: Alex Macleod. Catherine Voyer-Léger.Op-cit.P84.

- رفض الأحادية والهيمنة الأمريكية، والتي تبرز حسب "ايبارفدرين" على عدة مستويات ومنها: (رفض اتفاق كيوتو، عرقلة المحكمة الجنائية الدولية والانسحاب من ABM). ويؤكد أن الهدف الفرنسي، ليس دفع الأمريكيين للانطواء على أنفسهم، ولكن العمل في إطار إدارة متعددة الأطراف للعالم وللمشاكل الشاملة(1). ومن ثم، فان تعدد الأطراف يعني أن فرنسا ترفض أو لا تستطيع الدخول في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة وإنما تبحث عن وسائل التأثير لدفعها للأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ومنها فرنسا.
- الطبيعة الشاملة والمعقدة للمشاكل التي برزت على الساحة الدولية. والتي فرضت على فرنسا مبدأ الادارة الجماعية. والتي لا ينبغي ان تبقى مجرد مبدأ. بل يجب أن يمتد إلى اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة هذه التحديات.فما هو ممكن في مكافحة الإرهاب يجب ان يمتد لمحاربة الفقر. ويلخص الفكر الفرنسي هذه العملية بطرح قضية أنسنة العولمة وبناء حضارة عالمية يجد فيما كل طرف مكانهته وخصوصيته(2).

وتعكس أسس ومبادئ النظام المتعدد الأطراف والأقطاب في التصور الفرنسي خصائص وأهداف السياسة الخارجية الفرنسية حيث يقوم الخطاب السياسي الفرنسي على البحث عن التمايز والابتعاد (نظريا) عن سياسة الانتقاء والأحادية التي تميز الطرح الأمريكي وأهم القواعد التي تحكم هذا النظام في التصور الفرنسي يمكن إجمالها في:

---

(1) Hubert Védrine.Entretien avec Pierre Seguillon. LC.25 /02/2002. In:Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger.Op-cit.P88.

(2) Jacques Chirac. Discours devant l'Assemblée plénière de la conférence internationale sur le financement du développement. 22/03/2002. In:Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger.Op-cit.P89-90.

أ- **الشرعية الدولية والقانون الدولي**: ان النظام المتعدد الأطراف والمضبوط يقوم على احترام مبادئ القانون الـــدولي وقواعــد الشرعية الدولية باعتبارها أحد سبل حماية سيادة الدولة وأهــم أسس التقليد السياسي الفرنسي.

وقد برز خطاب الشرعية والقانون في محاربة الانفرادية الأمريكية في مختلف الأزمات ومنها خاصة أزمة كوسوفو والحرب الأمريكية على العراق. ففي تبريرها لتدخل الحلف الأطلنطي في كوسوفو استندت فرنسا إلى قرارات الأمم المتحدة التي تم نصها في هذا الإطار. وقد أكد وزير الخارجية" فدرين"، بأن "مجلس الأمن يبقى السلطة التي يجب أن تقرر وترخص بصورة شرعية وقانونية استخدام القوة بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"[(1)]. وباسم هذه الشرعية، رفضت فرنسا مشروع قرار فرض حصار بحري على البترول اليوغسلافي الذي اقترح في إطار الحلف الأطلنطي ودون موافقة مجلس الأمن.[(2)] وفي نفس السياق، أكد "دومنيك دو فلبان" بأن: "الموقف الفرنسي من العراق، كما هو الحال بالنسبة لمجموع القضايا الأخرى، محكوم بمبادئ قوية: القانون، الأخلاق، التضامن، العدل. (.....) ان فرنسا على مستوى العالم، وفية للمبادئ التي سطرتها"[(3)]. ويضيف "جون بيار رفاران" "Jean – Pierre Raffarin" بأن فرنسا تقود معركة القانون الدولي وهذه مسؤوليتها[(4)].

---

(1) حول خطاب دومنيك دوفليبان وايبار فدرين ينظر:

www.France.doc.diplomatie. fr.-

(2)Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger. Op-cit.PP81.

(3) Dominique de Villepin.Conférence de presse suite à la réunion du Conseil de sécurité au niveau ministériel sur la lutte contre le terrorisme. 20/12/2003. In:Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger.Op-cit.P87.

(4) Jean –Pierre Raffarin.Intervention lors du débat sur l'Irak à l'Assemblée Nationale.26/02/2003.**www.archives.premier-ministre.gouv**. fr/raffarin

ان ممارسة تعدد الأطراف بالنسبة لفرنسا لا يتم إلا في إطار الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي طبقاً لمسؤولياتها كأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن[1]. وطبقا لذلك، يدعو الرئيس "جاك شيراك" إلى عدم إضعاف المنظمة[2]. وقد رفضت فرنسا أن تكون أزمة كوسوفو سابقة لعمليات أخرى يقوم بها الحلف الأطلنطي دون اتفاق مسبق من قبل الأمم المتحدة، كما دعت إلى إدماج دور هذه الأخيرة في المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي الذي تم تبنيه في اجتماع واشنطن أفريل 1999[3].

وإلى جانب الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، الذي تصر عليه فرنسا باعتبارها أحد أعضائه الدائمين والذين يملكون حق الفيتو"، يولي التصور الفرنسي اهتماماً كبيراً للنظام النقدي والمالي والتجاري الدولي. فالتعددية بالنسبة لفرنسا، سياسية واقتصادية ومالية وثقافية. وفي هذا السياق تطالب بإصلاح النظام المالي والنقدي العالمي مع التركيز على دور صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

ب- **الديمقراطية وحقوق الإنسان:** وان كان هذا المبدأ يمثل ثباتا في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أنه في ظل النظام الدولي الجديد يأخذ بعدا أكثر أهمية وحسب "ايبار فدرين"، فإن هناك قيم ديمقراطية حقيقة عالمية بدءا بالحقوق الحيوية والأساسية للإنسان ويؤكد على المهمة الحضارية في نشر هذه القيم بدلا من سياسة القوة في فرض التصورات والإنتاج الاجتماعي

---

(1) Dominique de Villepin. Discours à la réunion du Conseil de Sécurité des Nations-Unies sur la situation en Irak. 7/03/2003. In:Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger.Op-cit.P87.

(2) Jacques Chirac. Discours lors du forum sur l'avenir de l'Europe 4/10/2001

(3) Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger. Op-cit.P 83

الاقتصادي والسياسي والقانوني.[1] وهي إشارة إلى رفض القوة في السياسة الأمريكية. ففرنسا حسب الرئيس "جاك شيراك" تواصل نفس الحلم وهو دفع العالم لتبني نفس القيم التي اختارتها وهي: الحرية. المساواة والأخوة باعتبارها قيم عالمية.[2] ويعكس هذا التطور الخلفية السياسية الفرنسية وهي محاولة التفرد عن الطرح الأمريكي، باعتبار أن القيم الغربية تشمل القيم الأمريكية، التي تقوم على القوة وفرض النموذج الأمريكي على بقية العالم. ويذهب التميز الفرنسي إلى المطالبة بالتعدد الثقافي واحترام الثقافات الأخرى وحوار الحضارات، وهو ما يناقض الأطروحة الأمريكية لصدام الحضارات وهنا رفض التصور الفرنسي الخلط بين الإسلام والإرهاب حيث جاء في تصريح الرئيس "جاك شيراك":

"une nouvelle fois je m'élève avec force contre tout amalgame entre l'islam et le terrorisme[3]."

ج- **نظام متعدد الأقطاب:** إن الدور الذي تسعى إليه فرنسا يقوم على رفض الأحادية الأمريكية وتشجيع التعاون مع الأقطاب الفاعلة والقوى البازغة في النظام الدولي الجديد. وعليه تطالب بتوفر مجموعة من الشروط في النظام متعدد الأطراف

---

(1) Hubert Védrine face à l'hyperpuissance. **Texte et discours 1995-2003.** Paris: Fayard 2003.P180

(2) Jacques Chirac.Discours devant l'Assemblée plénière de la conférence internationale sur le financement du développement.Op-cit.

(3) Jacques Chirac.Discours lors de la présentation des vœux du corps diplomatique.4/01/2002 **In:**Alex Macleod. Catherine Voyer- Léger.Op-cit.P92.

وهي:[1] وجود أوروبا كقطب رئيسي والبعد التعاوني، كأحد شروط استقرار هذا النظام، واستمراره.

فالأمر يتعلق بضبط هذه التعددية وهو ما يفسر دخول فرنسا في حوار مع الولايات المتحدة وتطوير علاقاتها مع روسيا من أجل شراكة إستراتيجية – أوروبية – روسية طويلة المدى، شراكة شاملة مع الصين، حوار استراتيجي مع الهند، تعميق النقاش مع اليابان، تطوير هذا الحوار مع البرازيل ومركوسور ومع إفريقيا الجنوبية والدول الأخر. وباختصار يمكن تلخيص أهم مبادئ النظام الدولي المتعدد الأطراف في التصور الفرنسي فيما يلي:[2]

- مبدأ المسؤولية المشتركة في العمل وتهميش الطموحات الانفرادية.
- مبدأ التضامن من أجل مكافحة تهميش الأفراد أو الأمم.
- مبدأ التنوع من أجل المحافظة على الثروة الثقافية واللغوية والبيولوجية للعالم في مواجهة "Uniformité" خطر النمط الأحادي الذي تحمله العولمة.
- مبدأ الحرية من أجل ضمان الديمقراطية واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان.
- مبدأ التكامل في بلورة القواعد الجديدة للعلاقات الدولية.

ومن الواضح أن هذه المبادئ تؤكد حقيقة تراجع الدور والمكانة الفرنسية بسبب ضعف الوسائل الفرنسية في التصدي للتأثيرات الدولية السلبية ومنها الهيمنة الأمريكية والعولمة، والتي فرضت على فرنسا التوجه أكثر نحوى تبني الادارة الجماعية لكل الإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية، الاقتصادية والثقافية.

---

(1) Hubert Védrine face à l'hyperpuissance t. Op-cit.Pp 164-165-166

(2) Daniel Colard. La perception française du nouvel ordre international après la chute du Mur de Berlin. http://www.diplomatie.gouv.fr . P423.date de mise à jour. 6-10-2006.

وهي ادارة تسمح حسب التصور الفرنسي بمشاركة فعالة لفرنسا في صنع القرار الدولي ووضع حد للانفراد الامريكي.

إن مناقشة خصائص وأهداف السياسة الخارجية توضح العديد من الحقائق أهمها:

- أن المكانة والخصوصية الفرنسية ما زالت تشكل محور السياسة الخارجية الفرنسية، بل أصبحت اليوم تطرح أكثر من أي وقت مضى بسبب التهديدات المتنوعة على مختلف المستويات التي تواجهها فرنسا.
- أن صانع القرار الفرنسي في تصوره لتحقيق أهداف فرنسا، ركز على السياسة الخارجية، وعلى النفوذ الخارجي وحسب المؤرخ الفرنسي "روبير فرانك" Robert Frank، فإن مختلف خيارات الحكومة الفرنسية ارتبطت بمجموعة من الصدمات السياسية الداخلية ومن ثم، فالمسألة لا تتعلق بالمجال الخارجي ولكن بإعادة بعث كل الدولة وهويتها[1].

وحسب البعض، فان تناقض السياسة الخارجية الفرنسية يكمن أساسا في إدراجها ضمن السياسة الداخلية التي تطورت خلال السنوات الأخيرة. فديان بيانفو، أزمة السويس، حرب الجزائر، أعمال الجمهورية الرابعة والخامسة والانسحاب من القيادة العسكرية للحلف كلها عناصر دعمت فكرة أوروبا كمكون يميز السياسة الخارجية الفرنسية.[2]

- ان التصور الفرنسي للنظام الدولي وان كان يختلف في الخطاب، إنما يتفق مع التصور الأمريكي. فكلا التصورين يقومان على محاولة الدفع بالمصالح الخاصة على حساب باقي أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما

---

[1] Christoph Bertman .Op-cit.P 83

[2] Julian Lindley-french. "Jeux de pouvoir: un point de vue britannique sur la politique étrangère française " .la Revue Internationale et Stratégique. N45. 2002.P88.

يظهر من خلال التركيز على تعدد الأقطاب الذي يعني هيكل النظام له ثلاثة أقطاب أو فاعلين على الأقل يعتبرون مسيطرين. وتعتمد هذه السيطرة على فكرة القدرة أو إمكانية القوة بوصفها المحدد الأساسي للأقطاب. والمثال التاريخي لهذا النظام هو ميزان القوة[1]. ومن ثم، فان نظام تعدد الأقطاب الذي تسعى إليه فرنسا يكرس الامساوات والهيمنة والتهميش للدول الصغيرة والضعيفة. ورغم ذلك يبقى تصور يطرح العديد من الفرص لصالح الدول الضعيفة في مواجهة انعكاسات العولمة والتحولات الدولية مقارنة بالطرح الأمريكي الذي يقوم على الانفرادية ومحاولة فرض الهيمنة بالقوة.

2-2- **أجهزة صنع السياسية الخارجية الفرنسية**.

تتمثل هذه الهياكل في مختلف الأجهزة والهياكل الرسمية التي تضمنها الدستور الفرنسي بالإضافة إلى الهياكل غير الرسمية والتي تشمل الأحزاب السياسية والرأي العام.

2-2-1- الأجهزة الرسمية.

انطلاقا من أن طبيعة أي نظام سياسي تعكس بالدرجة الأولى السياسة الخارجية للدولة وهياكل صناعتها، فان مناقشة هياكل وأجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية يتطلب الإشارة إلى ملاحظتين هامتين وهما:

- إن خصائص النظام الفرنسي الذي يصنف على أنه شبه رئاسي أضفى خصائص على سياسة فرنسا الخارجية. فنظام الفصل بين السلطات في هذا النظام انعكس على ادوار مختلف الفاعلين وعلى صلاحياتهم في ميدان السياسة الخارجية.

---

[1] غراهام ايفانز. جيفري نوينهام. مرجع سبق ذكره.. ص465.

- إن ظروف تطور النظام الفرنسي انعكست أثارها المختلفة على إدارة الحياة السياسية بمختلف مستوياتها. فالأوضاع السياسية التي عرفتها فرنسا خلال الجمهورية الرابعة وتجلت في شلل المؤسسات السياسية التي أسسها النظام الدستوري لهذه الجمهورية وتفوق البرلمان الذي استفاد من الامتيازات التي منحت له، ونووية البنية الحزبية التي اتسمت بالتعدد إلى حد التشرذم، والصراعات بين مختلف مكوناتها، بالإضافة إلى إقصاء الحزب الشيوعي بسبب الحرب الباردة والذي حال دون بروز قوة أو جبهة متناسقة، كلها أوضاع أدت إلى اللاستقرار السياسي، كانت أبرز مظاهره، تعاقب عدد من التشكيلات الحكومية على تسيير السلطة التنفيذية.[1] (الفترة ما بين 1946 – 1958 شهدت الجمهورية سبعة عشر رئيس وزراء).[2]
- الدور المحوري الذي لعبه الجنرال "ديغول" في تنظيم هذه الجمهورية وتصوره للدور وللمكانة الفرنسية ساهم في ترك بصماته على خصائص ومميزات السياسة الخارجية الفرنسية. فالدستور الفرنسي لسنة 1958م يعكس إلى حد بعيد توجهات الرئيس "ديغول"، ولاسيما فيما يتعلق بتنظيم السلطات ومنها، السلطة التنفيذية. ويعود تصوره هذا إلى خبرته الشخصية في الجمهورية الثالثة والرابعة، إذ كان يرى أن هاتين الجمهوريتين فشلتا بسبب التنافس والصراع الحزبي، وعلى ضوء هذه الخبرة وجد "ديغول" أن المؤسسات الفرنسية لابد أن يعاد تصميمها بحيث يتم تجاوز الصراع الداخلي وحالات عدم الاستقرار من

---

(1) بو قنطار الحسان. مرجع سبق ذكره. ص26.

(2) رانيا حسين عبد الرحمن حسن. **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة.** (رسالة ماجيستير غير منشورة). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية (قسم العلوم السياسية). ص39.

خلال شكل من أشكال التحكيم الوطني الذي يضمن الاستمرارية والاستقرار وسط التحالفات المتغيرة. والأكثر من ذلك، أن "ديغول" أعزى تراجع المكانة الدولية لفرنسا إلى ضعف نظامها الداخلي، الأمر الذي دفعه إلى الاعتقاد بأن تدعيم نفوذ فرنسا في النظام الدولي، لن يتحقق إلا مع قيادة قوية وفعالة[1].

ويبرز دور الجنرال "ديغول"، في إرساء نظام يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، مما جعل البعض يعتبر أن نظام الجمهورية الخامسة هجين، لا يسمح بتصنيف هذا النظام على أنه نظام رئاسي، مثل النظام الأمريكي، ولا نظام برلماني مثل النظام البريطاني، فهو خليط بين النظامين. فرئيس فرنسا هو رئيس الدولة، يوجد إلى جانبه رئيس الوزراء، يرأس الحكومة، وبخلاف الجمهورية الثالثة والرابعة، فإن رئيس الدولة أكثر من مجرد رمز (مثل ملك بريطانيا)، حيث يضطلع بصلاحيات مهمة خصوصاً في حالة الطوارئ. وكما هو الحال في الجمهورية الثالثة والرابعة، فإن الحكومة مسؤولة (يمكن سحب الثقة منها) أمام السلطة التشريعية، ولكن للحكومة في ظل الجمهورية الخامسة سلطات أوسع من السلطة التشريعية، ومن ثم، فإن عناصر النظام الفرنسي الحالي لا تعتبر غريبة على التاريخ الدستوري الفرنسي ولا على تجربة دول أخرى، لكن مجمل هذه العناصر وبهذا الشكل المميز أعطى فرنسا استقراراً دستورياً أكثر، وفعالية حكومية أكبر من التجارب السابقة.[2]

---

[1] المرجع نفسه. ص39.

[2] لورانس غراهام. ريتشارد فاركس. روبرت غريدي وآخرون. **السياسة والحكومة. مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث.** ترجمة.عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان. الرياض: النشر العلمي والمطابع. جامعة الملك سعود. 1999. ص112.

وبهذا، فإن دستور 1958،لم يكن عبارة عن سلسلة من التوفيق بين آراء مختلفة، فهو في الحقيقة صمم لتكريس تصورات" ديغول"، ورغم أن الكثير توقع أن الدستور يشهد تغيرات برحيله، إلا أن ذلك لم يحدث لأن الرؤساء الذين خلفوه اشتركوا معه في كثير من وجهات النظر ولم يبحثوا عن تغييرات دستورية." فرانسوا ميتران" ورغم معارضته للدستور منذ البداية، إلا أنه وبعد توليه للسلطة ترك النظام على حاله.و باستثناء تقليص مدة الرئاسة من سبع سنوات الى خمس سنوات، لا يبدو أن هناك توجهاً لتغييرات رئيسية في الدستور[1].

أ- السلطة التنفيذية.

تعتبر السلطة التنفيذية الهيئة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية مقابل السلطات الأخرى التي لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية، بسبب العديد من الاعتبارات أهمها طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير التي تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزياً في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عن المشكلات الدولية، الأمر الذي يسهل من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى[2].

ويختلف تنظيم السلطة التنفيذية من نظام سياسي لآخر. ففي النظام السياسي البرلماني البريطاني يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية مجلس الوزراء، حيث لا يلعب رئيس الدولة إلا دوراً رمزيا في هذا المجال، ويقوم

---

(1) المرجع نفسه. ص110 – 111.

(2) محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. 1998. ص453.

رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء في عملية صياغة السياسة الخارجية. وفي النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الأمريكية) يقصد بالسلطة التنفيذية رئيس الدولة، لأن مستشاري الرئيس ليسوا إلا هيئة مساعدة له[1].

أما بالنسبة لفرنسا، فإن دستور 1958، أسس سلطة تنفيذية مزدوجة، يتقاسمها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وهذه الازدواجية هي أكثر فعالية منها في النظام البرلماني، حيث لا يلعب الرئيس سوى دورا ظاهريا. ورئيس الحكومة والجمهورية ليسا بجهازين منفصلين تماماً، إذ أن الحكومة لا يمكنها ممارسة سلطة قرارها إلا على نحو جماعي ضمن مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الجمهورية. فالرئيس هو أحد أعضاء المجلس، أي الحكومة، غير أن هناك نوع من التمايز في ما يتعلق بالصلاحيات[2].

* **رئيس الجمهورية:** أسس دستور 1958، مؤسسة رئاسية قوية، أصبحت جوهر وأساس النظام السياسي الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة.وقد ترجمت طموحات" ديغول" كما أوضحها في خطابه في مدينة بايو Bayeux بتاريخ 26-6-1946، وجاء فيه:" فإليه تعود مهمة تعيين الوزراء أولاً، وبالطبع الوزير الأول الذي يجب عليه إدارة سياسة الحكومة وعملها، ولرئيس الدولة وظيفة إصدار الأمر بتنفيذ القوانين، واتخاذ المراسيم ذلك أنه إزاء الدولة في شموليتها، فإن هذه المراسيم والقوانين تلزم المواطنين، وإليه تعود مهمة رئاسة مجالس الحكومة وممارسة نفوذ الاستمرار داخلها. هذا النفوذ الذي لا يمكن للأمة أن تستغني عنه.. وإليه في حالة تعرض الوطن للخطر، واجب ضمان الاستقلال الوطني والمعاهدات، التي أبرمت

---

[1] المرجع نفسه. ص454- 455.

[2] موريس دوفرجيه. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى.** ترجمة. جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1992. ص239.

من طرف فرنسا.[1] وتجسيداً لهذا التصور، فقد منح نظام الجمهورية الخامسة، رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة سواء في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها ينحصر في تنفيذ السياسة العامة للرئيس أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته بشكل ملموس، سواء في المجال التشريعي أو في مجال المراقبة."[2]

وقد تدعمت مركزية الرئيس في النظام الفرنسي بعد إصلاحات سنة 1962 وإقرار الاقتراع العام الشامل، والذي عوض نظام انتخاب مجلس النبلاء (مما جعله الممثل الوحيد، أكثر من النواب) لكل الشعب، طبقاً لمفهوم (المادة الثالثة 3) من الدستور[3].

وتكمن أهمية الاقتراع الشامل في كونها تمنح الرئيس مشروعية تجعله في نفس مستوى مشروعية الجمعية الوطنية وهذا ما يجنبه ضغوطات دعم السلطة التشريعية أو أي جهة أخرى.

وبينما كان دور الرؤساء في كل الجمهوريات السابقة، ينحصر في الوظائف البروتوكولية والشرفية، فإنه في ظل الجمهورية الخامسة أصبح يمثل دور الحكم الذي يضطلع بمهمة ضمان استمرار السلطات العامة في جميع المجالات الداخلية أو تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية[4]. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، يتمتع باعتبار رمزي ويجسد سلطة الدولة في الداخل والخارج ويمارس ولايته مدة خمس (05) سنوات، بعد ما كانت سبع (07) سنوات، ورئيس الجمهورية ليس مسؤولاً إلا في حالة الخيانة العظمى ويتمتع بعدة صلاحيات أهمها:[5] تعيين الوزراء، حق حل

---

(1) بوقنطار الحسان. مرجع سبق ذكره. ص28.

(2) المرجع نفسه. ص28.

(3) Raphael Hadas-Lebel. **Les 101 mots de la démocratie Française:** Odile Jacob. 2002.P13.

(4) Ibib. P13.

(5) موريس دوفرجيه. مرجع سبق ذكره. ص239-240.

الجمعية الوطنية، حق توجيه الرسائل إلى البرلمان، حق تعيين الموظفين، الفيتو على المراسم التنظيمية،اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.

ان هذا الوضع المتميز لرئيس الجمهورية في النظام الفرنسي، هو الذي يمكننا على أساسه فهم دوره في صنع السياسة الخارجية، من خلال الصلاحيات الواسعة التي خولها له الدستور. ويري "سامي كوهين" أن الصلاحيات الحالية، لا يمكن فهمها في السياق الداخلي، إلا إذا رجعنا إلى الماضي، فحسب رسالة القوانين الدستورية سنة 1875، فإن السلطات الدبلوماسية والخاصة بالحرب بيدي رئيس الجمهورية تحت رقابة البرلمان، حيث تنص (المادة 8) على: "أن الرئيس يتفاوض ويصادق على المعاهدات (...، كما انه يعين السفراء والوزراء". كما تحفظ له (المادة 9) صلاحية إعلان الحرب بموافقة الغرفتين. وقد تم العمل بهذه البنود خلال الثلث الأول من النظام، حيث حافظ رئيس الجمهورية على سلطة حقيقية في الشؤون الخارجية. وبعد الحرب العالمية الأولى عرفت المكانة الدولية لرئيس الدولة تراجعا لتصبح السياسة الخارجية من عمل الحكومة وهو ما منع رئيس الجمهورية من المشاركة في مفاوضات فرساي. ولما حاول الرئيس "مليران"Millerand" إعادة الإمساك بالأمور خلال مؤتمر كان Cannes في 1922، الخاص بتطبيق معاهدة فرساي، أعيب عليه تدخله الكبير في السياسة الخارجية[1].

وعملت الجمهورية الرابعة (1944 – 1958)، على إعادة دسترة الممارسات التي ميزت الجمهورية الثالثة ومن ثم تم انسحاب رئيس الجمهورية من الحياة الدولية، وحافظ على وظائف التمثيل فقط: يعتمد سفراء فرنسا في الخارج ويستقبل السفراء الأجانب، ولكنه لا يتفاوض لعقد الاتفاقيات، كما كان في ظل الجمهورية الثالثة (1880 – 1940)، لكنه يمضيها ويوقع عليها، ولا يعطي أية تعليمات للمتفاوضين بشأنها[2].

---

(1) Marie – Christine Kessler. **La politique étrangère de la France. Acteurs et processus.**Op-cit. P22.

(2) Ibid. Pp22 – 23.

إلا ان هذا الوضع تغير مع إصلاح 1962 الذي بلور ما أطلق عليه "جاك شابان دلماس "Jacques Chaban – Delmas" قطاع الرئيس، أو المجال المحجوز كما يسميه" جورج فيدال "Georges Vedel"[1]، والذي يعني أنه منطقة نفوذ خاصة لرئيس الجمهورية ويشمل السياسة الخارجية والدفاع. وبناءا على ذلك، فإن اختصاص الهيئات الأخرى في السياسة الخارجية تظل مقيدة بتفويض من سلطة الرئاسة.

وتعتمد قضية المجال المحجوز على (المادة 5) التي تجعل من الرئيس ضامنا للاستقلال الوطني والوحدة الإقليمية واحترام المعاهدات. وتدعم مفهوم المجال بمرسوم سنة 1964 الذي وضع القوات الإستراتيجية الفرنسية تحت الرقابة المباشرة لرئيس الجمهورية، الوحيد الذي يملك سلطة إعلان أو إقحام هذه القوات. هذا إلى جانب المرسوم الذي يضع قائد قيادة أركان الجيش تحت قيادة رئيس الجمهورية والحكومة[2]. كما تؤكد (المادة 15)، على أن الرئيس هو قائد القوات المسلحة ويرأس المجالس واللجان العليا الخاصة بالدفاع الوطني[3].

وإلى جانب الشرعية القوية المستمدة من الانتخاب المباشر، يتمتع الرئيس بدور أساسي في الدولة، حيث أن صلاحية ضمان احترام الدستور تبرز أو تظهر تداعياتها في وظائف الرئيس اتجاه المجلس الدستوري ولا سيما انتخابه لثلث أعضائه (المادة 56) بالإضافة إلى إمكانية إحالة القوانين والاتفاقيات الدولية إلى الرقابة الدستورية (المادة 54 و61)[4]. أما (المادة 16)، فإنها مرتبطة مباشرة (بالمادة 5)، ذلك أنها تمنح الرئيس الوفاء بالتزامات الضامن للاستقرار عن طريق

---

(1) Ibid..P23.

(2) Pierre- Laurent Bethmont. Sébastien Gabaulaud Bres. Oliver Meslin. L'action de l'Etat dans la gestion des crises. Séminaire de géopolitique du 12 décembre. 2007. Université Paris I. 16 ENS- V1m. www.diplomatie.gouv.fr. P5.date de mise à jour. 09-07-2008.

(3) la Constitution

(4) Raphael. Hadas-Lebel. Op-cit.p 434.

وسائل يختارها بصورة حرة، ومن زاوية العلاقات الخارجية، فإنه وطبقا لهذه المادة، فإن الرئيس يمثل الجهاز الوحيد للتكلم باسم فرنسا وبصورة كاملة. وبغض النظر على أن هذه المادة ارتبطت بظروف استثنائية (أزمات دولية وحالة الطوارئ) فقد كان لها انعكاسات على قوة سلطة ونفوذ الرئيس باعتبار أن استمرار الأمة في النظام الدولي توجد بين يدي الرئيس وهو ما استدعى تعليمات أخرى، جعلت رئيس الدولة يهيمن على مجال الدفاع الفرنسي.[1]

وعن طريق رئيس الجمهورية، تدخل الدولة في علاقات مع الدول الأجنبية من خلال ما تخوله (المادة 14)، والتي تنص على أن الرئيس هو الذي يعين السفراء والمبعوثين الخواص الفرنسيين للخارج، كما يستقبل من جهته اعتماد السفراء الأجانب بفرنسا. أما صلاحية المعاهدات، فإنها تجد قاعدتها في (المادة 52) والتي تخول للرئيس عملية التفاوض والمصادقة على المعاهدات، وذلك بخلاف ما نص عليه دستور 1946، حيث كان الرئيس يقوم فقط بالإمضاء والمصادقة على المعاهدات[2]. كما أن السلطات الدستورية للرئيس تمتد إلى تعيين الموظفين ومنهم الوزير الأول وما لذلك من أهمية خاصة لتحديد السياسة الخارجية. وطبقاً (للمادة 8 الفقرة الثانية) من الدستور، فإن الرئيس يعين أعضاء الحكومة بناءاً على اقتراح من الوزير الأول، وهذا يسمح له بمراقبة اختيار وزير الخارجية ووزير الدفاع. كما أن الرئيس له صلاحية التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية (المادة 3)[3].

لقد مارس الرئيس الفرنسي سلطات مهمة منذ "ديغول" حيث هيمن هذا الأخير على تحديد اتجاهات السياسة الخارجية ولم يكن يهتم بإرضاء الاتجاهات المختلفة

---

(1) Marie – Christine Kessler. **La politique étrangère de la France. Acteurs et processus.** Op- cit. P27.

(2) Ibid. p28

(3) Ibid. P30

في مجلس الوزراء وقد ساهمت مكانته ونفوذه بشكل كبير في التفوق على سلطة رئيس الوزراء وعدم استشارته كما تقلص أيضا دور وزير الخارجية.[1]

وبعد رحيل "ديغول" تكهن الكثير من المراقبين بأن خليفته "جورج بومبيدو" والذي لا يتمتع بشرعية "ديغول" التاريخية وشخصيته الكارزمتية سوف يتراجع عن التفسير الواسع لصلاحيات رئيس الجمهورية، إلا أن هذا الأخير والذي فاز بقوة في الانتخابات الرئاسية، تبنى نفس الموقف بل أنه مد نفوذه إلى مجالات أخرى تجاهلها "ديغول" مثل المجال الاقتصادي على سبيل المثال. فكلا الرجلين فضلاً صنع السياسة الخارجية شخصياً بدلاً من محاولة إرضاء وجهات النظر المتباينة داخل مجلس الوزراء أو في أوساط البيروقراطيين العاملين في مجال الشؤون الخارجية.[2] وعلى الرغم من أن "جيس كارديستان" كان أول رئيس غير ديغولي للجمهورية الخامسة، إلا أنه لم يكن أقل تمسكا من الديغوليين بهيمنة الرئاسة على الشؤون الخارجية. كما أن "فرنسوا ميتران" الذي كان أكثر الذين انتقدوا النظام الفرنسي لم يخرج عن اتجاه الذين سبقوه.[3]

ويرى البعض، أن الممارسة كما تجسدت منذ 1959 تترك لرئيس الدولة صلاحيات جد مهمة. فالوزير الأول "ميشال ديبري" "Michel Debré اختفى أمام الجنرال "ديغول"، الذي ظهر بأنه حصن للديمقراطية وذلك في أوج حرب الجزائر. كما أن المعارضة لم تكن قوية،حيث أن مطالبتها في بعض الأحيان باحترام صلاحيات الممثلين الوطنيين سرعان ما كنت تخمد من قبل النواب الذين كانوا لا يحبذون فتح الخلاف مع الرئيس حول مسائل السياسة الخارجية والتي لم تكن تهم

---

(1) نادية محمود مصطفى. **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط 1967 – 1977.**(رسالة دكتوراه غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 1981. ص67 – 68.

(2) رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص40-41.

(3) المرجع نفسه. ص41.

الفرنسيين كثيراً.[1] ان تراجع الدور الفرنسي وحرب الجزائر كانت أهم الظروف التي ساهمت في تقوية صلاحيات الرئيس الفرنسي في السياسة الخارجية والدفاع الوطني وهي صلاحيات مازالت مستمرة رغم التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الفرنسي.

* **الوزير الأول:** وهو الرجل الثاني في السلطة التنفيذية، ورئيس الحكومة الذي يدير سياساتها كما أن مكانته في الإدارة تجعل منه مركز أو نقطة محورية لمختلف السياسات القطاعية. وقد ضاعف إمساكه بالسياسة الوطنية من ثقله في الإستراتيجية الدولية لفرنسا[2]. يعين الوزير الأول من قبل رئيس الدولة طبقاً لبنود المادة الثامنة من الدستور. واختياره هو قبل كل شيء، اختيار لرجل محل ثقة لدى الرئيس مثلما كان الأمر مع "ميشال ديبري" Michel Debré " وجورج بومبيدو " Pompidou"Georges " وموريس كوف دو ميرفاي" Maurice Couve de Murville". وحتى وان أخذ الرئيس بعين الاعتبار الأغلبية البرلمانية في اختيار الوزير الأول، إلا أن هذه العملية تبقى خاصة به، وأما في حالة التعايش فإن الوزير الأول هو رئيس الأغلبية التي فازت بالانتخابات مثلما كان الأمر بالنسبة" لجاك شيراك "في1986، "وادوارد بلادور" في 1993 و"ليونال جوسبان" في 1997. ومثلما يعين الرئيس الوزير الأول، فإنه أيضا يملك الحق الدستوري (المادة 8) الذي يخول له صلاحية إنهاء مهامه، ولكن شريطة أن يقدم الوزير استقالة حكومته[3]. إلا أن هذا الشرط الأخير، يبقى عديم الفعالية، حيث أن رئيس الدولة يستطيع أن

---

(1) Samy Cohen. "**Le processus de décision en politique extérieure. L'équivoque française** ".De la Serre.J.Leruez.H.Wallace.Op-cit. P 262.

(2) Marie - Christine Kessler. **La politique étrangère de la France.Acteurs et processus.** Op- cit.Pp.39-40.

(3) Raphaël. Hadas – Lebel. Op- cit. P 426.

يمارس ضغوطاته على الوزير الأول فيضطره للاستقالة مثلما ما حدث مع "مشال دي بيري" "ومشال روكار"[1].

ومن حيث المهام، يتمتع الوزير الأول بصلاحيات تنظيمية هامة ومنها السلطة التنظيمية وسلطة الإدارة العامة للحكومة.وهذه الأخيرة تبقى أهم وظيفة يخولها له الدستور في (مادته 21). وتتبع هيمنة الوزير على الحكومة من المكانة التي يتمتع بها باعتباره يعين من قبل رئيس الجمهورية، كما يعود إليه فضل اقتراح أسماء الوزراء إلى جانب امتلاكه صلاحية اقتراح إنهاء مهامهم أمام الرئيس. وقد سمحت له هذه المكانة المميزة بالاضطلاع بالعديد من المهام.[2](*)

---

[1] Ibid. P42.

[2] Ibid.Pp 424 – 428.

(*) السلطة القيادية على الوزراء وذلك من خلال التعليمات العامة حول السياسة التي يجب إتباعها والتوجيهات التي تتعلق بمشروع القانون أو حول المالية أو السلوك الذي يجب أتباعه في أية مفاوضات دولية.

- الوظيفة التنسيقية. فإلى الوزير الأول تعود مهمة ضمان التنسيق المطلوب بين مختلف القرارات وهذا تفاديا لمشاكل عدم التوافق والخلاف في مسار اتخاذ القرار وذلك بمساعدة الأجهزة التابعة له، الأمانة العامة للحكومة أو اللجان الوزارية.
- الوظيفة التحكمية، وهي الوظيفة الأكثر ديمومة واليومية، فلا يكفي تنسيق عمل الوزراء ولكن عليه أن يفصل في اقتراحاتهم "التحكيم بين الوزراء" "dépenseurs" ووزير المالية الذي يدافع عن المصلحة المالية للدولة أو ما يسمي "l'arbitrage budgétaire " حيث ينهي الوزير الأول أي نزاع حول هذه المسألة.

وباعتباره رئيس الحكومة، فإن الوزير الأول يضطلع أيضا بمهمتين تضمنتهما(المادة 20) وهما:

- أن الوزير الأول مسؤول أمام البرلمان وتعود له مهمة التحكم في علاقات الحكومة والبرلمان. وفي هذا الإطار، فإنه يستطيع أن يشرع من خلال سلطة مبادرة طرح القوانين "Le Pouvoir d'initiative des lois"، ومن خلال دوره أيضا في تحديد جدول الأعمال اليومي للجمعية الوطنية. وطوال هذه المدة، فإنه يمتلك صلاحيات مهمة

أما عن دوره في صنع السياسة الخارجية، فإن الدستور الفرنسي وسع من صلاحيات الوزير الأول على المستوى الخارجي أيضا. فباعتباره المسؤول عن تسيير السياسة العامة والتي تعتبر السياسة الخارجية جزءاً منها، وبموجب بنود (المادة 20 و21) ومرسوم 7 جانفي1959، فإن الوزير الأول، يشارك السلطة التنفيذية (الرئيس) في صنع السياسة الخارجية. وطبقاً لهذه المواد يمكن الحديث عن سياسة خارجية و دفاعية ذات مصدر حكومي[1].

وبناء عليه، فالحكومة تتوفر على مجال نشاط دولي خاص يخوله لها الدستور وهو النشاط الذي تعكسه وبصورة قانونية الاتفاقيات الدولية التي لا تخضع للتصديق، الذي تشير إليه (المادة 52) الفقرة الثانية وهي تلك الاتفاقيات التي تأخذ الشكل البسيط[2]. كما أن (المادة 20) تخول للحكومة مسؤولية التصرف في القوات المسلحة. في حين تنص (المادة 21) على أن الوزير الأول هو المسؤول عن الدفاع الوطني[3].

منها: حق طرح التعديلات، طلب اجتماع اللجان المشتركة المتساوية الأعضاء أو التصويت المغلق bloqué.

- وبموجب (المادة 20)، فإن مهمة التحكم في الإدارة تعود إلى الوزير الأول والأجهزة التابعة له. فكل الاجتماعات الوزارية للموظفين تعقد في القصر الحكومي تحت رئاسة الوزير الأول، أو الأمانة العامة للحكومة، كما ان الإمضاء التكميلي او المصادقة على توقيع الرئيس " contresigne " على كل المراسيم العامة التي تتعلق بالتعيين تزيد من نفوذه. إلى جانب تمتعه بمهمة المستشار لدى رئيس الجمهورية وذلك في أي قرار يخص حل الجمعية الوطنية (المادة12) أو تطبيق بنود (المادة 16) ومهمة اقتراح مراجعة الدستور (لمادة 89).

[1] Marie- Christine Kessler. **La politique étrangère. Acteurs et processus.** Op- cit P40.

[2] Ibid. P40.

[3] La Constitution.

ومن جهة أخرى، فإن الوزير الأول يتمتع بسلاح التصديق التكميلي أو المصادقة على توقيع الرئيس " contresigne بحيث أنه يتحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية والدفاع عنها أمام البرلمان من خلال عرض الميزانية ومن خلال (المادة 35) التي تنص على أن الحرب يجب أن تتم بموافقة البرلمان. وتعود إليه سلطة تطبيق أحكام (المادة 49) التي تسمح للحكومة بعرض برنامجها أمام البرلمان حول أي مشكل يتعلق بالسياسة العامة أو أية مسألة أخر. كما يعتبر الوزير الأول واسطة للمعلومات التي تساهم في بلورة وصنع السياسة الخارجية.[1]

وعليه، يلاحظ أن الدستور الفرنسي لم يحرم الوزير الأول من صلاحيات هامة في مجال السياسة الخارجية، وصلت إلى حد التداخل مع صلاحيات رئيس الدولة، إلا أن مختلف هذه الصلاحيات لا تبرز أهميتها في حالة وجود توافق بين الأغلبية البرلمانية والرئيس، حيث يهيمن الرئيس. أما في حالة خلاف بين الرجلين، فإن الوزير الأول هو الذي يستقيل مثلما حدث مع "جاك شيراك" في فترة الرئيس "فاليري جيس كارديستان". وقد صرح "شيراك" في 25 أوت 1976. قائلا: "أني لا أمتلك الوسائل التي أراها ضرورية لممارسة وظائفي بفعالية كوزير أول، وفي هذه الظروف، فإني قررت وضع حد لمهامي".[2]

إن المتتبع لتطور السياسة الخارجية الفرنسية، سرعان ما يلاحظ هيمنة رئيس الدولة على المجال المحجوز، حيث أن الوزير الأول لا يمكنه أن يتجاوز إرادة الرئيس، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالقضايا الكبرى. وقد حرص جميع الرؤساء بدءا من ديغول" على تأكيد دورهم النافذ في السياسة الخارجية مقارنة بالوزير الأول الذي يبقى رهن الرئيس في التعيين وفي الإقالة رغم محاولات هذا الأخير تأكيد دوره في هذا المجال مع فترة التعايش التي عرفتها الجمهورية الخامسة مع

---

(1) Marie- Christine Kessler. **La politique étrangère. Acteurs et processus.** Op- cit P40 .

(2) Raphael. Hadas-Lebel.Op-cit.P 430.

"فرانسوا ميتران". وإن كانت هذه الفترة سمحت للوزير الأول ببعض من هامش المناورة في الاضطلاع بمهامه الدستورية، إلا أنها كشفت عن الدور المهيمن للرئيس مرة أخرى وأكدت المجال المحجوز للرئيس الفرنسي في ميدان السياسة الخارجية والدفاع.

* **مرحلة التعايش وصنع السياسة الخارجية:** شكلت مسألة التعايش أهمية خاصة في عمل مؤسسات الجمهورية الخامسة وفي تسيير السياسة الخارجية بالأخص. وهي حالة ناتجة عن فقدان الرئيس للأغلبية البرلمانية، يختلف فيها الرئيس عن حزب الأغلبية في البرلمان وهو ما يعني أن شرعية رئيس الدولة وقوة قراراته لا تخضع أو تدعم من البرلمان. والتعايش ليس بالظاهرة الخاصة أو الاستثنائية. ففي نظام رئاسي مثل الولايات المتحدة يعتبر مسألة غير ذي أهمية، حيث أنه في مثل هذه الحالة، فإن كل من الرئيس والكونغرس مضطران للتعايش بالاعتماد على التفاهم. وهي حالة لا تفترض عدم وجود خلاف بين الطرفين والتي يمكن أن تدفع الرئيس إلى استخدام حق الفيتو. أما في الأنظمة البرلمانية، وفي حالة وجود معارضة أو اختلاف بين الحكومة والأغلبية البرلمانية، فإن الخلاف ينتهي إلى حل البرلمان[1].

ولكن في فرنسا حيث يتمتع الرئيس بصلاحيات جد هامة في الحكومة، فإن فقدان الأغلبية ووجود وزير أول من حزب سياسي مختلف عن ميوله، من شأنه أن يؤثر على هذه الصلاحيات وهنا يكمن الإشكال. وقد عرفت الجمهورية الخامسة تسع سنوات من التعايش بدأت بالمرحلة الأولى 1986 – 1988 (فرانسوا ميتران – جاك شيراك)، المرحلة الثانية من 1993 – 1995 (فرانسوا ميتران – ادوارد بلادور) والمرحلة الأخيرة من 1999 – 2002 (جاك شيراك – ليونال جوسبان).

---

[1] I bid.P106.

* **فترة التعايش الأولى 1986 – 1988.** بدأت على اثر الانتخابات التشريعية لمارس 1986، والتي مثلها الرئيس الاشتراكي" فرانسوا ميتران" "وجاك شيراك" الديغولي وأدت إلى طرح العديد من التساؤلات وذلك بسبب أن الدستور الفرنسي لم يشر إلى مثل هذه الحالات. ومنذ البداية عملا الرجلان على تحديد المبادئ القاعدية التي تحكم هذه الوضعية، حيث صرح "جاك شيراك" في 20 مارس 1986، بأن تلك القواعد تتمثل في ما نص عليه الدستور: "يجب أولا احترام القواعد الدستورية وإرادة الشعب الفرنسي".وبهذا تحددت القواعد التي يجب أن تحكم علاقة الرئيس والوزير الاول وهما:[1]

- احترام الدستور، وقد جاء في خطاب الرئيس "ميتران" الذي وجه إلى البرلمان في 8 أفريل 1986 بأن "العديد من المواطنين يتساءلون حول كيفية عمل السلطات العمومية، وفي هذه الحالة فإني لا أعرف إلا جواباً واحداً وهو الجواب الممكن، والعقلاني والوحيد الذي يتلاءم مع مصالح الأمة: الدستور، لا شيء غير الدستور كل الدستور(...) انه القانون الأساسي ولا توجد في هذا المجال مصادر أخرى للقانون ونحن نلتزم بهذه القاعدة"[2].
- احترام إرادة الشعب. فلأول مرة ينتخب الشعب جمعية وطنية ذات أغلبية تختلف عن الرئيس، ولهذا يجب احترام هذه الإرادة. وبما أن "جاك شيراك" كان رئيس الأغلبية، فهو المستفيد في هذه الانتخابات، وعليه لم يلجأ الرئيس "ميتران" إلى تعيين شخصيات أخرى كما اقترح عليه البعض -"أو أن يختار شخصية مستقلة و احترم رغبة الشعب وعين "جاك شيراك" زعيم الأغلبية.[3]

---

[1] Ibid.P106.

[2] Ibid.P107.

[3] Ibid.Pp106-107.

إلا أن هذه القواعد لم تمنع الصراع بين الرئيس والوزير الأول بسبب محاولة كل طرف فرض إرادته متحججاً بالمواد القانونية والعمل على إقناع الرأي العام بصلاحياته الدستورية في قيادة العلاقات الخارجية، في حين أن الدستور يخول لكلاهما مهام يُكمل بعضها البعض. فعمد الرئيس "ميتران" إلى استقبال وزير الخارجية والدفاع كل أسبوع، استقبال البرقيات الدبلوماسية في قصر الاليزيه،التأكيد على أن السلاح النووي يبقى من صلاحيات الرئيس. ومن جهته عمل الوزير الأول على جعل قصر الحكومة مركز لتنسيق السياسة الخارجية، وكان تصوره ليس فقط الحصول على مكانة دولية كمرشح مستقبلي في الانتخابات الرئاسية ولكن العمل أيضا على تهميش الرئيس "فرانسوا ميتران" باللجوء إلى الشح الجزئي في التزويد بالمعلومات في المجالات والقضايا الأساسية موضع اهتمام تلك الفترة – خاصة (ما تعلق بالعلاقات مع إيران وسوريا، محاربة الإرهاب والتفاوض بشأن الرهائن الفرنسيين في بيروت) ولكنه في نفس الوقت (الوزير الأول)، لم يتخذ أي قرار بدون موافقة الرئيس.[1]

إلا أن نتائج هذه المنافسة كانت ضئيلة بالنسبة للوزير الأول، إذ بقيت مسائل السياسة الخارجية تخضع لسيطرة الرئيس. والأهم من ذلك، أن "فرانسوا ميتران" أصر على المحافظة على مكانته في السياسة الخارجية، التي كان يراها رهانا حيوياً مما دفعه إلى العمل على الإمساك أكثر بمسائلها، وقد استند في ذلك على منسقيه وبروتوكوله الخاص، وهم الأشخاص الذين احتفظ بهم في الإدارة في مناصب هامة[2]. ففي المجال الأوروبي، كان له فريقاً نصبه قبل وصول اليمين إلى السلطة ومنهم "Elisabeth Guigou" في الأمانة العامة للجنة الوزارية الخاصة

[1] Samy Cohen. Cohabiter en diplomatie. Atout ou handicape ?. http://www.diplomatie.gouv.fr /fr/IMG/pdf/FD001289.pdf. P345.date de mise à jour. 10-07-2008.

[2] Ibid. P345.

بالمسائل الاقتصادية الأوروبية. "François Scheer"، ممثل فرنسا في المجموعة الأوروبية و"Jacques Delors" في رئاسة المفوضية الأوروبية، وقد سمح له هذا الفريق بالاحتفاظ بإمكانية التدخل الفعال في كل المسائل الكبرى التي كانت مطروحة على جدول أعمال المجلس الأوروبي. ورغم أن إدارة مسائل الوحدة الأوروبية تعود إلى الوزير الأول، إلا أن ذلك لم يتم إلا بالتعاون مع الرئيس" فرانسوا ميتران". واستطاع هذا الأخير أن يحافظ على مكانته كرئيس للوفد الفرنسي في القمم الثنائية والمتعددة الأطراف (مجموعة السبعة، المجالس الأوروبية، القمم الإفريقية – الفرنسية)[1].

وحاول "جاك شيراك"، إجبار الرئيس على إعادة النظر في بعض القرارات السابقة وتوجهات السياسية الخارجية، إلا أنه واجه معارضة من قبل الرئيس الذي هدد باللجوء إلى تحكيم الفرنسيين، كما رفض إعادة فتح التفاوض بشأن بعض البنود الخاصة باتفاق انضمام اسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتوجهاته في مجال الدفاع حيث نجح "فرانسوا" في هذا المجال في فرض تصوراته في تفكيك الصواريخ euromissile والتفاوض في إطار الحلف الأطلنطي من أجل تحديث الأسلحة النووية التكتيكية والتفاوض بشأن تأسيس مجلس دفاع فرنسي – ألماني.[2] ويرى "سامي كوهين"، أنه خلال تسعة أشهر من التعايش انقسمت وظائف أو المهام إلى ثلاث دوائر بين الرجلين وهي:[3]

- دائرة تأثير ذات هيمنة رئاسية، شملت الدفاع، العلاقات الفرنسية – الألمانية ونزع السلاح.

---

(1) Ibid. P346.

(2) Ibid. P346.

(3) Marie- Christine Kessler. **La politique étrangère. Acteurs et processus.** Op-cit. P42.

- دائرة تأثير ذات هيمنة حكومية، شملت إفريقيا والشرق الأوسط (ملف الرهائن)، العلاقات الاقتصادية.
- دائرة الإدارة أو التسيير المشترك والتي لا تظهر فيها هيمنة طرف على الأخر وشملت الصراع العربي – الإسرائيلي وأوروبا.

ورغم بعض الخلافات، فقد شهدت هذه الفترة توافقا وتعاوناً في أزمة الخليج وقرار رفض تحليق الطائرات الأمريكية لضرب ليبيا[1]. وأهم ما يعاب على هذه المرحلة في السياسة الخارجية هي تبديد الجهود الفرنسية وتشتيتها على مستوى مزدوج في فترة تحولات دولية تتطلب تضافر جهود كل الأطراف من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المكانة الفرنسية على المستوى الخارجي في مناطق نفوذها الهامة التي بدأ الدور الفرنسي يتراجع فيها، ولكنها في نفس الوقت وضحت (هذه المرحلة) قواعد اللعبة السياسية والتي استفاد منها أصحاب التعايش في الفترات اللاحقة.

* **فترة التعايش الثانية: 1993 – 1995.** بدأت مع انتخابات مارس 1993 والتي حملت إلى البرلمان، أغلبية يمينية خلفت الأغلبية اليسارية. وقد كان رئيس هذه الأغلبية "ادوارد بلادور" الذي برز دوره منذ البداية في تسيير الشؤون الخارجية والحصول على مركز دولي.[2]

وتميزت هذه المرحلة بقبول الطرفين بإدارة مشتركة في نطاق الصلاحيات الدستورية كما حاول كل واحد تجنب الدخول في اصطدام. وقد صرح "بلادور" بأنه: سوف يعمل بصيغة تجعل السياسة الخارجية والسياسة العسكرية تسير بطريقة تظهر فيها للرأي العام الدولي، بأنها متناسقة وقوية. وقد برزت ملامح هذا التعاون

---

[1] Samy Cohen. Cohabiter en diplomatie. Atout ou handicape ?. Op. cit. P347.
[2] Ibid..P348.

في هامش المناورة الذي حظيت به حكومة "ادوارد بلادور" والتعاون مع الرئيس في ميدان التعيينات وتعيين "جون ايفز دو سقلي" " Jean – Yves Thibout de silguy" على رأس SG.CI رغم أنه ذو توجه بلادوري. ومن جهة ثانية، نجح الوزير الأول في الحصول على تخفيض القوات الفرنسية[1] في البوسنة من 7000 إلى 4000 جندي والإمساك بملف المفاوضات مع الغات، التقارب مع الصين، تخفيض الفرنك (مبدأ بلادور). وخلال اجتماع السفراء السنوي بباريس في 2 سبتمبر 1994، صرح "بلادور": "ها هي الآن ما يقارب السنة التي تدير فيها حكومتي بالتعاون مع رئيس الجمهورية العلاقات الخارجية لفرنسا".[2]

إلا أن هذا التفاهم، تخللته بعض الخلافات حول التجارب النووية، حيث حاول "بلادور" إقناع الرئيس بالعدول عن مواقفه وكان قد صرح في سنة 1989: "لقد أخطأنا لأننا لم نعارض بصورة واضحة " فرانسواميتران" حول مسألة الدفاع النووي عندما أظهر تفاهماً كبيراً حول الاتفاق الأمريكي السوفياتي الخاص بتخفيض الأسلحة[3]. هذا إلى جانب زيارة "ادوارد"لقوات عملية تركواز والتي دفعت "بفرانسوا ميتران" إلى دعوة الفيلق الألماني – الفرنسي إلى احتفالات 14 جويلية بفرنسا، وصرح خلالها: "أن الحكومة قد وضعت أمام الأمر الواقع. فأنا قائد القوات الفرنسية ولقد اتخذت القرار الذي كان يجب أن أتخذه". وليؤكد دوره في هذا الميدان صرح في 30 أوت 1994:" ان الشؤون الخارجية من أهم الوظائف التي أضطلع بها وهي من أكثر الوظائف المحددة دستورياً ولهذا أعمل على المحافظة على تقاسم وظائف السلطة التنفيذية".[4] وهو ما يؤكد، أنه حتى في حالة التعايش،

---

(1) Ibid. Pp 338-389.

(2) Marie- Christine Kessler. **La politique étrangère .Acteurs et processus.** Op-cit.P43.

(3) Samy Cohen. Cohabiter en diplomatie. Atout ou handicape ?.Op-cit. Pp349-350.

(4) Ibid. P350.

فإن دور الرئيس يبقى محوريا في صناعة السياسة الخارجية رغم محاولة الوزير الأول الانفراد ببعض القرارات التي لم تخرج عن إرادة الرئيس.

* **فترة التعايش الثالثة: 1997 – 2005.** وبالنسبة لفترة "شيراك" مع الوزير الأول "ليونال جوسبان"، فإن الأمر لم يتغير بالنسبة للرئيس، إذ تؤكد هذه المرحلة هي الأخرى، نفس مسار المراحل السابقة، إلا أنها فترة تميزت بنوع من التعاون بين الرجلين. حيث حاول الوزير الأول تفادي الدخول في مواجهة مع الرئيس وهو ما يؤكده تصريحه أمام القوات في 24 جوان 1997 " حيث أكد على انه ليس متمسكا بأدوار شكلية وفي نفس الوقت لن يتأخر في التدخل في كل ما يتعلق بتنفيذ ومتابعة سياسة الحكومة.[1]

ومن جهته، لم يحاول "جاك شيراك" أن يعرقل دور الحكومة في ميدان السياسة الخارجية والدفاع حيث قبل تصورات الوزير الأول فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية في إفريقيا (تخفيض التواجد العسكري الفرنسي، رفض التدخل العسكري الفرنسي في الصراعات الداخلية خاصة على اثر الانقلاب العسكري في كوت ديفوار لسنة 1999).[2]

وقد برز هذا التعاون في أزمة كوسوفو حيث عمل الوزير الأول على دعم قرار الرئيس بالتدخل العسكري في كوسوفو أمام الممثلين الوطنيين (البرلمان)، وذلك بالرد على أسئلة النواب والشيوخ وأوضح منذ 23 مارس 1999،بأن فرنسا كانت مجبرة ومطالبة بالمشاركة في العمل العسكري الذي أصبح من غير الممكن التراجع عنه وطمأن النواب في البرلمان على إطلاعهم بكل المعلومات الخاصة بهذه العملية وعلى استعداد الوزراء (الخارجية والدفاع)، على المثول أمام اللجان البرلمانية المتخصصة. وفي 26 مارس 1999 وأمام الجمعية الوطنية، أكد الوزير

---

(1) Ibid. P351.

(2) Ibid. P351.

الأول على التفاهم الموجود بين الرئيس والحكومة في اتخاذ قرار إقحام القوات الفرنسية في العمليات العسكرية في كوسوفو.(1) وفي تصريح للسلطات الفرنسية لــ24 مارس 1995، جاء أن "رئيس الجمهورية وبالاتفاق مع الحكومة، قرر مشاركة القوات الفرنسية في العمليات العسكرية، التي أصبحت ملحة والتي تنفذ في إطار الحلف الأطلنطي.(2) وفي 10 جوان 1999، ذكر الرئيس بأن الدستور يمنح الرئيس بصفته قائد القوات المسلحة، سلطة تقرير العمليات العسكرية وفي نفس الوقت أكد، بأنه لا توجد اختلافات في وجهات النظر بين الرئيس والحكومة فيما يخص أزمة كوسوفو، وهو ما جعله يصف في 14 جوان 1999، التعايش بالبناء.(3)

وفي الميدان النووي، المجال المحجوز الخاص بالرئيس كان هناك تشاور كبير بين الطرفين وقد تم اتخاذ قرار تخفيض الصورايخ الفرنسية ذات الرؤوس النووية والذي تم الإعلان عنه في موسكو 26 سبتمبر 1997 بالتعاون بين الوزير الأول والرئيس.(4) ان هذا التعاون الذي ظهر خاصة في مرحلة "جاك شيراك" "وجوسبان" فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يبرز العديد من خصائص السياسة الخارجية في حد ذاتها وأهمها الدور المحوري للرئيس.

وعليه، فإن دور الوزير الأول يبقى مهماً ولكن الهيمنة الجوهرية تبقى بيد رئيس الجمهورية سواء من حيث الصلاحيات التي يخولها الدستور أو من حيث

---

(1) Hélène Tourard.La France dans la crise du Kosovo: Cohabitation et processus décisionnel. **http://www.diplomatie.gouv.fr** /fr/IMG/pdf/FD0011.pdf.P199. date de mise à jour.10-07-2008.

(2) I bid. P 198.

(3) Ibid. P203.

(4) Samy Cohen. Cohabiter en diplomatie.Atout ou handicape ?. Op- cit. Pp 352 – 353.

الممارسة الواقعية وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن طبيعة السياسة الخارجية والتي تطرح قضايا مهمة تتعلق بسيادة الدولة وممارسة نفوذها وبمواقف حساسة قد تكلفها علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية ولا سيما في ظل النظام الدولي الجديد ومختلف الرهانات التي يطرحها، مما يجعل تضييق دائرة صنع القرار وحصرها في سلطة رئيس الجمهورية أمرا مهما لأنه يسمح بتفادي الدخول في صراعات قد تطول الوقت وتؤدي إلى اللاقرار الذي يمكن أن يضر بالمصالح العليا للدولة. فأي قرار يمس المصالح الحيوية الفرنسية يتطلب الاتفاق المسبق لرئيس الجهاز التنفيذي ولا أحد بإمكانه الإعلان عن مبادرة دولية بدون الحصول على الموافقة المسبقة للطرف الأخر. فإقحام القوات الفرنسية في عملية تركواز، بروواندا في جوان 1994، كانت ثمرة الاتفاق بين "فرانسوا ميتران"، المدعوم من قبل "الآن جوبي "وزير الخارجية، الذي كان يؤيد التدخل، "وادوارد بلادور" الذي كان مدعوما من قبل "فرانسوا ليوتار"، وزير الدفاع. وفي 1994 لم يعمل "جاك شيراك" على إجبار الحكومة على الدعم العسكري لنظام الرئيس بدر Bedre.[1]

ومن هنا، لا يمكن الجزم بأن الخلافات التي تطرح فيما يتعلق بإدارة وتوجيه السياسة الخارجية مرجعها التعايش على النمط الفرنسي. فالأمر يتعلق بمشكل أساسي وهو عدم تجانس الدولة والفاعلون في الحياة السياسية. فحتى في الأنظمة الأخرى، فإنه وبسبب اختلاف تصور الفاعلين للسياسة الخارجية ولمصالح الدولة، تظهر الصراعات. وان كانت مرحلة التعايش تحمل العديد من التحديات الشكلية للرئيس، فإنها في نفس الوقت توفر فرصة سانحة لتحقيق المصالح نظراً للتشاور الذي تفرضه وتبادل وجهات النظر وفرض نوع من الديمقراطية من خلال مراعاة تقاسم الأدوار كما حددها الدستور.

---

[1] Ibid. P 355.

ب- السلطة التشريعية:

بهدف خلق نوع من التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، أقر الدستور الفرنسي برلماناً ثنائي الغرفة، ممثلاً في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ طبقا (للمادة 24). يتم انتخاب الجمعية الوطنية عن طريق نظام الاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات. أما مجلس الشيوخ، فينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام غير المباشر لمدة 9 سنوات ويجدد ثلثهم كل ثلاث سنوات. وبينما يمثل أعضاء الجمعية الوطنية، الشعب الفرنسي، فإن أعضاء مجلس الشيوخ يمثلون التراب الوطني الفرنسي ومقاطعات ما وراء البحار والفرنسيين المقيمين في الخارج.

وفي ممارسة السلطة التشريعية، يتمتع مجلس الشيوخ مبدئياً بنفس سلطات الجمعية الوطنية، إلا أن هذه الثنائية تفقد توازنها في حالة وجود خلاف متواصل بين الغرفتين ويمكن للحكومة حينها أن تطلب من النواب الفصل بشكل نهائي، والكلمة الأخيرة تعود للجمعية الوطنية، إلا إذا تعلق الأمر بمراجعة الدستور أو بقانون أساسي يتم ضم مجلس الشيوخ.[1] وهيمنت السلطة التشريعية في فرنسا إلى غاية بداية الجمهورية الخامسة، لتتغير الموازين لصالح برلمان محدود الصلاحيات ومجالات عينها الدستور مقارنة بالسلطة التنفيذية. حيث وضع دستور سنة 1958، عدة تقنيات لنظام برلماني مقنن بهدف العمل دون عرقلة المؤسسات في حالة وجود صراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وأهم هذه التقنيات تبرز خاصة في:[2]

- أن الميدان التنظيمي "réglementaire" للسلطة التنفيذية محمي بإجراء عدم القبول "irrecevabilité" بموجب (المادة 41) والذي يسمح بضمان – إذا رغبت الحكومة ذلك – حصر القانون في

---

(1) Yves Madiot .**Institutions politiques en France**.Paris: Dalloz.1995. P6.
(2) Jean –Paul Valette. **L e pouvoir exécutif en France de 1789 à nos jours**. Paris: Ellipes. 1999.Pp 109-110.

المجالات المحددة في (المادة 34) من الدستور (مجموعة من الصلاحيات الخاصة بتنظيم الدفاع، قانون العمل، العمل النقابي، الضمان الاجتماعي، الحقوق المدنية...الخ).

- تصويت كتلة "bloqué"، الذي يسمح للحكومة بمطالبة الجمعية بالنطق بتصويت واحد على كل النصوص موضع النقاش أو جزء فقط منها، ولا تقبل الحكومة إلا التعديلات التي تقترحها أو تقبلها في (المادة 44 الفقرة 3).
- أن الوزير الأول يمتلك صلاحية – بعد مداولات مجلس الوزراء – تقديم برنامج حكومته أمام المجلس لتبنيه (المادة 49-3) ويعتبر هذا الإجراء منفرداً مقارنة بالقواعد البرلمانية، حيث أن النص يعتبر متبني بدون تصويت أعضاء البرلمان إذا لم تطرح عملية سحب الثقة.
- سيطرة الحكومة كليا على الجدول اليومي للغرفتين طبقاً (للمادة 48) (المراجعة الدستورية لـــ 4 أوت 1995 خصصت جلسة واحدة لكل غرفة في كل شهر).

ومن خلال التمعن في هذه التقنيات، نلاحظ أنها تقلص من دور البرلمان مقارنة بالسلطة التنفيذية في ممارسة حق الرقابة واقتراح القوانين. فنصيب البرلمان ضعيف نسبياً، إذا أن نصيب اقتراحات القوانين البرلمانية المتبناة مقارنة بمشاريع القوانين الحكومية لا يتجاوز أبداً نسبة 10%.إذ يبحث البرلمانيون عن تعديل النصوص أكثر من محاولة المبادرة إلى اقتراحها. كما أن ظاهرة الأغلبية تجعل من الجمعية الوطنية غرفة تسجيل الإرادة التشريعية للسلطة التنفيذية.[1]

وعليه، فإن دور البرلمان في مجال السياسة الخارجية لا يمكن فصله عن ما حدده الدستور وعن ميكانزمات عمل النظام السياسي الفرنسي والذي يتميز بهيمنة

---

(1) Ibid. P110.

السلطة التنفيذية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية. ومنه، نجد أن دور البرلمان الفرنسي في هذا الميدان ينحصر في مجال إعلان الحرب والمصادقة على الاتفاقيات وهو مجال ضيق أيضاً بالنظر إلى تدخل الرئيس بصورة واسعة واحتكاره لهذا المجال.

أما فيما يتعلق بصلاحية إعلان الحرب، فإن (المادة 35) تنص على أن إعلان الحرب يتم بموافقة البرلمان. الا أن هذه الصلاحية تصطدم بنص (المادة 5) من الدستور التي تجعل من الرئيس ضامن الاستقلال الوطني، الوحدة الوطنية واحترام المعاهدات (القانون الدستوري رقم 95 – 880 4، أوت 1995) و(المادة 16)، التي تخص الظروف الاستثنائية ووجود تهديد لاستقلال الأمة وسلامة إقليمها[1]. ويبرز تقلص دور البرلمان إلى هيئة استشارية في حالة إعلان الحروب وإقحام القوات الفرنسية في صراعات مثلما عبرت عنه حرب الخليج الثانية (1990 – 1991) وأزمة كوسوفو.

ففي حرب الخليج الثانية وعشية انتهاء المدة التي منحت للعراق للانسحاب من الكويت بناءا على قرار مجلس الأمن رقم 678، اجتمع البرلمان الفرنسي في جلسة طارئة من أجل الاستماع إلى رسالة الرئيس وإعلان الحكومة عن سياستها في الشرق الأوسط.وقد تم التصويت بنسبة 523 صوت مقابل 43 في الجمعية الوطنية و 290 مقابل 25 في مجلس الشيوخ. وقد بررت الحكومة قرار مشاركة القوات الفرنسية في هذه الحرب بأن الأمر لا يتعلق بإعلان الحرب ضد العراق، ولكن بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ومباشرة عملية بوليس دولي، وفي ذلك إشارة إلى استبعاد نصوص (المادة 35) من الدستور. واعتبر الرئيس "فرانسوا

[1] Bernard Branchet .**L a fonction présidentielle sous laV République**. Paris: LGDJ Lexenso.2008.P 93.

متيران "تصويت الجمعية الوطنية بغير المهم في قرار مشاركة القوات الفرنسية[1]. كما اعتبر "غاي كاركازون"Guy Carcassonne"، مستشار الوزير الأول، بأن المسألة لا تحظى بترخيص ولكنها بمثابة منح الثقة حول موضوع محدد[2]، حيث تم إشراك البرلمان عن طريق التصويت على القرار الرئاسي. وقد بررهذا الابعاد من قبل البعض، باعتبار (المادة 15) من الدستور قاعدة قانونية كافية لإقحام القوات الفرنسية في أي نزاع دولي[3]. وبذلك لم تنفذ بنود (المادة 35) وتم الاكتفاء بالتصويت طبقا لقواعد (المادة 45 الفقرة الأولى).

ونفس المسار شهده قرار مشاركة القوات الفرنسية في حرب كوسوفو. فبعد إقرار العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا في 23 مارس 1999، بعد خطاب الأمين العام للحلف الأطلنطي وبعد يوم واحد،أي بتاريخ 24 مارس 1999، صدر تصريح عن السلطات الفرنسية تضمن بأن "رئيس الجمهورية وبالاتفاق مع الحكومة قرر مشاركة القوات الفرنسية في العمليات العسكرية التي أصبحت ضرورية في إطار الحلف الأطلنطي". وفي نفس اليوم تولى رئيس الجمهورية شرح أسباب اتخاذه قرار مشاركة القوات الفرنسية من خلال الوسائل السمعية والبصرية واللقاءات المتلفزة، كما حرص على إعلام الرأي العام الفرنسي بالوضع في كوسوفو.[4]

ومرة أخر، تم استبعاد البرلمان من الاضطلاع بمهمة التدخل المسبق بغرفتيه للبت في إعلان مشاركة القوات الفرنسية. فإعلان مشاركة القوات الفرنسية لم يسبقه

---

(1) Marie –Christine Kessler. **La politique étrangère de la France.Acteurs et processus**.Op-cit. P p5 3-54.

(2) Guy Carcassonne.Olivier Duhamel. Yves Mény." Pouvoirs-débat: Parlement et démocratie en guerre." **Pouvoirs**.N 58. 1991.

(3) Marie –Christine Kessler. **La politique étrangère de la France.Acteurs et processus**. Op-cit. P 54.

(4) Hélène Tourard.. Op-cit.Pp 198-199.

تصويت وتدخل الوزير الأول أمام البرلمان لم يحدث إلا بعد ثلاثة أيام من بدأ العمليات العسكرية مما دفع ببعض النواب إلى القول بأن هناك تراجعاً مقارنة بحرب الخليج، حيث أن الوزير الأول، خلال هذه الحرب (الخليج) أعلن أمام النواب قرار مشاركة القوات الفرنسية. و صرح النائب "Paul Quilès"، بأن هناك خللاً بين وضعية النواب الدستورية ومتطلبات الديمقراطية[1]، في اشارة الى استبعاد البرلمان.

وفي تبريره لقرار مشاركة القوات الفرنسية، أعطى الوزير الأول قراءة مغايرة (للمادة 35) التي اعتبر أنها تخص الحروب الكلاسيكية، وبما أن الأمر لا يتعلق حينه بإعلان الحرب، فإن العمليات العسكرية يمكن إعلانها من قبل السلطة التنفيذية ودون الحصول على موافقة البرلمان عندما لا تكون عملية إعلان الحرب قانونياً، ضرورية. كما اعتبرت الحكومة أن عملية استشارة البرلمان حول احتمال اللجوء إلى القوة تمت خلال عرضها للمسائل والقضايا المستجدة (الوزير الأول)[2]، حيث كان الوزير الأول "Lionel Jospin"، أعلن في 23 مارس 1999 أمام غرفتي البرلمان بأن فرنسا مطالبة بالمشاركة في العمليات العسكرية التي أصبحت غير مستبعدة [3].

وتوضح عملية النقاش حول بنود (المادة 35) من الدستور الفرنسي أن تطور مفاهيم الدفاع والأمن وطبيعة الحروب أثرت على المفاهيم العسكرية وعلى وظائف القوات المسلحة ومن ثم على تنظيم واستخدام هذه القوات دستورياً. وهو أمرا وسع من سلطة الرئيس والجهاز التنفيذي في مجال استخدام القوات المسلحة.(*)

---

(1) bid. P 200.

(2) Ibid. P 200.

(3) Intervention du Premier Ministre Lionel Jospin à l'Assemblée Nationale lords des questions au Gouvernement 23 mars 1999. **Politique étrangère de la France**.Mars- Avril 1999.P 189.

(*) ويعتبر رئيس لجنة الشؤون الخارجية للدفاع والقوات المسلحة، السناتور avier de Villepin إن"سلطة البرلمان في توجيه السياسة الخارجية لفرنسا مرتبطة بالممارسة الدستورية التي

أما عن دور البرلمان في الاتفاقيات الدولية، فلا يخرج عن وضعه فيما يتعلق بإعلان الحرب، حيث تحدد (المادة 53) نوع الاتفاقيات التي تخضع لمصادقة البرلمان وهي تلك المتعلقة: بالتجارة الخاصة بالتنظيم الدولي، تلك المتعلقة بالتزامات الدولة المالية، الاتفاقيات التي تؤدي إلى حدوث تغيير في البنود ذات الطبيعة التشريعية، تلك المتعلقة بوضع الأفراد.

وهذا يعني أن هناك عدداً من الاتفاقيات لا يمارس فيها البرلمان دوره الرقابي. ويتعلق الأمر بالاتفاقيات التي تم تبنيها بعد مفاوضات دولية وبمشاركة فرنسية، ومنها مراجعة اتفاقيات صندوق النقد الدولي. فاتفاقيات جامايكا لسنة 1976، والتي تلت نتائج انهيار النظام النقدي الدولي لبروتن وودس لم تخضع لنقاش البرلمان الفرنسي على الرغم من أنها تضمنت مراجعة عامة لنصيب الدول الأعضاء ومنها نصيب فرنسا. ورغم لجوء البرلمان إلى المجلس الدستوري، إلا أن هذا الأخير اعتبر أن الأمر قانوني وأن وضعية صندوق النقد الدولي مدرجة في القانون الفرنسي ومن ثم لا تطرح أي إشكال[1].

كما حرم البرلمان أيضا من الاتفاقيات التي تبقيها الحكومة سرية لأسباب دبلوماسية مثلما ما حدث مع الاتفاق الذي تم إمضاءه مع إيران في 29 ديسمبر 1991 والخاص بتعويضات خلاف Eurodif، الذي بقي سرا وذلك تحت أسم

تمنح الهيمنة للسلطة التنفيذية في هذا المجال. إلا ان المنتخبون ليسوا مجردين من وسائل الرقابة: التصويت، الرفض، التصويت علي لائحة حكومية تتعلق بالسياسة الخارجية، استجواب الوزراء. ورغم ذلك هناك عنصرين بإمكانهما الحد من سلطة الرقابة البرلمانية وهما: هاجس السرية وذلك حتى في مواجهة اللجان البرلمانية وعدم اكتراث الرأي العام (الناخب) بـــالسياسة الخارجية وهو ما تنعكس أثاره السلبية على دور البرلمان في هذا المجال.

[1] Marie –Christine Kessler .**La politique étrangère de la France.Acteurs et processus.**Op-cit. Pp 67-68.

Mémorandum avec mention secret. فرغم أن هذا الاتفاق يخص موارد الدولة المالية طبقا (للمادة 53) أكثر من 9 مليار فرنك)، إلا أن السلطة الرقابية للبرلمان استبعدت.[1]

وهنا يجب الإشارة إلى النقائص التي تضبط وتحد من سلطة البرلمان والتي تكمن أساساً في أن طلب المصادقة تمنح للغرفتين عندما يتعلق الأمر بمشروع قانون وعليه فإن:

- التصويت لا يتعلق بالالتزام في حد ذاته ولكن يخص مشروع القانون ويخص بذلك مبدأ التصديق في شموليته. وهو ما يعني قلة إمكانيات الغرفتين في مواجهة النصوص المقترحة. فالنص يمكن أن يتم تبنيه، أو رفضه أو تعاد عملية النظر فيه.
- البرلمان لا يمتلك أية سلطة لتعديل القوانين. وهذه الخاصية،تعتبر هامة لأنها تميز الإجراءات التشريعية التي تتعلق بالالتزامات الدولية التي تضمنتها (المادة 128) من قانون الجمعية الوطنية (والمادة 47) من القانون التنظيمي لمجلس الشيوخ[2].

ومن جانب أخر، فان البرلمان أكثر توجها للقضايا الداخلية مقارنة بالشؤون الخارجية. فمجلس الشيوخ يضم عددا كبيرا من الأعضاء ذوي الميول المختلفة بالإضافة إلى أن الثلث يتم تجديدهم كل ثلاث سنوات. وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة اهتمام النواب والشيوخ المستمر بإعادة الانتخاب والقضايا المتصلة بولايتهم مقارنة بالشؤون الخارجية. ثم ان البرلمان تركيب غير متجانس يعكس الشعب الفرنسي باتجاهاته المتباينة ولا يملك تصورا ذاتيا عن فلسفة السياسة الخارجية أو إستراتجية، الأمر الذي يجعلنا نعتبر أن سلوك البرلمان في مجال صنع السياسة

---

(1) Ibid.P 68.

(2) Ibid. Pp68-69.

الخارجية ما هو إلا رد فعل واستجابة لموقف معين و ليس مبادرة متكاملة. ورغم أن الصلاحيات التي منحت للبرلمان في إطار الاتحاد الأوروبي والعملية الاندماجية، إلا أن دور البرلمان الفرنسي يبقى ضيقاً في ممارسة سلطته الرقابية مقارنة بالسلطة التنفيذية ولاسيما رئيس الجمهورية وذلك طبقاً لبنود الدستور.

من خلال مناقشة دور الأجهزة الفرنسية الرسمية في صنع السياسة الخارجية نلاحظ:

- ان نظام القرار في فرنسا في هذا المجال يحمل العديد من الخصائص ومنها خاصة، مرونة الاختيار ووجود نوع من الاستمرارية التي تظهر فعاليتها في وقت الأزمات حيث لا يجد الرئيس نفسه مقيد باجتماع مجلس الدفاع أو البرلمان أو أية سلطة أخرى، هذا ما يجنبه المنافسات واختلاف وجهات النظر التي يمكن أن تعطل الوصول إلى إجماع ومن ثم اتخاذ القرار.
- هيمنة رئيس الجمهورية على صنع و توجيه السياسة الخارجية وهي هيمنة كرسها الدستور الفرنسي ومختلف التشريعات وهو ما جعل الوزير الأول والبرلمان و بقية الأجهزة الأخرى مجرد هيئات منفذة لإرادة الرئيس.

ج- السلطة العسكرية.

ان الحديث عن دورسلطة العسكرية في صنع السياسة الخارجية يطرح قضية علاقة هذه المؤسسة بالسلطة السياسية بالدرجة الأولى وبوظيفتها الأساسية باعتبارها أداة الحروب ووسيلتها. فقد خضعت هذه العلاقة دوماً إلى قاعدة أن الجيش لا يتدخل في الحياة السياسية، مقابل عدم تدخل الحكومة في إدارة الشؤون العسكرية إلا من خلال النفقات العسكرية وميزانية الدفاع و هو ما يؤكده "كلاوزو فتش" الذي يرى بأن السياسي هو المؤهل لبلورة الخطوط الكبرى للحرب، باعتباره الوحيد الذي يمتلك المعرفة الداخلية للوضعية السياسية مقارنة بالعسكري أو الجندي

المحترف،الذي يعتبر مجرد متخصص[1]. ويكاد يكون النقاش حول هذه المسالة العامل المشترك في كل الدول. وبالنسبة لفرنسا، فان عملية إيضاح دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية يتطلب أولا تحديد الإطار القانوني الذي يحدد علاقة السلطة السياسية بالسلطة العسكرية.

*** طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية.**

ان دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية في فرنسا لا يطرح من الناحية الدستورية، حيث يقر الدستور الفرنسي بتبعية السلطة العسكرية للسلطة السياسية وهي تبعية تعود إلى ما قبل مرحلة دستور سنة 1958 وتستشف أساسا من خلال دستور 1791 الذي نص على تبعية القوات العامة وجعل من الملك القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مكلف بتعيين الضباط ومنح الرتب الشرفية في الجيش. كما أنه يتمتع بوضع هام يجعل منه القائد الوحيد القادر على عقد علاقات خارجية وقيادة المفاوضات وتحضير الحروب وقيادتها طبقا للمادة الثانية. كما تمثل بنود دستور 1848 تواصلا ضمن هذا السياق حيث حافظت على تبعية القوات المسلحة لرئيس الجمهورية (titre III chapitre 4 article alinéa 3). كما كرس الدستور 1875 بدوره هذه العلاقة في (المادة 9)، التي تنص على أن رئيس الجمهورية يتصرف في القوة العسكرية ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية. وطبقا (للمادة 33) من دستور 19 أكتوبر 1946، فإن رئيس الجمهورية يرأس المجلس الأعلى ولجنة الدفاع الوطني ويتمتع بلقب قائد القوات المسلحة.[2]

---

(1) Samy Cohen. "Le pouvoir politique et l'Armée ".**Pouvoirs**. N125. 2008.P 20.

(2) Julien Thomas.Controverse sur la répartition constitutionnelle des compétences en matière de Défense. **www.droit constitutionel.org**. P11.date de mise à jour.12-5-2008.

وقد كرس دستور سنة 1958، ظروف نشأة الجمهورية الخامسة، حيث حرص المشرع الفرنسي على تدعيم الميدان المحجوز للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) وهو ما ترجمته (المواد 15 و20) وأمر 7 جانفي 1959 والذي تضمن التنظيم العام للدفاع، حيث ورد في المادة الثانية منه، بأن السلطة التنفيذية، في ممارسة صلاحياتها الدستورية، تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الخاصة لضمان الأمن والوحدة الإقليمية وحياة السكان.[1]

وتدعمت هذه التبعية بعد ما تقوت قبضة رئيس الجمهورية بصدور المرسوم رقم 64 – 66 في 14 جانفي 1964 والمتعلق بالقوات الجوية الإستراتيجية وأكد في مادته الخامسة بأن قائد القوات الجوية الإستراتيجية مكلف بتنفيذ عمليات تقودها هذه القوات، بأمر من رئيس الجمهورية.[2] وما زال هذا المبدأ قائم بالرغم من توسيع هذه الصلاحيات أو تقاسمها مع العديد من الهيئات الأخرى وذلك بموجب مرسوم 12 جوان 1996 والمتعلق باستخدام القوات النووية، بعد التطورات التقنية في هذا المجال.[3][*]

وقد برزت ممارسة هذه الصلاحيات الدستورية، مع الجنرال (ديغول) الذي عمل على تكريس مبدأ تبعية السلطة العسكرية ومن ثم توسيع وتدعيم المجال المحجوز من خلال انفراده بأهم القرارات منذ أن وضع حداً للانقلاب العسكري

---

(1) Ibid. P4.

(2) Raphaël Hadas – Lebel. Op. cit. P207.

(3) Julien Thomas. Op. cit.. P10.

(*) تم توسيع هذه الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية الذي يرأس مجلس الدفاع ويقرر مهام وتشكيل وظروف استخدام القوات النووية. الوزير الأول. الذي يتخذ الإجراءات العامة لتطبيق القرارات المتخذة في إطار مجلس الدفاع. الوزير المكلف بالقوات المسلحة وقائد قيادة أركان الجيش مكلفون بضمان بأن القوات قيد الموضوع عملية.

– رئيس الجمهورية هو الذي يعطي أمر استخدام هذه القوات.

لأفريل 1961 وإدارة ملف الجزائر. وقد ساهم السلاح النووي في توطيد طبيعة هذه العلاقة من حيث أنه خلق قناعة وأوجد مبرراً لدى القيادات العسكرية بضرورة هذه التبعية.[1]

ولم تخرج القيادات الفرنسية التي خلفت "ديغول" عن هذه القاعدة، بل عملت على تكريسها وإقرارها، حيث أكد "فليري جيسكار ديستان"، بأن مسؤولية استخدام القوات النووية في فرنسا، تخص رئيس الجمهورية لوحده من غير أي وسطاء طبقاً لسلم القيادات، وهو نفس ما ذهب إليه الرئيس" فرانسوا ميتران" في تصريحه للتلفزيون في 16 نوفمبر 1983 والذي أكد فيه، بأن الرئيس هو محور الإستراتيجية النووية.[2]

La pièce maîtresse de la stratégie de dissuasion en France, c'est le chef de l'Etat, c'est moi, tout dépend de sa détermination"،[3]

وعليه، فإن مكانة رئيس الجمهورية في النظام الفرنسي وانتخابه عن طريق الاقتراع المباشر وطبيعة نظام فصل السلطات جعلت الرئيس يهيمن دستورياً على أهم القضايا في مجال الدفاع والشؤون العسكرية، وتتضح هذه الهيمنة خاصة فيما يتعلق بنشر القوات أو الجيش في عمليات عسكرية خارج الحدود الفرنسية. فابتداء من أزمة تشاد سنة 1983 إلى غاية أزمة الخليج الثانية وأزمة كوسوفو، ليس هناك ما يثبت تراجع هذه المكانة التي يتمتع بها الرئيس في مجال الدفاع. وقد ذكر الرئيس "فرانسوا ميتران" هذه الحقيقة خلال أزمة كوسوفو في تصريحه لقناة TF1 حيث أكد على أن الدستور يمنح رئيس الدولة، باعتباره قائد القوات المسلحة، سلطة إقرار العمليات العسكرية[4]. وامتد تدخل الرئيس إلى حد قيادة العمليات العسكرية،

---

(1) Samy Cohen. " Le Pouvoir politique et l'armée" .Op. cit. P23.

(2) Julien Thomas . Op. cit .P13.

(3) Ibid.P13.

(4) Pierre- Laurent Bethmont. Sébastien Gabaulaud Bres. Oliver Meslin. Op-cit. P5.

وذلك بعد أن تولى إقرار التوجهات السياسية والعسكرية في أزمة الخليج الثانية (1990 – 1991) و توجيه جلسات العمل التي تمت على مستوى القمة من خلال العمل على:[1]

- تنظيم النقاش بين المسؤولين الكبار.
- إدانة العراق وفرض الحصار التجاري والعسكري.
- إرسال القوات (الفيلق Daguet بأكثر من 4000، مدرعات، طائرات حربية).
- التصويت على القرار الأممي رقم 678 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي تم التصويت عليه في 29 نوفمبر 1990، ويجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتحديد مخطط استخدام القوات الفرنسية، والأهداف وحجم وطبيعة القوات المستخدمة.

ولم ينجح وزير الدفاع "جون بيار شوفنمو" "Jean Pierre Chevènement" في تمرير منع قرار مشاركة القوات الفرنسية في الحرب، فأضطر إلى تقديم استقالته، ورغم ذلك لم تتأثر عملية تسيير وتوجيه القوات الفرنسية على أرض المعركة، نظراً لأن أهم القيادات في هذا الإطار هما قائد قيادة أركان الجيش، وقائد قيادة الأركان الخاص بالرئيس، هذا الأخير الذي يمثل الوجود المستمر والدائم بصفة غير مباشر للرئيس في داخل المؤسسة العسكرية.[2]

فقائد قيادة الجيش يتمتع بالسلطة الكاملة على الجيش الفرنسي بمختلف فصائله (البحرية، البرية والجوية)، خلال الأزمات ولكنه تابع لرئيس الجمهورية وللحكومة بناء على مرسوم 10 ديسمبر 1971، الذي أمضاه الرئيس "جورج بومبيدو".

---

[1] Samy Cohen. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France**. Paris: La Découverte. 1990. Pp 127 – 128.

[2] Ibid. 130.

بموجب هذا المرسوم، فإن قائد قيادة الأركان يتلقى تعليماته الخاصة من قبل رئيس الجمهورية مباشرة أو بصورة غير مباشرة من قبل قائد قيادة الأركان التابع لرئيس الجمهورية[1]، وهو ما يعني تقليص وظيفة قائد قيادة أركان الجيش إلى مجرد منفذ لتعليمات الرئيس على أرض المعركة.

وبدوره يمثل قائد قيادة الأركان التابع للرئيس، الأداة الأساسية التي تسمح لرئيس الجمهورية بالاطلاع على ما يجرى داخل المؤسسة العسكرية بصورة واضحة ومستمرة. ولعب الأميرال "جاك لونك صاد" "Jaques Lanxade " دوراً بارزاً في حرب الخليج الثانية في دعم قرار رئيس الجمهورية أمام الجيش. وبأمر من الرئيس، تولى مهمة شرح سياسته (الرئيس) أمام وسائل الإعلام وهي مهمة توكل إلى وزير الدفاع، وقد توجت جهوده هذه بأن عين في 3 أفريل 1991 قائد قيادة الأركان للجيش.[2]

وإذا كانت أزمة الخليج الثانية، كشفت عن الدور الأساسي والمهم لرئيس الجمهورية، فإن ذلك يعني وببساطة أن الأهداف والمصالح السياسية لا تخرج عن نطاق السلطة السياسية لأن إقحام القوات هو في النهاية قرار سياسي، ومن ثم فإن امتداد دور ونفوذ الرئيس في إدارة العمليات العسكرية، إنما هو محاولة لضبط السلطة العسكرية وتحديد دورها خوفا من أية انزلاقات قد تؤثر على الأهداف الأساسية التي رسمتها السلطة السياسية. هذه المخاوف أدت إلى التداخل بين أمرين هامين وهما: القرار السياسي الخاص بإقحام القوات الفرنسية في أزمات وتحديد الأهداف السياسية من العملية وإدارة العمليات العسكرية وهو ما ضاعف من هيمنة الرئيس على المجالين الأمر الذي ترفضه القيادات الكبرى في الجيش انطلاقاً من محاولتهما الحفاظ على مهامها وصلاحياتها العسكرية.

---

(1) Ibid. P 130.

(2) Ibid. Pp130 – 131.

ويبرز هذا التداخل في كل العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الفرنسي، حيث أنها تمت تحت مسؤولية قائد قيادة الأركان للقوات المسلحة وبالتنسيق مع وزير الدفاع ولكن بموافقة رئيس الدولة. وفي بعض الأحيان، فإن القرارات أو عمليات نشر الجيش في بعض الأزمات، يخضع لنقاش مشترك بين العسكريين والمدنيين كما تم في إرسال قوات إلى لبنان في سنة 1982 والتي تمت مناقشتها في اجتماعات تحضيرية في قصر الرئاسة، وعملية Manta وإرسال القوات البرية إلى التشاد، التي تمت ومناقشتها في مكتب الأمين العام للرئاسة، "جون لويس بيانكو" "Jean –Louis Bianco" كما كانت حرب الخليج الثانية، محل نقاش من قبل رئيس الدولة والأمين العام لرئاسة الجمهورية.[1]

وبسبب بروز نوع جديد من الصراعات والحروب الداخلية والتي تختلف في إدارتها وفي أهدافها عن الحروب الكلاسيكية والدور الفاعل لفرنسا في عمليات حفظ الأمن وهاجس الانعكاسات التي يمكن أن تنتج عن إقحام الجيش الفرنسي في العديد من مناطق العالم، وجدت السلطة السياسية نفسها مدفوعة إلى إشراك قيادات الجيش بصورة قوية في إدارة الأزمات، حيث شهدت حرب الخليج الثانية اجتماع أول مجلس مصغر بمشارك قائدة قيادة الأركان التابع لرئيس الجمهورية، وقائد قيادة أركان الجيش. وقبل هذه الفترة، فإن القيادة العليا في الجيش كانت مغيبة في الاجتماعات الوزارية وفي خلية الأزمات أين يتم تحضير القرارات السياسية-العسكرية. وكان الجيش يمثل بخبراء ذو مراكز غير هامة مما لا يسمح للمؤسسة العسكرية بفرض تأثيرها في مسار القرارات.[2]

---

(1) Ibid. P 124.

(2) Corvette Saucède. La place des milliaires dans le processus décisionnel: un enjeu permanent. **http://www.college.interarmees.defense.gouv.fr** /IMG/pdf/SAUCEDE-2.pdfP13.date de mise à jour.12-5-2008.

كما شهدت أزمة البوسنة في ماي 1995، تنسيقاً بين قيادة أركان الجيش، الحكومة ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية، حيث تم تشكيل مجلس مصغر من أجل اتخاذ قرار مشترك فيما يخص إقحام القوات الفرنسية في استعادة الأمن في المنطقة،[1] في محاولة من السلطة السياسية لتدعيم شرعيتها في مثل هذه القضايا الهامة التي تتعلق بإقحام واستخدام الجيش الفرنسي في مهام، قد يراها الرأي العام الفرنسي بمنظار مخالف لأهداف السلطة السياسية ولا سيما وأن بعض قيادات الجيش لا تحبذ إقحام الجيش في العمليات الخاصة بحفظ الأمن وتتحفظ من وجهة نظر:

- اختلاف طبيعة الأزمات وعمليات حفظ الأمن. فالمبادئ التي تبنى عليها العمليات العسكرية الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد لا تتلاءم مع مهمة الجيش الكلاسيكية، ثم أن هذا الأخير غير مؤهل عملياً للتعامل مع هذا النوع من الأزمات.
- أن سياسة التدخل فرضت على القيادات العسكرية. وان كانت هذه السياسة تخدم إلى حد ما المصالح السياسية لفرنسا، فإنها في نظر هذه القيادة غير ذلك، ولاسيما وأن إستراتيجية الجيش قامت على حماية فرنسا في أوروبا ضد الخطر السوفياتي. أما في العمليات الخاصة بحفظ الأمن، فإن ذلك من شأنه أن يعرض الجيش للعديد من المخاطر لعل أهمها، تشويه صورته. فأغلب المسؤولين العسكريين يعتبرون أن مهمة الجيش لا تتلاءم مع مفهوم "الإنساني – العسكري" والمساعدة التي يقول عنها الجنرال كلود لوبارغ " Claude Leborgne" بأنها عمليات بليدة

(1) Miso. Par delà. Le problème de l'emploie de forces en période de cohabitation: s'unir pour agir.**http:// www.college. interarmees.defense. gouv.fr**/IMG/pdf/MISON_CBA_article_Tribune_V4.pdf. Pp2-3. date de mise à jour.12-5-2008.

"Stupide" – ويلخص الأميرال " Lanxande " المأزق خلال أزمة يوغسلافيا في سؤال: أين نستخدم القوة ومن أين ننسحب.(1)

وكان للنقائص التي أظهرها الجيش الفرنسي في حرب الخليج الثانية وفي أزمة كوسوفو، خاصة من حيث عدم قدرته على التعامل مع الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والتكنولوجيا العسكرية الحديثة، أكبر دافع للسلطات الفرنسية للدخول في إعادة هيكلة الجيش وإقرار الاحترافية مثلما هو حال الجيش الأمريكي والبريطاني لتمكين القوات الفرنسية من التحكم في التكنولوجيا العسكرية المتطورة وإدارة الأزمات الجديدة.

ومهما اختلفت التفسيرات، فإنه ومن حيث الدستور، فإن الدور المحوري يبقى للسلطة المدنية وللرئيس وهو دور يخوله له الدستور من جهة، ومن جهة أخرى، فإن حساسية وأهمية الجيش في أية دولة تجعل السلطة السياسية حريصة على المحافظة على علاقة تبعية الجيش باعتباره أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. وإذا كان دور السلطة العسكرية خاضعا للسلطة المدنية دستوريا، فإن هذه العلاقة سرعان ما تشوبها الشكوك إذا انتقلنا إلى مستوى آخر من التحليل غير الدستوري، وهو الدور غير المباشر لهذه السلطة والذي يعكسه المركب العسكري – الصناعي وان كانت حقيقة هذا الأخير غير واضحة في فرنسا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

*** المركب العسكري – الصناعي وتأثيره في السياسة الخارجية.**

على الرغم من صعوبة تحديد دور هذا المركب بسبب عدم توافر المعلومات وغموض العلاقة، إلا أن العديد من الباحثين تناولوا الموضوع مستندين في تحاليلهم إلى بعض الحقائق وبعض القضايا التي برزت في بعض الفترات. ومن

---

(1) Samy Cohen. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France** Op- cit. Pp138- 139.

أبرز الكتابات نجد" بيار ماريون "Pierre Marion"، مدير الإدارة العامة للأمن الخارجي Direction Générale de la sécurité extérieure DGSE الذي تناول قبضة المركب الصناعي –العسكري على القرار السياسي الفرنسي في ميدان السياسة الخارجية والتسلح وحسب رأيه، فإن تأثير هذا المركب والذي يطلق عليه اسم اللوبي، يظهر من خلال فرض برامج سياسة التسلح والميزانية التي تقرر لإرضاء الجيش والتي يلعب فيها جهاز المخابرات واللوبي النووي الدور البارز.[1]

وكشفت كتابات الجنرال" أنطوان صونغنيتي "Antoine Sanguinetti "عن الدور الكبير للإدارة العامة للتسلح DGA ومهندسي السلاح في بلورة المذهب العسكري وتحديد ميزانية الدفاع وبرامج العتاد العسكري. فالأسلحة لا تدرس ولا تصنع وفقاً للمذهب الدفاعي الذي يتم تصوره على المستوى السياسي، وإنما يتم تكييف هذا المذهب ليتماشى مع الأسلحة التي يتم إنتاجها[2].

ويثير بدوره "جون كويزال" Jean Guisnel، "قضية شبكة التضامن بين العسكريين والقطاع الصناعي العسكري أمام غياب خبرة السلطة السياسية، والتي من أبرز مظاهرها ونتائجها فرض أنواع من الأسلحة مكلفة للخزينة الفرنسية وفي نفس الوقت لم تكن فرنسا بحاجة لها والتأثير الكبير لجنرالات فرنسا في إفشال الإصلاحات التي تريد السلطة المدنية إدخالها على المؤسسة العسكرية.[3] وإلى جانب هذه الكتابات، فإن قضية المركب العسكري الصناعي برزت بشدة مع حرب

---

(1) Pierre Marion. **Le Pouvoir sans visage: Le complexe militaro-industriel**.Paris: Colmann – levy. 1990. In: Samy Cohen. La défaite des généraux.Op-cit. Pp16-17.

(2) Antoine Sanguinetti. " Mains basse sur les crédits militaires français".**Le Monde diplomatique**. Avril 1998. " .

(3) Jean Guisnel. **Les Généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France**. Paris:: la Découverte. 1990. In: Samy Cohen. La défaite des généraux. Op- cit. Pp– 17 -18.

الخليج الثانية، حيث اتهمت شركات كبرى في ميدان صناعة السلاح (Dassault, Makta, Thomson) بتسليح نظام الرئيس صدام حسين[1].

ومن أبرز القضايا التي أثيرت حول تأثير هذا المركب في السياسة الخارجية، قضية شركة لوشار Luchaire التي انفجرت في سنة 1986 بعد نشر Presse de La Manche وجريدة Le Figaro لتقرير المراقب العام للجيش" جون – فرانسوا بركا "" Jean- François Barka" والذي يشير إلى الصفقة التي بيعت بموجبها هذه الشركة حوالي 500.000 قذيفة (obus) لإيران بعد تزوير الوثائق الخاصة بالوجهة النهائية، [2] والتي تمت من دون علم الرئيس الذي تلقى الخبر من الإيرانيين. ويرى "جون دانيال"، بأن هذا المركب يعمل على نسج علاقات تكامل بين مختلف مراكز اتخاذ القرار الخاصة بإستراتيجية الدفاع ومختلف القطاعات الصناعية في الميدان الدفاعي، وإن هذا المركب يشكل فضاءا مغلقاً توصل إلى إحراز استقلالية واسعة كما أنه يتمتع بأجهزة مخابرات سرية تحت تصرفه وتمنع ظهور تورطه في حالات التزوير.[3]

وبالنسبة "لجون دانيال"، فإن مفهوم المركب العسكري – الصناعي تحول إلى ما يسميه écosystème militaro – industriel المستوحى من كلمة (méso système[*]) يعمل من أجل استمرار بقائه وتوجيه السياسية الصناعية

---

[1] Samy Cohen. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France**. Op- cit. P18.

[2] Ibid. P 169.

[3] Jean Daniel. " Le complexe" du président ."**Le Nouvelle Observateur**. 20 novembre 1987 .

[*] مصطلح مستوحى من كلمة "ميزوسستام" الذي ذهب إليه الاقتصادي "باند ويعرفه بأنه الفضاء الاستراتيجي الذي يتم فيه تأكيد وتنسيق استراتجيات الفاعلين. ويقصد في هذا الإطار المؤسسات العمومية والخاصة في ميدان التسلح والوكالة العامة للتسلح.

والتكنولوجية طبقا لأهدافه مثلما يدل عليه برنامج الطائرة Rafale والمدرع لكلارك Leclerc.[1] وإن اختلفت هذه الكتابات في إبراز مواضيع التأثير التي يمارسها هذا المركب، إلا أنها تجمع على أن هذا المركب هو أحد فواعل صياغة وصناعة السياسة الخارجية الفرنسية بعد المكانة التي أصبح يتمتع بها ضمن سياق التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية وهي البحث عن تدعيم المكانة الدولية بتطوير قوة الضرب العسكرية.

تعود بداية تأسيس المركب الصناعي وتطوره إلى الجمهورية الخامسة حيث أدت طموحات الجنرال "ديغول"، تلك المتعلقة بدعم الاستقلال الفرنسي بقوة عسكرية، إلى نمو مركب عسكري – صناعي[2]، عمل على نسج علاقات قوية في الدولة، اتضحت آثارها غير المباشرة على صناعة السياسة الخارجية من خلال التقارب الذي حدث بين الجيش والمؤسسات الصناعية في المصالح المشتركة في ميدان التسلح وتجارة الأسلحة والضغط في اتجاه تسليح جهات معينة أو دول. وقد نتج هذا التأثير عن العلاقة التي تولدت عن خضوع القطاع الصناعي العسكري إلى الوكالة العامة للتسلح التابعة للجيش La Délégation Générale pour l'Armement "DGA"، وهي بمثابة الوكالة الإدارية والتقنية التي تتولى مهمة الربط بين الصناعات العسكرية والجيش، أنشأت في سنة 1961 تحت اسم الوكالة الوزارية للتسلح كوسيلة لتشجيع إعادة بناء الصناعة العسكرية الفرنسية وتحقيق الاستقلال التكنولوجي والعسكري لفرنسا وبناء قوة ضرب نووية[3]. "ولقد ساهم

---

(1) François Chesnais.Claude Serfati.**L'Armement en France: genèse, ampleur et cout d'une industrie**. Paris: Nathan.1992. In: Samy Cohen. La défaite des généraux... Op- cit. Pp 20-21.

(2) Jeana Joana. " Armée et industrie de défense.Cousinage nécessaire et liaisons incestueuses " . **Pouvoirs.** No 125. 200 8. P44.

(3) Ibid. P45.

دورها كوسيط بين القطاع الصناعي والعسكري من أجل تحديد احتياجات الجيش من العتاد والأسلحة، في تدعيم وخلق علاقات قوية بين أكبر الشركات المنتجة للسلاح والجيش أبرزها، شركة Marta ،Thomson ، Dassault ولاسيما خلال فترة الستينات والسبعينات، واتضحت أثار هذه العلاقة في الفصل "dissociation" بين ما يسمي بالوظيفة الصناعية للوكالة والمتمثلة في الإشراف على مختلف الدوائر التقنية الخاصة بالسلاح البري والبحري والتي تنتج احتياجات الجيش وبين الوظيفة الخاصة أو المرتبطة بالدولة والتي يتمثل دورها في دعم البحث. وفي إطار سياسة البرامج الكبرى لإنتاج السلاح ذو التكنولوجيا العالية[1]، سيطر قطاع المهندسين الذين تغلغلوا في الإدارة وفي المراكز الحكومية وإدارة الشركات الحكومية والخاصة مما سمح بنمو وتداخل العلاقة بين المركب العسكري والصناعي والحكومة. هذا النفاذ الكبير في الإدارة سمح بإيجاد سبل للضغط على صناع القرار فيما يتعلق بتحديد سياسة التسلح والسياسة الدفاعية[2].

وكانت قضية الزوارق الحربية،من أبرز ملامح ومظاهر دور المركب العسكري – الصناعي في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الفرنسية. ففي 24 ديسمبر 1969، استولى كوماندوس إسرائيلي على خمس بواخر حربية كانت راسية في ميناء شير بورغ الفرنسي، وهي من ضمن المعدات الخاضعة للحظر[*]،

---

[1] Ibid. P46.

[2] Ibid. P47.

[*] بعد الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت في بداية 1969 قررت فرنسا (ديغول) فرض حظر الأسلحة الموجهة إلى سبعة دول في منطقة الشرق الأوسط وهي: مصر، إسرائيل، سوريا، العراق، السعودية، الكويت حيث صرح ديغول بأن " فرنسا لن تساند أي طرف من الأطراف وتعتبر أن كل دولة لها الحق في العيش ولكنها ترى أن أسوأ الأشياء هو تفجير الصراع. وبالتالي، فإن الدولة التي تلجأ إلى استعمال القوة لن تحصل على دعم ومساندة فرنسا. عن بوقنطار الحسان، السياسة الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 مرجع سبق ذكره. ص55.

واستطاع أن ينقلها إلى ميناء حيفا. وكشفت السهولة التي تمت بها العملية عن وجود تواطؤ على أعلى مستوى، وحسب صحيفة انترنشيونال، هيرالد تريبيون، فان وزيرين على الأقل كان على علم بالعملية كما أن إجراءات الطرد التي اتخذتها الحكومة، عبرت عن مدى كثافة التغطية التي سهلت هذه العملية.و تم توقيف الجنرال "بيرنارد كازيل"، الأمين العام للدفاع الوطني، الجنرال" لويس بونت"، مدير الشؤون الدولية في وزارة الدفاع ورئيس اللجنة الحكومية الخاصة ببيع الأسلحة. كما تم طرد الأميرال "مود دخاي ليمون" الذي كان يرأس بعثة المشتريات الإسرائيلية في فرنسا[1]. واعتبر الكاتب "باير ماريون "بأن الأمر يتعلق بإعادة توجيه قرار خاص بالسياسة الخارجية اتخذ على أعلى مستوى من قبل أعضاء المركب العسكري – الصناعي المعادين لسياسة الحكومة.[2]

هذا بالإضافة إلى قضية شركة لوشار التي تناولتها وسائل الإعلام ما بين جانفي 1986 ونوفمبر 1987. تتلخص القضية في مخالفة هذه الشركة الفرنسية لتعليمات الرئيس الخاصة بحظر السلاح على إيران وقيامها ببيع ما يقارب 500.000 قذيفة "obus" لإيران بعد تزوير وثائق الوجهة النهائية لهذه الصفقة وذلك بين الفترة 1983 و1986. وكشف التحقيق الذي فتح في القضية عن نوع من التواطؤ الإداري حيث رفض وزراء الدفاع "اندري جيرو" وبيارشوفينمو" "André Giraud et Pierre Chevènement" اللذين خلفا "بول كيلاس" "Paul Quilès"، السماح بالإطلاع على وثائق وزارة الدفاع[3]. كما أثارت القضية تورط الحزب الاشتراكي. فحسب تقرير "Barba"، فإن مدير إدارة حماية الأمن والدفاع (DSPD)، "الجنرال ورتان" "Waurtrin"،تلقى في مارس 1984 أمرا من قبل

---

(1) بوقنطار الحسان. مرجع سبق ذكره.. ص55.

(2) Pierre Marion. **Le pouvoir sans visage: Le complexe militaro-industriel.** Op- cit. P219.

(3) Samy Cohen. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France.** Op- cit. Pp169-170.

"جون فرانسوا دوبوس "Jean François Dubos"، أحد المنسقين المقربين من "شارل مرنو"، برفع الأيد عن الشركة وقد صرح في سنة 1988، أمام القاضي بأن الشركة كانت تمول صناديق الحزب الاشتراكي.[1] وقد برر الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" موقفه من هذه القضية وعدم تورطه بقوله، أن ذلك لا يدخل في إطار صلاحياته الدستورية، حيث أن الدستور الفرنسي لا يخول له مهمة مراقبة تراخيص تصدير العتاد الحربي ما دام نظام المراقبة لم يعلمه بشيء.[2]

ان هذه القضايا وان كانت غير كافية، إلا أنها تكشف عن جانب هام من تطور نشاط المركب في مجال السياسة الخارجية. ومع نهاية الحرب الباردة، ومختلف التطورات التي شاهدتها الساحة الدولية فيما يتعلق بطبيعة الحروب والمهام الجديدة للجيوش، بصفة عامة والجيش الفرنسي بصفة خاصة في إطار التوجه أو الانتقال إلى الاحترافية ونظراً لمكانة الوكالة العامة في قطاع التسلح، فإن الإصلاحات التي شهدتها خلال سنة 1996، مع تعيين ممثل عام جديد للتسلح، من قبل "جاك شيراك" وهو "Jean- Yves Helmer " كان هدفها محاولة خلق نوع من التباعد بين القطاع الصناعي العسكري والجيش على اعتبار أن هذا الممثل لا ينتمي إلى القطاع الخاص ولا إلى جهاز المهندسين[3].

ان المركب العسكري – الصناعي يعتبر واقعاً في السياسة الخارجية، انطلاقاً من التداخل الموجود بين القطاعات الصناعية الكبرى في ميدان التسلح وبين الجيش ومن ثم السلطة السياسية. وان كانت هناك بعض القضايا التي طرحت وعزى فيها الدور الكبير إلى هذا المركب، إلا أنه يبقى من الصعب الكلام عن تأثير كبير وذلك انطلاقاً من عدة حقائق لا يمكن تجاهلها ومن أهمها:

---

(1) Ibid. P 172.

(2) Ibid.P210.

(3) Jean – Yves Helmer. " La DGA: évolutions et perspectives". **Défense Nationale**. Vol 10. 1999. P57.

أن فرنسا لم تتخلى عن العمل بالمرسوم الصادر في 14 أوت 1939 والذي يمنع تصدير العتاد العسكري إلا بناء على ترخيص وهو ما يجبر قطاع الصناعات العسكرية على القيام بعدة إجراءات، كفيلة للسماح للسلطة السياسية بمراقبة عملية البيع من قبل إدارة الشؤون الدولية للوكالة العامة للتسلح." La Direction des affaires internationales de la délégation générales pour l'armement (DAI)" والتي تحولت فيما بعد إلى وكالة العلاقات الدولية " Délégation aux relations internationales DRI".[1]

تتلقى الوكالة الطلبات، التي يتم تفحصها، لتمر بعدها إلى اللجنة الوزارية لدراسة تصدير العتاد الحربي " commission interministérielle pour l'étude de l'exportations de matériels de guerre (CIEEMG)". وتضم هذه اللجنة ممثل عن: وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية و المالية وممثل في الصناعات والداخلية إلى جانب ممثل قيادة أركان الجيش الخاص بالرئيس، ويرأس اللجنة الأمين العام للدفاع الوطني الذي يقوم بتقديم تقريره إلى الوزير الأول وإلى الرئيس وبصفة شخصية، وفي حالة وجود اعتراض من أحد الممثلين، يلغى الطلب ولا يحرك إلا من قبل الوزير الأول ورئيس الجمهورية. كما أن الوزراء لا يتصرفون إلا في إطار التوجيهات التي يتلقونها من قبل رئيس الجمهورية. ولتفادي التلاعب، فإن الحكومة تعتمد على إدارة حماية الأمن والدفاع " La DGSE Direction de la protection de la défense" وعلى DPSD[2]، انطلاقاً من أن تصدير الأسلحة ليس بالقرار السهل حتى يتم التلاعب به.

هناك مسؤولية مشتركة بين جميع الفواعل والهياكل الهامة في صنع السياسة الخارجية انطلاقاً من أهمية تجاره السلاح. كما أن الأهداف الإستراتيجية لصناع

---

[1] Samy Cohen. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France**. Op- cit. Pp166 – 167.

[2] Ibid.

القرار هي التي دفعت إلى تشجيع هذا المركب الصناعي والعسكري، حيث أن الأمر يتعلق بخيار سياسي وهو الردع النووي و القوة العسكرية أساس الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية للمحافظة على مصالح ومكانة فرنسا كما عبر عنها الرئيس "فاليري جيسكاردسان"، حيث يرى أن القوة تعني ضمان الاستقلال ومن جانبه، أكد "فرانسوا ميتران" في 11 أكتوبر 1988، بأنه لن يحرم فرنسا من أي سلاح تمتلكه القوى الأخرى[1]. وعليه فان تدعيم وتزويد فرنسا بقوة ردع وبناء قوة عسكرية هو مطمح سياسي ساهمت المؤسسة العسكرية في تحقيقه مثل ما ذهب إليه مدير عام شركة مارتا، "جون لوك لاغاردير" "Jean-Luc Lagardère" الذي دعا أعضاء المؤسسة العسكرية إلى عدم الخجل بالنظر إلى المكاسب التي تم تحقيقها منذ 25 سنة وأنهم ليسوا تجار أسلحة بل بالعكس، فقد ساهموا في دفع التكنولوجيا العالية ومن ثم الاستقلال الفرنسي. كما يعتقد أن القطاع الصناعي- العسكري هو الذي ساهم وبصورة حية في تدعيم مكانة فرنسا.[2]

أن الترسانة العسكرية لها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مصدر للعملة الصعبة والتأثير في مناطق المصالح الفرنسية. فالسياسة الفرنسية فيما يخص تجارة الأسلحة هي في حد ذاتها خليط من المبادئ الكبرى الإستراتيجية- الاقتصادية والمالية الداخلية.[3]

---

[1] Ibid.Pp 196 – 197.

[2] Ibid.P p 241 – 242.

"Nous n'avons pas à rougir (…) de ce que nous avons réalisé depuis vight-cinq ans.Nous ne somme pas des marchands de canons, mais au contraire nous avons dans ce payes fait avancer la plus haute technologie, c'est-à-dire l'indépendance ; je pense que c'est nous qui avons le mieux contribué à la position de la France »"

[3] Ibid. P 151.

وبناء على ذلك يظهر من الصعب الفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو عسكري إلا في الحدود الضيقة ومن ثم، لا يمكن فصل دور المركب الصناعي – العسكري عن تصور السلطة السياسية فيما يتعلق بصنع وتحديد أهداف فرنسا على المستوى الخارجي وحلفائها حتى وان انفرد الرئيس بصلاحيات الهيمنة على القوات المسلحة.

2-2-2 الأجهزة غير الرسمية.

ان عناصر العملية السياسية لا تتوقف فقط عند الأجهزة الدستورية والسياسية ممثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والسلطة العسكرية وإنما تمتد إلى العديد من المؤسسات غير الرسمية التي لا يكتمل بدونها فهم العملية السياسية وإن كان دورها بسيطا ومن أبرز هذه المؤسسات نجد الأحزاب السياسية والرأي العام.

أ- الأحزاب السياسية.

الحزب بمدلوله الحديث ظاهرة حديثة نسبيا لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر. والحزب السياسي تنظيم قانوني يسمح بتكتل أجزاء معينة من المجتمع السياسي استناداً إلى مصالح مشتركة أو على أساس طبقي، ثقافي أو ديني بغرض التأثير في سياسة الحكومة للوصول إلى السلطة.[*] وبغض النظر عن تعريف

---

[*] تعريف الأحزاب ووظائفها. في تعريفه للحزب السياسي، أكد جيوفاني سارتوري على ثلاثة معاني وهي أن الحزب لا يعنى الزمرة المتجمعة. - أن الحزب هو جزء من كل، أن الحزب هو قناة للتعبير. وانطلاقاً من وظائف الأحزاب، يميز سيجموند نيومان بين نمطين من الأحزاب وهما الأحزاب التمثيلية وهي تلك الأحزاب التي تأخذ على عاتقها مهمة اختيار الممثلين أو النواب في البرلمان، كما هو الحال بالنسبة لحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا والأحزاب التوحيدية أو التكاملية وهي التي ينصب عملها بالأساس على دعم الوحدة والتجانس في المجتمعات المنقسمة غير المتجانسة وهذا النمط ينقسم بدوره إلى صنفين وهما: أحزاب تسعى إلى تحقيق التكامل من خلال وسائل قمعية وسلطوية مثل الأحزاب التي كانت في أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة، وأحزاب تسعى إلى تحقيق التكامل والوحدة من خلال

الأحزاب وتصنيفها، يبقى أن هذه الأخيرة تؤدي العديد من الوظائف التي يمكن تلخيصها فيما يلي: أنها حلقة اتصال بين الحكومات والمحكومين، قناة لتلقي مطالب الأفراد والجماعات، تكوين القيادات وإبرازها والمساهمة في تشكيل وتوضيح الاختيارات والبدائل لصانع القرار.(*)

*** دور الأحزاب في صنع وتوجيه السياسة الخارجية.**

يجب الاشارة هنا إلى انعدام الإطار المرجعي لدراسة هذا الدور وذلك بسبب سيطرة الدولة على هذه العملية باعتبارها الفاعل الرئيسي والقانوني في العلاقات الدولية، وتهميش مختلف القوى الأخرى غير الرسمية[1]. ثم أن نشاط الأحزاب

وسائل ديمقراطية مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية أو الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية. لمزيد من التوضيح ينظر: حمدي عبد الرحمن."النظم الحزبية والمشاركة السياسية ". **الديمقراطية**. العدد 04. أكتوبر 2001. ص26-27.

(*) يفرق البعض بين وظائف الأحزاب في النظم الديمقراطية وفي الدول النامية. ففي الأنظمة الديمقراطية وبالإضافة إلى الوظائف السابقة الذكر، فإن الحزب يقوم بدور المعارضة وهي جزء من النظام الديمقراطي نظرا لمحاولتها المستمرة في الكشف عن الأخطاء واقتراح الحلول والقيام بدور الرقابة السياسية على عمل النظام السياسي. هذا بالإضافة إلى مساهمتها في غرس القيم الديمقراطية في المجتمع من خلال إسهامها في عملية التنشئة السياسية. وفي الدول النامية تلعب الأحزاب السياسية دورا هاماً في عملية الولاء. وذلك من خلال مساهمتها في بناء منظومة من القيم السياسية المشتركة التي يلتف من حولها أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي ومن ثم تعمل على تحقيق التكامل القومي والتجانس. كما توظف أيضا في عملية التعبئة السياسية، حيث تظهر الأحزاب باعتبارها أحد الأجهزة الخاصة بالدعاية والترويج للسياسات التي يضعها النظام. انظر محمد سعد أبو عامود. "الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية". **الديمقراطية**. العدد 4. أكتوبر 2001. ص40-41-42.

(1) عمرو هاشم ربيع. "الأحزاب السياسية الخارجية: أي دور؟". **الديمقراطية**. العدد 4. أكتوبر 2001 مرجع سبق ذكره. ص55.

سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى السياسة الخارجية، إنما يرتبط بمجموعة من المحددات أهمها:[1]

- طبيعة النظام السياسي. ففي نظام الحزب الواحد، فإن السياسة الخارجية تخضع للتنظيم السياسي الحاكم. وعكس هذه الأنظمة تتميز الأنظمة التعددية بنشاط واسع للأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية.
- موقع الحزب من السلطة السياسية. فهناك أحزابا تستطيع ممارسة دورها في السياسة الخارجية من خلال الحصول على هذه السلطة خلال الانتخابات مثلما هو حال الحزب الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة والمحافظين وحزب العمال في بريطانيا، أو من خلال التمتع بنفوذ ملموس لدى السلطة السياسية القائمة، وفقا لذلك، يمكن للسلطة السياسية أن تؤثر على فرص الأحزاب السياسية المختلفة في العمل السياسي الخارجي سواء بالإيجاب أو بالسلب من خلال نشر انطباع عن هذه الأحزاب لدى القوى الخارجية.

وتتوقف هذه العلاقة عادة على قوة الحزب في الدولة مما يمكنه من بلورة سياسة خارجية باعتبارها بديلا لسياسة السلطة الحاكمة والايدولوجيا والتنظيم الداخلي والتحالفات السياسية. وتبرز أهمية الايدولوجيا في كونها تحدد الإطار الإدراكي والسياسي لحركة الحزب وبرامجه ومواقفه من البيئة السياسية المحلية والإقليمية. وعليه، فإن الأحزاب ذات الاديولوجية الاندماجية (إطار للحركة السياسية يتجاوز الدولة ويتجه لجماعة هوية أو مصلحة أوسع نطاقا من الجماعة الوطنية كالماركسية)، تتصارع مع الدولة ومن ثم، فإن هناك إمكانية لأن تتجاوز الدولة في حركتها في مجال السياسة الخارجية (علاقة حزب الله في لبنان بإيران وبعض الجماعات الشيعية في الخارج). أما الأحزاب ذات الاديولوجية التخصيصية

---

[1] المرجع نفسه. ص66. 67 – 68.

(تلك التي توجه خطابها لجماعات فرعية داخل الدولة وأقل من الجماعة الوطنية)، فإنها تميل إلى التفاوض والصراع مع الدولة باسم جماعات أضيق نطاقا من الجماعة الوطنية (الأحزاب الاشتراكية والليبرالية في العالم الثالث) وهي بذلك لا تشهد حالات تنازع الولاء. وعليه، تقتصر سياستها الخارجية على إمكانية تعبئة الرأي الدولي العام في حالة الصراع ضد الدولة. كما يساهم التنظيم الداخلي والتحالفات على المستوى الداخلي والخارجي وكذا القدرات المالية وثقل القيادة الحزبية بدرجة كبيرة، إما في دفع نشاط الحزب أو في عزله.

وقد وفر النظام الدولي الجديد هامش كبير من المناورة والنشاط للأحزاب السياسية نظراً للعديد من الاعتبارات وفي مقدمتها تطور التفاعلات الدولية وبروز قضايا وموضوعات جديدة عابرة للدولة، دفعت إلى دور فاعل للمؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطن ومن ثم لم تعد الدولة هي الفاعل الأساسي أو الرئيسي في قضايا السياسية الدولية. ثم أن التداخل بين المحلي والدولي أدى إلى كسر الحواجز بين القضايا الداخلية محل اهتمام الأحزاب بالدرجة الأولى وقضايا السياسة الخارجية. فالاستثمارات والتجارة وقضايا البيئة وحقوق الإنسان كلها قضايا تداخلت إلى درجة يصعب فيها الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي. وهو ما فتح المجال للعديد من القوى السياسية ومنها الأحزاب السياسة للمشاركة في السياسة الخارجية.

*** الاحزاب السياسية الفرنسية وقضايا السياسة الخارجية.**

تتمتع الاحزاب السياسية في فرنسا بوضع الجمعيات الذي يحكمه قانون 1 جويلية 1901، ورغم أن معظم الأحزاب لها جذورها القديمة إلا أن أنها في شكلها الحالي تعود إلى بداية تأسيس الجمهورية الخامسة.كما أنها تنقسم إلى تيارين كبيرين وهما: اليمين المعتدل (الوسط) والذي يشمل حزب التجمع من أجل الجمهورية (حزب ديغولي)، حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والحزب الديمقراطي الليبرالي. أما اليسار المعتدل فانه يتشكل من تيارات متعددة عريقة في

المجتمع الفرنسي تعود إلى 1887 ومن أهمها، الحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس في 1920 والحزب الراديكالي اليساري. كما تأسس أيضا حزب الخضر وحركة المواطنة كأحزاب يسارية ممثلة في الحكومة.[1]

وإلى جانب هذين التيارين، هناك اليمين المتطرف الذي تمثله الجبهة الوطنية التي يقودها "جون ماري لوبان"، وحزب الحركة الوطنية الجمهورية الذي أسسه الرجل الثاني في الجبهة وهو" برونو ميغريه" بعد انشقاقه عنها.بالإضافة إلى حزب النضال العمالي (حزب ترونسكي) وعصبة الشيوعيين الثوريين (تروتسكي) وحزب العمال واليسار المتطرف في فرنسا[2].

وتوضح الحياة السياسية في فرنسا، والممارسة الحزبية أن الأحزاب الفرنسية ولاسيما تيار اليمين واليسار تولي اهتماماً كبيراً لقضايا السياسة الخارجية وتمتلك رؤية واضحة لبعض القضايا الدولية ويظهر الحزب الاشتراكي والحزب الديغولي من بين أهم هذه الأحزاب التي استطاعت بفضل وصولها إلى السلطة السياسية أن تكرس تصوراتها في هذا المجال.كما أنها تلتف نحو نفس الهدف وهو: السيادة والاستقلالية ومكانة فرنسا على المستوى الدولي ومرد ذلك إنما يتمثل في الثوابت التي أرساها الجنرال "ديغول" والتي أصبحت فيما بعد البناء الاديولوجي لمختلف التشكيلات السياسية الفرنسية والقوى الاجتماعية. وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن دور هذه الأحزاب التي كانت قريبة من السلطة، بطريقة أو بأخرى كانت أحد

---

[1] عمرو الشوبكي. "الانتخابات الرئاسية الفرنسية. تصاعد قوى الاحتجاج". **الديمقراطية**. العدد السابع. يوليو. 2002 ص170.

[2] قيس جواد العزاوي. "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين ورؤية لاستشراف مستقبل العلاقات العربية – الفرنسية". **المستقبل العربي**. العدد 289. ماي 2002 . ص42 – 43 – 44.

أهم القوى الداعمة لسياسة الدولة الخارجية، والاختلاف الموجود بينها هو اختلاف في التكتيك وليس في المبادئ الكبرى.

فبالنسبة لحزب التجمع من أجل الجمهورية، الحزب ديغولي الاتجاه والتقاليد، يتميز توجهه على المستوى الخارجي بالالتزام "العقائدي" بالاديولوجية الديغولية وهي الاستقلال الوطني وعظمة فرنسا وإعلاء المصالح الفرنسية وتعزيز الدور الريادي الفرنسي. وضمن هذا السياق، دعم الحزب السياسة الديغولية تجاه الولايات المتحدة والحلف الأطلنطي الذي انسحبت فرنسا من قيادته العسكرية في 1966. وعمل على احتواء ألمانيا وتطويقها وتدعيم الدور القيادي لفرنسا في الإطار الأوروبي من خلال الهيمنة الفرنسية على السوق الأوروبية مع الإصرار على السيادة الفرنسية. فأوروبا بالنسبة للنهج الديغولي، هي أوروبا الدول والحكومات الممتدة من الأطلنطي إلى الأورال والقادرة على تأكيد استقلالها عن الولايات المتحدة ومن ثم، فإن الكونفدرالية القائمة على التعاون والتنسيق بين الحكومات هي النموذج المفضل وليس الاندماج والانصهار.[1]

ورغم شعار التغيير من خلال الاستمرارية الذي رفعه "جورج بومبيدو" بعد تولية السلطة بعد "ديغول" في 1969، ثم خروج الديغوليين من الحكم سنة 1974، بعد تولي "فاليري جيس كارديستان"، الحكم إلا أن توجهات الحزب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بقيت محكومة برؤية "ديغول" لفرنسا ولدورها على المستوى الخارجي رغم بعض التطورات التي استدعتها التحولات الدولية كما يؤكده تصريح "جاك شيراك" أثناء زيارته للولايات المتحدة سنة 1993: "أن الديغولية هي طريقة تفكير عقلانية وليست عقيدة أو منصباً متحجراً لذلك فقد اعتراها التغيير شأنها شأن تغير ملامح العالم من حولنا، وليس بمقدور أحد التنبؤ بمواقف ديغول

-(1) درية شفيق بسيوني. **أوروبا الموحدة بين مواقف الأحزاب ورؤى الزعامات**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2000. ص69 – 70.

فيما لو كان بيننا الآن، وأن كنت أتصور أنه لم يكن ليختلف كثيرا كما اتخذه من مواقف وأدلى به من آراء."[1]

ويظهر الحزب الاشتراكي الفرنسي، محافظا على النهج الاستقلالي الديغولي والبعد الدولي. وكرست مدة حكم الرئيس "فرانسوا ميتران" هذا النهج الذي برز في رفض الاشتراكيين إعادة هيكلة الجماعة الأوروبية بسبب تخوفهم من هيمنة الهيئات فوق وطنية (البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية). وفي سنة 1982، شجب الحزب الاشتراكي مسعى المفوضية لأن تكون هيئة فوق وطنية وطالب بتحجيم سلطاتها في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.[2] كما طالب أعضاء الحزب أيضا بالحد من اختصاصات البرلمان الأوروبي حرصاً على السيادة الفرنسية ومركزية السلطات الوطنية. وكان هذا الموقف وراء عزل ممثلي الحزب الاشتراكي الفرنسي في البرلمان الأوروبي أثناء جلسة روما في نوفمبر 1990 والتي حضرها ممثلون عن البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وانتهى الأمر بإصدار الحزب الفرنسي لبيان "فابيوس – روما" الذي تضمن المطالبة بمجلس شيوخ أوروبي يضم ممثلين عن البرلمانات الوطنية وكذلك عن البرلمان الأوروبي من أجل وضع حد لاستلاب سلطات الهيئات التشريعية الوطنية لصالح هيئات الجماعة الأوروبية[3].

وعلى مستوى إفريقيا، التي تعتبر من أهم مناطق النفوذ ودوائر التضامن بالنسبة للمصالح والدور الفرنسي، تميزت سياسة الحزب الاشتراكي التي يلخصها مشروع إفريقيا لسنة 1981 والبرنامج الانتخابي للانتخابات التشريعية لسنة 2002،

---

(1) المرجع نفسه. ص78 – 79.

(2) المرجع نفسه. ص60.

(3) المرجع نفسه. ص60.

بالتركيز على تخفيض التواجد العسكري في إفريقيا ووضع حد للتدخلات الفرنسية في القارة[1].

ويبرز الشق الاقتصادي من تصور الحزب لسياسة فرنسا الخاصة بافريقيا حقيقة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية والتي كانت أثارها واضحة على تطور العلاقات الفرنسية الإفريقية، إذ طالب الحزب بتوسيع نطاق العلاقات الفرنسية – الإفريقية إلى دول جديدة تقع خارج النطاق التقليدي للنفوذ الفرنسي في إفريقيا (التوسع إلى دول الانجلوفونية والليزوفونية) وتشجيع المساعدات الاقتصادية وإلغاء الديون المستحقة للدول الفقيرة ومنها الدول الإفريقية[2].

أما بالنسبة للجبهة الوطنية، أحد أهم أحزاب اليمين المتطرف والتي برزت على الساحة السياسية الفرنسية خاصة خلال انتخابات 2002، فان مذهبها يقوم على تكريس الهوية الفرنسية والدفاع عن الأمة. وقد لخص تصريح" لوبان" في 2002 أسس هذا المذهب بصورة واضحة حيث جاء فيه: "اجتماعيا انتمي إلى اليسار واقتصاديا إلى اليمين ووطنيا أنا فرنسي". ويكرس برنامج الجبهة الذي تم تبنيه في 2002 بعنوان "من أجل مستقبل فرنسي" هذه الأبعاد.[3]

فعلى المستوى السياسي، لا تعارض الجبهة الوطنية النمط الجمهوري، ولكنها تفضل الديمقراطية التمثيلية والمباشرة بدون وجود وسطاء بين الأمة والرئيس، حيث تقوم هذه الديمقراطية على الاستفتاء الشعبي ودولة قوية تعمل على ضمان الأمن من خلال الجيش والبوليس والعدالة الفعالة التي يشترط فيها حكم الإعدام[4].

---

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص30- 31.

[2] Sommet France –Afrique. **www.parti_socialiste.fr**.date de mise à jour.12-05-2008.

[3] Gilles Ivaldi .**Les formations d'extrêmes droites:Front National et Mouvement National Républicain** .Pierre Bréchon. Les partis politiques français. Paris: La Documentation française.2005. Pp36-39.

[4] Pierre Bréchon ." La France aux urnes". **Notes et Etudes Documentaires.** N 5066. Janvier.1998.p48.

أما اقتصاديا، تعارض الجبهة تدخل الدولة في الاقتصاد لأن ذلك يؤدي إلى عدم مسؤولية الأفراد وإلى التضخم المالي والتبذير وإلى مضاعفة امتيازات الموظفين، ويفضل بالمقابل النمط الليبرالي والرأس مال الشعبي، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج باعتبارها مصدر الفعالية الاقتصادية والمسؤولية[1]. كما يرفض "جان ماري لوبان" التبادل الاقتصادي الحر المعمم، حيث يصر على حماية الاقتصاد الفرنسي عن طريق فرض الرسوم الجمركية لتجنب اكتساح المنتجات والشركات الأجنبية لفرنسا ويطالب بمنع رؤساء الشركات الفرنسية من التمركز في الخارج.[2]

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن أفكار "ماري لوبان" تنحو باتجاه التحفظ على السياسة الأمريكية التي يعتبرها مهيمنة كما يظهر حذراً شديداً اتجاه الحلف الأطلنطي ورفض الاتحاد الأوروبي. فمنذ أفريل 2000 ركز مؤتمر الجبهة على انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي لمحاربة مؤامرة العولمة التي يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد محركيها. وفي 2002 طالبت الجبهة بالتخلي عن ماستريخت وأمستردام و حل المفوضية الأوروبية وتنظيم استفتاء شعبي حول خروج فرنسا من منطقة الاورو[3]. وانطلاقا من الأفضلية الوطنية ورفض الأجنبي، تعارض الجبهة البناء الأوروبي في شكله الفيدرالي وفوق – وطني وتفضل أوروبا الأطراف، التي تتضمن اتفاقيات بين دول ذات سيادة، ومن هذا المنطلق شن "لوبان" حملة على اتفاقية ماستريخت وشانجن التي أدت إلى التخلي عن مراقبة الحدود ويقترح التخلي عن اللجنة الأوروبية ببروكسل.[4]

---

(1) Ibid.. P48.
(2) Ibid. P49.
(3) Gilles Ivaldi .**Les formations d'extrêmes droites: Front National et Mouvement National Républicain** . Op-cit.P41.
(4) Pierre Bréchon ." La France aux urnes".Op-cit. P50.

وبالموازاة مع رفض الاندماج الفرنسي في الاتحاد الأوروبي، تطور سلوك الجبهة المعادي للولايات المتحدة وقد برزت مؤشرات ذلك بقوة خلال حرب الخليج الثانية مع التأييد الذي حصده "لوبان" للرئيس "صدام حسين" والزيارة التي قام بها للعراق والمطالبة برفع الحصار. وفي 2003 أدانت الجبهة الحرب الأمريكية ضد العراق. كما كانت حرب كوسوفو فرصة أخرى لمواجهة الهيمنة الأمريكية ورفضها.[1]

وقد أدت العولمة وتأثيراتها على النظام الدولي وعلى الدولة الوطنية إلى تقوية هذا الحزب والأحزاب اليمنية بصفة عامة في فرنسا وأوروبا حيث تقف الجبهة الوطنية وتيار "جان بيار شو فنمه" زعيم حركة المواطنة موقف معارضاً لذوبان الدولة الوطنية في تجربة الاتحاد الأوروبي والعولمة[2].

وتستمد الجبهة الوطنية قوتها من مشروعها الذي يأخذ طابعاً وطنياً، حيث تتجه إلى تعظيم كل الأبعاد الوطنية.إذ تتماشى الحمائية الاقتصادية مع الحمائية الخاصة بالهوية، لذا نجد أنه من بين 23 دائرة حصلت على 20% من الأصوات لصالح "جون ماري لوبان" كان هناك 17 دائرة صوتت "بلا" على اتفاقية ماستخريخت التي عارضها لوبان وجند ضدها حملة كبيرة.[3] وضمن نفس السياق يفسر عداء الجبهة الوطنية للوجود العربي الإسلامي في فرنسا. حيث وضع "لوبان "أهداف واضحة لبرنامجه المعلن ضمنها موقفه من الهجرة التي تعد تطبيقاً لمبدأ

---

(1) Gilles Ivaldi .**Les formations d'extrêmes droites:Front National et Mouvement National Républicain** . Op-cit.P41.

(2) عمرو الشوبكي. "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002. لماذا تقدم اليمين المتطرفة؟ ". مرجع سبق ذكره. ص189.

(3) Zaki Laidi. **La grande perturbation**.Paris: Flammarion 2004 Pp358-359.

الأفضلية للفرنسيين والأوروبيين في كل المجالات: السكن، العمل والمساعدات الاجتماعية وتنظيم عودة المهاجرين إلى بلدانهم وطرد الأجانب... الخ[1].

وإذا كان "ماري لوبان"، قد هزم بعد تحالف اليمين واليسار، إلا أن أفكاره الخاصة بالعولمة والمهاجرين (المسلمين والعرب) والاتحاد الأوروبي، سوف تنعكس على النخبة الفرنسية التي سوف تجد نفسها مضطرة إلى إدماج جانب كبير من أفكار "لوبان"، ولا سيما تلك التي وجدت تجاوباً لدى الشارع الفرنسي.

حزب الخضر: يمتد اهتمام الأحزاب السياسية في فرنسا، إلى قضايا البيئة وحقوق الإنسان، والديمقراطية. وفي هذا الإطار، فإن حزب الخضر، من بين الأحزاب التي تمارس تأثيرها على قضايا السياسة الخارجية ذات الصلة بقضايا البيئة خاصة.

تأسس الحزب في 1984 بعد أن تمت إذابة تيارين كبيرين كان ينشطان في مجال البيئة وهما الحزب البيئي والكونفدرالية البيئية. وتنبع قوة هذا الحزب من كونه ليس الوحيد على الساحة الفرنسية، إذا تنتشر هذه الأحزاب في كامل دول أوروبا، حيث تجري عملية مأسستها وتم في هذا الإطار تأسيس حزب الخضر الأوروبي في روما في فيفري 2004 بعد انضمام 32 حزب أوروبي ينشطون في مجال البيئة[2](*).

---

[1] قيس جواد العزاوي. "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية..... ". مرجع سبق ذكره. ص49 – 50.

[2] Bruno Villalba .**Les écologistes à l'heure du pragmatisme** .Pierre Bréchon. Les partis politiques français.Op-cit. P159.

(*) وتعتبر الحركات البيئية نشيطة في فرنسا. ففي سنة 1974 ترشح للرئاسيات روني دومان René Dumont والذي كان يمثل خطاب الحركات البيئية في فرنسا. وقبل هذا كان ميلاد أول حركة معادية للنووي وهي حركة لارزاك Larzac في 1970 التي امتدى نشاطها في

وقد نجح حزب الخضر في ضم جهوده إلى العديد من الحركات المناهضة للعولمة ومنها حركة هجوم والمهاجرين بدون وثائق وبعض الحركات البيئية التي تربط مشاكل البيئة بتحرير الأسواق و مشكل الجينات.[1] ومن جانب آخر، فإن عمل الحزب مدعوم من منظمة السلام الأخضر، منظمة غير حكومية لها قوتها ووزنها المستمد من قوتها المالية المستقلة عن الدول. ففي سنة 1995 ووصلت مساهمات المتبرعين إلى ما يقارب 700 مليون فرنك ولها ما يقارب 40 مكتب في أنحاء العالم[2] . وقد تضاعف عدد المنخرطين في حزب الخضر ونجح هذا الأخير في الحصول على 15% من الأصوات في الانتخابات الإقليمية في 1992[3].

. ان واقع العملية السياسية في فرنسا يتأثر بوضع الأحزاب وأدائها، إلا أن هذا التأثير يكاد يكون محدوداً نظراً للدور المهيمن للرئيس على المجال المحجوز، من جهة ومن جهة ثانية، فإن هناك ثوابت في السياسة الخارجية الفرنسية، وضعها الجنرال "ديغول" وحافظت عليها النخبة السياسية من بعده، وأصبحت المرشد الأساسي للعمل السياسي الحزبي والبرلماني، ومن ثم لا يبرز دور الأحزاب مغايرا لتلك الثوابت مما يجعل من الصعب الجزم بالدور الفاعل لهذه الأحزاب.

فالإطار المرجعي الذي تنطلق منه هذه الأحزاب يقوم على الخصوصية الفرنسية، والبحث عن عظمة فرنسا، ومكانتها الريادية في النظام الدولي، الأمر الذي جعل مواقفها السياسية محكومة بعدم الانفصال عن هذا الإطار، سواء في مناهضة الهيمنة الأمريكية الثقافية والسياسية أو في الاندماج الأوروبي أو مواقفها

سنوات التسعينات إلى مشاكل الأمن الغذائي والاتوازن الناتج عن العولمة الاقتصادية وازدياد الفقر.

(1) Xavier Crettiez. Isabelle Sommier. **La France rebelle**. Paris: Michalon. 2002.P378.

(2) Dieupart de la Brière.**Les groupes d'intérêts en France** .Diplôme, mémoire de DESS Sciences Economiques et Sociales.1998. **http://lobbing.france.com/.** Pp48-40.date de mise à jour.15-12-2007.

(3) Ibid. P48.

تجاه إفريقيا ومناهضة العولمة حيث يظل خطاب السيادة والمحافظة على مكانة فرنساء أهم ما يميز برامج الأحزاب السياسية ومواقفها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية وهي مواقف لا تختلف عن النخبة الموجودة في السلطة.

ب- الرأي العام.

أخذ الرأي العام حيزا كبيرا في مختلف الدراسات التي تهتم بالسياسة الخارجية وذلك تحت تأثير تكنولوجيا الاتصال التي ضاعفت من دوره من خلال التعريف بالقضايا الدولية التي تشغل اهتمام الرأي العام ومن خلال التقارب بين الشعوب بعد أن فقدت الحدود الجغرافية أهميتها.

*** الرأي العام و دوره في السياسة الخارجية.**

يعرف مختار التهامي الرأي العام بأنه: "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مباشراً[1]. فالرأي العام ما هو إلا وجهة نظر لأكثرية عامة الشعب أو قلة واعية في مجتمع ما تجاه قضية أساسية وفي زمن معين، يفترض لها أن تتم في أجواء ديمقراطية حتى يتحقق الهدف المطلوب[2]. واختصارا يمثل الرأي العام مختلف الآراء والاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد تجاه النظام السياسي بصفة عامة والقضايا الجماهيرية بصفة خاصة.

ويلعب الرأي العام دورا لا يستهان به في توجيه السياسة الخارجية كونه يعمل على وضع الحدود الخارجية لإمكانيات التحرك الحكومي الخارجي. فعدم الاكتراث الذي يميز الرأي العام إزاء المسائل وخاصة قضايا السياسة الخارجية يوفر لصناع القرار إطار أكبر للحركة في صنع السياسة الخارجية. إلا أن ممارسة

---

(1) عاطف عدلي العبد. **الرأي العام وطرق قياسه**. القاهرة: دار الفكر العربي. 2005. ص15.

(2) رفيق سكري. **مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية**. 1984. ص18.

الضغط من قبل الرأي العام على صانعي القرار يضيق من نطاق هذه الحركة في مجال اختيار البدائل المتاحة.كما يمكن للرأي العام أن يشكل قوة مساندة من خلال منح السياسات القائمة أو المتخذة، درجة معينة من التأييد.

ومهما اختلفت المدارس في تفسير تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية(*) إلا أن هذا الأخير يمارس بعض الضغوطات على صناع القرار الذين لابد وأن يضعوا – وفي حدود معينة– في حساباتهم رغبة الشعب في قبول أو رفض بعض القضايا. وكلما تعلقت هذه القضايا بخصوصية المجتمع وبالمصالح الأساسية لبعض الفئات كلما زاد تأثير الرأي العام وضغطه على صناع القرار. ومن وجهة نظر أخرى، فإن الرأي العام في ظل التحولات الدولية الراهنة لا يمكن بأي حال تهميشه في كل الدول حتى تلك الأقل ديمقراطية وذلك نظراً لعدة أسباب من أهمها:

- أن التطور الذي وصلت إليه وسائل الإعلام والاتصال والعولمة الإعلامية أدت إلى مزيد من الشفافية والتعريف أكثر بالقضايا الدولية المطروحة.

(*) هناك اختلاف بين المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية حول هذه المسألة. فالواقعية تنفي دور الرأي العام في صنع السياسة الخارجية انطلاقاً من أن: عدم توفر المعلومات الكاملة والحقائق الأساسية للرأي العام حول قضايا السياسة الخارجية.

- أن الرأي العام يتميز بالتقلب وعدم الاستقرار فهو مثلا يزداد خلال فترة الأزمات الدولية.
- أن اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية يرتبط بتوزيع الموارد ومن ثم، كلما ابتعدت السياسة الخارجية عن المساس بهذه الموارد كلما قل تأثير الرأي العام.

أما المدرسة الليبرالية، فإنها ترى أن الرأي العام يؤثر في السياسة الخارجية من خلال:

- التأثير على أجندة السياسة الخارجية.
- التأثير على الأطر العامة للسياسة الخارجية.
- التأثير في الخيارات الخاصة بالسياسة الخارجية.

- أن الاتصال القوي بين مختلف الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني العالمي أدى إلى ازدياد تأثير الرأي العام العالمي في السياسات الخارجية لكل الدول.

*** الرأي العام الفرنسي وقضايا السياسة الخارجية.**

هناك بعض الدراسات تقلل من دور الرأي العام الفرنسي في السياسة الخارجية انطلاقا من ان اهتمامه بمسائل السياسة الخارجية لا يتم بصورة تلقائية كما أنه سريع التأثر بصانع القرار[1]، وأنه وبصفة عامة رأي عام لا يهتم بالسياسة الخارجية ما عدا بعض الفئات المحدودة وأن أغلبية الفرنسيين لا يدركون العلاقة بين الداخل والخارج.[2] ولكن وانطلاقاً من أن الرأي العام الفرنسي ليس بمعزل عن الرأي العام العالمي ومختلف التطورات الحاصلة، التي تمس المجتمع الفرنسي في العديد من النقاط، نرى أن الرأي العام الفرنسي يبرز تأثيره في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال:

- تطور الرأي العام العالمي.
- أن التحولات الدولية أدت إلى تهديد العديد من خصوصيات المجتمع الفرنسي كما أنها أفرزت تأثيراتها على قضية توزيع الموارد بسبب قضية الاندماج في الاقتصاد الأوروبي والدولي، أهم مواضيع اهتمام الرأي العام.
- تزايد اهتمام صانع القرار الفرنسي بالرأي العام كغطاء شرعي للعديد من السياسات الفرنسية ولاسيما نشر القوات الفرنسية وتبرير بعض الإصلاحات الداخلية من خلال ربطها بالخارج.

---

(1) Charles Zorbibe .**Les relations internationales**.Paris: Presses Universitaires de France. 1983. Pp149-150.

(2) نادية مصطفى. مرجع سبق ذكره. ص133.

- تعدد قضايا الخاصة بالسياسة الخارجية في النظام الدولي الجديد والانغماس الفرنسي الكبير في كثير منها.

ويتميز الرأي العام الفرنسي بالثبات و الاستقرار في ما يتعلق بالقضايا التي تمس توزيع الموارد وتبرز هذه الخاصية في مناهضة العولمة والانفتاح الاقتصادي التي تشكل أهم القضايا التي يوليها الرأي العام الفرنسي اهتماماً في الفترة الحالية. حيث أوضح تحقيقاً حول الرأي العام أنجز في سنة 2003، عن الأوروبيين في مواجهة العولمة، بأن الفرنسيين والنمساويين إلى جانب اليونانيين هم الذين أبدوا تخوفاً شديداً من الظاهرة.(1)

كما أوضح سبر الآراء الذي أنجز في ديسمبر 2005، مع اقتراب الندوة الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة في هونج كونج، بأن نسبة 52% من الأفراد المستجوبين يرون أن العولمة مصدر خطر.(2)

ومن أبرز مظاهر هذا الموقف، معارضة مشروع اصلاح السياسة الزراعية المشتركة لسنة 1992، حيث مارست الفدرالية الوطنية لنقابة الفلاحين Fédération Nationale des Syndicats d'exploitation agricoles و إلى جانب الكونفدرالية الريفية Confédération Rurale ضغوطاتها لحمل الحكومة على التراجع عن هذه الإصلاحات والحصول على امتيازات في إطار اتفاق بلارهاوس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضمن مفاوضات تحرير التجارة الخارجية. وقد اعتبر مدير فدرالية نقابة الفلاحين،" ريمون لاكومب "Raymond Lacombe" بأن PAC92 تعني موت الفلاح الفرنسي ودعت هذه

---

(1) Commission. "Globalisation ". Flash Euro barometer. 15Ib. novembre . 2003.In: Eddy Fougier P7.

(2) **Les Français, la mondialisation et l'OMC.** Sondage BUA réalisé pour le CCFD. Décembre 2005. In: Eddy Fougier.P7.

النقابات إلى إضراب 25 نوفمبر 1992 الذي شل باريس.[1] هذا بالإضافة إلى اضطرابات القطاع العمومي لسنة 1995، والتي حركتها الإصلاحات الصناعية ونظام التقاعد، الذي عرضته الحكومة الفرنسية على أساس أنه أحد شروط ومعايير معاهدة ماستخريت والاندماج الاقتصادي العالمي.[2]

كما رفض الدستور الأوروبي بنسبة 54.7%، حيث تجندت حركات العولمة البديلة من أجل إفشال الاستفتاء وعلى رأسها حركة Attac وCopernic، هذه الأخيرة كانت وراء نداء 200 الذي أمضاه أكثر من 10.000 شخص. وقد اعتبر أصحاب العولمة البديلة أن رفض الدستور يعني انتصارا تاريخياً ضد النيوليبرالية[3]. وفشل الرئيس الفرنسي في توجيه الرأي العام، حيث حاول إقناع الفرنسيين بأن تبني الدستور سيدعم أوروبا المؤنسة L'Europe humanitaire وتقويتها من أجل فرض قيمها ضد تيار أوروبا الانجلو-سكسونية أو أوروبا الفوق-ليبرالية ultralibérale[4].

وللحد من هذه الضغوطات اعتمدت الحكومة الفرنسية على سياسة توجيه الرأي العام وإشراكه في الموقف الرسمي. ومن هذا المنطلق توجد فرنسا على رأس قائمة الدول التي تدافع عن خصوصيتها ويظهر ذلك من خلال دفاعها عن السياسة الزراعية المشركة ومبدأ الخصوصية الثقافية وتشجيع العولمة البديلة "L'altermondialisme") وهو ما عبر عنه تصريح "ألان جوبي" في سنة 2003، عندما كان رئيس حزب "LUMP متسائلا هل يجب أن نكون مناهضين للعولمة أو طرح عولمة بديلة، ويجيب أن العولمة البديلة تعنى تغيير مجرى

---

(1) Xavier Crettiez. Isabelle Sommier. Op-cit. Pp 133-134.

(2) Dani Rodrik. “Has globalization gone too far ? (la mondialisation est-elle allée trop loin ?) 1997. Washington. Dc. Institute for International economics. Pp79-80.In: Eddy Fougier .Op-cit.P90.

(3) Ibid. P 90.

(4) Ibid. P 90.

الأمور".[1] كما تعتبر فرنسا من بين الداعمين للمنتديات الاجتماعية العالمية ومنظمات المجتمع المدني. ففي سنة 2003، ساهمت الحكومة الفرنسية في تمويل منظمة مدنية مناهضة لقمة الثمانية التي انعقدت في افيان كما مولت أيضا المنتدى الثاني الاجتماعي الأوروبي (FSE). وخلال تحضير قمة مجموعة الثمانية، كانت للسلطات الفرنسية مشاورات مكثفة مع منظمات المجتمع المدني وعملت على نقل مطالب هذه الأخيرة إلى أعضاء القمة. كما أسس الرئيس "جاك شيراك" في 2003، فريق عمل حول المساهمات الدولية الجديدة لتمويل التنمية وقد ضم هذا الفريق "جاك كوصارت" " Jacques Cossart "، الأمين العام للمجلس الاجتماعي لحركة "Attac" الفرنسية المناهضة للعولمة.[2]

ويعتبر البعض أن الرفض الفرنسي للانفتاح الاقتصادي خاصة ليس بالأمر الجديد حيث ترجع بدايته للجمهورية الثالثة التي برز فيها رفض الشارع الفرنسي لتسويق العمل الذي نتج عن الرأسمالية. كما أن حركة بوجاد، أصبحت فيما بعد النموذج لكل الحركات الشعبية الفرنسية إلى غاية الجبهة الوطنية مع" جون ماري لوبان". ويرى أصحاب هذه الطرح، لو أن "بوجاد" ما زال حيا، لكان عارض أوروبا لأن حركته التي كانت تشمل التجار الصغار والحرفيين الذين همشوا خلال تلك الفترة بسبب الانتقال نحو الدولة الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، قامت على معارضة الحداثة.[3] كما أن أول تنظيم زراعي في فرنسا والذي يعود إلى سنة

---

(1) "Partager les fruits de la mondialisation ". **Les Débats de l'Union**. N 3. Juin.2004.In:Eddy Fougier. Op-cit.P7.

(2) Groupe de travail présidé par J.P Landau. **Les nouvelles contributions internationales** .Rapport du Président de la République. Paris: La Documentation française. 2004.In: Eddy Fougier.Op-cit.P7.

(3) Richard Bernstein. "Europa: 50 years of rationality interrupted in France" (Europe: coup d'arrêt à 50 ans de rationalité en France). International Herald Tribune .3juin .2005In: Eddy Fougier .Op-cit. P100.

1867 (1886 تأسس الاتحاد المركزي للنقابات الزراعية)، تبني مبدأ الحماية "Protectionnisme" وعدم الانفتاح على الخارج.[1]

ويمثل رفض الفرنسيين للعولمة استمرارا لهذا المفهوم، وانطلاقا من ذلك يعتبر البعض أن الرابطة الروحية "لبوجاد" ليست "جان ماري لوبان" ولكن "جوزي بوفي" الذي أقدم على تحطيم أحد مطاعم الماكدونالز التي تمثل العولمة. ومن ثم، فإن رفض L'ultra-liberalisme أو النموذج الانجلو- سكسوني لجون مارى لوبان"، "جوزي بوفي" " و"جاك شيراك" والاشتراكيين، عبارة عن متغير لموضوع أكثر قدماً من الجمهورية الخامسة، وهو محاربة الهيمنة الانجلو – سكسونية (أمريكية) و إبراز فرنسا بأنها تمثل بديلا إنسانيا مقابل العولمة الأمريكية.[2]

ان محاربة الفرنسيين للعولمة أخذ مسارا تطوريا لأنها تمثل استمرارا وثباتا في الذهنية الفرنسية. فالفرنسيون يعتقدون دوماً أنهم يدافعون عن ما يسمى بالمكتسبات التي حصلوا عليها من خلال المطالبة بالعدالة الاجتماعية. وفي هذا يرى "بيار هاسنر" "Pierre Hassner"، بأن الاتجاه في السلوك الفرنسي، هو اللجوء إلى غلق الأبواب والبحث عن المبررات عندما تتعطل الأمور كما حدث مع الاتحاد الأوروبي أو فوق – الليبرالية أو النموذج الانجلو – سكسوني. والفرق بين السلوك الفرنسي القديم يكمن في أن الفرنسيين أمضوا خمسون سنة الماضية في بناء أوروبا في إطار جهد عقلاني من أجل الدفاع عن مصلحتهم الوطنية. وأما السبب الذي دفعهم إلى الابتعاد عن هذا التقليد يعود إلى ما أسماه "سرج جولي" Serge July " الهذايان.[3]

ورغم صعوبـــة قياس مدى تأثير الرأي العام الفرنسي في التوجهات الأوروبية – الفرنسية، والعولمة أو النظام الدولي الجديد، إلا أننا نستشف أن الرأي

---

(1) Xavier Crettiez. Isabelle Sommier. Op-cit. P133.
(2) Richard Bernstein . P100.
(3) Ibid. p101-102.

العام يكرس خصائص القواعد التي تحكم المجتمع الفرنسي ومصالح طبقاته أو ما يسمى بالمكتسبات، وهي مكتسبات كرستها مختلف الحكومات المتعاقبة على السلطة في فرنسا. ولذلك، هناك نوع من التداخل والتوافق بين الرأي العام والموقف الحكومي من العولمة والتجربة الأوروبية، مما يدفعنا إلى القول بأن الحكومة تسند أيضا إلى هذا الرأي من أجل المحافظة على أهدافها في ظل المنافسة القوية لحماية عظمة ومكانة فرنسا ودعم موقفها على المستوى الخارجي.

وتظهر الحرب الأمريكية على العراق التناغم الذي ميز موقف السلطة السياسية الفرنسية وموقف الرأي العام. فقد كانت فرنسا على رأس قائمة الدول المعارضة للحرب وبالموازاة، رفض الشارع الفرنسي والمجتمع بأغلبية فئاته السلوك الأمريكي.ففي استطلاع أجراه مركز CAS في أوت 2002، فإن 58% من الفرنسيين عارضوا شن الحرب، بينما وصلت هذه النسبة وفقاً لاستطلاع مركز أبحاث "PEW" في ديسمبر 2002، إلى 64%، لترتفع إلى 77% في استطلاع جريدة Le Figaro في جانفي 2003. كما أكدت نتائج هذا الاستطلاع أن الاتجاهات المعارضة للحرب شملت كافة ألوان الاتجاهات السياسية في فرنسا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وفي استطلاع فيفري 2003، وصلت نسبة المعارضة للحرب إلى 87%، بينما أكد 76% من المعارضين للحرب أن دوافعهم للمعارضة ترجع إلى رفض أسلوب معالجة الولايات المتحدة للأزمة. وفي الوقت نفسه، شهدت فرنسا مظاهرات متكررة قبل وبعد اندلاع العمليات العسكرية أضخمها تلك التي كانت في منتصف فيفري وشارك فيها 500 ألف متظاهر من خلال مسيرات في 60 مدينة فرنسية كما وقع 85 عضو في البرلمان على مذكرة معارضة الحرب.[1]

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. 2003. ص90.

وإلى جانب قضية التناغم بين الموقفين، يمكن الإشارة إلى أن الرأي العام يمكن أن يكون انعكاسا لاهتمام الرأي العام العالمي، مثلما ظهر في الحرب الأمريكية على العراق، التي شهدت معارضة دولية قوية حتى من قبل الرأي العام الأمريكي. كما تظهر أزمة رواندا أيضا أن التحقيق البرلماني في الأزمة الرواندية والذي فتح تحت ضغط عدد من الأكاديميين الفرنسيين والمنظمات غير الحكومية وعلى رأسها منظمة أطباء بلا حدود[1]، كان في جانب كبير منه بضغط من قبل الرأي العام العالمي والخوف من تطور الموقف الذي يمكن أن يضر بالمصالح الفرنسية.

فقد تمت إثارة هذه القضية بعد التقرير الذي صدر عن منظمة هيومن رايت وتش Human rights Watch في ماي 1995 واتهم فرنسا بتمويل عمليات تسليح الأطراف التي تورطت في الإبادة الجماعية و تسهيلها عمليات إعادة بناء القدرات العسكرية لنظام هابيار يمانا، إلى جانب تعاون السلطات الفرنسية مع كل من إفريقيا الوسطى وزائير في تسليح "Hutrs Power" - هذا إلى جانب تقرير مجلس الشيوخ البلجيكي الذي صدر في سنة 1997 والذي سلط الضوء على عملية التدخل الفرنسي في رواندا. ومن جهته، أدان البرلمان الأوروبي الدول التي تدعم الفصائل الرواندية المتنازعة. وقد تناقلت وسائل الإعلام الفرنسية القضية[2]، حيث وجهت صحيفة ليبراسيون، لوموند ولوفيجاروا انتقاداً شديداً للسلطات الفرنسية مما أضطرها للاستجابة لعريضة التحالف واقتراح النائب الاشتراكي "بول كويلي" تأسيس لجنة بحث تحقيق حول رواندا وهي اللجنة التي تكونت في 3 مارس 1992 وضمت عشرين نائباً فرنسيا.وعلى الرغم من أن اللجنة لم تصل إلى نتائج بسبب رفع الحكومة لشعار المصلحة العليا في الجلسات التي حولتها إلى جلسات سرية،

---

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن.مرجع سبق ذكره.. ص22-23.

[2] المرجع نفسه. ص22 - 23.

إلا أن ذلك اعتبر انتصارا للرأي العام كونها المرة الأولى التي يدفع فيها الحكومة إلى تشكيل لجنة تحقيق في السياسة الخارجية الفرنسية.[1]

ويجرنا سلوك الحكومة الفرنسية في التحقيق في هذه الأزمة، إلى إثارة قضية المنافذ التي تجدها الحكومة في التهرب من ضغوطات الرأي العام حيث لجأت إلى إثارة قضية المصلحة الوطنية لإضفاء طابع الشرعية على قرارات السياسة الخارجية والتي من شأنها التقليل من فعالية هذا الرأي العام أو محاولة استمالته وتوجيهه لدعم قرارات هذه السياسة. ويوضح "داريو باتستيلا" بأن قوة الشرعية للسلطة السياسية تكمن في إثارة المصلحة الوطنية باعتبارها الموجه الوحيد لرئيس الدولة.كما يعتبر "دافيد أوبروستي"، بأن خطاب المصلحة الوطنية يسمح بترشيد السلطة السياسية في وجودها في حد ذاته وفي ممارستها على المستوى الدولي، لأنه خطاب يؤكد ضرورة السلطة ويعمل على بناء شرعيتها و إبعاد أي مشروع منافس للنظام السياسي من أجل تحقيق هذه المصلحة.[2] وقد كان لمفهوم المصلحة دورا كبيرا في تبرير التدخل الفرنسي في رواندا.

والى جانب المصلحة، فإنه واستنادا إلى الدستور الفرنسي، فإن الرئيس يمتلك صلاحية اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، الأمر الذي يسمح له بالتأثير على الرأي العام واستخدامه في تمرير بعض القرارات مثلما حدث مع معاهدة ماستريخت. فخوفا من بعض العراقيل في البرلمان، لجأ الرئيس "فرا نسوا ميتران" إلى تعبئة الرأي العام من خلال خطاباته في وسائل الإعلام، والتي ضمنها مخاوف الشارع الفرنسي، مؤكدا على أن الاتحاد الأوروبي وسيلة لمواجهة الحروب، الجريمة والمنافسة الاقتصادية وهي نفس المخاوف التي يبديها أو يخشاها الفرنسيون كما

---

[1] المرجع نفسه. ص23 – 24.

[2] David Ambrosetti. Op-cit. Pp 47-48

أوضحتها عملية سبر الآراء. كما أوضح الرئيس بأن "لا" لا تعاقب الرئيس ولا الاشتراكيين ولكنها تعاقب فرنسا وأوروبا، وهو الموضوع المهم.(1)

وكانت نتائج التصويت لصالح الحكومة حيث قبل الفرنسيون المعاهدة بنسبة 51.01% وقد ذكرت" نتالي بالم"، بأن "فرانسوا ميتران "كان يأخذ بعين الاعتبار الرأي العام تماشياً مع درجة تعبئة الجماهير خوفا من أن يفقد الدعم مثلما ذهب إليه "فرديريك" "وجون – لويس دوفور". أما "سامي كوهين"، فانه يرى بأن دعم الفرنسيين لمسيريهم ليس مشروطا ولا محدوداً. (2)

وتوضح مختلف الأمثلة التي تم التطرق إليها، أن الرأي العام الفرنسي يظهر دوره بقوة في المسائل التي تتعلق بتوزيع الموارد أو مصلحة المواطن الفرنسي المباشرة، كما أنه متأثر بموقف النظام الذي عمل على تكريس العديد من المبادئ التي أصبحت متجذرة في التصور الفرنسي وهو ما سهل عملية استمالته. كما نلاحظ أن هذا الرأي يتميز بالثبات والاستقرار النسبي، حيث ومن خلال تتبع بعض القضايا، ولاسيما مسألة الانفتاح الاقتصادي والعولمة، يتميز موقف الفرنسيين بالرفض الدائم نظرا لارتباط هذه القضايا بمصالح الطبقات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالقضايا الدولية، فيبدو من الصعب قياس مدى درجة تأثير الرأي العام في صنع السياسة الخارجية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها، تداخل العديد من الفواعل غير متساوين في التأثير والمركزية الشديدة التي يتميز بها النظام السياسي وخاصة في مجال السياسة الخارجية والدفاع باعتبارها من قضايا المجال المحجوز الخاص برئيس الجمهورية. هذا إلى جانب عدم ثبات هذا الرأي و تأثره بالرأي العام العالمي و نقص الشفافية في العديد من القضايا.

---

(1) Pierre Favier. Michel Martin-Roland. **La décennie Mitterrand (4). Les déchirements**. Paris: Seuil.1999. P328.

(2) David Ambrosetti..Op-cit.P64.

خلاصة الفصل الثاني:

تكرس خصائص السياسة الخارجية الفرنسية أهم المبادئ والأفكار التي يتضمنها الفكر الاستراتيجي الفرنسي أو ما يسمي بالثقافة الإستراتجية وفي مقدمتها البحث عن المكانة والاستقلالية على المستوى الخارجي والمهمة الحضارية والبعد الانغماسي ومحورية دور الدولة وهي خصائص تصب كلها في اتجاه تأكيد أهداف المحافظة على المصالح الفرنسية الإستراتجية والاقتصادية والسياسية بما يكفل الرفاهية والاستمرار للدولة الفرنسية.

ومن هذا المنطلق نجد ان تصورات مختلف الحكومات التي تعاقبت على السلطة في فرنسا منذ ديغول، قامت على تكريس هذه المبادئ بدءا من المطالبة بدور ريادي على المستوى الدولي والمحافظة على النفوذ الفرنسي في مناطق مصالحها الحيوية. وقد دفعها ذلك إلى رفض نظام يالطا الذي لم تشارك في وضع أسسه والانسحاب من القيادة العسكرية للحلف الأطلنطي وتقوية الدور الفرنسي في الإطار الأوروبي والتقارب مع الكتلة الاشتراكية.

وبالرغم من تطورات ما بعد الحرب الباردة سواء على مستوى التفاعلات الدولية التي اتجهت نحو تضاعف الإقليمية وتعدد الأطراف أو تلك التي مست الدولة القومية وتراجع دور ومكانة القوى الكبرى التقليدية في النظام الدولي الجديد لصالح أقطاب دولية جديدة وبروز فواعل تجاوزت سيطرة الدولة القومية، فان التصور الفرنسي للعلاقات الدولية مازال يكرس نفس الخصائص والأهداف التي تميز بها وان اختلف الخطاب في تعابيره. وعليه، تسعى فرنسا لوضع أسس نظام دولي متعدد الأطراف والأقطاب يسمح لها بالتصدي للسيطرة الأمريكية.

أما في ما يتعلق بأجهزة صنع السياسة الخارجية، فان معطيات الدراسة توضح سيطرة رئيس الجمهورية على المجال المحجوز. فطبيعة النظام السياسي الفرنسي الذي يتميز بالمركزية الشديدة والدور المحوري لرئيس الجمهورية كما

هندسه الجنرال ديغول، انعكست على ادوار هذه الأجهزة. فدستوريا يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة مقابل صلاحيات تابعة وضعيفة للوزير الأول والسلطة الرقابية للبرلمان. وهي صلاحيات قوية أيضا نظرا لقدرة الرئيس على التأثير على الرأي العام وامتلاكه حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي الذي يجنبه البحث عن الأغلبية البرلمانية. أما عن السلطة العسكرية، فقد أظهرت الدراسة علاقة التبعية التي تربطها بالسلطة السياسية مما قلل من دورها في مجال السياسة الخارجية وذلك على الرغم من بعض المظاهر الدالة على ممارستها لبعض الضغوطات.

ولا تقتصر مؤسسات صنع السياسة الخارجية على المؤسسات الرسمية فحسب، حيث تمتد عناصر العملية إلى الأحزاب السياسية والرأي العام وهي أجهزة وإن اختلفت في درجة التأثير، إلا أنها تساهم في تحديد ودعم توجهات صناع القرار ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل التي تمس توزيع الموارد ورفاه المواطن الفرنسي. ويتضح أن النظام السياسي يلعب دورا كبيرا في التأثير على هذه المؤسسات من خلال إيجاد نوع من التوافق بين مطالب هذه الأخيرة وإستراتجيته عن طريق الخطاب السياسي وتكريس خطاب الخصوصية الفرنسية والمصلحة العليا للوطن دون تحديد واضح لمحتوى ومضمون هذه المصلحة.

الفصل الثالث

الآليات الدولية والإقليمية للدور الفرنسي

الفصل الثالث

الآليات الدولية
والإقليمية للدور الفرنسي

إذا كانت السياسة الخارجية الفرنسية حافظت بدرجة كبيرة على أهدافها وأهم خصائصها التي تبلورت مع الجنرال "ديغول" كما توضحه معطيات الفصل الثاني على الرغم من مختلف التحولات الدولية، فان اليات ادارة وتنفيذ هذه السياسة هي التي عرفت تطورات هامة تجسدت أبرز مظاهرها في الانخراط الفرنسي الكبير في العمل ضمن الاطر الاقليمية والمتعددة الاطراف. ويتضح هذا التوجه من خلال دورها في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وعليه يتناول هذا الفصل بالنقاش والتحليل هذه الآليات قصد الكشف عن مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد مع توضيح مختلف القيود التي قد تنتج عن هذه الاطر.ثم أن مناقشة هذه الآليات سوف يسمح بتوضيح إستراتيجية القوى "الكبرى" لمواجهة التأثيرات السلبية للتحولات الدولية في مختلف أشكالها.

3-1- **الأمم المتحدة**.

منذ نهاية الحرب الباردة أكدت فرنسا على أهمية العمل الجماعي من خلال المؤسسات الدولية كجزء من سعيها لإرساء قواعد نظام دولي متعدد الأطراف، يسمح لفرنسا بإيجاد قدر من الاستقلالية في سياستها الخارجية ويحقق لها التوازن الذي كانت تتصوره على المستوى الأوروبي والدولي. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، بني التصور الفرنسي على محورية دور الأمم المتحدة في أهم القضايا الدولية باعتبارها أساس الشرعية الدولية، التي لا تمارس إلا من خلال مجلس الأمن وقراراته. مثلما عبر عنه الرئيس "جاك شيراك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2004 ، بقوله: "في عالم اليوم لا يستطيع أحد أن

يعمل منفردا باسم الجماعة ولا يستطيع أحد أن يقبل فوضى المجتمع من دون قواعد. لا بديل عن الأمم المتحدة. التعددية أمرا هاما إنه (مجلس الأمن) الذي يجب عليه أن يضع حدود استخدام القوة ولا يستطيع أحدا أن يحتفظ لنفسه بالحق في استعمالها (أي القوة) بشكل منفرد ووقائي.[1] وقد تولد عن هذا التصور رغبة فرنسية الكبيرة في تفعيل دور المنظمة ودعمها والعمل على عدم عرقلتها.

3-1-1- الأمم المتحدة في التصور الفرنسي 1945 – 1990.

يجب الإشارة إلى أن الموقف الفرنسي من الأمم المتحدة في بداية نشأتها ارتبط بتراجع الدور الفرنسي و نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن بروز الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي (سابقا) ودورهما في صياغة قواعد نظام ما بعد الحرب.فقد غابت فرنسا عن المشاركة في وضع أهم ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تمت في مؤتمر يالطا بعد ما كانت إمبراطورية استعمارية تشكل قلب نظام توازن القوى الذي تأسس مع معاهدة وستفاليا 1648، مما دفعها إلى رفض النظام الدولي والمنظمة الأممية على الرغم من حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن. وقد اتضح الموقف الفرنسي من منظمة الأمم المتحدة خاصة بعد وصول الجنرال "ديغول" إلى السلطة في سنة 1958 والذي صرح: "إننا لا نعترف لها (المنظمة) بأي حق في التحكيم أو القانون أو أيه صفة لكي تقوم أو تتحدث عن القانون وتقيمه"[2] وقد برر موقفه هذا بالنقائص التي تميزت بها المنظمة والتي لخصها في ثلاث نقاط و هي:

---

(1) جورج ثروت فهمي. **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة للموقف الفرنسي إزاء حالات العراق، لبنان، سوريا 2002 -2005**.(رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007. ص21.

(2) Thierry Wolton. **Brève psychanalyse de la France**. Paris: Plon. 2004. P192.

- اغتصاب مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وذلك رغم تمتعه بحق الفيتو.
- ان الأمم المتحدة ورغم أنها تتمتع بما يشبه البرلمان (الجمعية العامة) والحكومة (مجلس الأمن)، ليست سوى حيل ومصدر أوهام لأن الحقائق هي الأمم.
- إن المنظمة لم تفى باحترام المبدأ الواضح في الميثاق وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بسبب موقفها من تصفية الاستعمار، وهي قضية يعتبرها "ديغول" من صميم مسؤوليات الدول ولا يحق للأمم المتحدة التدخل فيها.[1] ومن الواضح أن الموقف الفرنسي من الهيئة خلال هذه الفترة خضع لبعض الاعتبارات أهمها:

- عدم مشاركة فرنسا في وضع قواعد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان لإحساسها بالتهميش وفقدان مكانتها العظمى والفاعلة، تأثيرا كبيرا على التوجهات الخارجية لفرنسا. ومنذ 1945 سعت فرنسا لاستعادة مكانتها الضائعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا)، ليس فقط داخل الهيئة، ولكن في أوروبا وفي الحلف الأطلنطي.
- موقف المنظمة من قضية الاستعمار وهي القضية التي أثرت سلبا على الموقف الفرنسي من المنظمة وهنا نشير إلى موقفها (المنظمة) من القضية الجزائرية التي ساهمت الجمعية العامة في تدويلها في 1955 والاعتداء الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس. فرغم الفيتو البريطاني- الفرنسي، إلا أن الجمعية تبنت مشروع إرسال

[1] Philippe Moreau Deferges. **LaFrance dans le monde au xxx siècle** .Paris: Hachette supérieur. 1994. p47.

قوات الطوارئ للشرق الأوسط بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى فشل التدخل.[1]

وكان يجب انتظار النصف الثاني من سنوات الستينات (استقلال الجزائر، وانتهاء ملف تصفية الاستعمار، ملف الاستقلال الذاتي لكاليدونيا الجديدة 1986-1987)، لتبدأ العلاقة بين الطرفين تأخذ مسارا ايجابيا مع "الرئيس فاليري جيس كارديستان" بخطوات متواضعة بعد ما تدعمت الجمعية العامة بحوالي (3/2) من الدول المستقلة مما جعل من الأمم المتحدة منبرا عالميا. ومن أبرز ملامح هذه العلاقة الإيجابية، يمكن الإشارة إلى مشروع نزع السلاح الشامل الذي طرحه الرئيس الفرنسي أمام الجمعية العامة في 28 ماي 1978، إلى جانب مشاركة (القوات الفرنسية لأول مرة في عملية حفظ الأمن، تحت إدارة الأمم المتحدة في جنوب لبنان " (Forces Intermédiaires des Nations-Unies –au sud de "Liban)"FINUL")، ليتأكد هذا التوجه تحت إدارة الرئيس "فرانسوا متيران "الذي اعتبر أن الأمن لا يمكن ضمانه إلا عن طريق التشاور بين الدول وتشجيع القواعد التي تحكم الدول ذات السيادة[2]. و مع التحولات الدولية ونهاية الحرب الباردة، شهد الموقف الفرنسي انحيازا كبيرا للمنظمة.

3-1-2- تطور الموقف الفرنسي من المنظمة في النظام الدولي الجديد.

من الواضح بأن أهمية المنظمة بالنسبة لفرنسا قد أخذ طريقه إلى السياسة الفرنسية بعد رحيل "ديغول" مباشرة، إلا أن ظروف الحرب الباردة وضعف دور المنظمة بسبب الصراع الأديولوجي، لم تؤد إلى دور فرنسي فاعل. ومع تطور دور هذه الأخيرة (المنظمة) في ظل النظام الدولي الجديد، أصبحت فرنسا أكثر تمسكا بها وذلك في إطار السعي لتحقيق الهدف الاستراتيجي الفرنسي وهو محاولة

---

(1) Ibid. P47.
(2) Ibid.P48.

استرجاع مكانتها. ويمكن تلخيص أهم العوامل المساهمة في موقف فرنسا من دعم المنظمة فيما يلي:

- أن التقارب الأمريكي – السوفياتي أدى إلى فتح مجال واسع للنقاش والتعاون في إطار مجلس الأمن وتشجيع دور المنظمة خاصة في الاضطلاع بالعديد من المهام في مقدمتها تسوية الأزمات وحفظ الأمن. وفي هذا لا يعقل أن تبقى فرنسا معزولة عن مثل هذه الترتيبات المهمة في إطار إعادة بلورة القواعد التي تحكم العلاقات الدولية والاضطلاع بدورها الأساسي الذي يخوله لها مقعدها الدائم في مجلس الأمن وحق الفيتو.هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التحولات الدولية الجديدة دفعت باتجاه طرح إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن إلى دول جديدة منها خاصة ألمانيا واليابان، وهو أمر لا يجب أن يتم في ظل دور فرنسي ضعيف أو غير فاعل في داخل المنظمة.[1]
- ان الانحياز الفرنسي للمنظمة يفسر البحث الدائم والمستمر لمكانة فرنسا على الساحة السياسية الدولية والدفاع عن مصالحها المعرفة بناء على اعتبارات القوة والسيادة. إضافة إلى أن السياسة الخارجية الفرنسية تشير دوما إلى مرجعية تشجيع القيم والمبادئ التي تنبع بصورة موضوعية من مقترب ليبرالي (الخطاب حول القيم العالمية، حقوق الإنسان)، وهي نفس المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا، فإن هذه الأخيرة بطبيعتها والمكانة التي تمنحها لفرنسا، باعتبارها الإطار الأهم للتعبير– في بعدها المعياري والعملي وتشجيع قيم الأمن– فإنها تدافع عن أجندة من القيم تتميز بصدى ومرجعية أساسية بالنسبة لفرنسا. و من خلال الدور الذي يضطلع به

---

[1] Ibid.Pp48 -.49.

مجلس الأمن وأعضائه الدائمين في إطار تأكيد مكانتهم كقوى عن طريق حق الفيتو، فإن الأمم المتحدة تخدم بصورة موضوعية المصالح الفرنسية. وباختصار فأن الأمم المتحدة تمثل منتدى لبث الرسائل العالمية لفرنسا، وهذا في حد ذاته محرك أساسي يسمح لفرنسا بالمحافظة على مكانتها.(1)

وانطلاقا من هذه الأهمية، يرى "تيري والتون"، بأن "الأمم المتحدة التي أنكرها "ديغول" أصبحت مضاعف للقوة الفرنسية والإطار الملائم للعب الدور الفرنسي والوقوف في وجه لعبة واشنطن بفضل حق الفيتو، الذي أخذ في- نظر "جاك شيراك"- مكانة القنبلة الذرية، حيث أن الردع الأممي، أخذ مكان الردع النووي. وإلحاح فرنسا على ضرورة تسوية الأزمة العراقية في مجلس الأمن يجد تفسيره في هذا ". إنه المكان الوحيد الذي يمكن فرنسا من ممارسة دور عالمي وهي إشكالية لا علاقة لها بمصالح الشعب العراقي. (2)

- أن تنشيط دور الأمم المتحدة، صاحبة إعادة التمركز الفرنسي بصورة واضحة. ويظهر الإصرار الفرنسي على الدور الأممي اتجاه الدبلوماسية الفرنسية نحوى تأكيد دورها في الأطر التعددية (الأمم المتحدة) " multilatéralisme onusien" بالنسبة لقوة متوسطة كفرنسا، حيث أن الأمم المتحدة أصحبت مصدرا للشرعية الدولية وجهاز مركزي لتنظيم الأمم. وبهذا فهي مفروضة على فرنسا، التي تريد الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي. وقد تمحور الدور الفرنسي حول بعث دور الأمم المتحدة من خلال العديد من المنافذ أهمها:

---

(1) Thierry. Tardy. "La France et L'ONU, entre singularité et ambivalence". **Politique Etrangère**.N4. Hiver 2002-2003. Pp 931- 932..

(2) Thierry Wolton. Op-cit.P p192-193.

أ- المساهمة في الميزانية.

تتحدد مساهمة كل دولة عضو طبقا لنظام الحصة (quote-part) ويعتمد ذلك على قدرة الدولة على الدفع. وهذه الأخيرة تتحدد بناءا على تقديرات الناتج الوطني الخام للدولة produit national brut حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الدين الخارجي والدخل الفردي. ويتراوح نصيب كل دولة ما بين 0.001 كحد أدنى إلى 22% كحد أقصى، أما بالنسبة للدول الأقل نموا، فقد قدر نصيبها بـ 0.01%. وتنقسم ميزانية المنظمة إلى الميزانية العادية ordinaire والتي تعتمد على المساهمات الإلزامية وتشمل جميع الدول وتقررها الجمعية العامة. وهناك المساهمات التطوعية إلى جانب المساهمات الخاصة بعمليات حفظ الأمن. وتمول أعباء حفظ الأمن من قبل كل الدول الأعضاء حيث تعمل الجمعية العامة على توزيع الحصص طبقا لمعيار المشاركة. ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية للدول الأعضاء. بينما الدول الدائمة في مجلس الأمن ونظرا لمسئولياتها الخاصة في هذا المجال، فان نصيبا أكثر أهمية من باقي الدول الأخرى.[1]

يقترح مشروع الميزانية في الجمعية العامة من قبل الأمين العام وذلك بعد تفحص طلبات مختلف الدوائر التابعة للأمم المتحدة، ثم يناقش من قبل اللجنة الاستشارية الخاصة بالمسائل الإدارية والمالية والتي تضم 16 عضو ومن قبل لجنة البرنامج والتنسيق والتي تضم بدورها 34 عضو. توصيات هذين اللجنتين ترفع إلى اللجنة الإدارية والمالية للجمعية العامة، التي تضم كل الدول الأعضاء والتي تتفحص بدورها مشروع الميزانية لترفع بعد ذلك إلى الجمعية العامة للفحص النهائي والمصادقة عليه. وفي سنة 2006-2007، صادقت الجمعية العامة على ميزانية biennal (مدة سنتين) قدرها 3.799 مليار دولار.[2]

(1)**http://www.un.int/**france/frame_francais /France_et_onu/France_et_maintien_de_la_paix/frame_fr_maintien_de_la_paix.hlm.P2 date de mise à jour. -16-12-2007.

(2) Ibid.

وفيما يتعلق بمساهمته فرنسا، نجد أن التزام فرنسا بمبادئ الأمم المتحدة، فرض عليها دفع مستحقاتها تجاه المنظمة وذلك في آجالها المحددة حرصا منها على عدم تعطيل عملها والمحافظة على مصداقية موقفها. وفي هذا الإطار، احتلت فرنسا المرتبة الرابعة من حيث المساهمة المالية لسنة 2002 بمقدار 81.7 مليون دولار فيما يخص الميزانية العادية (6.5%) و184 مليون بالنسبة لعمليات حفظ الأمن (8%)[1]. وفي سنة 2004، ارتفعت مساهمة فرنسا في الميزانية العادية إلى 84.35 بالإضافة إلى 107.57 تعهد بها إلى المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.[2] وشهدت سنة 2005 هي الأخرى ارتفاعا وصل إلى 240 مليون أورو، أي بنسبة 6.5%، بينما قدر الناتج الوطني الخام العالمي 4.5%. وتحرص فرنسا على دفع مستحقاتها كاملة في بداية السنة وهي بذلك من الدول القليلة الملتزمة بهذا.[3]

أما فيما يخص مساهمتها في مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة المتواجدة فيها، فإنها تمثل 6% من الميزانية العادية الخاصة بكل جهاز. هذا بالإضافة إلى إسهاماتها في إطار الاتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه فرنسا نسبة 15% تقريبا ومن جهة أخرى، تساهم فرنسا أيضا في التمويل التطوعي ومساهمات ذات طبيعة مختلفة في شكل دعم الخبراء، الشباب المتعاونين. وفي هذا الإطار خصصت في سنة 2006 لكل من ONUDC 1.1 مليون دولار، و ONUDI نسبة 00.8% أورو AIEA بـ 6 مليون أورو.

ووصلت مساهمتها في ميزانية سنة 2007، إلى 101 مليون دولار (الميزانية العادية) حيث قدرت حصتها بـ 6.3%. هذا بالإضافة إلى المساهمة الإلزامية

---

[1] Thierry Tardy. Op-cit. P938.

[2] جورج ثروت فهمي. مرجع سبق ذكره. ص21.

[3] Actions et participations de la France à l'ONU dans le systeme des nations–unies **http://www.diplomatie.gouv.fr**/fr/actions-France.830/onu-organisations-internationales.date de mise à jour. P2.-26-11--2007.

لفرنسا في عمليات حفظ الأمن والتي وصلت إلى 270 مليون أورو في 2006، أي بحصة قدرت بـ 7.4714% وهذا راجع إلى تمتعها بمقعد دائم في مجلس الأمن، والملاحظ أن أعباء حفظ الأمن ارتفعت نسبيا ابتداء من سنة 2004 بسبب إضافة سبعة مهام جديدة في كل من ليبيريا، كوت ديفوار، هايتي، تيمور الشرقية، السودان، دارفور و التشاد.كما تساهم فرنسا أيضا في تمويل المحاكم الجنائية، وبلغت مساهمتها في المحاكم التي أقيمت في يوغسلافيا سابقا، ورواندا، حوالي 15.5 مليون أورو في سنة 2007. و قدرت حصة فرنسا خلال هذه السنة بـ6.7% من ميزانية المحاكم.[1]

وتحتل فرنسا المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة التي تمثل نسبة 22% يليها بعد ذلك اليابان التي وصلت مساهماتها إلى 19.5 سنة 2005. لتحتل المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فتعود لألمانيا تليها بريطانيا. إلا أن الولايات لا تدفع مستحقاتها والمقدرة بـ 241 مليار دولار إلى غاية 31 سبتمبر 2004 على مجموع 357 مليار دولار[2]، ورغم ذلك تهيمن على المنظمة.

ب- دعم مجلس الأمن في تسوية وإدارة الأزمات:

يقوم التصور الفرنسي للنظام الدولي الجديد على بقاء الأمم المتحدة في قلب هذا النظام الذي هو قيد التشكل، وخاصة فيها يتعلق باللجوء إلى استخدام القوة في تسوية النزاعات وإدارتها. كما أن فرنسا تهدف إلى جعل الأمم المتحدة أحد الخيارات الممكنة في السياسة الفرنسية في مجال تسير الأزمات الدولية و إدارتها وذلك عبر تفعيل دور مجلس الأمن وجعله في قلب الترتيبات السياسية والدبلوماسية. وهذا يمكن فرنسا بطبيعة الحال من إمكانية استخدام حق الفيتو، حيث أن مركزية دور مجلس الأمن يعني في نفس الوقت مركزية الدور الفرنسي في المنظمة، باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين فيه، ومن ثم تمرير إراداتها في تسير

---

(1) Ibid. P2.
(2) Ibid.

الشؤون الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية الذي أصبح أهم شعارات الدبلوماسية الفرنسية وأحد أهم الوسائل التي تثيرها للتأثير على الرأي العام العالمي سواء الرسمي أو غير الرسمي.

كما تطمح فرنسا إلى استغلال وجودها في مجلس الأمن من أجل طرح القضايا الأساسية التي تتعلق بإعادة توازن أقطاب القوة مثلما ذهب إليه" باسكال بونيفاس"،[1] انطلاقا من الدور الذي أصبح يضطلع به مجلس الأمن والذي ظهر من خلال طرح أهم القضايا سواء على المستوى السياسي، الأمني أو على مستويات أخرى. ولذلك حاولت فرنسا لعب ورقة الأمم المتحدة. فخارج نطاق الأمم المتحدة وبدون موافقة مجلس الأمن لا شرعية دولية. ومن هنا، فإن التصور الفرنسي يقوم على جعل الأمم المتحدة الهيئة العليا ليس فقط للقانون الدولي، ولكن لأي عمل دولي[2]، انطلاقا من أن تهميش الأمم المتحدة يعني تهميش باقي أعضاء مجلس الأمن بما فيها فرنسا.

ومن أبرز مظاهر هذا التصور الفرنسي، الجهود الفرنسية التي تبذلها في اطار مجلس الأمن وإدارة الأزمات الدولية. فقد لعبت دور بارزا في المفاوضات الخاصة بالقرار 1441 المتعلق بتجريد العراق من السلاح والذي تمت المصادقة عليه في 8 نوفمبر 2002 من قبل مجلس الأمن. وفي هذا السياق يرى " فليب غوردن" و" جوستان فيس Philip "Gordon" و "Justin Vaisse، بأن فرنسا استطاعت أن تحافظ على سلطة مجلس الأمن لتبقى بذلك الأمم المتحدة الرابح الأساسي في هذه القضية، والتي تدعمت (الأمم المتحدة) في دورها كمنظمة تمثل الشرعية الدولية.[3]

---

[1] Pascal Baniface. **La France est-elle encore une grande puissance**?. Op-cit. P78.

[2] Henri Froment – Meurice. "Une politique étrangère pourquoi faire?". **Politique étrangère**.N 2. 2000 .P326.

[3] Christian Saint – Etienne. Op-cit. Pp 67-68.

وعارضت السعي الأمريكي داخل مجلس الأمن لتضمين القرار بندا يجيز استخدام القوة ضد العراق دون موافقة مجلس الأمن وطالبت بتعديلات على مشروع القرار الأمريكي إلى أن خرج خاليا من هذا البند. وبصدور القرار 1441، استمرت التصريحات الفرنسية تؤكد أن الموقف الفرنسي الرافض للحرب يرتكز على اعتبارات الحفاظ على الشرعية الدولية ورفض النزعة الانفرادية الأمريكية. وازداد الموقف الفرنسي صلابة في ضوء تزايد المعارضة الشعبية الفرنسية للحرب على العراق، التي بلغت 64% في ديسمبر 2002، كما ارتفعت شعبية الرئيس "شيراك "إلى 76%[1]. وبعد صدور القرار صرح الرئيس" جاك شيراك" قائلا: "بهذا التصويت بالإجماع، فإن الدور المركزي ومسؤوليات مجلس الأمن في مجال السلام والأمن تم تأكيدها بصورة كاملة وهذا ما كان مطلوبا".[2] وتبين لفرنسا من خلال مشاركتها في صدور هذا القرار وبهذه الصيغة، أنه يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا استنادا إلى مكانتها في مجلس الأمن. وقد تمحور هدفها حول إبعاد الأمم المتحدة ومنع تحول مجلس الأمن إلى غرفة تسجيل واستماع وتأكيد قرارات تتخذ خارجه.[3]

ولعل الموقف الفرنسي من الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، يوضح بصورة كاملة هذا التصور. فقد كانت فرنسا تأمل أن تنتهي حرب الخليج الثانية (1990–1991)- التي شاركت فيها–، بتحرير الكويت وتأسيس نظام دولي جديد تقوده الأمم المتحدة اعتمادا على الشرعية الدولية، إلا أن ترتيبات ما بعد حرب الخليج الثانية أقصت فرنسا وأوروبا، وتجاهلت دور الأمم المتحدة واتضح أن

---

(1) سعاد محمد محمود حسن. **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلنطي "دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسية الخارجية الأمريكية"** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (قسم العلوم السياسية). 2005. ص301.

(2) Thierry. Tardy..Op-cit. P945.

(3) Ibid. P944.

النظام الذي أفصح عنه "جورج بوش الأب"، إنما يكرس الهيمنة الأمريكية. كما أن الشركات الفرنسية لم تحصل من غنائم الحرب إلا بمقدار مشاركتها فيها واستحوذت بالمقابل الشركات الأمريكية على نسبة 90% من عقود إعادة الإعمار.[1] هذا إلى جانب إعادة الانتشار والتمركز العسكري الأمريكي في المنطقة والإنفراد كليا بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما كشف عنه مؤتمر مدريد1991، وما أنجر عنه من تبعات، ظهر فيها الدور الفرنسي مهمشا في أهم القضايا الدولية.

وفي دفاعه عن قرار خوض الحرب آنذاك ركز الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" على مكانة فرنسا المهددة في النظام الدولي وعلى المصالح الفرنسية التي لابد أن تتأثر مستقبلا. وكانت الشركات الفرنسية الكبرى قد أبدت إحساسها بالقلق إزاء استحواذ أمريكا وبريطانيا على معظم العقود من الشركات السعودية والكويتية. كما أن الشركات الصناعية العسكرية الفرنسية مثال طومسون وماترا وآيروسباسيال وداسو، شعرت أنها مقبلة على خسارة سوق واعدة وهذا ما دفع فرنسا إلى تغليب المصالح على المبادئ،[2] وهو الهدف الذي افصح عنه خطاب تبرير المشاركة الفرنسية في حرب الخليج الثانية في 9 جانفي 1991، حيث أكد الرئيس "فرانسوا متيران" على العديد من الحقائق ومنها، ضمان الحضور الفرنسي في كل المسائل الدولية.[3][*]

---

(1) غسان العزي. "الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية – الأمريكية: "**شؤون الأوسط.** العدد 70. مارس 1998. ص31.

(2) المرجع نفسه. ص30.

(3) Pascal Baniface. **la France est-elle encore une grande puissance**?. Op-cit. P10.

(*) "La France ne peut pas s'abstenir du terrain sur lequel vont se placer les défenseurs du droit international sans perdre, d'une certaine manière ce quelle a acquis à travers l'histoire et à travers les siècles de courage et de défense de quelques principes fondamentales. La France s'est battue en 1792 parce qu'elle était porteuse de quelques principes qu'elle venait simplement de définir pour elle même, et qui devaient devenir des

وازدادت المخاوف الفرنسية حيال الدور الأمريكي في العالم بعد إحكام السيطرة الأمريكية على الحلف الأطلنطي ورفض منصب القيادة الجنوبية الذي طالبت به فرنسا، وإجبار الإتحاد الأوروبي على وضع اللبنات الأولى لدفاع موحد تحت الهيمنة الأطلسية- الأمريكية، وهو ما أدى إلى إعلان معارضتها، التي ترجمتها في رفضها صدور قرار من مجلس الأمن يبيح لأمريكا استخدام القوة ضد العراق. فعلى الرغم من تضامن فرنسا مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية و في الحرب على الإرهاب و مشاركة القوات الفرنسية في محاربة حركة طالبان، إلا أنها لم تظهر أي نوع من الدعم والتضامن معها في حربها على العراق في مارس 2003، حيث عارضت العمل العسكري وحاولت جاهدة إفشال الجهود الأمريكية.

وحاولت بكل الوسائل الدفع بالأزمة في اتجاه الحل الدبلوماسي، بالتعاون مع حليفتها ألمانيا وتم في هذا الإطار، طرح الطرفين لمبادرة " الخيار الثالث"، لحل الأزمة وتضمنت العديد من النقاط أهمها مضاعفة عدد المفتشين، واستخدام الطائرات لجمع المعلومات عن المواقع العراقية و إنشاء مكاتب إقليمية إضافية في المحافظات العراقية وإلزام بغداد بمزيد من التعاون مع المفتشين.[1] ويرى "سعيد اللاوندي"، أن هذه المبادرة تنطلق من قراءة القرار 1441 والذي لم يتضمن أية آلية للجوء إلى القوة العسكرية وإنما يحتم صدور قرار ثاني عن مجلس الأمن بعد استنفاذ كل الوسائل المتاحة لحل الأزمة سلميا. وشرحت فرنسا، مضمون المبادرة

---

principes dans le monde entier….. C'est l'intérêt de la France que d'être partie prenante au règlement qui de toute manière, suivra celui des affaires au Proche-Orient. La France ne pourrait pas être absente de cette partie du monde.Elle ne pourrait pas non plus justifier sa présence permanente au Conseil de sécurité…. elle est une des grandes puissances du monde et doit être digne de ses charges et notre peuple le comprendra.

[1] سعيد اللاودي. **وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.** القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 2004. ص139.

فيما سمى بــ "لاورقة non papier" (مجرد اقتراحات ولا ترقى إلـــى المســـتوى الوثيقة). حيث تضمنت:[1]

- رفع عدد المفتشين الى 360 مفتشا، إقامة فـــرق جمركيـــة متنقلـــة لمراقبة المواقع الحدودية ومنع العراق من استيراد السلع الممنوعة.
- تدعيم المراقبة الجوية باستخدام طائرات فرنسية (ميـــراج)، ألمانيـــة (درونز) وروسية (أنطونوف) إلـــى جانـــب الطـــائرات الأمريكيـــة (الخاصة بالتجسس ريو2) وإنشاء مركز مهمته جمع وتحليل جميـــع المعلومات الخاصة بالعراق.

إلا أن الإدارة الأمريكية تجاهلت هذه المبادرة واعتبر" رامســـفيلد" أن هـــذه المبادرة الخرساء لم يسمع بها أحـــد. وازاء هـــذا التجاهـــل الأمريكـــي للمبـــادرة الفرنسية – الألمانية، لم يكن أمام فرنسا وألمانيا ســـوى التشـــدد، حيـــث رفضـــتا الانصياع للرغبة الأمريكية داخل حلف الناتو والتي تقضي بمـــد تركيـــا بأســـلحة وعتاد في مواجهة الخطر الذي يهددها وهو العراق وانضمت بلجيكـــا إلـــى هـــذا التحالف.[2]

وظهر التشدد الفرنسي أكثر داخل مجلس الأمن في الجلسة العلنيـــة، والتـــي حاولت أمريكا خلالها تمرير قرارها بضرب العراق. وقد عبر" دومنيك دو فليبـــان" في 30 مارس 2003 خلال النقاش الذي دار في مجلس الأمن حول الإرهاب، عن رفض فرنسا لفكرة الحرب على العراق. وخلال خطاب "كولن باول" أمام مجلس الأمن في 3 فيفري 2003، أعلن وزير الخارجية الفرنسي، رفض الحل العســـكري في ظل عدم توفر أمريكا على دلائل تدين العراق بامتلاكه لأسلحة الدمار الشـــامل. وهو ما أكده الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" الذي صرح في 10 مـــارس 2003،

---

[1] المرجع نفسه . ص139–140.

[2] المرجع نفسه. ص140.

بأن فرنسا سوف تلجأ إلى حق الفيتو ضد أي مشروع قرار يعطي الضوء الأخضر الدولي للحرب على العراق. [1]. مبررا رفضه هذا بالنتائج التي قد تنجر عن التدخل العسكري: "ان النتيجة يمكن أن تكون إجمالا أو كاملة متناقضة مع الهدف الذي تبحثون عنه، وهو وضع حد لديكتاتورية من أجل منح ميلاد لديمقراطية، يمكنكم أن تجدوا أنفسهم في مواجهة أغلبية شيعية تريد فرض القانون".[2]

ورغم نجاح فرنسا في عرقلة صدور قرار من مجلس الأمن يسمح لأمريكا بضرب العراق بدعم من ألمانيا وروسيا والصين ورفض الحل العسكري خصوصا بعد أن كشف تقرير"البرادعي- بليكس" أن العراق أظهر تعاونا أكبر في الجولة الثانية من التفتيش، [3] إلا أن أمريكا نفذت إرادتها خارج نطاق الشرعية الدولية ولم يستطيع التحالف الفرنسي – الروسي، الألماني أن يحمي الشرعية الدولية وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول مصير الأمم المتحدة.

وواصلت فرنسا إصرارها على الدور الأممي بعد الحرب، حيث طالبت بأن يكون للمنظمة دور في إعمار العراق وانتقال السيادة في أسرع وقت للعراقيين. وترى باريس أن الأمم المتحدة تعد أحد العوامل الرئيسية في تماسك العمل الدولي وأصرت على أن عملها في العراق، لا يجب أن يقتصر على الجانب الإنساني ولكن يجب أن يمتد إلى المجالات السياسية والمتعلقة بإعادة إعمار العراق.[4]

---

(1) Christian Saint – Etienne. Op-cit.Pp 68-69.

(2) Henri Vernet et Thomas Cantaloube .**Chirac contre Bush: l'autre guerre**. Paris: JCLattes.2004.

(3) سعيد اللاوندي. **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.** مرجع سبق ذكره. ص141.

(4) فضل يحييٰ فضل ارحيم. **السياسة الأوربية تجاه القضية العراقية 2003-2006**.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الدول العربية. معهد البحوث والدراسات العربية.قسم البحوث والدراسات السياسية. 2006. ص198.

وطالبت الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية ومشاركة الدول الأوروبية في تكاليف الأمن والرقابة وبناء العراق، وفي هذا الإطار يرى "باسكال بونيفاس"، مدير معهد العلاقات الدولية، بأن "عودة أمريكا للأمم المتحدة تعزز فكرة التعددية القطبية لأنه ثبت أن القوة العظمى الوحيدة في العالم غير قادرة على تسيير الأمور بعد الحرب في دولة تعدد سكانها، 26 مليون نسمة".(1)

وفي 22 ماي 2003، هضمت فرنسا مصادقة مجلس الأمن على القرار 1483، والذي منح إدارة العراق (إضفاء الشرعية) إلى الولايات المتحدة. بمدة زمنية أوسع من تلك التي كان يمكن مناقشتها في فيفري. لقد فوض مجلس الأمن الدولي مهمة، إعادة بناء العراق واستغلال ثرواته البترولية وتنظيم- بالتعاون مع مجلس الأمن- مسار سياسي يؤدي إلى انتخابات وتشكيل حكومة عراقية الى الولايات المتحدة.(2)

ان هذا الموقف الرافض، ليس وليد لحظة الخلاف حول العراق وإنما هو خلاف ناتج عن تضارب مصالح الطرفين في المنطقة، وتجاهل أمريكا للدور الفرنسي خلال حرب الخليج الثانية وما صاحبها من مظاهر الهيمنة الأمريكية. وعليه، فان ما تصبو إليه فرنسا هو نفس الذي دفع بأمريكا إلى إقحام جيوشها في المنطقة والفرق الوحيد هو أن فرنسا وفي ظل افتقارها لوسائل الهيمنة وحماية مصالحها البترولية في العراق اختارت اللعب على مسالة الشرعية ورفض استخدام القوة المسلحة. وهنا نتساءل لو أن الحرب كانت في خدمة المصالح الفرنسية، هل كان بوسع فرنسا ان تقيم هذه الضجة في معارضة الحرب؟. بالتأكيد لا. ولكن يبقى أن وجود أطراف دولية تتصارع قد يفيد الدول الضعفاء التي يمكن لها أن تلعب على هذه المنافسة في تمرير مطالبها.

---

(1) سعيد اللاوندي. **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.** مرجع سابق ذكره. ص148.

(2) Christian Saint – Etienne.Op-cit. Pp71-72.

ان خطاب الشرعية الدولية، يؤكد حقيقة المأزق الفرنسي الذي يتمثل في افتقارها لوسائل ضغط مستقلة وفعالة تمكنها من التحكم في الأمور وفرض ارادتها على القوى الأخرى مما دفع بها إلى توظيف الأمم المتحدة. وهو ما يمكننا من فهم دعوتها لتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق بعد الحرب. انها محاولة لسد الطريق على أمريكا التي أرادت إبعاد كل الدول التي لم تشارك في الحرب من اعادة بناء العراق. ومن ناحية أخرى، فإن فرنسا تحاول استثمار كل الفرص المتاحة من أجل المحافظة على دور سياسي في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط بالذات بعد ان انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على المنطقة.

وفي العدوان الإسرائيلي على لبنان في سنة 2006، شعرت فرنسا أنها معنية أكثر من غيرها بما يحدث في لبنان وبدأت الجهود الفرنسية من أجل المحافظة على دورها في لبنان، حيث أرسل الرئيس الفرنسي"جاك شيراك" وزير خارجيته" فليب دوستي بلازي"، أربع مرات إلى لبنان كما أرسل رئيس الوزراء "دومينيك دو فليبان" وعددا من الوزراء. وخلال مؤتمر روما الذي عقد في 26 جويليه 2006، تقدمت فرنسا بورقة لإيجاد تسوية للنزاع، استوحى منها القرار رقم 1701 الذي تبناه مجلس الأمن في 12 أوت 2006، وهو القرار الذي وضع حدا للحرب الإسرائيلية على لبنان. وبذلك شعرت فرنسا أنها حققت نجاحا دبلوماسيا من الدرجة الأولى، حيث وباستثناء مشروع قرار روسي، لم تتقدم أية دولة بمبادرات لحل الأزمة. ورغم التعديلات التي أدخلت على القرار، إلا أنه احتوى على المقاربة الفرنسية[1].

وحاولت فرنسا انتزاع مجموعة من التنازلات من واشنطن ومنها ما جاء تحت التهديد الدبلوماسي. فخلال مؤتمر صحفي، عقب اجتماع استثنائي لمجلس

---

(1) أحمد دياب. "المواقف الدولية من الحرب على لبنان". **السياسة الدولية**. العدد166. أكتوبر 2006. ص139.

وزراء فرنسي مصغر، عقد في مدينة تولون، المتوسطة بحضور رئيس الحكومة ووزير الخارجية والدفاع، أعلن "شيراك" أن بلاده سوف لن تتردد في طرح مشروع قرار أحادي في مجلس الأمن، إذا تبين لها، أن الوصول إلى نص مشترك مع واشنطن صعب التحقيق. ولقد لجأت فرنسا خلال هذه الأزمة إلى تغليب التقارب مع أمريكا عوض المواجهة التي ميزت الحرب على العراق، وعيا منها، أنه لا حظ لها في الوصول إلى نتيجة في مجلس الأمن إلا بالتفاهم مع واشنطن ومن هذا المنطلق، فإن إستراتيجية التحرك الفرنسية قامت على تقديم مقترحات مقبولة ومتوازنة وحشد الدعم الأوروبي والدولي لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن باريس لا تريد الافتراق عن واشنطن ولا القطيعة مع إسرائيل وأن هدفها هو إيجاد مخرج يحقق عدة أهداف،وهو ما حققه القرار 1701. وأهم بنوده: تعزيز قوات اليونفيل، اقتراح تشكيل قوة ضاربة مكونة من 15 ألف جندي، طلب من فرنسا المشاركة بنحو 3500 جندي مع تولي قيادتها.و لكنها تراجعت عن الالتزام بقيادة هذه القوات، مكتفية بإرسال 200 مهندس عسكري فقط، في محاولة لتفادي خسائر اخرى. (التجارب المريرة لفرنسا في عمليات حفظ الأمن حيث خسرت سنة 1983 -58 جندي في هجمات انتحارية كما قتل في البوسنة 84 عسكريا فرنسيا).[1]

إلا أن قرار إيطاليا بإرسال 3000 جندي إلى لبنان والاعلان عن استعدادها لقيادة القوات الدولية أدى إلى تخوف باريس من دور إيطالي مميز في سوريا ولبنان يقضي على دورها التقليدي،[2] وهو ما دفع بفرنسا إلى قبول تولي قيادة القوات والمشاركة بألفي جندي. كما شارك الإتحاد الأوروبي بنصف القوات المطلوبة ،أي سبعة آلاف وخمسمائة ألف جندي (7500) حيث كان من المتوقع أن ترسل إيطاليا ما بين 2000 و2500، فرنسا 2000 جندي، فنلندا 250 جندي، بينما

---

(1) المرجع نفسه. ص139-140.

(2) المرجع نفسه. ص140.

تقدم ألمانيا وهولندا دعما بحريا مقابل الشواطئ اللبنانية، الدعم الإسباني بين 700 وألف عنصر وتعهدت بولندا بإرسال 500 جندي، وبلجيكا حوالي 400.[1]

وفي ازمة كوسوفو أصرت فرنسا على دور مجلس الأمن والأمم المتحدة و ضاعفت من مبادراتها تحت المظلة الأوروبية. فإلى جانب مشاركتها في القوات المتعددة الجنسية (KFOR)، قدمت مشروع قرار لمجلس الأمن والذي انتهى إلى صدور قرار رقم 1199 وتم تعيين الفرنسي "بيرنار كوشنار" " Bernard Kouchner ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لإدارة عملية الأمم المتحدة في كوسوفو.[2].

ان فرنسا تتواجد في كل الأزمات الدولية وذلك من خلال المبادرات الفردية أو في الاطار المتعدد الأطراف. ومعظم تحركاتها تتم في إطار الأمم المتحدة وتحاول في هذا الإطار، إدراج القوى الفاعلة في اللعبة السياسية (ألمانيا، روسيا، الصين)، وهي دول تمتلك وسائل سياسة حقيقية شاملة ولكنها ليست الولايات المتحدة كما عبر عن ذلك "ايبار فدرين""Hubert Védrine".[3] وتمحور الدور الفرنسي في: ضمان حضور قوي في الأزمة وتطوير تحليل مخالف للتحليل الأمريكي والبحث عن حل تشاوري مع أمريكا.

ج- المشاركة في عمليات حفظ الأمن.

تعتبر عمليات حفظ الأمن من أهم المجالات التي حاولت فرنسا استثمارها لصالح دعم دورها في الأمم المتحدة، حيث توجد على قائمة أهم الدول النشطة في عمليات حفظ الأمن من الجيل الثاني. ففي سنة 1993، كانت أول مساهم من حيث

---

[1] خليل العناني."القرار 1701 ... دلالات ومآلات". **السياسة الدولية**. العدد 166.أكتوبر 2006. ص145-146.

[2] Marie – Christine kessler et Frédéric Charillon. Un "rang " a réinventer». Frédéric Charillon. Les politiques étrangères: Ruptures et continuités.Paris: La Documentation Française.2001. Pp107-108.

[3] bid .P108.

قوات حفظ السلام (القبعات الزرقاء)، حيث أقحمت 9119 جندي من أصل 76461 في ثماني (8) عمليات من أصل سبعة عشر (17) تم تنفيذها، وهذا بالموازاة مع جهودها على المستوى السياسي وتسوية الأزمات بالطرق السلمية في إطار مجلس الأمن. كما شاركت في عملية APRONUC الخاصة بكمبوديا والصومال ONUSOM وفي يوغسلافيا سابقا FORPRONU إلى جانب المساهمة المالية في هذا المجال، والتي بلغت أكثر من ستة مليار فرنك.[1] وفي سنة 1994 وفي إطار قوات الأمن المتحدة الموزعة في العالم والبالغ عددها 70.000 جندي، بلغ عدد الجنود الفرنسيين 12.000 منهم 9.000 من القبعات الزرقاء، حيث احتلت المرتبة السادسة من حيث عدد الجنود[2] وبقيمة مالية بلغت 5.6 مليار فرنك".[3]

وفي سنة 2003، وصلت المساهمة المالية الفرنسية إلى 140.34 مليون أورو، مما يدل على رغبة فرنسا في التواجد على الساحة السياسية الدولية ودعم الأمم المتحدة. وقد أكد ذلك "جاك شيراك "في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر2003، بقوله: " في عالم اليوم لا يستطيع أحد أن يعمل منفردا باسم الجماعة ولا يستطيع أحد أن يقبل فوضى المجتمع من دون قواعد. لا بديل عن الأمم المتحدة، التعددية هي أمراً مهماً.انه مجلس الأمن يجب عليه أن يضع حدودا لاستخدام القوة ولا يستطيع أحدا أن يحتفظ لنفسه بالحق في استعمالها (القوة) بشكل منفرد ووقائي"[4].

وفي إطار نموذج Sous traitance للعمليات العسكرية والتي يقوم بموجبها مجلس الأمن بخلق العملية، ثم يوكل مهمة تطبيقها إلى المنظمات الإقليمية (الحلف

---

(1) thirrey Tardy. Op-cit .P 934.

(2) Philippe – Moreau Deferges. Op.cit P.50.

(3) Thierry Tardy. Op-cit. P934.

(4) جورج ثروت فهمي. مرجع سبق ذكره. ص21.

الأطلنطي في البوسنة والهرسك)، رواندا، تيمور الشرقية (Interfet)، أفغانستان (ISAF)، أقحمت فرنسا في سبتمبر 2002، 442 من بين 44359 من الأفراد الذين شاركوا في خمسة عشر عملية في إطار الأمم المتحدة. وهو ما جعل فرنسا تحتل المرتبة 28 من حيث عدد الأفراد. وفي إطار (SFOR) في البوسنة والهرسك، شاركت فرنسا بـ 2550 فردا وبـ 5318 في عملية KFOR بكوسوفو كما تشارك أيضا في عملية (ISAF) بأفغانستان وذلك بـ 447 فرد[1].

وفي إطار اتفاق الالتزام المشروط " Accord d'engagement Conditionnel" والذي يعني: نظام القوات التي توجد في الانتظار (Le Système des forces en attente) التي تتشكل من الدول الأعضاء التي تلتزم في هذا الإطار، بوضع قوات تحت تصرف الأمم المتحدة وتجمع في Base (قاعدة) معلومات وتسمح لدائرة عمليات حفظ الأمن بامتلاك وبصفة دائمة ومستمرة، معطيات عملية ولوجيستيكية عن القوات التي يمكن أن توضع تحت تصرف الأمم المتحدة، الهدف منها تسهيل التدخل السريع في حالة حدوث الأزمات. وفي هذا الإطار أمضت فرنسا في 25 جوان 1999 اتفاق " Accord d'engagement conditionnel"، التزمت بموجبه بوضع 5000 جندي تحت تصرف الأمم المتحدة من أجل عمليات حفظ الأمن.[2]

وفي نفس السياق، تم تعيين "بيرنار كوشنار" Bernard Kouchner"سنة 1988، كأمين دولة عام، تابع للوزير الأول، مكلف بالعمل الإنساني. وفي سنة 1991 تم ربط أمانة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية وعين في سنة 1992 "كوشنار" وزير الصحة والعمل الإنساني في حكومة" بيار بيريكوفاي" Pierre Bérégovoy " . كما شاركت فيما بين عامي 1988 و1993، في العديد من عمليات حفظ الامن في مناطق مختلفة وخصصت لهذا الغرض مبالغ مالية قدرت

---

(1) thierry Tardy.Op.cit. Pp 935-.936.

(2) **http://www.un.int** /france/frame/français/ france- . Op-cit.P2.

(31.2%) بالنسبة لإفريقيا ما بين 1988 و1993، 29.2% في الشـرق الأوسـط والأدنى، 16.8% في أوروبا، الإتحاد السوفياتي سابقاً (14.3%). أما في أسيا فقد بلغت مساهمتها 5.4 % وذلك من القيمة الإجمالية و التي قدرت بما يقارب 900 مليون فرنك، منها 48.8% مـن المسـاعدات خصصـت للنزاعـات و22.5 % خصصت للكوارث، بينما نسبة 19.1 تم توجيهها للاجئين.(1)

ان الجهود الفرنسية في دعم الأمم المتحدة يجد تفسيره في هدف استراتيجي وهو محاربة الإنفراد الأمريكي والسعي لنظام متعدد الأقطاب، تلعب فيـه فرنسـا دوراً بارزا. وقد أدت هذه الجهود الفرنسية إلى زيادة تأزم العلاقات مع الولايـات المتحدة اذ يرى الكاتب الأمريكي" سيمون سرفاتيو"،بأن الأمريكيين لا يثقـون فـي الفرنسيين ويرون أنهم عقبة في طريق نظام الأحادية القطبية الذي بدأ يتكرس منـذ انهيار حائط برلين في 9 نوفمبر 1989 ودليلهم على ذلك ان الـرئيس الفرنسـي "شيراك" تحدث في أكثر من مناسبة عن عالم متعدد الأقطاب تكون أمريكا فيه قطبا مع أقطاب أخرى.(2)

وفي تحليله للموقف الفرنسي بعنوان "فرنسا وأمريكا في حالة حرب"، صـرح "توماس فريدمان"، بأنه آن الأوان لكي يتوصل الأمريكيون إلى فهم أمـر مـا، إن فرنسا ليست مجرد حليف مزعج أو منافساً غيوراً. لقـد أصـبحت فرنسـا عـدواً لأمريكا إذا أضفت إلى ذلك كيف تصرفت فرنسا أثناء الاسـتعداد للحـرب علـى العراق. وإذا نظرنا إلى كيفية تصرف فرنسا أثناء الحرب عندما رفـض وزيـر خارجيتها "دومنيك دوفليبان" الإجابة على سؤال عمن يريده أن يكسب الحرب فـي

---

(1) Bertrand Gallet. **Précis de politique étrangère française**. Ellipses.1996. P 83-.

(2) سعيد اللاوندي. **وفاة الأمم المتحدة.أزمة المنظمات الدولية في الهيمنة الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص146.

العراق صدام أم أمريكا....هناك استنتاج واحد هو أن فرنسا تريد أن تفشل أمريكا في العراق.......[1]

إن المتتبع للجهود الفرنسية في سبيل تفعيل دور الأمم المتحدة والمحافظة على الشرعية الدولية، يستنتج مدى الاهتمام الكبير الذي تولية فرنسا لهذه الهيئة باعتبارها الإطار الأمثل لتكريس نظام دولي متعدد الأقطاب ووضع حد للهيمنة الأمريكية، من خلال دعم مجلس الأمن والمشاركة والوفاء بالتزاماتها المالية وتحمل مسؤوليات حفظ الأمن والمساهمة في حل الأزمات الدولية والميل إلى تغليب الجهود الدبلوماسية والحلول السياسية على استخدام القوة العسكرية.

ولكن لا يمكن التسليم بأن الأمم المتحدة كفيلة بتحقيق الأهداف الفرنسية لأن التأثير على منظمة الأمم المتحدة يرتبط بالدرجة الأولى بوضع الدولة في النظام الدولي وتعريفها لدورها داخل هذا النظام الدولي وهو وضع تحدده إمكانات الدولة وقدراتها. فالدول القوية هي التي تحدد معايير وقواعد عمل مختلف الهيئات والمنظمات الدولية (انظر الفصل الأول من الأطروحة). فالتصور بأن الأمم المتحدة قادرة على القيام بدور أساسي، إنما يعتمد بشكل أو بأخر على الدول الفاعلة في النظام الدولي كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي جعلت من الأمم المتحدة وسيلة لإضفاء الشرعية الدولية على قراراتها وهو ما أدى إلى انعكاسات سلبية على مصداقية المنظمة ولاسيما في الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق. ومن ثم يبقى الرهان الفرنسي على دورها في مجلس الأمن غير كاف لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وردع الهيمنة الأمريكية وهذا رغم محاولة فرنسا النشاط في إطار تحالفات (ألمانيا وروسيا).

ومن جهة ثانية، فان الجهود الفرنسية لتدعيم المنظمة لا يخرج عن نطاق اللعب على أوتار الشرعية الدولية لتحقيق مصالحها التي أصبحت مهددة في كل

---

[1] فضل يحيي فضل ارحيم مرجع سبق ذكره. ص199 –200.

المناطق الحيوية ولا علاقة لذلك بالدول الضعيفة التي تريدها سندا في التصويت ضد الهيمنة الأمريكية. ففرنسا تريد تقوية وسائل المساومة لديها وإيجاد بعض الأوراق التي تسمح لها بالضغط وفرض إرادتها كفاعل لا يمكن تهميشه. و لهذا، فان كان البعض يعتقد أن الأمم المتحدة أصبحت في ظل النظام الدولي الجديد تتميز بدور فعال، فإننا نعتقد أن هذه الفعالية ناتجة عن تزايد دور أمريكيا في حماية مصالحها ضمن الإستراتيجية الجديدة التي توسعت اقتصاديا وعسكريا إلى أهم المناطق الإستراتجية في العالم بدعم من الحلف الأطلنطي، الأداة العسكرية التي تفتقدها الأمم المتحدة لفرض قراراتها على الجميع.

وعليه تظهر الجهود الفرنسية كسياسة استنزاف على أكثر من مستوى في ظل استبعاد استخدام السلاح النووي وافتقارها لآليات مستقلة تجنبها مساومة القوى الأخرى. فتعدد الأطراف (الأمم المتحدة) يخضع أولا، لقوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والثقافية. ثانيا، فان المؤسسات المتعددة الأطراف (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) تعاني العديد من العراقيل السياسية، وكلها تحتاج إلى عملية إصلاح وتكييف عاجلة.

ويؤكد "دانيال ريمي"، خبير أوروبي في المنظمات الدولية، بأن الولايات المتحدة تستخدم الأمم المتحدة كأداة حاسمة في المحافظة على مصالحها الإستراتجية في النظام العالمي.[1] و مع ذلك لا تدفع مستحقاتها المالية و هي المعضلة الأخرى التي تعاني منها أيضا المنظمة.ففي سنة 1995 بلغت مديونية الدول أعضاء الأمم المتحدة 6،3 مليار دولار :1,4 مليار دولار خاص بالميزانية العادية و2،2 مليار لتمويل عمليات حفظ السلام. و كانت أكبر الدول المدينة هي الولايات المتحدة بمبلغ 1 مليار دولار منها 539مليون دولار لتمويل عمليات حفظ

---

(1) سعيد اللاوندي. **بدائل العولمة. طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**. مرجع سبق ذكره. ص123.

الأمن والاتحاد الروسي بمبلغ 649 مليون دولار منها 63 مليون دولار للميزانية العادية و586 مليون دولار لتمويل عمليات حفظ السلام. فمن جهة تحاول الدول أن تضع المنظمة في قلب التحولات ومن جهة ثانية تتكر عنها الوسائل الأزمة لإنجاح هذه المهام. [1]

وعليه، فان دعم فرنسا لمنظمة مفلسة تقوم على تكريس موازن القوى السائدة لا نعتقد أنه يمثل مضاعفا فعالا للقوة الفرنسية ولمصالحها إلا من منطلق المساومة مع القوى الفاعلة في المنظمة و ذلك على حساب مصالح السواد الأعظم من الشعوب الضعيفة. فالمصالح الفرنسية تجد فرصتها خاصة في مضاعفة استثماراتها في مناطق مصالحها الحيوية وإتباع سياسة تبادل المنافع ومناضرة القضايا العادلة واحترام سيادة الدول.

3-2- **الإتحاد الأوروبي**.

يعتبر الاتحاد الأوروبي مقارنة بالأمم المتحدة قلب الإستراتيجية الفرنسية ومحور حركتها. فأوروبا هي أول مجال إقليمي تصورته فرنسا لاستعادة دورها الريادي الذي بدأ يتراجع منذ 1871، ليصبح البناء الأوروبي ضرورة أساسية وأحد أعمدة دورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فابتداء من مشروع Briand (1929-1930)، إلى غاية إعلان الاتحاد الأوروبي سنة 1992، لم تتوارى فرنسا عن بذل جهودها والدفاع عن المصالح والخصوصيات الأوروبية. ولقد توضحت أسس الدور الفرنسي في الإطار الأوروبي مع الجنرال "ديغول".

3-2-1- ديغول والتصور الفرنسي للبناء الأوروبي.

كانت الحرب العالمية الأولى وما حملته من دمار، أهم الدوافع الفرنسية نحو دفع عملية الاندماج الأوروبي والوحدة باعتبارها أحد السبل لدعم فرنسا. وقد

---

(1) برتران بادي ماري. كلود سموتس. **انقلا ب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي**. مرجع سبق ذكره. ص126.

ضاعفت نتائج الحرب العالمية الثانية من هذا الشعور بعد تراجع دور أوروبا ومكانتها على الساحة العالمية وتبلور نظام يالطا الذي سطرته الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي (سابقا). إلى جانب بروز خطر الإتحاد السوفياتي كمصدر رئيسي للتهديد. وهكذا، طرحت قضية الوحدة الأوروبية في ظل عملية دولية كبرى، لإعادة ترتيب أوراق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ومنذ البداية، كانت فرنسا في قلب مختلف المبادرات والأطر المؤسسية التي ظهرت خلال 1948-1949 وعلى رأسها حلف بروكسل الذي وقعت كل من فرنسا، بريطانيا، ودول البينلوكس الثلاث على اتفاقيته في 17 مارس 1948، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، الذي وقعت اتفاقيتها في 16 أفريل 1948، من قبل 16 دولية أوروبية استفادت من مشروع مارشال. إلى جانب مجلس أوروبا الذي وقعت اتفاقيته في ماي 1949. إلا أن المعضلة الألمانية حالت دون تطور هذه المشاريع نحو الوحدة، إلى غاية مبادرة الفرنسي "جان مونيه"، رجل الدولة والمفكر الفرنسي، الذي بلور رؤية واضحة لحل هذه المعضلة وذلك باستناده إلى النظرية الوظيفية[2].

وقام تصور "مونيه" على طرح مشروع يتضمن وضع قطاع الفحم والصلب في أوروبا تحت سلطة عليا مشتركة، لما تمثله للصناعات العسكرية من أهمية. وشكل هذا المشروع نقطة التقاء بين فرنسا وألمانيا، إذ كان من غير المعقول أن ترفض فرنسا مشروعا يضع القطاع الذي يقوي الصناعات العسكرية الألمانية تحت سلطة غير ألمانية تشارك فيها فرنسا. كما كان من الصعب على ألمانيا أن لا تقبل بمشروع يفتح أمامها منفذا يمكنها من استعادة مكانتها في المجتمع الدولي. وتم قيام

---

(1) حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2004. ص20-21.

(2) المرجع نفسه. ص22- 23.

الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في سنة 1950 بمشاركة ست دول هي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)[1].

وعند وصول "ديغول" إلى السلطة في سنة 1958، كانت الجهود الفرنسية أضفت إلى وضع المعالم التكاملية الأوروبية، بعد إبرام معاهدة روما في 1957 وتطور الجهود من مستوى التكامل القطاعي إلى مستوى التكامل الاقتصادي. وفي إطار التصور الديغولي الشامل وإعادة صياغة أسس السياسة الخارجية الفرنسية للجمهورية الخامسة على نحو يؤكد خصوصية الدور الفرنسي، أصبحت عملية البناء الأوروبي، أحد أهم أولويات "ديغول" الذي ركز جهوده على محورين وهما:[2]

المحور الأول: إقامة نظام سياسي جديد يحل محل نظام الجمهورية الرابعة المنهارة وتحديث البنى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية على نحو يسمح بانطلاقة كبرى لفرنسا في كل المجالات.

المحور الثاني: العمل على إعادة صياغة أسس السياسة الخارجية على نحو يحافظ على خصوصية الدولة الفرنسية، بما يمكنها من استعادة دورها الريادي في نظام يالطا من خلال:

- رفض الهيمنة الأمريكية ورفض تحول أوروبا إلى منطقة نفوذ أمريكية حيث تصور "ديغول" بأن النهج الذي سلكته العملية التكاملية في أوروبا، صمم ليواكب الإستراتيجية الأمريكية ويتناغم معها ويربط عضويا، أوروبا بالحلف الأطلنطي الذي تقوده أمريكا.
- الربط بين الوحدة والاستقلال. حيث اعتبر أن أوروبا المستقلة شرط لازم لوجود أوروبا الموحدة. ويقصد أوروبا بمعناها الجغرافي أي

---

[1] المرجع نفسه. ص22- 23.

[2] المرجع نفسه. ص147- 148.

أوروبا الممتدة من الاورال حتى الأطلسي، وليس أوروبا بمفهومها الأيديولوجي، أي أوروبا الغربية التي يفصل بينها وبين أوروبا الشرقية، حواجز حرب باردة بين كتلتين متصارعتين. وأدرك أنه لا مكان لوحدة أوروبية حقيقية في ظل علاقة أوروبية تتسم بالتبعية للولايات المتحدة وتجسدها على الصعيد المؤسسي ضمن صيغة حلف شمال الأطلنطي التي آن الأوان لإعادة النظر فيها وتصحيحها للانتقال بأوروبا من دور الحليف لإحدى القوتين المتنازعتين على الساحة الدولية، إلى دور اللاعب المستقل والقادر على المساهمة في صنع السلام العالمي وليس في تكريس الاستقطاب الدولي.

- رفض شكل الفدرالية لأنها تنطوي على تقليص السيادة الوطنية للدول لصالح سلطة أوروبية عليا مشتركة تتوسع صلاحياتها على الدوام وتتحول في النهاية إلى حكومة ولايات متحدة أوروبية، وفضل في المقابل، صيغة التعاون السياسي الذي يستند إلى تضامن قوي بين دول وحكومات أوروبية تنشد الاستقلال الفعلي والقادرة على ممارسة سياسة خارجية نابعة من مصالحها الذاتية، بما فيها المصالح الأوروبية المشتركة، "فديغول" كان يسعى إلى عملية سياسية لتحقيق الوحدة الأوروبية، تقودها حكومات تؤمن بأن أوروبا المستقلة هي الطريق الحقيقي لأوروبا الموحدة وليست أجهزة بيروقراطية من نوع المفوضية.

وخلال مؤتمر صحفي في 5 سبتمبر 1960، أجاب "ديغول" عن سؤال مفاده ماهية رؤيته لأوروبا بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقية روما قائلا: "إن بناء أوروبا – بمعنى وحدتها –هو مطلب أساسي ولكن بلوغه يكون انطلاقا من الحقائق وليس من الأحلام. لذلك لنا أن نتساءل: ما هي تلك الحقائق التي يتوجب أن يستند إليها البناء الأوروبي؟ وما هي أعمدته؟ إنها بكل بساطة الدول الأوروبية التي هي

بالقطع مختلفة عن بعضها البعض، ولكل هويته وتاريخه ولغته وتراثه وإنجازاته وطموحاته. فالدول هي الكيانات الوحيدة المالكة للسيادة ولسلطة فرض الطاعة على مواطنيها، ومجرد التخيل بإمكانية إقامة مؤسسات تعلو فوق هذه الدول، هو من قبيل الإغراق في الأوهام[1].

ويمثل تحفظ "ديغول" تجاه أوروبا المندمجة،التعبير عن الهاجس الفرنسي وهاجس "ديغول" الخاص بالسيادة والاستقلال، وتجنب فرض القرارات على فرنسا وعلى خياراتها. وطبقا لهذه الرؤية، طالب "ديغول" بإعادة صياغة المؤسسات الأوروبية، وفقا لمفاهيم ومصطلحات غير تلك التي كانت شائعة من قبل. حيث أنه يفضل أوروبا الدول والحكومات بدلا من أوروبا الجماعات وأوروبا السياسية بدلا من أوروبا الاقتصادية. أي أنه كان يسعى لإقامة بنية أوروبية مؤسسية مشتركة، تلعب فيها الحكومات دور صناع السياسات في كل المجالات وليس في المجال الاقتصادي فقط وبالاتفاق العام والتراضي وليس بالتصويت وبالأغلبية. فالتكامل والاندماج الاقتصادي وحده لن يفضي وفقا لتصوره إلى وحدة سياسية أوروبية وإنما يكرس تبعيتها للولايات المتحدة، ولهذا طالب "ديغول" بصيغة الكونفدرالية لوحدة سياسية أوروبية، تحتفظ فيها الدول بخصوصياتها وهويتها الوطنية والثقافية مفضلا إياها عن الصيغة الوظيفية[2].

وبني التصور الفرنسي للبناء الأوروبي على حقيقة مفادها أن فرنسا مهما كانت عظمتها واستقلالها السياسي، فإنها لن تستطيع أن تلعب دورا مسؤولا ما لم تحط نفسها بالسياج الأوروبي وما لم تحشد أوروبا حول رسالتها وما لم توظف جهود الأوروبيين معها نحو السلام. وفي هذا الإطار أعلن "ديغول": "أن سياستي

---

[1] درية شفيق بسيوني. مرجع سبق ذكره. 2000. ص69.

[2] حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. مرجع سبق ذكره. ص149.

تقوم على إنشاء تحالف الدول الأوروبية"[1] وأكد أن فرنسا تستطيع أن تلعب دورا مهما في تحقيق ذلك: "فرنسا التي توجد في كل مكان، في أوروبا وإفريقيا وأسيا تتجه تقليديا إلى الغرب والشرق في الوقت نفسه، لأنها تنتظر ممارسة الصداقة بأعين مفتوحة وأيدي حرة"[2].

وفيما يتعلق بموقف "ديغول" من ميكانزمات الوحدة، فيجب الإشارة إلى أنه أيدا السوق الأوروبية المشتركة لمزاياها الاقتصادية المنسجمة مع القطاع الزراعي الفرنسي كما تطلع من خلال آليات السوق المشتركة إلى احتواء ألمانيا الفدرالية وتفرد فرنسا بزعامة السوق ولاسيما بعد رفض بريطانيا وأمريكا للمقترح الديغولي بشأن قيادة ثلاثية للناتو سنة 1959. فسعى إلى اتخاذ السوق الأوروبية المشتركة أداة لبلوغ مقصده واستعادة مجد فرنسا شريطة عدم المساس بسيادة فرنسا وتحقيق الأمن الغربي. وقد علق "بول رينو"، رئيس الوزراء الأسبق على هذا الموقف بقوله "على حين يسعى ديغول إلى ترأس فرنسا لأوروبا،فانه يقوض كل احتمال لقيامها من أساسه".[3] ويمكن تلخيص الأهداف الفرنسية من البناء الأوروبي في: محاولة تحقيق مكانة وعظمة فرنسا و خلق توازن على المستويات الثلاث: بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبين الدول الأوروبية (المحور الفرنسي – الألماني) وتوازن نفوذ الولايات المتحدة في أوروبا الغربية.

وبهدف مركزية الدور الفرنسي، عمل "ديغول" منذ البداية على جعل فرنسا في قلب مختلف المبادرات وتقوية المسار الوحدوي وخلق محو فرنسا–ألمانيا، أهم

---

[1] إبراهيم أبو خزام. **الحروب وتوازن القوى. دارسة شاملة لنظرية توازن الرعب وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام.**عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1999. ص222.

[2] أحمد سعيد نوفل. **فرنسا والقضية الفلسطينية في عهد الجمهورية الخامسة (1958–1980).** (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية غير منشورة). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (قسم العلوم السياسية). 1980. ص160.

[3] درية شفيق بسيوني.. مرجع سبق ذكره. ص69-.70.

السبل التي تضمنتها السياسة الأوروبية الفرنسية. فرغم عدم رضاه على المؤسسات الأوروبية، إلا أن "ديغول" لم يعارض تواجد فرنسا في المجموعة الاقتصادية ولا المجموعة الأوروبية للطاقة. كما عمل على المحافظة على مركز فرنسا الاقتصادي مقارنة مع ألمانيا. وقد حاولت فرنسا التحجج بزيادة الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الخزينة الفرنسية، نتيجة تزايد تكلفة التأمينات الاجتماعية والنفقات العسكرية وأعباء الاحتفاظ بالمستعمرات، للحصول على معاملة خاصة. وكان أهم ما ميز الجهود الفرنسية هو تبني سياسة زراعية مشتركة تضمن ثبات أسعار المنتجات الزراعية، إلى جانب سياسات تأمينات وضمانات اجتماعية، تعمل على تقليص الآثار الناتجة عن تحرير الأسواق. كما حرصت في نفس الوقت على أن لا يشكل ارتباطها بالجماعة الأوروبية للطاقة (النووية التوراتوم)، قيدا على برنامجها الخاص بالتسلح أو يلحق به ضررا[1]. و تمكنت فرنسا في إطار السوق الأوروبية المشتركة أن تتوصل إلى بلورة قواعد خاصة بالسياسة الزراعية المشتركة،تضمنت حماية الأسعار الزراعية داخل الجماعة لتفادي تقلبات الظروف الشديدة.[2]

ومن جهة أخرى، عمل "ديغول" على استبعاد بريطانيا. فعلى الرغم من أنه كان يطالب بوحدة أوروبا ويدعم باستمرار السوق الأوروبية، إلا أنه عارض بشدة دخول بريطانيا للسوق الأوروبية. وخلال سنوات الستينات (60) استخدم "ديغول" حق الفيتو مرتين ضد دخول بريطانيا للسوق وكان ذلك وسيلة لحماية الدور الفرنسي في أوروبا.[3] ولم تدخل بريطانيا السوق إلا بعد رحيل "ديغول" أي في سنة 1973 وهذا تحت تأثير عدة أسباب منها[4]:

---

(1) حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. مرجع سبق ذكره. ص145.

(2) سهير محمد. السيد حسن. **محمد محمد البنا. الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**. الإسكندرية: مؤسسة الشهاب 2004-2005. ص293-294.

(3) Charles Cogan.**Diplomatie à la française.**Traduction.Nicolas Roussellier. Paris: Jacob-Duvernet.2005. P 106.

(4) أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص163.

- وجود بريطانيا في السوق يشكل خطـرا علـى التفـاهم الفرنسـي – الألماني.
- موقف بريطانيا من قضية الدفاع، حيث ركزت بريطانيا علـى ربـط سياسة أوروبا الدفاعية بشكل مباشر بـالحلف الأطلنطـي ومـن ثـم بالولايات المتحدة وهو ما يتعارض مع مبدأ الاستقلال الذي يقوم عليه التصور الديغولي.

كما ركز ديغول جهوده على بناء وتقوية تحالف فرنسي – ألماني وكان هدفه من ذلك خلق توازن للعلاقات البريطانية – الأمريكية و إعادة ألمانيـا للحظيـرة الأوروبية من أجل توازن أوروبي – إقليمي، انطلاقا من قناعته بأن سياسة أوروبية ناجحة لا يمكنها إقصاء أي لاعب من ترتيباتها خاصة ألمانيا، مستغلا فـي ذلـك ظروف هذه الأخيرة في القارة الأوروبية.[1] وعمل على دعم اتفاق الدولتين الذي تم إمضاءه في ماي 1950، ويسمح لفرنسا باستغلال فحم الراين ويفسح بالمقابـل أفاق سياسية للألمان. وقد كانت مجموعة الفحم والصلب هي التي رسمت مستقبل أوروبا ومهدت للمصالحة الفرنسية– الألمانية.[2] وأفصـح "ديغـول "عـن نوايـا السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا عند استقباله " Adenauer konrad " سـنة 1958 حيث أكد له أن ألمانيا تنتظر ثلاثة أشياء من فرنسا وهي: الدعم من أجل اسـتعادة احترام وثقة الأمم الأخرى، الأمن في مواجهة المعسكر السوفياتي والاعتراف بحقها في الوحدة. في المقابل، فإن الجمهورية الفدرالية لألمانيا عليها حسب" ديغـول" أن: تدافع عن السياسة الزراعية لفرنسا ومعارضة دخول بريطانيا إلى السوق ومساعدة فرنسا على القيام بمهمتها في العالم.[3]

---

(1) إبراهيم أبو خرام. مرجع سبق ذكره. ص225.

(2) Bertrand Gallet. Op-cit. P114.
(3) Ibid.P p118.

وبناء على هذه الأهداف، انتقلت العلاقات الفرنسية الألمانية من التقارب إلى التفاهم، فالتحالف عبر مختلف المراحل التي تلت سنوات "ديغول". وتم في جانفي في1963 إمضاء معاهدة الإليزيه التي أسست محور فرنسا – ألمانيا وتطورت هذه العلاقات مع "Helmut Schmidt"، المستشار الألماني والرئيس الفرنسي "Valery Giscard D'estaing"، ثم بعد ذلك مع " فرانسوا متيران" و"هلمولت كول". وقد استفادت أوروبا من هذه العلاقات المميزة وتم اتخاذ مبادرة انتخاب البرلمان الأوروبي في ستراز نبوغ في 1976 ووضع النظام النقدي الأوروبي في سنة 1979[1]. كما سمح هذا المحور "لفرانسوا ميتران" بالتغلب على العديد من التحديات ومنها: السياسة الزراعية، طلبات انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق ومطالبة بريطانيا بتخفيض مساهمتها في الميزانية. وفي سنة 1987، دخل الميثاق الأوروبي الموحد حيز التنفيذ، فاتحا الباب أمام السوق الكبير. كما يعود الفضل أيضا للثنائي الفرنسي – الألماني في إقحام مجال الدفاع في البناء الأوروبي، حيث تم في سنة 1988، خلق الفيلق (Brigade) الفرنسي – الألماني ومجلس الدفاع والأمن، ثم بعد ذلك الأوركور L'Eurocorps وقيادة الأركان في ستراسنبورغ والتي تسمح انطلاقا من تعاون الدوليين – بخلق إمكانيات دفاع أوروبي[2]، الامر الذي جعل من ألمانيا أهم نقاط الارتكاز الفرنسي في البناء الأوروبي. ان "ديغول" عمل على خلق روابط مع ألمانيا، جعلت سياسته ناجحة سواء في توحيد أوروبا أو في خلق محور فعال في السياسة الخارجية الفرنسية ووضع أهم أبعاد السياسة الأوروبية لفرنسا التي يمكن تلخيصها في:

- أوروبا الأمم وليس أوروبا الفيدرالية.
- محور ألمانيا – فرنسا.
- تعميق وتكريس الاندماج الاقتصادي.

---

(1) Ibid.P p 115-116.
(2) Ibid. p 116-117.

- البحث عن استقلال أوروبا عن الحلف الأطلنطي وعن الهيمنة الأمريكية وبناء دفاع أوروبي مستقل.
- وضع فرنسا في قلب البناء والتحرك الأوروبي من خلال الإمساك بأهم المبادرات الرامية لتدعيم الوحدة الأوروبية.

لقد أصبحت هذه الأبعاد المحرك الأساسي لسلوكات رؤساء الجمهورية الخامسة، الذين خلفوا "ديغول"، حيث تبين الدبلوماسية الفرنسية، أن أولويات البناء الأوروبي مازالت تحتل مكانة متميزة في سياستها الخارجية، وإن كان حلم "ديغول" لم يتحقق فيما يتعلق ببناء أوروبا الأمم. وفي ظل التحولات الدولية الجديدة، أصبح البناء الأوروبي أهم الآليات التي تعول عليها فرنسا في محاربة العولمة والهيمنة الأمريكية.

3-2-2- فرنسا والبناء الأوروبي في ظل العولمة:

أمام عجز الدول عن مواجهة العولمة وفي ظل تصاعد أهمية النزعة الإقليمية وتعدد الأطراف والتي تبلورت في شكل التجمعات والتكتلات الإقليمية (النافتا، الأبيك، الأزيان...الخ). يظهر البناء الأوروبي أحد أهم بدائل العولمة المطروحة بالنسبة لصناع القرار الفرنسيين، حيث ينصرف الطموح الفرنسي إلى أن يكون لأوروبا دورا بارزا في كل القضايا وفي كل المناطق الهامة وذات المصالح الحيوية بالنسبة لفرنسا لكبح المنافسة الدولية.

فقد أكد "شيراك" أنه: "لم يعد مقبولا أن تخطئ أوروبا فيما يتعلق بمستقبلها...، "أنه من غير المعقول أن يظن البعض أن الإرادة والقرار سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة وعلى أوروبا فقط أن تدفع الثمن."[1] ومن جهته أكد "إيبار فدرين" بأن الدبلوماسية الفرنسية تعطي أولوية قصوى في القرن الحادي

---

[1] سعيد اللاوندي. "**أمريكا- أوروبا" سايكيس بيكو جديد في الشرق الأوسط. ملامح أولية لوفاق دولي جديد.** القاهرة: نهضة مصر العربية.الطبعة الأولى.2006. ص63.

والعشرين لمواجهة الاحتكار الأمريكي، مؤكدا أن الاتحاد الأوروبي، هو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكي... مثالا سابقا له في التعايش الإرادي بين الأمم والدول. وأن فرنسا ناضلت نحو أربعين سنة من أجل أوروبا الموحدة،ولذلك فهي ترفض أن يختزل كل هذا الجهد في أن يصبح مشروع أوروبا الموحدة مجرد سوق موحدة. فاليورو ينبغي أن يكون برهانا على القوة الفدرالية لأوروبا وأداة التوازن في اللعبة الدولية التي يسيطر عليها الدولار. [1] ووصف "دانيال ريمي"، خبير استراتيجي فرنسي في كتابه "من يريد أن يقتل فرنسا والإتحاد الأوروبي"، الهيمنة الأمريكية بالاحتلال الغاشم وحذر من أن تنام أوروبا تحت حذاء هذا المحتل الجديد. وأوضح أن الصراع الأمريكي – الأوروبي إنطاقا من هذا المنظور، سيكون صراعا ممتدا في القرن 21 وأن أمريكا الحالمة بأن تظل القوة الواحدة والوحيدة في العالم، ستقف لأوروبا بالمرصاد ولن تتردد لحظة في إفشال كل مخططاتها الوحدوية سواء على صعيد القوة الاقتصادية أو القوة السياسية والقوة الدفاعية.[2]

وعليه، فإن الخيار الاستراتيجي بالنسبة للسياسة الأوروبية لفرنسا لفترة ما بعد الحرب الباردة هو، تعميق الاندماج والوحدة وإعادة هيكلة البناء الأوروبي بما يسمح لفرنسا بضمان دور ريادي ليس على المستوى الأوروبي فحسب، بل حتى على المستوى العالمي.وقد أكد" جاك شيراك" على هذا الدور في تصريحه في نوفمبر 1996: "أنه يتعين على أوروبا أن تؤكد مجددا أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد وحلف أطلنطي جديد.....[3]". وهذه القضايا او المهام التي على الإتحاد أن يضطلع بها،تشكل بالنسبة لفرنسا رهانا أساسيا في سياستها

[1] المرجع نفسه. ص156.

[2] المرجع نفسه. ص57.

[3] المرجع نفسه. ص131.

الخارجية لمواجهة تبعات التحولات الدولية التي تهدد مصالحها على العديد من المستويات والتي من أهمها:

- عودة وايقاض الهاجس الألماني في صورة جديدة وهي ألمانيا – الدولة الرائدة اقتصاديا في أوروبا.
- تفكك الاتحاد السوفياتي وطرح مسألة توسيع الاتحاد إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى.
- إعادة هيكلة الحلف الأطلنطي وفتحه هو الأخر أمام دول أوروبا الوسطى والشرقية وتمتين القبضة الأمريكية على الأمن الأوروبي.
- استمرار الهيمنة الأمريكية على الحلف الأطلنطي ورفضها الطلب الفرنسي الخاص بمنح القيادة الجنوبية للحلف لضابط أوروبي (فرنسي).

كل هذه التحديات دفعت بفرنسا إلى بذل كل جهودها لإعادة ترتيب البيت الأوروبي بغرض المحافظة على مكاسبها من جهة، ومن جهة أخرى، تركزت الجهود الفرنسية خاصة على دعم الاتحاد بآليات لتفعيل دوره على المستوى الدولي ولاسيما في الميدان الأمني. وتوصلت الجهود الفرنسية إلى خلق ميكانزمات، سوف تمكن فرنسا من ممارسة نفوذها على المستوى الإقليمي والدولي.

وتبرز هذه الميكانزمات في منطق الاندماج أو ما يسميه" جون بواصونا "Jean Boissonnat" بالطريقة الجماعية" أو المنهج" méthode communautaire. وهي سياسة كانت مفيدة حسبه بالنسبة لفرنسا و للجماعة الأوروبية. فبالنسبة لهذه الأخيرة، فقد كانت فرنسا فكريا وعمليا من الأوائل الذين ساهموا في ميلاد الإتحاد الأوروبي وكانت من بين الأعضاء المساهمين في مجموعة الفحم والصلب وفي البناء المؤسساتي. هذا إلى جانب التوازن الحذر

الفرنسي بين السير نحو الفدرالية واحترام السيادة والذي أدى إلى حماية البناء الأوروبي – وان كان صعبا في إدارته وفهمه–. أما المجهود الفرنسي الثالث والذي لا يظهر في المعاهدات، فيتمثل في إرادة أوروبا المفتوحة على العالم والتي تغنى بجميع المشاكل والنزاعات، بعيدا عن التبعية الدائمة لأمريكا وفي هذا الإطار، صرح مستشار الرئيس" كارتر"" برزنسكي" قائلا أنه: "عن طريق أوروبا، فإن فرنسا تهدف إلى إعادة إدماج ألمانيا". ويضيف" Jean Boissonnat "، بأنه فعلا في اللاشعور الوطني الفرنسي، فإن الوحدة الأوروبية تمثل شكلا من الحضور الفرنسي في العالم، خاصة وأن فرنسا تعرف حدودا في إمكانياتها البشرية (1% من سكان العالم)، وفي إمكانياتها الاقتصادية (ما بين 3% إلى 4% من الإنتاج العالمي) وفي إمكانياتها العسكرية ويضيف، بأن حدود الإمكانيات الفرنسية هي التي كانت السبب الأساسي الذي منع "ديغول" من وضع نهاية لهذه المغامرة التي لم يكن يريدها بهذا الشكل.[1]

وإذا كانت فرنسا ساهمت في تأسيس المجموعة الأوروبية وفي البناء المؤسساتي، فإن أوروبا من جهتها ساهمت وبشكل كبير في بعث السلم في فرنسا. فمنذ أكثر من نصف قرن لم تتدخل فرنسا في حروب باستثناء الحروب الاستعمارية (الهند الصينية، الجزائر، قناة السويس 1956)، في حين أن مشاركتها في حرب الخليج الثانية وفي أزمة يوغسلافيا وفي عمليات استعادة الأمن والنظام، كانت تحت إدارة المجموعة الدولية. إن فرنسا التي لم تتوقف منذ ألف سنة عن الحروب مع جيرانها في القارة، عرفت نصف قرن من السلام الأوروبي.[2]

إن أوروبا لم تجلب لفرنسا السلم على المستوى الخارجي فحسب، ولكنها أيضا ساهمت في أمنها الداخلي وذلك بطريقتين وهما: إحداث تقارب بين العائلات

---

[1] Jean Boissonnat. **Plaidoyer pour une France qui doute**. Paris: Stock. 2004 .Pp94- 95.

[2] Ibid.Pp 96-97.

السياسية الكبرى حول موضوع هام وهو السياسة الفرنسية الأوروبية وتسهيل عملية إرساء ميكانزم التداول على السلطة في فرنسا الذي لم يكن من التقاليد الفرنسية. فالقوى السياسية في فرنسا، أخذت وقتا طويلا من أجل أن تتنظم وذلك بسبب الإرث الشيوعي والديغولي ولكن وفي الأخير، فإن القناعة المشتركة تجاه البناء الأوروبي، سهلت عملية وصولهم إلى السلطة بالتدرج. كما أن مؤسسات الجمهورية الخامسة ساهمت هي الأخرى، في هذا التحول الهام للحياة السياسية الفرنسية وذلك من خلال استقرار السلطة التنفيذية والسماح بالتعايش بين رئيس من لون وأغلبية برلمانية من لون أخر. فمنذ ربع قرن أصبحت فرنسا تمارس ولأول مرة في تاريخها التداول على السلطة بصورة حقيقية.ورغم كل الانتقادات التي توجه للنظام السياسي الفرنسي، إلا أنه يمثل برهانا على الاستقرار والفعالية.[1]

وحسب "بواصونا"، فان البناء الأوروبي ساهم أيضا في إدماج حرية التبادل في الذهنية الفرنسية وفي الأبنية الاقتصادية. ففي دولة تتميز بأنها ريفية وبدورها وثقلها في الاقتصاد، كان الانتقال إلى السوق المشتركة بمثابة الممر الذي يسمح للفاعلين في الحياة الاقتصادية بالانتقال تدريجيا من (فرنسا) إلى أوروبا ثم إلى العالم قاطبة. وأخيرا، فإن البناء الأوروبي دفع بفرنسا إلى إعادة تجديد نظرة الفرنسي للسلطة. فسيطرة الدولة الوطنية (مثلما وجدت) منذ قرنين فقط – وصلت إلى ذروتها، وإنها تعاني من العديد من النقائص التي تعرقل قدرتها على ضمان الأمن في زمن الإرهاب الدولي والتدخل بصورة فعالة في الصراعات أو المشاكل الخارجية. وفي نفس الوقت الذي لقنت فيه التجربة الأوروبية السوق للفرنسيين، فإنها الآن بصدد تلقينهم ومنحهم فرصة اكتشاف فضائل الفدرالية والإقليمية سواء تعلق الأمر باليساريين أو اليمنيين[2].

---

(1) Ibid. Pp97-98-99.
(2) Ibid. Pp 99-100-101.

من جهته يرى "ماكسيم لوفابفر" Maxime Lefebvre "، بأن فرنسا ومنذ فترة طويلة، تمثل المحامي النشط للفكرة الأوروبية التي دافع عنها العديد من رجال الفكر والسياسية. وهذا التصور للانتشار الفرنسي حول أوروبا، يرتبط بالبعد الثقافي العالمي الذي يميز التفكير الفرنسي والذي لا يمكن تلخيصه فقط في الفكرة الأوروبية، ولكن يشمل أيضا تشجيع حقوق الإنسان، العمل الإنساني الأمن الجماعي....الخ. ومن جهة أخرى، فإن الخصوصية الفرنسية والتي تعود إلى فترة بعيدة في تاريخها، والتي تتمثل في كون فرنسا أحد أقدم الدول الأوروبية التي عرفت مبكرا ومنذ العصور الوسطى تجربة القوة، وحتى عندما ضعفت أو تراجعت المكانة الأوروبية لفرنسا خلال القرن XIX،بعد صعود ألمانيا، فان فرنسا حافظت على طموحها ووجدت اتجاها أخر بتحولها إلى ثاني إمبراطورية استعمارية في العالم، وعندما أدت الحرب الباردة إلى تبعية أوروبا للولايات المتحدة، فإن فرنسا وبسرعة استعادت مكانتها واستقلاليتها مع الجنرال "ديغول".[1]

إن هذه الأهمية المتزايدة لأوروبا في سياسة فرنسا إنما مرجعها تصور النخبة السياسية وخاصة ديغول للمكانة الفرنسية ومحاولة وضع فرنسا في قلب العالم. وقد ترك ذلك بصمة على الدبلوماسية الفرنسية حسب ما ذهب إليه السفير الفرنسي في بروكسل، حيث أكد أن العديد من الدبلوماسيين، حاولوا الاستمرار في هذا التقليد الديغولي ليس فقط فيما يتعلق بالتوجه السياسي، ولكن أيضا فيما يخص أيضا أسلوب ممارسة هذا التوجه والذي يتمثل حسب رؤية "ديغول" في التشدد"L'intransigeance"[2]. وقد ظل هذا التصور للدور الفرنسي ولمكانة فرنسا الأوروبية والدولية، المحرك والمحك الأساسي لكل السياسات والاستراتيجيات التي

---

[1] Maxime Lefebvre. "La France et l'Europe" . **Regards sur l'actualité. N 332.2007. P p 27-28.**

[2] Charles Cogan. Op-cit. P 107.

تبلورت في قصر الاليزيه سواء فيما يخص الإندماج لأوروبي، أو في الإطار الثنائي أو على مستوى علاقات فرنسا مع الفاعلين الدوليين.

3-2-3- ميكانزمات الاتحاد الأوروبي في إدارة التحولات الدولية.

تبرز انعكاسات التصور الفرنسي على المستوى الأوروبي خاصة في ميكانزمات ممارسة النفوذ التي بلورتها فرنسا منذ جماعة الفحم والصلب والتي تعمل اليوم على دعمها وخلق ميكانزمات مكملة لها في ظل النظام الدولي الجديد وهي كالتالي:

أ- على المستوى السياسي والأمني: ويتضمن تقوية محور فرنسا-ألمانيا و بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

*** محور فرنسا -ألمانيا.**

رغم انتهاء الحرب الباردة و توحد الألمانيتين، ومحاولة ألمانيا- كقطب اقتصادي – التطلع إلى دور محوري في الاتحاد و بداية اختلال التوازن لغير صالح فرنسا فإن،هذه الاخيرة مازالت تولي أهمية خاصة لحليفتها وتراهن على درجة الانسجام في الرؤى وفي وجهات النظر الخاصة بمستقبل أوروبا.(1) ورغم محاوله فرنسا توسيع هامش مناورتها بتدعيم علاقاتها مع بريطانيا بعد التقارب الذي بدأ بين الدولتين منذ أزمة كوسوفو في سنة 1995 وقمة سان مالو سنة 1998، والتي اتضحت فيها الرغبة البريطانية في دفع ودعم الاتحاد الأوروبي بآلية أمنية وسياسة خارجية مشتركة، لكن الواضح، أنه وفي انتظار تطور هذه العلاقة يبقى المحور الفرنسي- الألماني أحد أهم البدائل والخيارات المتاحة لفرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي والذي يمكنها من فرض وتمرير بعض القرارات الهامة ويجنبها خاصة تعقيدات اتخاذ القرارات في اتحاد توسع إلى 27 دولة، ذات توجهات مختلفة ومتضاربة في التصورات في كثير من الأحيان حول العديد من

---

(1) Henri Froment – Meurice. Op-cit.P328.

القضايا الإستراتيجية. وقد وجدت فرنسا في توافق الـرئ بينهـا و بـين النخبـة السياسية في ألمانيا، التي تطمح هي الاخرى للمحافة على علاقات قوية مع فرنسا، نقطة التقاء ساهمت بدرجة كبيرة في دعم النفوذ الفرنسي في الاتحاد مثاما أفصح عنه المسؤول الألماني يوشكا فيشر بقوله: "إن حمي وطيس القضايا الجادة، فالقرار الفاعل هو قرار الدولتين فرنسا وألمانيا معا". وفي نفس الوقت أكد الوزير الفرنسي السابق "ايبار فيدرين" بأن المحرك الفرنسي – الألماني هو حجر الزاويـة فـي أي تحرك أوروبي[1].

*** اليساسة الخارجية والأمنية المشتركة.**

ففي ظل الطموح الفرنسي الذي ينصرف إلى أن يكون لأوروبا العظمى دورا بارزا وأن تكون شريكا فعالا في أهم القضايا الدولية وضمن الخطة التـي يطلـق عليها "دانيال ريمي"، أحد الخبراء الأوروبيين، عولمة الاتحاد الأوروبي، أي توسيع وترسيخ دوره عالميا، تسعى فرنسا إلى إرساء قواعـد سياسـة خارجيـة وأمنيـة مشتركة وذلك، بالموازاة مع عملية الاندماج على المستوى الاقتصادي. وتضـاعف هذا المسعى في ظل التحولات الدولية وضغط العديد من التحديات الأمنية والسياسية والتي نتجت عن انهيار الكتلة الشرقية وأزمة البلقان، التي كشفت عـن القصـور والضعف الذي تعاني منه المجموعة الأوروبية في معالجة قضاياها الأمنية.

وكرست معاهدة ماستخريخت الجهود الفرنسية التي بدأت منـذ 1947 مـع اتفاقية Dunkerque بمشاركة بريطانيا حول إقامة مجتمـع أمنـي أوروبـي[2]، باعتبارها (ماستريخت) أول اتفاقية تشير إلى الدفاع الأوروبي في إطار جماعي من خلال تعبير سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتناولت أيضا التكيف القانوني لعلاقة

---

[1] سعيد اللاوندي. **أوروبا – أمريكا: سايكس بيكو الجديد**. مرجع سبق ذكره. ص69.

[2] Jolyon Howorth "la France, l'OTAN et la sécurité européenne: Statu quo ingérable. Renouveau introuvable". **Politique étrangère**. N4. 2002. P1001.

الاتحاد الأوروبي باتحاذ غرب أوروبا وحلف شمال الأطلنطي بعد أن وافقت دول الاتحاد على إسناد مهام الدفاع و الأمن لاتحاد غرب أوروبا و أعلنت الدول التسع، أعضاء اتحاد غرب أوروبا آنذاك، أن هذا الأخير سوف يتطور باعتباره المكون الدفاعي للاتحاد الأوروبي في إطار الحلف الأطلنطي[1]. وفي إجماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في إتحاد غرب أوروبا[*] المنعقد في جوان 1992 تم تحديد دور ومهام هذه المنظمة وهو ما يعرف بمهمات بترسبرغ والتي شملت مهام إنسانية وإجلاء الرعايا خلال الأزمات ومهام حفظ الأمن، مهام قوات قتالية لإدارة الأزمات بما فيها استعادة وفرض السلم[2].

وكان التغير الذي طرأ على الموقف البريطاني أهم عامل أدى إلى دفع الجهود الفرنسية نحو تحقيق أمن أوروبي موحد، وتبلور هذا الموقف خلال قمة سان مالو 1998 التي جمعت الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ورئيس الوزراء "البريطاني توني بلير"، وتضمن الإعلان المشترك ضرورة امتلاك الإتحاد الأوروبي للهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك الحلف الأطلنطي..".[3] ويرى "جيل اندرياني " Gilles Andreani" بأن التغير في موقف بريطانيا أدى إلى حل ثلاث مشاكل بالنسبة لفرنسا مرة واحدة وهي[4]:

---

(1) عماد جاد. جمال عبد الجواد. مجدي صبحي وآخرون. **الإتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية. 2001. ص100.

(*) في نوفمبر 1992، وصل عدد أعضاء اتحاد غرب أوروبا إلى عشرة دول: وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة ,اليونان، هولندا وأسبانيا.

(2) عبد النور بن عنتر. "الدفاع الأوروبي والأمن العربي". **شوون الأوسط** العدد 65.. سبتمبر 1997. ص35.

(3) عماد جاد. "**الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة**". **السياسة الدولية.** العدد 161. جويليه 2005. ص220.

(4) **Gilles Andreani.**"L'Europe de la défense: ya-t-il encore une ambition française ?". **Politique Etrangère**.N4. hiver2002-2003. P993.

- العرقلة البريطانية التي كانت منذ الحرب العالمية الثانية.
- فقدان ديناميكية العلاقة الفرنسية – الألمانية.
- مشكلة العلاقة بين فرنسا والحلف الأطلنطي.

وأدت هذه التطورات إلى تمكين الإتحاد الأوروبي من وضع ميكانزم لإدارة الأزمات بعدما توصلت الدول الأوروبية إلى تذويب مهمات إتحاد غرب أوروبا في الإتحاد الأوروبي وموافقة قمة هلسنكي سنة 1999، على مشاركة الإتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين والموافقة على نشر قوات قوامها ما بين 50 و 60 ألف جندي خلال ستين يوما وأن تكون هذه القوات قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات ابتدءا من سنة 2003[1]. وبهذا تدعمت مكانة الإتحاد ودوره في عمليات حفظ الأمن على المستوى الدولي،حيث شارك الإتحاد في ثلاث مهام وهي مهام البوسنة، جمهورية مقدونيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عملية مقدونيا (Concordia) والتي بدأت في 31 مارس 2003، عملت فرنسا كدولة قائد، بعد موافقة مجلس الأمن، وهي أول عملية ينفذها الإتحاد الأوروبي في الشؤون الأمنية بعيدا عن الحلف الأطلنطي. كما تولى الاتحاد مهام عديدة تتراوح من مهام البوليس إلى مهام التدخل العسكري[2]. وبهذا حققت فرنسا هدفين أساسين وهما:

- إيجاد نوع من الإجماع الأوروبي (بريطانيا) من أجل دفاع أوروبي موحد وهو ما يشكل خطوة أولى نحو تدعيم استقلال أوروبا تجاه الهيمنة الأمريكية وتوفير دعامة لتقوية دور فرنسا في عمليات حفظ الأمن خاصة في إطار الأمم المتحدة وتبرير مكانتها كعضو دائم في

---

(1) عماد جاد. "الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة". مرجع سبق ذكره. ص220-222.

(2) محمد أحمد طه السيد مطاوع. **السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في ظل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا.** (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسة. 2005. ص123-129.

مجلس الأمن والتأكيد من الأعلى وبقوة بأن فرنسا تنتمي إلى بعض القوى المسؤولة والتي تمر من خلالها الملفات والتي يمكن أن تغير العالم ولما لا، حيث أن ضعف الوسائل العسكرية والتفوق الأمريكي في ميدان حفظ الأمن، أدى إلى التقليل من إمكانية سماع الموقف الفرنسي وتطوير موقف بديل عن الموقف الأمريكي[1].

- تقوية الموقف الفرنسي في طرح القضايا الأوروبية بعد أن أصبحت القوى الكبرى الثلاث (فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) تتقاسم نفس الهدف وهو بناء دفاع أوروبي وأن اختلفت في بعض التفاصيل.

ويرى "جون دوفورغك"" Jean Dufourcq "، بأن تشكيل القوة الأوروبية لإدارة الأزمات منذ 1999، مغامرة حديثة وواعدة سوف تؤدي إلى تدعيم وبشكل كبير القبضة التي استثمرت فيها فرنسا جهودا كبيرة مما سيمكنها من تطبيع علاقاتها مع الحلف الأطلنطي[2]. وهذا تأكيدا على أن القبضة الفرنسية على المسائل الأمنية من خلال الاتحاد سوف يدعم موقفها في الحلف الأطلنطي وفي النظام الدولي.

ب- على المستوى الاقتصادي:

وهو المجال الذي يعتمد على السياسات المشتركة والتي من أهمها، السياسة الزراعية المشتركة والأدوات المالية والنقدية والتجارة الخارجية.

*** السياسية الزراعية المشتركة.**

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي أصرت فرنسا على إدماجها في السياسة مشتركة. وبدأت عملية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة سنة 1962 مع إنشاء صندوق أوروبي للإرشاد الفلاحي والضمان، كأداة رئيسة لها ومصدر

---

[1] Marie Christine- Kessler. Frédéric Charillon ."Un "rang" a réinventé". Op-cit. P p 106-107.

[2] Jean Dufourcq. "A la charnière". **Politique Etrangère**. N2. 2002. P 485.

تمويلها.[1]. وأصر "ديغول" على تنظيم قواعد هذه السياسة ومنها قضية الدعم المقدم للمزارعين الذي كانت تهدف فرنسا من ورائه إلى تمكين مزارعيها من الاستفادة من ذلك وكانت هذه القضية إحدى أسباب الخلاف الفرنسي مع شركائها، انتهى بها إلى انتهاج سياسية الكرسي الشاغر، احتجاجا على عدم إدماج عنصر الدعم في اتفاقية روما، وانتهت هذه الأزمة باتفاق لوكسمبوزع والذي تبنى بندا يسمح لكل دوله باللجوء إلى التصويت بالإجماع حتى على المسائل المشتركة إذا كانت مصالحها الحيوية مهددة[2].

ويترجم الإصرار الفرنسي على السياسة الزراعية أهمية ا لقطاع الزراعي باعتبار أن فرنسا المصدر الزراعي الأساسي في أوروبا. ففي سنة 2000 ومن مجموع 40,436000,000 والتي أنفقت في إطار السياسة الزراعية تلقت فرنسا 8982.000,000 أي 22.21% وهي أعلى نسبة تستفيد منها فرنسا مقارنة بالنسبة التي تتلقاها دول أساسية في الاتحاد مثال ألمانيا التي تتلقى14% أسبانيا 13.5% إيطاليا 12.4% والمملكة المتحدة 10%. والأهم من ذلك أن مساهمة فرنسا في الميزانية الإجمالية للاتحاد تقدر ب (16.7%) أي أقل من ألمانيا التي تساهم بنسبة 25.2%[3]. بينما لا تساهم بريطانيا سوى بنسبة 13% في المائة.[4] مما يعني أن المستفيد الأكبر من PAC تبقى فرنسا

للإشارة، فخلال سنوات 80،عندما انطلقت دورة الارغواي كانت ميزانية السياسة الزراعية تقدر بنسبة 70% من الميزانية العامة للمجموعة آنذاك.وقد حرصت فرنسا على أن كل إتفاق يتم في إطار مفاوضات الأرغواي،يجب أن

---

[1] حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا.** مرجع سبق ذكره. ص323.

[2] Charles Cogan. Op-cit.P p 253-254.

[3] Ibid. P254.

[4] مصطفى نور الدين. الاتحاد الأوروبي في أزمة خلافات حادة حول الميزانية والتوسع الجديد: http://www.haoamish.com/spip.php?article46. date de mise à jour.12-12-2007

يتطابق مع السياسة الزراعية المشتركة[1] بغرض المحافظة على المزايا ووضعها الخاص،باعتبارها أكبر المستفيدين من دعم هذه السياسة من جهة، ومن جهة أخرى حفاظا على وضعها كدولة مصدرة للمنتجات الفلاحية ومن ثم محاولة حماية منتجاتها من المنافسة الدولية.

وبعدما كانت ميزانية السياسة الزراعية المشتركة تمثل 64%، سنة 1988،انخفضت إلى 48% في سنة 1996 بسبب نمو المصاريف المخصصة لقطاعات أخرى[2]. مع العلم أن الميزانية، تتكون من 60% من إسهام الدول بنسبة (نحو نصف في المائة من إنتاج المحلى الإجمالي لكل دولة من دول الاتحاد) و24% من الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدول و14% من حاصلات الديون والضرائب على الواردات وأقل من 2% من القطاع الزراعي. وعليه فالدول الغنية هي التي تساهم بالنسبة الكبيرة مقارنة مع الدول الضعيفة فيما يخص ميزانية الاتحاد.[3]

ويبرز دور السياسة الزراعية المشتركة في كونها أهم ميكانزم لإدارة المنافسة الدولية والتصدي لتحرير قطاع الزراعة في المنظمة الدولية للتجارة. ففي إطار هذه السياسة استطاعت فرنسا أن تفرض شروطها الخاصة بتحرير القطاع الزراعي -التي تظمنها اتفاق بلار هاوس الثاني -على الولايات المتحدة، التي طالبت بإعادة النظر في هذه السياسة وخفض الدعم المقدم بنسبة 90% إلى صادرات الحاصلات الزراعية و75% على الأقل من أشكال الدعم الأخرى المقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر للمنتجين الزراعيين[4].

---

(1) Charles Cogan. Op-cit. P254.

(2) Herve Dégaine. **Connaitre et comprendre l'Europe.** Paris: Hachette.1998. P62.

(3) مصطفى نور الدين. مرجع سبق ذكره.

(4) حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. مرجع سبق ذكره. ص410.

وقد أدت الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى وقف المفاوضات في 1990 ببال ببروكسل، إلا أن الجهود لم تتوقف، حيث حضر المدير العام للغات مشروع اتفاق من أجل اتفاق نهائي وقدمه في 20 ديسمبر 1991، إلا أنه لم يحتوي على قائمة الالتزامات دولة بدولة من أجل تخفيض الحقوق الجمركية على الواردات بهدف فتح الأسواق للمنافسة في قطاع الخدمات. وفي 18 ديسمبر 1991،و قبل أن يعرض المشروع رفضه الوزير الفرنسي "Edith Cresson" معتبرا إياه مشروعا أمريكيا في كل المقترحات التي احتواها، وبعد بعض التعديلات أخذ المشروع اسم Project Dunkel وأعتمد كقاعدة للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعرض في نوفمبر 1992 باسم Blair House ولكن الممثل الفرنسي رفضه وأعتبره غير متطابق مع السياسة الزراعية المشتركة[1].

وقد بذلت فرنسا جهودها في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء الصراع لصالحها. وبدعم من ألمانيا نجح الفرنسيون في دعوة اجتماع مجلس Jumbo والذي ضم وزراء الخارجية، الشؤون الأوروبية، التجارة الخارجية، والزراعة وذلك بغرض إعادة فتح المفاوضات حول مشروع Blair House و كشف هذا الاجتماع عن الخلافات بين المفاوض الأوروبي sir Léon Brittlan، الذي اتهمته فرنسا بمحاولة عرقلة المفاوضات و تهديد المصالح الأساسية،كما اتهم بتجاوز صلاحياته في الميدان الزراعي من خلال التنازلات التي أظهرها للطرف الأمريكي[2]. واستطاعت فرنسا الضغط على أمريكا من خلال الاتحاد الأوروبي وفرض بعض شروطها في اتفاق 6 ديسمبر 1993 والذي يسمي Blair House II بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعتبر هذا الاتفاق جزءا من نتائج جولة الارغواى بالنسبة للسلع الزراعية ونص على ما يلي[3]:

---

[1] Charles Cogan.Op-cit. Pp260-261.

[2] Ibid. P261.

[3] غازي صالح محمد الطائي. أحمد إبراهيم منصور. "منظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية في الدول النامية ". **أفاق اقتصادية**. العدد97. 2004. ص66.

- تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 39% مع تخفيض كمية الصادرات التي تحصل على مساعدات تصدير بنسبة 21%.
- تخفيض مساعدات المزارعين بنسبة 20% في الدول المتقدمة خلال ست سنوات من المدة 1986-1988 وبنسبة 73.3% بالنسبة للدول النامية.
- تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 36% على مدى ست سنوات وتحديد الإنتاج الأوروبي من النباتات الزيتية بمقدار 10.5مليون طن في السنة.
- السماح للمنتجين غير الأوروبيين بدخول الأسواق الزراعية الأوروبية بمقدار 3% من حجم السوق،ترفع إلى 5% خلال الست سنوات.
- الحد من استخدام الأنظمة المتعلقة بالصحة التي تسبب حجب التجارة مع كفالة حق كل دولة في حماية سلامة الإنسان وصحة الحيوان والنبات فيها.

وبهذا، فإن بند La clause de La Paix التي تم تحديدها من6 سنوات إلى غاية 9 سنوات (تنتهي في 2003) تسمح للاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) بالحصول على ضمانات، بأن ميكانزمات السياسة الزراعية المشتركة متطابقة مع قواعد الغات خلال المدة التي يغطيها البند وهذا بدوره يسمح للاتحاد الأوروبي بمواصلة تصدير منتجاته في نفس الوقت الذي يتواصل فيه مسار إصلاح هذه السياسة[1]. وبالتالي تمكين فرنسا من المحافظة على مكاسبها في هذا القطاع وتجنب الضغوطات القوية للنقابات الزراعية والفلاحين الفرنسيين.

---

[1] Charles Cogan. Op-cit.P p265-266.

وفي مؤتمر سياتل (الولايات المتحدة) والذي تناول العديد من الموضوعات من أهمها موضوعات الزراعة والخدمات، تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية جولة شاملة في إطار حزمة واحدة متوازنةsingle undertaking على غرار جولة أورغواي، على أن تستمر المفاوضات ثلاث سنوات تتناول خلالها جميع الموضوعات: الخدمات، الاستثمار، المنافسة، تسهيل التجارة، التخفيضات على السلع الزراعية، حقوق الملكية الفكرية......الخ" وذلك نظرا لما يتوقعه الاتحاد الأوروبي من تنازلات كبيرة في مجال الزراعة. وحتى تكون الصفقة متوازية، طرح موضوع التخفيضات على السلع الصناعية ضمن باقي الموضوعات كنتيجة لضغط مصانع السيارات بالاتحاد لإزالة الرسوم الجمركية وهذا ضمن إستراتجية مواجهة التحديات التي تعصف بالسياسة الزراعية المشتركة بالنظر إلى الآفاق المستقبلية لتحرير هذا القطاع وانضمام دول أخرى إلى المنظمة العالمية بما فيها كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، (دول مصدرة) كما طالب بوضع برنامج متكامل للتفاوض في مجال الزراعة يراعى فيه استقطاب الدول النامية.[1]

وتأكيدا لدوره القيادي في النظام التجاري المتعدد الأطراف،طرح الاتحاد الأوروبي ضرورة وضع قواعد أقوى لنظام متعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة وتسخير دور منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة وليس تقديم علاج للمشاكل التجارية، وأن تحرير التجارة بالنسبة للاتحاد الأوروبي يجب أن يبقي أولا على مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى الإبقاء على سياسيات الاتحاد ذات الصلة[2]. وفي ذات الوقت حدد الاتحاد أهداف التجارة متعددة الأطراف في:[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد. **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لستايل وحتى الدوحة**. الدار الجامعية: **الإسكندرية**. ص366 -367.

[2] المرجع نفسه. ص367.

[3] المرجع نفسه. ص367-368.

- التأكد من تحرير أكبر للتجارة وفرص الوصول للأسواق.
- خلق ظروف أفضل للمنافسة مع الأخذ في الاعتبار الحاجة المستمرة للمبادئ التفضيلية للدول النامية، تحسين نظام التجارة متعدد الأطراف حتى يصبح أداة عالمية لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- دعم الدور التنموي للمنظمة وقدرتها على اتخاذ الإجراءات، خاصة لتنمية القوى البشرية في الدول الأعضاء الأقل نموا.
- التأكد من أن منظمة التجارة العالمية مستمرة في تقديم الموضوعات التي تهم العالم مثل الصحة، البيئة، الاهتمامات الاجتماعية.

وعليه نلاحظ أن دور الاتحاد الأوروبي بالنسبة لفرنسا،يعتبر مهما من حيث أنه يتوافق مع الطرح الفرنسي فيما يتعلق بممارسة النفوذ والمشاركة في وضع قواعد النظام الدولي الاقتصادي ولاسيما فيما يخص الشق التجاري لضمان المصالح الأوروبية – الفرنسية والحد من منافسة الأقطاب الاقتصادية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تحاول إرساء قواعد تخدم اقتصادها. وبهذا، فإذا كانت فرنسا من خلال السياسة الزراعية المشتركة التي سطرت منذ1962،تبحث في البداية عن بناء قوتها والاستفادة من الميزانية الأوروبية، فهي في ظل التحولات الدولية تعمل على حماية قطاعها الزراعي من المنافسة الدولية الناتجة عن تحرير هذا القطاع. إلا أن السياسة الزراعية لم تستقر بعد إذ عليها التغلب على تحدين وهما:

- مشكل الفائض الناتج عن عدم التوازن بين استهلاك أوروبي مستقر وبين إنتاج ينمو بسرعة في القطاع الزراعي[1]، رغم سياسة الإصلاح التي بدأ ت منذ سنوات 80 وتتواصل حاليا في إطار

---

(1) Bernard Yvars .**L’économie de l'UE**. Paris: Dunod 2001. Pp44-45.

مذكرة 2000. كما أن عمل هذه السياسة أثبت أيضا أنه يفتقد إلى المساواة. فمختلف المنتجين وجدوا أنفسهم في مواجهة استخدام مختلف بالنسبة لميكانزم الأسعار بسبب الفوارق بين الفلاحين الصغار والكبار التي من انعكاساتها تبذير الأموال العمومية، بالإضافة إلى انهيار الأسعار الزراعية على المستوى الدولي.[1]

- ان إصلاح وبرمجة السياسة الزراعية (2000-2006) طرح في مرحلة يشكل فيها الاستهلاك الخاص بالسياسة الزراعية نسبة 44% من الميزانية العامة للاتحاد،وهي نسبة خصصت في 1999 لدعم العائد الزراعي الذي لا يمثل سوى نسبة 5.3% من نشاط الاتحاد. هذا إلى جانب أعباء توسع الاتحاد إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وإقامة منطقة تبادل تجاري حر مع دول حوض البحر المتوسط في سنة 2010. وتبقى السياسة الزراعية مهددة بإعادة فتح مفاوضات جديدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة تتعلق خاصة بنظام الدعم والمساعدات للقطاع الزراعي[2].

*** الأدوات المالية والنقدية.**

كأسعار الصرف والعملات الوطنية في مقابل العملات الأجنبية والاستثمارات التي تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول ولها تأثيرا على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في حركة الصادرات والواردات وفي الاستثمار والتوظيف. وتفطنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية مبكرا لأهمية وحدة نقدية تشمل نظاما موحدا للنقد خلال قمة لاهاي في نهاية عام 1969، حيث كلفت اللجنة الأوروبية بإنشاء مشروع لوحدة اقتصادية ونقدية وتم إنشاء صندوق احتياطي أوروبي. لكن الخلاف بين ألمانيا وفرنسا حال دون الوصول إلى نتيجة. ومع انهيار

---

(1) Ibid. . Pp.P41.
(2) Ibid..P44.

نظام النقد الدولي عام 1971، بعد قرار الولايات المتحدة العدول على قاعدة الذهب وتقويض سعر الدولار، وجدت المجموعة نفسها مجبرة على مضاعفة جهودها لتحقيق هذا الهدف[1].

وبدأت ملامح هذا النظام تظهر ابتداء من سنة 1979 بالاتفاق على إنشاء وحدة نقدية أوروبية من سلة من العملات الأوروبية القوية لاستخدامها كأساس محاسبي لربط عملات الدول الأعضاء بعضها ببعض (نظام الثعبان)، إلا أن ذلك أعتبر تهربا من قرار صعب يتعين على الدول الأوروبية اتخاذه ويقضي بضرورة التنازل عن بعض سلطاتها في مجال رسم السياسة المالية لصالح المؤسسات الأوروبية المشتركة. وهكذا تعين الانتظار إلى غاية 1989 حين اقترحت لجنة السياسات الاقتصادية والمالية خطة من ثلاث مراحل للتوصل إلى نظام نقدي أوروبي موحد، برز مع معاهدة ماستخريخت، على الرغم من معارضة بريطانيا، إلا أن المشكل تمت تسويته بالبروتوكول الذي الحق بالمعاهدة ويسمح لبريطانيا ومن يحذو حذوها بعدم المشاركة مؤقتا في نظام النقد الأوروبي الموحد. وفي ماي 1998 أقر كل من المجلس والبرلمان الأوروبيين، قرار المجلس الأوروبي الذي نص على أنه بوسع (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، ايرلندا، بلجيكا، لكسمبورج، النمسا، البرتغال، هولندا) اعتبارا من جانفي 1999 تبني العملة الأوروبية الموحدة. (باستثناء بريطانيا والدانمرك). وشكل ذلك خطوة حاسمة على طريق إقامة وحدة اقتصادية حقيقية وتحويل أسواق الدول المشتركة في حركة التكامل والاندماج الأوروبي إلى سوق داخلية موحدة[2]. وتكمن أهمية العملة الموحدة خاصة في[3]:

---

[1] حسن نافعة. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. مرجع سبق ذكره. ص348.

[2] المرجع نفسه. ص349- 351.

[3] سمير محمد. السيد حسن. محمد محمد البنا. مرجع سابق ذكره. ص290.

- زيادة النمو ونقص التضخم فضلا عن تقوية مركز الاتحاد في صياغة السياسات النقدية الاقتصادية الدولية وتحقيق الاستقرار النقدي الدولي.هذا فضلا عن إنهاء تقلبات أسعار الصرف وإلغاء تكاليف معاملات الصرف الأجنبي.
- استخدام الأورو- بالإضافة إلى أنها عملة دولية منافسة للدولار- فإقبال الدول من خارج المجموعة الأوروبية وخاصة دول شرق أوروبا على استخدامها كعملة مدفوعات واحتياطي سيولد عائدات للمجموعة تقدر ب35 مليار دولار وزيادة الطلب على الأصول المصدرة بالأورو وإن كان بنسبة ضئيلة تصل إلى 5% من حجم الأسواق الدولية.
- الإتحاد الاقتصادي والنقدي يضع إطارا عاما للسياسات المالية في الدول الأعضاء على نحو يحد من التوسع في عجز الموازنات العامة وهو ما يساهم في تحقيق المزيد من استقرار الاقتصاد الكلي.
- بروز قطب نقدي أوروبي يقوم على الأورو من شأنه تشجيع تعاون أكثر فعالية مع السلطات النقدية اليابانية والأمريكية. وبهذا تصبح العملة الموحدة أحد أهم الأعمدة الثلاثة التي سوف يبنى عليها النظام النقدي الدولي الجديد[1].

كما أن أوروبا و بسبب السوق الموحدة وانفتاحها على دول الشرق،فانها سوف تشكل أكبر سوق عالمي. وسوف تسجل نموا للاستثمارات المباشرة التي من شأنها أن تسمح للعملة الأوروبية الحصول على مكانة دولية مرموقة. هذه الوحدة من الممكن أن تضاعف نصيب سوق الإتحاد في العمليات المالية والتجارية العالمية مقارنة بالعملات الدولية منها الين والدولار[2].

---

[1] **Bernard Years.Op- cit. Pp 32-32.**
[2] **Ibid.** Pp 32-32.

ويستند الأورو في قوته ومكانته إلى القوة الاقتصادية والتجارية لبلدان الاتحاد الأوروبي وبالذات الدوليتين اللتين تملكان أكبر إقتصادات أوروبا واللتين تشكلان مركز قوة الأورو هما ألمانيا وفرنسا. وبلغت قيمة الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد نحو 8145 مليار دولار عام 2001 بما يشكل نحو 25.9% من الناتج العالمي المحسوب بالدولار وفقآ لسعر الصرف السائد مقابل الدولار،مقارنة بنحو 9901 مليار دولار،قيمة الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية والذي يشكل نحو 31.4% من الناتج العالمي في نفس السنة علما بأن الناتج القومي الياباني المحسوب بالطريقة ذاتها بلغ نحو 45742 مليار دولار بما يشكل نحو 14.5% من الناتج العالمي في نفس السنة[1].

وبلغ الناتج القومي المحسوب وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار نحو 9164 مليار دولار في بلدان الاتحاد الأوروبي، أي بما يشكل 19.8 من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة، مقارنة بنحو 9902 مليار دولار، قيمة الدخل القومي الأمريكي المحسوب بهذه الطريقة والذي شكل نحو 21.3% من الدخل العالمي المحسوب بهذه الطريقة. في حين أن الدخل القومي الياباني المحسوب – بنفس الطريقة–بلغ نحو 3489مليار دولار بما يشكل نحو 7.5% فقط من الدخل المحسوب بنفس الطريقة[2].

أما بالنسبة للتجارة الخارجية والميزانية الخارجية التي تشكل عاملا مهما في حركة أي عملة مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فإن قيمة الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي، بلغت 2296.1 مليار دولار عام 2002 بما يشكل نحو 37.4% من قيمة الصادرات العالمية في العام المذكور. في حين بلغت قيمة الصادرات

---

(1) **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتجية 2002**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية. جانفي 2003. ص47.

(2) المرجع نفسه. ص47.

الأمريكية في نفس السنة، نحو 730.9 مليار دولار أي 11.9% من قيمة الصادرات العالمية في نفس السنة،بينما بلغت قيمة الصادرات اليابانية نحو 403.4 مليار دولار، توازي نحو 6.57% من قيمة الصادرات العالمية في العام المذكو [1]. وبلغت قيمة الواردات السلعية لدول الاتحاد الأوروبي نحو 2247.4 مليار دولار عام 2001 بما يشكل نحو 35.3% من قيمة الواردات العالمية في العام المذكور، في حين بلغت قيمة الواردات الأمريكية نحو 1180.1 مليار دولار بما يشكل نحو 18.5% من قيمة الواردات العالمية في العام المذكور[2].

كما سجل الميزان التجاري لدول الاتحاد فائضا بلغ 48.7 مليار دولار عام 2001. ويتركز الفائض التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في الدول الرئيسية التي تشكل أعمدة منطقة اليورو والداعم الرئيسي للعملة وهي ألمانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا. وبالمقابل بلغ العجز التجاري الأمريكي نحو 449.2 مليار دولار في عام 2001 في حين حققت اليابان فائضا تجاريا كبيرا بلغت قيمته نحو 54.3 مليار دولار في العام المذكور[3].

وإذا كان حجم الدخل القومي للاقتصاد الأمريكي يتفوق على نظيره في الاتحاد الأوروبي، فإن دول الاتحاد كقوة تجارية تتفوق كثيرا على الولايات المتحدة وعلى اليابان, علما بأن القوة التجارية للدولة تعتبر عاملا أكثر أهمية في التأثير على تطور مكانة أي عملة ودورها العالمي. ورغم أن الدور التاريخي للدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن كعملة احتياط دولية، ترتبت عليها مكانة متفوقة لأمريكا التي اكتسبت ثقة عالمية سوف تبطئ من حصول الأورو على المكانة التي يستحقها بناء على الحقائق الاقتصادية، فإن التاريخ النقدي يؤكد أنه لو

---

(1) المرجع نفسه. ص47.

(2) المرجع نفسه. ص47.

(3) المرجع نفسه. ص47.

استمر الأورو واستطاعت الدول أن تتجاوز العقبات التي تواجهها واستطاع البنك المركزي الأوروبي،أن يقدم سياسة نقدية تحقق التوازن بين مصالح واحتياجات البلدان الداخلة في اليورو،فإن مكانة هذه العملة الأوروبية الموحدة سوف تتطور سريعا خاصة مع التطور المتوقع في وحدة السوق الأوروبية على كافة الأصعدة والذي سيقلل تدريجيا من تناقضات المصالح والمتطلبات النقدية بين بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة وبالذات الدول التي تتداول الاورو[1].

كما أن توسيع الاتحاد الأوروبي وزيادة عدد أعضائه إلى 25 دولة وبالتالي تزايد قوته الاقتصادية والتجارية سوف يدعمان قوة ودوره على الساحة النقدية الدولية،علما بأن حصته من مجمل الاحتياجات الدولية من العملات الحرة لمختلف بلدان العالم، بلغت 14% سنة 2002 بعدما كانت تمثل 12.7% سنة 2000.[2]

ان الهدف الاقتصادي لفرنسا في لاتحاد الأوروبي هوالقضاء على احتكار الدولار كعملة الاحتياط الدولية الرئيسية والعمل من أجل إعادة تشكيل صورة الاقتصاد العالمي وأوضاع العملات الرئيسية فيه. وللإشارة، فبعد تحول العديد من الدول إلى عملات حرة إقليمية في تسوية مدفوعاتها الدولية، ظهر الصراع واضحا بين الدولار، والاورو، والين والعملة الصينية. ولهذا فإن فرنسا ومهما كانت قدرتها وارتباطها بالمنظمة العالمية للتجارة ونمو تجارتها، أصبح من غير المتصور إمكانية نفاذها للأسواق الرئيسية في التجارة العالمية في ظل تجاهل حتمية التعاون مع التجمعات الاقتصادية الرئيسية.

*** السياسة التجارية:**

تعتبر معاهدة روما مشروعا لتكتل تجاري مهمته الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية للدول الأعضاء في مواجهة القوى الكبرى والتكتلات

---

(1) المرجع نفسه. ص48.

(2) المرجع نفسه. ص48.

الاقتصادية الأخرى. ومن أهم مسؤوليات الاتحاد إدارة وتنظيم حركة التجارة الخارجية وبناء شبكة واسعة من العلاقات التجارية مع الدول والتجمعات الإقليمية.

ففي سنة 1995 تم إمضاء عقد اتفاق شامل في الميدان الجمركي بين الاتحاد الأوروبي ومركوسور، مما سيسمح لفرنسا مستقبلا بتدعيم علاقاتها التجارية في المنطقة وتدعيم نفوذها المتواضع في المنطقة. وفي هذا الاطار نشير الى ضعف النفوذ الاقتصادي الفرنسي. فهناك 500 شركة فرنسية موجودة في البرازيل،إلا أن الاستثمارات الفرنسية في هذه الدولة و التي كانت تمثل 27% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في1987، انخفضت إلى 7.5% في سنة 1990 وإلى2.3% في سنة 1994. كما أن التبادل التجاري الفرنسي-البرازيلي لا يمثل سوى 2% من التجارة الخارجية الفرنسية [1]. هذا إلى جانب المبادرة عبر الأطلنطية والتي تم الإعلان عنها في3 ديسمبر 1995، من قبل الرئيس الأمريكي "بل كلينتون" ورئيس الوزراء الاسباني "فيليب جونزاليس"ورئيس اللجنة الأوروبية "جاك سانتر" وهذه المبادرة تحدد إطار التعاون بين الطرفين والذي يقوم على [2]:

- تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية عبر العالم.
- التجاوب مع التحديات الكونية.
- المساهمة في توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية.
- بناء الجسور عبر الأطلسي.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للإتحاد الأوروبي، حيث تمثل وارداتها الأوروبية نسبة 17% من إجمالي الواردات وتمثل الصادرات الأوروبية إلى السوق الأمريكي نسبة 18% من إجمالي صادراتها، بينما تتلقى أوروبا 20%

---

(1) Pascal Boniface. **La France est-elle encore une grande puissance**?.O p-cit.P111.

(2) أسامة المجذوب. **العولمة والإقليمية. مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**. القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية. الطبعة الثانية. 2001. ص104.

من إجمالي الصادرات الأمريكية و18% من وارداتها. وعليه تمثل التجارة البينية بينهما 7% من إجمالي التجارة العالمية. كما سجل الاتحاد الأوروبي نسبة 50% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة، في حين أن40% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية توجد في أوروبا[1].

والإعلان المشترك الياباني-الأوروبي فى1991 والذي كان يدعو إلى تعاون سياسي في مسائل الأمن. وفي هذا الإطار تم عقد عدة اجتماعات أهمها الاجتماع الاول AZEAN–Europe- Meeting بانكوك 1996 والاجتتماع الثاني الذي عقد في بريطانيا في أفريل 1998. وهو ما يعني إدراج الحوار الأوروبي-الياباني في إطار أسياوي أوسع حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات في ميدان التعاون ومنها[2]: مشاركة اليابان في تمويل إعادة بناء البوسنة ومشاركة أوروبا في مشروع Kedos الذي يراقب النشاط النووي لكوريا الشمالية. كما تطورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين. ويعتبر الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر شريك تجاري للصين ورابع مصدر للاستثمارات وأول مورد للتكنولوجيا. وفي 24 أكتوبر 2006، أصدر الاتحاد الأوروبي وثيقة تتضمن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والصين في التجارة والاستثمار[3].

وتوجد العلاقات الثنائية بين الصين وفرنسا في قلب العلاقات الصينية-الأوروبية. ففي سنة 1964، كانت فرنسا أول دولة أوروبية تعترف بجمهورية الصين (باستثناء بلجيكا التي سبقتها). وفي سنة 1975 كانت باريس أول عاصمة

---

[1] المرجع نفسه. ص106-107.

[2] Pascal Boniface. **La France est-elle encore une grande puissance?**.Op-cit. Pp 115-116.

[3] حسن إبراهيم سعد حسن. **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة.** (رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية سياسة.غير منشورة). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. (قسم السياسة والاقتصاد).2007. ص144.

يزورها رئيس الصين. كما كانت فرنسا وراء إعادة العلاقة بين الصين وأوروبا بعد قطعها على اثر أحداث تيانامن، عندما أصبحت الأولى التي بـادرت إلـى إعـادة العلاقات الدبلوماسية الثنائية سنة1994 وتطورت العلاقة بـين الـدولتين وبلغـت أهميتها عام 1997، بعد توقيع الشراكة العامة والتي كانت أحد الـدوافع لتوقيـع الشراكة بين الصين والاتحاد الأوروبي في سنة 2001 و أعقبها في سـنة 2004، توقيع الرئيس الفرنسي على 14 اتفاقية جديدة لتقوية هذه الشراكة،التي أخذت تتقوى خاصة على المستوى التجاري والاقتصادي. فخلال سنة 2000 و2006، تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث زاد حجم الصادرات الفرنسية إلى الصـين بنسبة 30% سنة 2006، كما وقعت كبرى الشركات الفرنسية خاصـة إيربـاص وشركة الاتصالات الفرنسية وشركة الصناعات الغذائية عقودا هامة مـع الصـين، حيث بلغ نصيب هذه الشركات من السوق الصينية نحو 1.4% بنهاية سنة2006. كما أن الصين هي أيضا أكبر مصدر لعجز الميزان التجاري الفرنسي. ومنذ نهاية 2005، أصبح نصيب الصين يصل إلى 5.6% من التجارة الخارجية لفرنسا بعد أن كانت هذه النسبة تقف عند 2.1 في عام 1995. هذا إلى جانب الدبلوماسية الثقافيـة الفرنسية. فخلال سنة 2003 كانت سنة الصين في فرنسا. وتبلـغ نسـبة الطـلاب الصينيين في فرنسا نحو 10% من إجمالي الطلاب الأجانب حيث يدخل فرنسا نحو 1000 طالب صيني كل سنة[1].

إن الاهتمام الفرنسي بالصين، إحدى أهم القوى البازغة في النظـام الـدولي يعكس الهدف الاستراتيجي الفرنسي وهو مواجهة الآثار الجانبية للهيمنة الأمريكية. وبالرغم من أن تحقيق هذا الهدف يبدو أكثر فاعلية في الاتحاد الأوروبـي،إلا أن فرنسا تدرك جيدا أنه مع عدم تبنى سياسة خارجية موحدة للاتحاد الاوروبى، فإنـه من الصعب عليها حماية مصالحها في مواجهة القوى العظمى والاعتماد فقط علـى

---

[1] ياسمين فاروق. "فرنسا والتقارب الصيني – الأوروبي". **السياسة الدولية**. العدد 167. جانفي 2007. ص95.

أوروبا. وهو ما كشفته المواقف المختلفة للدول الأوروبية من الحـرب الأمريكيـة على العراق.[1]

وباعتبار فرنسا قوة أوروبية ومتوسطية سواء علـى صـعيد مصـالحها أو مستقبلها، فإن استقرار مصالحها مرهون بالدرجة الأولى باستقرار الـدول الضـفة الجنوبية للمتوسط.، وانطلاقا من هذا تعمل جاهدة على تعبئة الشركاء الأوروبيـين من أجل شراكه أورو – متوسطية، تأخذ بعين الاعتبار الرهانات المسـتقبلية لهـذه العلاقات وتجسدت هذه الجهود في إعلان برشلونة نوفمبر 1995 والذي حدد أسس وقواعد ومجالات هذه الشراكة.

وتمثل المساعدات أهم آلية لتكريس البعد المتوسطي في السياسة الفرنسـية. فخلال الفترة الممتدة من 1995 وإلى غاية 2001، وجه برنامج ميداI ما قيمته 5.1 مليون أورو من ميزانيته الإجمالية لتطوير التعاون المالي الثنـائي بـين الاتحـاد وشركاءه في الجنوب. أي أنه خلال هذه الفترة"، فإن 86% من المـوارد الماليـة الخاصة ببرنامج ميداI خصصت لقنوات ثنائية، بينما 14% كرست لأنشطة إقليمية، يضاف إليها 7.4 مليون أورو في صورة قـروض بنـك الاسـتثمار الأوروبـي، أصبحت متاحة لدول جنـوب المتوسط. أما برنامج ميداII والـذي يغطـي الفتـرة 2000 –2006 فقد خصص مبلغ 5.4. وخلال الفترة من سنة 2000 وحتى 2007 بلغت قيمة قروض بنك الاستثمار الأوروبي لدول الجنوب 6.4 بليون أورو.[2]

ثم ان اتفاقيات الشراكة التي تم إمضاءها مع الشركاء الجنوبيين تسمح للاتحاد ومن ثم لفرنسا بالنفاذ إلى الأسواق التجارية والمحافظة على مصالحها الاستراتجية ولا سيما في شمال إفريقيا. وهي أيضا منفذا للدور الأوروبي في الصراع العربي

---

(1) المرجع نفسه. ص95-96.

(2) خديجة عرفة محمد أمين. "الحوار الأوروبي – المتوسطي". **قراءات إستراتيجية**. السنة11. العدد 5. ماي 2006. ص28.

الإسرائيلي باعتبار أن الاتحاد الأوروبي من أكبر المتبرعين بمساعدات غير عسكرية للشرق الأوسط والتي تبلغ حوالي بليون يورو سنويا. هذا بالإضافة إلى بليون ونصف البليون أورو في صورة قروض ميسرة. إلى جانب ذلك، فالاتحاد الأوروبي أكبر متبرع بمساعدات فنية ومادية للسلطة الفلسطينية، إذ يوفر أكثر من 50% من المساعدات الدولية للضفة الغربية وقطاع غزة وذلك منذ عام 1994. وبلغت قيمة مساعدات الاتحاد المقدمة للفلسطينيين منذ بدأ عملية السلام 2 بليون أورو. وفي نفس الوقت يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري واقتصادي لإسرائيل إذ بلغت قيمة التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في سنة 2001 ما قيمته 24 بليون أورو.[1] وهذا من شأنه أن يعيد الاعتبار لدور الاتحاد الأوروبي في الصراع العربي الإسرائيلي. وتنبثق أهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لفرنسا كآلية لإدارة تبعات النظام الدولي الجديد من أهميتين أساسين وهما:

- ان الاتحاد الأوروبي أحد القوى المرشحة لأن يكون لها تأثيرا وهو أحد أطراف الثلاثية على المستوى الدولي التي تشكل صورة النظام الدولي وتحدد أفاقه المستقبلية وشكل علاقته. كما أنه يبقى أهم آلية منظمه وذات قواعد واضحة ومؤسسات فاعلة ويمتلك قاعدة اقتصادية وسياسية على درجة كبيرة من الاندماج والمصالح المشتركة وذلك نظرا للتجربة التكاملية الطويلة.
- ان المصالح بين فرنسا وأعضاء الاتحاد أكثر أهمية من تلك التي تجمعها مع إفريقيا أو جنوب المتوسط مما يجعل منه أهم حلقة في دوائر التضامن التي تكلم عنها"إيبار فدرين". ففي إطار الاتحاد الأوروبي، استطاعت فرنسا رفض قوانين Helms –Burton ou d'Amato والتي حاولت من خلالها أمريكا وبدون التشاور مع

---

[1] المرجع نفسه. ص27.

الأوروبيين منع كل الدول من ممارسة التجارة مع كوبا، إيران، ليبيا. وخلال مفاوضات الجات استطاعت فرنسا وبفضل التضامن الأوروبي أن تبقي على الخصوصية الثقافية.إلى جانب دور الاتحاد في اتفاق كيوتو في ديسمبر1997 والذي أصر على تخفيض الغاز الذي يتسبب في الاحتباس الحراري(1). وبهذا يظهر الاتحاد الأوروبي أهم وأقوى آلية لمواجهة العولمة وأثارها بالنسبة لفرنسا ودول الاتحاد.

3-2-4-حدود الدور الفرنسي في إطار الاتحاد الأوروبي.

ان الاتحاد الأوروبي الذي تعتبره فرنسا أحد محركات العولمة في شكلها النيولبيرالي وان كان يمثل الخيار الاستراتيجي الأكثر نجاحا و نفعية لمواجهة التحولات الدولية ومراقبة ألمانيا الموحدة والتحكم في تطور الأوضاع في أوروبا الشرقية وتبرير امتلاكها حق الفيتو، إلا أنه يواجه العديد من العراقيل التي تحد من دوره المستقبلي وفي مقدمتها صعوبة الوصول إلى إجماع حول كل القضايا الأساسية. وأظهرت الحرب على العراق التباعد بين الشركاء ولا سيما بريطانيا والتي وان كانت قد أظهرت بعض الليونة في موقفها من قضايا الدفاع، إلا ان مصالحها وعلاقاتها المميزة مع أمريكا تظل بعيدة عن كل الرهانات الأخرى في لاتحاد الأوروبي وبالخصوص مع فرنسا.كما أن الدول المنظمة حديثا للاتحاد لا يمكن الرهان عليها نظرا لتوجهاتها نحو أمريكا و ضعف امكانياتها.

فبينما قادت فرنسا وألمانيا وبلجيكا الاتجاه المعارض لأمريكا، أعلنت كل من جمهورية الشيك، الدانمرك، المجر، ايطاليا، بولندا، البرتغال، اسبانيا والمملكة المتحدة عن تحالفها مع الولايات المتحدة في إطار خطاب الثمانية. ومن جهتها قامت عشر دول وهي: ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا،

---

(1) Pascale Boniface. **La France est –elle encore une grade puissance** ? Op-cit. P92-93.

رومانيا، سلوفاكيا سلوفينيا بالوقوف ومساندة أمريكا. وقد أظهر موقف هذه الأخيرة توجهاتها السياسية وموقفها من الريادة الأمريكية باعتبارها الضامن الأساسي لأمنها واستقرارها. ومن هنا، فان عملية توسيع الاتحاد بقدرما هي رهان على زيادة قدراته بقدر ما تطرح مصاعب جديدة ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية ويخشي في هذا الإطار، أن تتطور مواقف هذه الدول إلى التحالف الاستراتيجي مع أمريكا هروبا من الهيمنة الفرنسية لتتوسع بذالك دائرة التباعد بين الأعضاء المؤسسين والأعضاء الجدد[1]. وأثار هذا الموقف استياء فرنسا حيث صرح الرئيس الفرنسي بأن هذه الدول ضيعت فرصة للسكوت[2].

وعلى المستوى الاستراتيجي، فان توسيع الاتحاد من المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض الثقل الفرنسي ومركزية دورها خاصة وأن التوسيع يخدم ألمانيا التي تحاول الاستفادة من خلال الدفع بعلاقاتها الاقتصادية وتقويتها مع هذه الدول. لهذا يتميز الموقف الفرنسي بالحذر تجاه عملية التوسيع وهو ما يبرره مشروع الكونفدرالية الأوروبية الذي بادرت به في 1989 ثم حاولت بعد ذلك التحكم في عملية التوسيع من خلال تقوية الاندماج وهو ما عبرت عنه معايير قمة كوبنهاجن في سنة 1993 والاصلاحات المؤسسية المتواصلة.[3]

كما استغلت فرنسا رفض أغلبية الفرنسيين للدستور الأوروبي وعملت على إدراج بندا في الدستور الفرنسي في أواخر سنة 2004 ينص على إخضاع أي عملية توسع جديد للاستفتاء الشعبي وهو ما يشكل عقبة ليس فقط للمسؤولين الفرنسيين ولكن أيضا لشركاء أوروبا. فباستثناء المرشحين الرسميين للانضمام للاتحاد –دول البلقان وتركيا –فان دول أوروبا الشرقية ودول المتوسط تم إدراجها

(1) سمير زكي البسيوني." تناقص فرص الاتحاد الأوروبي للقيادة العالمية". **قراءات إستراتجية**. العدد 10. أكتوبر 2007. ص17.

(2) Maxime Lefebvre . **Op-cit** .P30.
(3) Ibid.P30.

في السياسة الجوارية والتي تسمح لهم حسب "رومانو برودي "بكل شيء إلا المؤسسات – ويعني ذلك عدم قبولها كأعضاء كامل الحقوق في الاتحاد. فقد أظهرت فرنسا حذرها تجاه أوكرانيا، مالدافيا، ودول القوقاز وتحاول من خلال سياسة الجوار، العمل على إيجاد توازن بين المنطقتين فيما يتعلق بالتمويل. فقد خصص لدول المتوسط 3/2 من التمويل المخصص للسياسة الجوارية للفترة 2007-2013.[1]

وعلى المستوى الموسع، فان عمليات توسيع الاتحاد تطرح العديد من التساؤلات حول قوة الاتحاد. فعدد الدول وصل إلى 27 عضوا قابلة للزيادة وهو ما يطرح احتمال تضارب المصالح والأهداف ولا سيما في ظل الاحتياجات الاقتصادية والسياسية للدول الجديدة. هذا بالإضافة إلى العبئ الاقتصادي حيث تستلهم عملية التوسيع النسبة الكبيرة من ميزانية الزراعة وميزانية الاتحاد لإجراء الإصلاحات اللازمة. ومن جهة ثانية، فان هناك أطرافا قوية في المجال الزراعي سوف تؤثر على القطاع الزراعي الفرنسي من حيث الاستفادة من الميزانية الاتحادية ويمثل الخلاف حول هذه السياسة الزراعية مع بريطانيا، احدى أهم العوائق التي تواجه السياسة الزراعية. وهو خلاف يعود إلى سنة 1984 حيث طالبت حكومة تاتشر بأن تتحمل باقي الدول الأوروبية نصيبها في ميزانية الاتحاد وذلك بحجة أنها لا تستفيد منها باعتبار أنها تعتمد بشكل مطلق على السوق العالمي لسد حاجياتها ولا تستفيد من أي مساعدة لقطاعها الزراعي من الاتحاد. وقد وافقت الدول الاوروبية أن تتقاسم فيما بينها نصيب بريطانيا. حيث وقع العبئ الكبير على الدول الكبرى وتم فيما بعد إعفاء ألمانيا والنمسا وهولندا والسويد من ربع مساهمتهم في تسديد نصيب بريطانيا، لتسدد بذلك فرنسا وايطاليا النصيب الكبير. وفي الفترة 1995-2001 وصل المبلغ الذي يجب تسديده بدلا من بريطانيا إلى ثلاثة أضعاف ونصف مليار اورو، سددت فرنسا منه 23% بالإضافة إلى نصيبها ليرتفع ما دفعته

---

[1] Ibid.P31-32.

بدلا عن بريطانيا إلى 30% سنة 2004. و مع عملية التوسيع طالبت معظم الدول الأوروبية بأن تدفع بريطانيا نصيبها بغض النظر عن عدم استفادتها من هذه السياسة. في نفس الوقت تلح بريطانيا على تقليص المبلغ المخصص للزراعة وتوجيه الأموال نحو قطاعات أخرى (البحث العلمي، و التكنولوجيا، إصلاح سوق العمل....).[1]

وعلى المستوى الأمني والدفاعي، يعاني الاتحاد من صعوبة العمل خارج نطاق الاتفاقية المبرمة مع الحلف الأطلنطي. ثم أنه خارج إطار الحلف، فان الاتحاد ليس بإمكانه الاستغناء عن إمكانيات الحلف الوجيستكية في ميدان النقل وأجهزة المخابرات والأجهزة الاستكشافية أو ما يسمى بالاستقلال الاستراتيجي للاتحاد (L'autonomie stratégique).

وبناء عليه، يبقى الموقف الفرنسي مرهونا من جهة بتقدم العملية التكاملية والاندماج خاصة على المستوى الأمني والسياسة الخارجية المشتركة، ومن جهة ثانية بتحقيق توافق في الرؤى والتصورات مع ألمانيا التي تحاول أن تبرز دورها على جميع المستويات وهي عملية تصعب وترهن الطموحات الفرنسية وتقلل من المكانة الفرنسية على المستوى الأوروبي والدولي. وتبقى فرنسا تبحث عن إيجاد توازن يضمن لها خصوصيتها ومكانتها المتميزة واستقلالية قرارها السياسي الذي أدت التحولات داخل الكتلة الأوروبية الى رهنه على أكثر من مستوى.

---

[1] مصطفى نور الدين. مرجع سبق ذكره.

3-3- المنظمة الدولية للفرانكفونية.

أصبح الربط بين العولمة والثقافة(*) في النظام الدولي الجديد من أهم مميزات الاهتمام الأكاديمي، حيث اهتم البعض بمستوى العمليات التجارية على الصعيد الدولي مؤكدا أن العولمة تتنازعها عمليتان متضادتان. أولهما خلق عدد من الروابط والتجمعات العالمية وثانيها بروز الوحدات الإقليمية والمحلية. فالعولمة لم تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما أدت أيضا إلى خلق مجال ثقافي عبر وطني، تلعب فيه أدوات العولمة دورا تآكليا للاختلافات الثقافية على المستوى القومي، في الوقت الذي يتولد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعية الجديدة والمتحدية للتصنيفات القائمة للقومية والتاريخ والهوية. فالعولمة تعمل على تجانس وتفتيت الثقافات في الوقت نفسه[1].

وأما البعض الأخر، فإنه اهتم بالعلاقة بين الثقافة والعولمة من زاوية الاهتمام بالثقافة. فإذا كانت العولمة في أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أخطر أبعاد العولمة جدارة بالاهتمام، هو

(*) تعددت تعاريف الثقافة لدى الباحثين إلا ان المعني الموسع يحدده البعض في ثلاث مفاهيم مترابطة وهي التحيزات الثقافية والتي تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بيت الناس، العلاقات الاجتماعية وتشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس يبعضهم، أنماط وأساليب الحياة. ونمط الحياة هو الناتج الكلي المركب من الانحياز الثقافية والعلاقات الاجتماعية ومن ثم، فبقاء نمط حياة ما في مجتمع رهن بطبع أفراده بطابع الانحياز الثقافي الذي يبرر هذا النمط. أي انه بمثابة قناة الاتصال التي تربط بين الفكر والسلوك. مجموعة من الباحثين. نظرية الثقافة. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة 223. جويلة 1997. ص10.

(1) محمد الشبيني. **صراع الثقافة الإسلامية مع العولمة**. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الأولى 2002. ص44- 47.

بعدها الثقافي، باعتبار أن الثقافة السمة الوحيدة التي باتت مميزة بين الهوايات المختلفة. وأن الثقافة في جوهرها عبقرية الفكر والزمان والمكان للشعب الواحد وهي محصلة تراكمات تاريخية لعمليات تراثية مستمرة على طول زمن تطور المجتمعات عقديا واجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا، ومن ثم، فالثقافة لا تعولم وأن أيه عولمة للثقافة هي في حقيقة الأمر، هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى[1].

وتكمن أهمية المتغير الثقافي في العلاقات الدولية في كون الثقافة أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والتعبئة السياسية للشركاء، التي أصبح الفكر الاستراتيجي يعتبرها من أهم مقومات القوة الرخوة في ظل النظام الدولي الجديد،كما ورد في كتابات العديد من المختصين ومنهم توفلر وجوزيف ناي وصمويل هنتنغتون. فقد قدم هذا الأخير نموذجا لتفسير العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، تمثل الثقافة فيه الإطار الكلي المحدد لها. وينطلق هذا النموذج من عدة اقترابات منها أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد سيكون ثقافيا وأن أهم النزاعات ستحدث في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها.وأن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة، باعتباره الظاهرة المركزية للسياسة العالمية.[2]

ولخصت "نادية مصطفى" دور الثقافة في العلاقات الدولية بإشارتها إلى أن: "الأبعاد الحضارية الثقافية تعني الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق،

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أماني محمود مصطفى. **البعد الثقافي في العلاقات الدولية.دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات.** (برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2008. ص112.

وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية. وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أساسا جديدا لتقسيم العالم ومحركا للتفاعلات الدولية ومحدد لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة، وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريرا للتحالفات ومكونا للقوة[1].

كما أن الإشعاع الدولي لكل دولة لا يرتبط فقط بمساحتها وقوتها الاقتصادية والتجارية، ولكن أيضا بصورتها الشاملة التي تحمل معالم القيم والعلاقات مع الشركاء وكذا شخصية ممثليها. فالسلوك الثقافي الخارجي، ضرورة للحفاظ على مكانة الدولة بين القوى الكبرى. وانطلاقا من هذه الأهمية الإستراتيجية، تبرز الجهود الفرنسية في الميدان الثقافي أكثر فعالية من أجل الحفاظ على دورها والتغلغل الاقتصادي والسياسي في أنحاء العالم ومناطق نفوذها والحفاظ على مهمتها الحضارية.

3-3-1-أهمية وأبعاد الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

تاريخيا يعود الدور الفرنسي لتشجيع الثقافة الفرنسية واستخدامها في سياستها الخارجية إلى القرن XVI، حينما حاولت فرنسا حماية الشيوعيين من الإمبراطورية العثمانية حيث انتزع فرانسيس الأول في سنة 1535، من سليمان القانوني، حقا دام إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح كتقليد فيما بعد وتضمن الحفاظ على ممارسة الثقافة واللغة الفرنسية. وخلال القرن XVII أدمجت الاعتبارات الثقافية في الدبلوماسية الفرنسية بصورة كاملة وصمم كل من "ريشليو ومازاران "(Mazarin Richelieu) على تعيين السفراء الإنسانيين، الذين كانوا يمثلون ملك فرنسا[2]. ومنذ تلك الفترة،

---

[1] المرجع نفسه. ص24-25.

[2] Jean.- François de Raymand. **L'action Culturelle extérieure de la France**. Paris: La Documentation française. 2000.Pp15-.16.

أخذت الثقافة الفرنسية تنفذ إلى كافة أرجاء العالم، لتتشكل خلال الثلث الأول من القرن XVII سياسة أفكار حقيقية (politique d'idée)، طبعت السياسة الخارجية الفرنسية في ما بعد. وقد كان هدف هذه الجهود خدمة الطموح العالمي الفرنسي[1]. وقد ساهم العلماء والمفكرون والفنانون و الجيوش الاستعمارية الفرنسية في الترويج للأفكار الفرنسية في كامل أنحاء أوروبا.[2]

وخلال الثلث الأخير من القرن XIX، حاولت فرنسا تنظيم انتشارها الثقافي في العالم من خلال وضع شبكة موحدة ومتنوعة من القواعد في كافة القارات وكان من أبرزها الرابطة الفرنسية التي تم تأسيسها في 1883 من قبل الجغرافيين لربط علاقات مع العديد من الدول والقيام بدورات يتم خلالها إلقاء محاضرات. وبنهاية القرنXIX،كان هناك 50.000 ممثل أو مبعوث فرنسي في كل أنحاء العالم عملوا على إنشاء شبكة من المدارس لتدريس الفرنسية للأطفال من مختلف الجنسيات، وخاصة في إفريقيا إلى جانب التعاون التقني مع الصين وروسيا[3].

هذه السياسة الثقافية، تأكدت مع مكتب المدارس والخدمات، الذي تم خلقه في سنة 1909 لتثبيت النشاط الثقافي الفرنسي على المستوى الخارجي. وبعد ذلك دخلت الدبلوماسية الثقافية مرحلة التحول إلى مؤسسات وذلك بإمضاء اتفاقيات حددت المبادلات بين الدول وشروط تدريس اللغة الفرنسية (اتفاقية 1929 مع إيران وفي 1930 مع الدانمرك و في سنة 1936 مع السويد والنمسا وفي سنة 1939 مع رومانيا).[4]

---

[1] I bib. P18.
[2] I bib.P18.
[3] I bib. P19.
[4] I bib.Pp20-21.

وقد تواصلت الجهود الفرنسية في هذا الإطار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بخلق الإدارة العامة للعلاقات الثقافية التابعة لوزارة الخارجية، طبقا للمرسوم 675-45 المؤرخ في 13 افريل 1945. واعتبرت العلاقات الثقافية في السياسة الفرنسية جزءا لا يتجزأ من العلاقات بين الدول، تمارس عبر المستشار الثقافي الذي يتم تعيينه في السفارات منذ 1949. وفي سنة 1959، تم خلق مكتب تعليم الفرنسية في العالم. وفي سنة 1961 بدأت أسس المنظمة الدولية للفرانكفونية تتكون لتصبح فيما بعد، المحرك الأساسي لسياسة فرنسا الثقافية في إفريقيا[1].

إلا ان التحولات الدولية الراهنة أفرزت العديد من التحديات للدبلوماسية الثقافية الفرنسية والتي يمكن إدراجها ضمن الإشكاليات الكبرى التي تواجهها الدول بأشكال متفاوتة بسبب العولمة الثقافية وانتقال المعلومات والأفكار والقيم دون أدنى قيد أو عراقيل، مقابل تراجع سيطرة الدولة على هذا التداول الحر للقيم والأفكار والأخبار وتحكم قوى عالمية واحدة أو مشتركة في التواصل الحر بين الشعوب والمجتمعات وهو ما يشكل بعدا جديدا في عالم اليوم[2].

فالثقافة في ظل العولمة تلعب دورين أساسيين وهما تشكيل الرأي العام من خلال وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال بما يخدم اتجاهات القوى الكبرى، التي تتحكم في هذه الوسائل خصوصا في المجالات السياسية ونشر ثقافة الاستهلاك وتعزيزها والوصول بها إلى كافة شرائح وقطاعات المجتمع وتعميقها لدى الأفراد وذلك لصالح الرأسمالية العالمية[3]. وعليه فالتبادل الثقافي غير المتكافئ يفقد الثقافات التقليدية مقومات استمرارها.

---

(1) I bib.P22.

(2) صلاح سالم زرنوقة. محمد السيد سليم وآخرون. **العولمة والوطن العربي**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. الطبعة الأولى. 2002 . ص36-37.

(3) المرجع نفسه. ص40-41.

وفي ظل هذه التحولات وما تحمله من تحديات للخصوصية الفرنسية ولدورها الحضاري تتركز الجهود الفرنسية حول إعادة بعث دبلوماسيتها الثقافية بهدف تعظيم الاستفادة من العولمة ووضع حد للزحف الانجلو-سكسوني. إذ يقوم التصور الفرنسي على خلفية أساسية وهي أن العولمة الليبرالية ultralibéralisme، ظاهرة أمريكية ناتجة عن أعمال "أدم سميث" التي سبقت و"فرانسيس فوكوياماك" اليوم وهي مبنية فقط على قانون السوق وتؤدي إلى استغلال قوي بدون تنازل مما يسمح لأمريكا ببسط إشعاعها بفضل التقدم التكنولوجي وتهميش الدول الفقيرة ومنها دول إفريقيا خاصة. فاللغة الإنجليزية هي اليوم لغة الدبلوماسية والاقتصاد الأولى.ان العولمة الليبرالية هي إذن أحادية وشمال أمريكية، هذه الأخيرة يمكن لها إيقافها في حالة تعارضها مع مصالحها وهي ضد التعددية عندما لا تتماشى مع مصالحها. ويمثل اتفاق كيوتو وعدم دفع مستحقاتها تجاه الأمم المتحدة مثالا حيا على ذلك، ولذلك فان العولمة لا يجب أن تبقى مغامرة أمريكية فقط وأنجلو-سكسونية[1].

ومن هذا المنطلق، يبنى التصور الفرنسي للفرانكفونية على أساس أنها ضرورة للحفاظ على الدور الفرنسي بين الدول الكبرى في ظل تمتعها بمقعد دائم في مجلس الأمن ودورها الريادي في البناء الأوروبي والعلاقات المميزة التي تربطها بالعديد من دول الجنوب. ومن ثم تعمل فرنسا على تشكيل قواعد دولية لإشعاعها، تلعب فيه الثقافة دور الأسمنت المسلح بفضل الذين يعتنقون ويؤمنون بهذه الأفكار، ولاسيما النخب التي توجد في السلطة أو هي مدعوة لممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية في دولها.

---

(1) Serge Arnaud. Michel Guillou.Albert Salon. **Les défis de la francophonie. Pour une mondialisation humaniste.** Paris: Al pharès.2002. P p46-47.

وينطلق الطرح الفرنسي من انتقاد الهيمنة الثقافية الأمريكية وعولمة الثقافة ويؤكد على أن العالمية الأمريكية تظهر مهيمنة وشاملة totalitaire حيث لا يمكن الوصول إليها إلا إذا تبناها الكل، بينما العالمية التي تأتي من المسيحية الكاثوليكية تعتبر عملية تركيبية تبحث عن المساهمة أو العطاء الناتج عن الاختلافات.(1)

ويذهب الفكر الفرنسي إلى حد الكلام عن معركة بين المسيحية والأمركة وهي المعركة التي سوف تحدد مستقبل العولمة. ويرى الفرنسيون أن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي وأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، دليلاً على نقص التضامن وإشكالية عدم وجود التعدد الثقافي، لأن الأمركة تقوم على رفض التنوع. وينظرون إلى الحوار بين الشمال والجنوب وبين الغرب والأخر كضرورة. كما يؤكد الفكر الفرنسي على ضرورة الجماعات اللسانية والثقافية" Les communautés linguistiques et culturelles. "والفضاءات الجيو – ثقافية التي لا يجب أن تبقى خاضعة للمصالح الاقتصادية للدول على حساب التنوع الثقافي. ويرون في الفرانكفونية الحل الأسلم للحد من السيطرة الأمريكية، باعتبارها فكرة واسعة ومشروع مشترك ضد أحادية العالم وتحوله إلى سوق واسعة بمنتوجات واحدة لصالح فائدة التجار الكبار.(2)

ويظهر هذا الطرح، الهدف الاستراتيجي الفرنسي وهو الدفاع عن الثقافة الفرنسية والمحافظة على قيمها من خلال الاختفاء وراء الجماعات اللسانية في إفريقيا. حيث أن التعدد الثقافي الذي أصبح سمة الخطاب السياسي الفرنسي سرعان ما يجد حدوده في الموقف الفرنسي من الإسلام ومن الحجاب وأيضا من قضية إدماج المهاجرين. ان فرنسا كانت أول

---

(1) Ibid.P47.
(2) I bib. Pp48- 49- 50- 51. _

الدول الاستعمارية التي حاربت هذا التعدد وما فعلته جيوشها في مختلف المناطق التي استعمرتها من طمس ومحاربة قيمها ولغتها ودياناتها كافي لفهم خلفيات التنوع الثقافي الذي تصبو إليه في ظل النظام الدولي الجديد. ثم ان جهودها الخاصة ببعث الفرانكفونية في مختلف أنحاء العالم و الدور الذي تقوم به قناة فرنسا 24 و TV5 لأكبر دليل على الخوف الفرنسي من هذا التعدد الثقافي.

وانطلاقا من ذلك، يتضح أن السياسية الثقافية على المستوى الخارجي تمثل بالنسبة لفرنسا رهاناً إستراتيجياً وأحد الأدوات والميكانزمات الأساسية التي توظفها من أجل إسماع صوتها ومحاصرة المد الأمريكي واحتواء الثقافة الانجلو سكسونية، التي تجري عولمتها، وذلك على اعتبار أن الثقافة تمثل منافذ للتعريف بالدولة وحضارتها ونهضتها ونشر ثقافتها، كما تساهم بصورة كبيرة في شرح موقف الدولة من القضايا والاتجاهات الدولية. ولذلك تظهر قضية الثقافة كعنصر محوري في إدارة الصراع بين فرنسا وأمريكا من جهة، ومن جهة ثانية،تركز فرنسا على قضية التنوع بغرض إيجاد إجماع في الدول التي تمثل لها مصالح حيوية خاصة في إفريقيا، والتصدي للإشكاليات التي تطرحها العولمة والصدمات الثقافية والصراع بين الخصوصية والعولمة وتنامي الحركات المناهضة للعولمة وهو طرح يكرس الطموح الفرنسي على حساب الدول الضعيفة اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تريدها فرنسا جسرا لثقافتها وأداة لإدارة صراعها مع الولايات المتحدة.

ومن أهم مظاهر الصراع الثقافي بين فرنسا و الولايات المتحدة، قضية تحرير قطاع تجارة الخدمات في إطار مفاوضات الغات. وهنا يجب الإشارة أن تجارة الخدمات، أخذت شكل اتفاق منفصل (GATs)، والذي

أخذ مكانة في المنظمة العالمية للتجارة التي أنشأت في 12 أبريل 1994. وقد نتج عن هذه المفاوضات إطارًا عامًا للمبادئ بموافقة الأطرف التي أمضت على ذلك. وكل دولةٍ كانت حرة في تحديد الشكل الدقيق لالتزاماتها في مختلف القطاعات الخاصة. ومن بين أهم القطاعات التي شملها اتفاق GATs إلى جانب:- تنتقل الأشخاص، خدمات النقل الجوي، الخدمات العالمية (البنوك، والتأمينات)، خدمات النقل البحري- قطاع الخدمات والاتصال الذي شكل أهم قطاع يدرج ضمن مفاوضات نظام التجارة الدولية"[1].

فتحت ضغط الصناعات السينماتوغرافية الأمريكية، حاولت الولايات المتحدة خلال مختلف الأدوار التفاوضية للأرغواي، إدراج قطاع السمعي – البصري، إلا أن فرنسا، مدعومة بالاتحاد الأوروبي، أخذت قائمة الدول المعارضة و طالبت بالمحافظة على الاستبعاد لحماية الثقافة، مما اضطر الممثل الأمريكيّ لشؤون التجارة "ميكي كونتور"" Michey Kantor"، إلى التراجع عن هذه المسألة. وقد شرح " لوفيت"" Le Vitte"الموقف الفرنسي كما يلي: "نطالب بإقصاء وإبعاد الثقافة من مفاوضات الأرغواي؛ لأننا نعتقد بأن الثقافة ليست بضاعة. وهذه وجهة نظر فرنسية، لديكم في هوليود، صناعات قوية، والتي تعتبر أن أحسن فيلم، هو بضاعة بإمكانها أن تجني الكثير من المال، والتي تُباع بصورةٍ جيدةٍ، ولكننا ندافع على ما نسميه الخصوصية الثقافية، أي المحافظة على التعدد الثقافي عن طريق الحماية في

---

(1) Charles Cogan. Op-cit. P 166.

مواجهة لا توازن الثقل النسبي بين الصناعات الثقافية الأمريكية – ولاسيما – السينما(*) والصناعات الأوروبية(1).

وفي حين تعتبر الولايات المتحدة مسألة تحرير هذا القطاع أمراً بديهياً من وجهة نظر التبادل الحر، يقوم الموقف الفرنسي على حماية الميراث الثقافي في مواجهة ما يعتقدون أنه غزو ثقافي أمريكي، إذ تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية وربما دول العالم قاطبة استشعارا للخطر الثقافي الأمريكي. وفي المؤتمر الذي نظمته اليونسكو في المكسيك سنة 1982 شن" جاك لانج "وزير الثقافة الفرنسي في ذلك الوقت، حملة على ما أسماه الامبريالية الأمريكية. وأثناء مفاوضات الجات التي سبقت إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة عبر وزير الخارجية الفرنسي "جاك توبون"، آنذاك عن مخاوفه من أن يؤدي تحرير سوق المواد السمعية والبصرية بما في ذلك الأغاني والأفلام السينمائية والتليفزيونية إلى اكتساح المنتوجات

(*) يشكل قطاع السمعي البصري، وخاصة السينما نقطة خلاف بين فرنسا والولايات المتحدة، وهو خلاف يعود إلى اتفاق الذي تم إمضاءه Le Pret Blum – Byrnes بتاريخ 28 ماي 1946 وهو اتفاق يحمل اسم رئيس المجلس Léon Blum وسكرتارية الدولة James Byrnes ويتضمن حق تقادم واكتساب. وأدى الاتفاق الى طرح جدل في فرنسا، لأنه يمنح الولايات المتحدة حق إدخال أفلام أمريكية الى فرنسا وذلك خارج كل حصص الواردات بخلاف ما كان سائدا خلال سنوات الثلاثينات، في الوقت الذي كان الفرنسيين لا يملكون سو ى عدد محدود من الأفلام التي تعرض على التلفزة الفرنسية وهو ما يعرف بحصة الشاشة. وابتداء من 4 يوليو 1946، فان حصة الشاشة، التي خصصت للفلم الفرنسي، لم تتجاوز أربعة أسابيع في كل أربعة أشهر وقد جرى الاتفاق بأن هذه الحصة لا يمكن أن تدوم لوقت غير محدد وكان من المنتظر التخلي عنها عندما تستعيد فرسا صحتها الاقتصادية.

(1) I bib. P 267.

الأمريكية للسوق العالمية.[1] و لهذا السبب تعمل الحكومة الفرنسية على دعم الصناعات السينماتوغرافية عن طريق المساعدات المباشرة للإنتاج والتوزيع للأفلام الفرنسية وفرض الرسوم (10%) على الحصص السينمائية بما في ذلك الأفلام الأمريكية في فرنسا.[2]

ان دفاع فرنسا عن ثقافتها في مواجهة المنافسة الأمريكية يعود الى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي الإطار الأوروبي، تم إنشاء مجلس أوروبا في سنة 1949 الذي جعل من مسالة تشجيع الثقافة الأوروبية أحد الأولويات. كما تمت في سنة 1954 المصادقة من قبل المجلس على الاتفاقية الأوروبية للثقافة التي تدعو إلى سلوك تشاوري تجاه تشجيع النشاطات الثقافية على المستوى الأوروبي. وكان هدف فرنسا من ذلك تقوية سياساتها الثقافية. كما تم خلق التلفزيون بدون حدود Télévision Without Limitations والذي أدرج كأساس للسوق الموحدة ويسمح لكل دولة "المرور" للمنتوجات السمعية والبصرية لدولة أخرى عضو في الاتحاد كما يسمح أيضا بتخصيص جزء من وقت البث، للشؤون التي تم إنتاجها في الاتحاد وهذه الحصة تختلف من دولة لأخرى. وتعتبر فرنسا من أكثر الدول استفادة من مدة التلفزة وذلك بنسبة 60% [3]. ومن جهة أخرى، يخصص الاتحاد الأوروبي حوالي 200 مليون للعمل الثقافي الخاص بالدول الأعضاء وذلك بغرض تشجيع التعاون الدولي مع الدول الأعضاء والأجهزة المتعددة الأطراف خاصة المجلس الأوروبي.[4]

---

[1] حسن نافعة. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستقاة عربيا**. مرجع سبق ذكره. ص189 – 390.

[2] Charles Cogan. Op-cit. P201.

[3] I bib. P 268.

[4] Jean François de Raymond.Op-cit. P57.

وعلى المستوى الدولي، تبذل فرنسا جهودا كبيرة لإبعاد الثقافة من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وذلك بدفع جهودها في إطار اليونسكو حيث تتواجد بقوة من خلال دور اللجنة الفرنسية،التي كانت وراء العديد من المبادرات لحماية التنوع الثقافي ومن أهمها[1]:

- تنظيم مؤتمر دولي في سنة 1998، ناقش موضوع التنوع الثقافي والعلاقة بين العولمة وحماية الهوية الثقافية، التكنولوجيا الجديدة ووسائل الإعلام والسياسات الثقافية.
- مساهمة اللجنة في أعمال ندوة ستوكهولم حيث نظمت وترأست المنتدى الدولي حول موضوع "السياسة الثقافية والبحث" وعملت في هذا الإطار على بلورة برنامج العمل الذي تضمن المطالبة بتخصيص مكانة خاصة للخدمات الثقافية biens et services culturels في مفاوضات OMC.
- بالاشتراك مع كندا، حضر الطرفان الفرنسي والكندي، مشروع تعديل ميزانية اليونسكو سنة 2000، 2001، والذي تم تنبيه من قبل الدول الأعضاء، هدفه إعطاء دور للمنظمة من أجل السهر على حماية التنوع الثقافي في ظل العولمة. وعبر تصريح المدير العام للمنظمة عن المسعى الفرنسي بقوله: "لا نستطيع قبول فكرة سيطرة المنظمة العالمية للتجارة على المبادلات الثقافية، لأن اليونسكو تقوم بهذه المهمة".

وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تم إبعاد المجال الثقافي من مفاوضات الغات لتطرحها بعد ذلك في ماي سنة 1995،في إطار منظمة التعاون

---

(1) Ibid. Pp 59 -60.

والتنمية الاقتصادية مع مناقشة الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمارات والذي يتضمن إبعاد كل العراقيل الخاصة بتنقل الاستثمارات والمستثمرين وإجبار المتعاقدين على منح نفس الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين إلى المستثمرين الأجانب. أي تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية[1].

ان الإشكالية التي تطرحها العولمة الثقافية بالنسبة لفرنسا ليست في الهيمنة الأمريكية فحسب، بل حتى في الإطار الأوروبي تواجه الثقافة الفرنسية خطر الأفول و الاندثار بسبب ما يسمي L'anglicisation والذي يعني تراجع المكانة الفرنسية سواء في إطار المؤسسات الأوروبية أو المؤسسات الدولية لحساب الانجليزية. فحسب تقرير مجلس الشيوخ، فصدام اللغات الذي نتج عن توسيع الاتحاد الأوروبي الى 10 دول يعتبر تحديا للتعدد اللغوي الأوروبي. و كان أول نظام اعتمد من قبل المجموعة الأوروبية في 1958 –القرار رقم 58/1 المؤرخ في 15 افريل 1958 وكرس مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية للدول الأعضاء، سمح لكل مؤسسة في الاتحاد بحرية التنظيم الداخلي فيما يتعلق بتحديد نماذج تطبيق هذا المبدأ[2].

وكشفت مفاوضات الانضمام،التوجه نحوى التجانس الانجليزي. فقد استخدمت الانجليزية بصورة واسعة في كل الهيئات التي تم فيها تحضير الانضمام كما أن الندوات الحكومية الخاصة بالانضمام تمت باللغة الانجليزية بما فيها الدول أعضاء المنظمة الدولية للفرانكفونية الذين حضروا

---

(1) Organisation Internationale de la Francophonie. **La francophonie dans le monde.2002**-2003.Paris:La Rousse.2003.Pp 163-164.

(2) Louis Duvernois. La stratégie d'action culturelle de la France à l'étranger.Rapport d'information N 91.Sénat session ordinaire 2004-2005.**http://www.senat.fr**/rap/r04-091/r04-0911pdf.P15.date de mise à jour..30-10-2006.

كأعضاء مراقبين (لتوانيا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا). ان الفرنسية كلغة للتفاوض تراجعت وهي مهددة كلغة عمل.(1) .و بالإضافة إلى ذلك، فان وجود 20 لغة رسمية في الاتحاد يطرح مشكل الترجمة والأعباء المالية. وبسبب نقص المترجمين المتخصصين في لغة الدول المنظمة، فان احتمال اللجوء إلى توحيد اللغة monolinguisme وارد وفي هذه الحالة، فان الانجليزية سوف تفرض سيطرتها على اللغة الفرنسية.[2]

ولمواجهة هذه المعضلة تم تبني المخطط plan pluriannuel للفرنسية في الاتحاد الأوروبي الذي تم إمضاءه في 12 جانفي 2002 في باريس من قبل الحكومة الفرنسية وحكومة لوكسمبورغ والمجموعة الفرنسية – البلجيكية بالتعاون مع الوكالة الفرانكفونية. كما تركزت جهود دعم الفرنسية حول تكوين متخصصين ونشر اللغة الفرنسية والتحكم في الإعلام الآلي وخلق شبكات من أجل التغلغل الفرنسي في أجهزة الاتحاد[3]. ان الإستراتجية الثقافية لفرنسا تتمحور حول خلق إجماع مناهض للتيار الانجلو سكسوني الأمريكي وبناء كيان سياسي فرانكفوني له صوت على الساحة السياسية الدولية. وتتلخص أولويات هذه الإستراتيجية في ظل التحولات الدولية في:[4]

- تطوير الحضور الفرنسي السمعي- البصري بتوسيع المشاركة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عن طريق دعم الاتصالات الفضائية للقنوات الفرنسية وتأسيس Les bouquets numériques وأقلمة برنامج القناة التلفزيونية TV5.

(1) Ibid. 15.
(2) Ibid. P 16.
(3) Ibid.Pp17- 18.
(4) Ibid. Pp21-22.

- التعاون الجامعي وتدعيم الطلب على التكوين العالي وذلك لتلبية حاجيات بعض الدول الشريكة التي تربطها بفرنسا مصالح، ووضع قواعد صلبة في هذا الإطار. كما تعمل فرنسا على تنظيم وتحديد الاعتراف بالشهادات وتشجيع المشاريع المشتركة وخلق المنح في الميدان الذي تتفوق فيه فرنسا (الاقتصاد والسياسة والدراسات الصناعية والإدارية).

- تشجيع ونشر اللغة الفرنسية في العالم. وتظهر هذه الأولوية كضرورة وشرط في نفس الوقت بالنسبة للأولوية الأولى والثانية. ولنفس الغرض تم في 4 اوت 1994 سن قانون يشجع استخدام اللغة الفرنسية في الحياة اليومية والمهنية وهو قانون ينطوي على خلفية محاربة استخدام اللغة الانجليزية. وقد نص هذا القانون على الاستخدام الإجباري للغة الفرنسية في القطاعات التالية:

  - إعلام المستهلك وذلك في ما يتعلق بالتعيين، العرض والإشهار الخاص بالمنتوجات والخدمات.
  - عالم الشغل ومايرتبط بعقود العمل، طلبات العمل، النظام الداخلي، الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالعمل، وبصفة عامة كل وثيقة تحمل تعليمات تتعلق بالأجير للقيام بمهامه.
  - التعليم وذلك في كل ما يتعلق بالامتحانات، المسابقات، الأطروحات والمذكرات في المؤسسات الخاصة والعمومية.
  - قطاع السمعي –البصري وذلك في كل مايتعلق بالرسائل الاشهارية والحصص الخاصة بقطاع الراديو والتلفزيون

وذلك باستثناء الخدمات السينماتوغرافية والسمعي-البصري، في صيغته الأصلية والبرامج التي توزع باللغة الأجنبية.

- التظاهرات والمنتديات والملتقيات. كل مشارك مطالب بالتحدث بالفرنسية ووضع ملخص بالفرنسية لكل الوثائق التي توزع او تطبع.
- الخدمات العمومية. ففي ما يخص عامة الناس وعندما يتعلق الأمر بإقامة التظاهرات أو الملتقيات الدولية التي تجري على الأراضي الفرنسية، فإنهم مطالبون بوجود مترجمين. الاتفاقيات يجب أن تكتب باللغة الفرنسية ويستثنى من هذا الأمر الهيئات التي تدير قطاعات ذات طابع صناعي وتجاري وذلك عندما يتعلق الأمر باتفاقيات تطبق خارج الأراضي الفرنسية وإعلانات مترجمة وموجهة للشعب. الأشخاص الاداريين مطالبون باستخدام لغتين على الأقل. وقد تم تدعيم هذه التعليمات بمرسوم الوزير الأول بتاريخ 7-10-1999 والذي خص مواقع الانترنت والإدارات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة. وفي نفس السياق تم سن مرسوم وزاري أخر في 14 فيفري 2003، موجه للوزراء والمندوبين وأمناء الدولة. وتضمن شقين من التعليمات. أما الشق الأول، فانه يلزم هؤلاء الأشخاص باستخدام الفرنسية على الأراضي الفرنسية، وأما الثاني فانه يتعلق بتأكيد مكانة اللغة الفرنسية على المستوى الدولي.

- تطوير التعاون في مجالات التفوق الفرنسي أين تمثل فرنسا مرجعية بالنسبة للأجانب، انطلاقاً من مبدأ عدم حبس رأسمالها البشري والتقني في فرنسا فقط والعمل على تغذية مراكز التعاون والتبادل (التعاون التقني في ميدان التعمير – الزراعة – الغذائية، الصحة). كما يجري أيضا التركيز على طلبات التعاون الإداري (خصص له 6 مليون فرنك فرنسي)، لخلق برنامج هيكلة الإدارات في دول أوروبا الوسطى والشرقية ولاسيما في إطار البرنامج الأوروبي Phare et tacis وكذلك لتكوين شبكة الكترونية عالمية على الإنترنت لأهم الفاعلين الفرنسيين، الذين ينشطون في هذه القطاعات. ومجمل هذه الأولويات تمثل كلا غير قابل للتجزئة[1].

ان هذه الإجراءات تكشف عن حجم التحدي الذي تواجهه الثقافة الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد والخوف من فقدان فرنسا لأحد وسائل استمرار وبقاء نفوذها على الساحة الأوروبية والإفريقية بالأخص. وتبرز الدبلوماسية الثقافية الفرنسية بصفة رئيسية على مستوى الدولي في تطوير المنظمة الدولية للفرانكفونية.

3-3-2- مفهوم الفرانكفونية.

أول من وضع مفهوما للفرانكفونية(*) هو الجغرافي الفرنسي "اونيسم ريكلو" سنة 1880 ووصفها في كتابه بأنها (فكرة لسانية وعلاقة جغرافية).

---

[1] Jean- François de Raymond. Op – cit. Pp 26-27.

(*) عموما يمكن تصنيف تعاريف الفرانكفونية إلى: **الصنف الأول:** وهو الذي يعتمد على البعد اللغوي. وعليه يشير مصطلح الفرانكفونية الى تلك الجماعات من البشر الذين يشتركون في لغة واحدة وثقافة واحدة هي الفرنسية وهو تعريف كمي يخص عدد الناطقين باللغة الفرنسية.

وقد استخدم المصطلح لوصف مجموعة تستعمل الفرنسية بأشكال مختلفة من الأشخاص والبلدان. ويعرفها القاموس الفرنسي la Rousse بأنها "التجمع الذي يضم الشعوب المتكلمة باللغة الفرنسية. في حين يرى، "محمد السيد أحمد"، "أنها مجموعة بلدان يعتبر سكانها أن اللغة الفرنسية هي لغتهم العادية وفي بعض الأحيان هي لغتهم الرسمية. الفرانكفونية هي قبل كل شيء حقيقة لغوية غير أنها حقيقة اجتماعية وهي مفهوم سياسي جغرافي حديث النشأة."[1] والفرانكفونية حسب البعض لا تعني فقط مكانة ونشر اللغة الفرنسية في العالم. إنها أكثر من ذلك، فهي تعني تجمع جيو-ثقافي، مجموعة الدول والشعوب والجماعات البشرية التي تشترك بدرجة مختلفة في استخدام اللغة الفرنسية وتريد بحرية وتضامن تطوير لغتها وثقافتها وروابطها الاقتصادية ومؤسساتها وذلك في إطار مشترك.[2]

ويفرق "Aymeric Chauprade" بين الفرانكفونية التي تعني عموما مجموع الشعوب أو الجماعات التي تتحدث جزئيا أو كليا اللغة الفرنسية في حياتهم اليومية وفي تخاطبهم، وبين الفرانكفونية والتي تعني مجموع الحكومات، الدول والمؤسسات الرسمية التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية في أعمالهم أو مبادلاتهم. وبهذا، فالفضاء الفرانكفوني يمثل حقيقة

الصنف الثاني: وهو الذي يركز على الجانب المؤسساتي وهنا يقصد التنظيم الدولي الفرانكفوني بمؤسساته المختلفة، والذي تطور منذ 1969 ويعرف اليوم بالمنظمة الفرانكفونية الدولية.

الصنف الثالث: وهو صنف يتجاوز البعد اللغوي ليشير الى بعد ثقافي. ومن ثم، فالفرانكفونية نمط لحياة المتأثرين بالتاريخ والثقافة الفرنسية دون أن يعني ذلك استخدم اللغة الفرنسية.

(1) وليد كاصد الزيدي. **الفرانكفونية في المنطقة العربية. الواقع والآفاق المستقبلية**. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية. 2006. ص17 – 18.

(2) Michel Guillou. **La Francophonie. nouvel enjeux mondial**.Paris:Hatier 1993.P10.

ليست بالضرورة جغرافية أو لغوية ولكن أيضا حقيقة ثقافية حيث تجمع الفرانكفونية من بعيد أو من قريب كل الذين يشعرون أو يتمتعون ببعض الانتماء إلى اللغة الفرنسية أو إلى الثقافة الفرانكفونية[1].

بعض التعاريف الأخرى، تنظر إلى هذا المفهوم بصورة واسعة حيث تعني الفرانكفونية اللغة والثقافة الفرنسية، إذ لا يكفي أن يكون المرء فرانكفونيا دون أن يتبني فرنسا بشموليتها. ففرنسا في تصور المفكرين الفرنسيين والفرانكفونيين، هي فكرة وليست مجرد لغة أو دولة، الأمر الذي أوجد نخبة تؤمن بفرنسا كنهج وكطريقة في الحياة[2].

وإذا كان المعنى البسيط، للفرانكفونية يشير إلى تصدير ونشر الثقافة الفرنسية والتعاون والتنسيق بين فرنسا والدول الناطقة باللغة الفرنسية، فان الأهداف الإستراتجية التي تصبو إليها إنما هي أهداف سياسية واقتصادية وهو ما يجعلنا نصفها بأنها إستراتجية شاملة لتحقيق أهداف فرنسا ومصالحها. والمفهوم الذي توظفه هذه الدراسة هو مفهوم يعتبر الفرانكفونية ذلك التنظيم المؤسساتي المتعدد الأطراف ممثلا في المنظمة الدولية للفرانكفونية والذي تطور من التعاون التقني والثقافي ليشمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

3-3-3- نشأة المنظمة الدولية للفرانكفونية وتطورها.

إذا كان مصطلح الفرانكفونية ينصرف عند بداية ظهوره إلى الواقع اللغوي لبعض الدول التي تعتبر اللغة الفرنسية لغتها العادية أو الرسمية،،

---

(1) Aymeric Chauprade. **L'espace économique de La Francophonie. Pour une francophonie intégrale.** Paris: Ellipses. 1996. P24.

(2) حازم محمود عياد. "السياسة الفرنسية تجاه قارة أفريقيا في عصر التحولات العالمية". **أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية.** الأردن. جامعة أل البيت. 2001. ص386.

فان مختلف التطورات التي صاحبت علاقات هذه الدول والسعي الفرنسي للمحافظة على الروابط التاريخية مع مستعمراتها، دفعها إلى تطوير هذه الأداة حتى أصبحت إحدى التنظيمات الدولية المعاصرة، التي أخذت طابعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ويعود قيام المنظمة الدولية للفرانكفونية إلى الجهود الفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما تم إنشاء جمعية أطباء الأطفال الناطقين باللغة الفرنسية عام 1899، ثم الرابطة الفرنسية وإتحاد الجامعات الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن الفكرة تبلورت خاصة مع تصاعد موجات التحرر وحصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها.[1] وفي سنة 1965 طرح الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة"، مشروعا حمل اسم الكومنولث الفرنسي، تضمن الدعوة إلى إقامة تنظيم جديد للدول الإفريقية المتحدثة باللغة الفرنسية. وقد وجدت هذه الفكرة ترحيبا من قبل الرئيس السنغالي "سنجور".[2] لتتطور بعد ذلك، إلى أول تجمع فرانكفوني في عام 1969 في نيامي، عاصمة النيجر في مؤتمر برعاية فرنسا وكندا. [3]

وقامت الفرانكفونية في بدايتها على التعاون التقني والفني والتدريب والتقييم وتأسست لهذا الغرض وكالة التعاون الثقافي والتقني Agence. de Coopération Culturelle et Technique في مارس 1970، وأصبحت هذه الوكالة في سنة1991، المحرك الأساسي للفرانكفونية- لتتحول في سنة

---

[1] رجاء إبراهيم سليم. "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا: إفريقيا والعولمة". **أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية والإفريقية**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2006. ص268.

[2] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص162 – 163.

[3] وليد كاصد الزيدي. مرجع سبق ذكره. ص21.

1997 إلى الوكالة الدولية للفرانكفونية-[1]. وانعقدت أول قمة فرانكفونية بدعوة من الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" في 17 -19 فيفري 1986 بفرنسا. ومنذ ذلك الوقت أصبحت القمم تنظم كل سنتين وقد شكل ذلك انطلاقة حقيقة للفرانكفونية كأداة لإدارة المصالح الفرنسية في إفريقيا والعالم.[2]

ومنذ بداية التسعينات بدأت اهتمامات الفرانكفونية في التحول. فبعد ما كانت مجالات التعاون محصورة في الجانب الثقافي والفني وبرامج التدريب والتعليم، تطورت خلال سنة 1992 لتشمل مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتم إنشاء المجلس الدائم للفرانكفونية المكون من ممثلي رؤساء الدول والحكومات وكان ذلك بداية إضفاء البعد السياسي على المنظمة. غير ان أهم تطور شهدته الفرانكفونية، تمثل في تحول وكالة التعاون الثقافي والتقني إلى الوكالة الدولية في 1997 وتبني ميثاق الفرانكفونية واتجهت الجهود إلى مأسسة هذا التنظيم من خلال مختلف الأجهزة التي تم استحداثها.[3]

وتكمن أهمية التنظيم المؤسساتي في كونه أضفى الصفة القانونية على الفرانكفونية ومنحها صفة المنظمة الدولية التي تمكنها من تطوير علاقاتها مع المنظمات الدولية القائمة ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي المنظمات الإقليمية الأخرى. والتمتع بصفة العضو الاستشاري والمراقب ومن ثم المشاركة في صنع القرارات الدولية من خلال التصويت في إطار كتلة واحدة وهو الهدف الأساسي الذي دفع

---

(1) Véronique Le Marchard.**La Francophonie**.Milan: France.1999.P12.

(2) Ibid.Pp14-15.

(3) رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص264.

بفرنسا إلى الارتقاء بهذا التنظيم إلى مستوى المنظمة الدولية. ومن جهة أخر، فان استمرارية الهيئة بصورة منظمة يسمح بمناقشة القضايا المطروحة باستمرار ويوفر الإطار القانوني لمناقشتها وضبطها ومن ثم إضفاء الصبغة الإلزامية والمسؤولية القانونية للقرارات.

وعلى مستوى الوظائف والمهام، شهدت الفرانكفونية تحولا هاما برز مع إعلان باماكو (مالي) وذلك خلال القمة التي انعقدت في نوفمبر سنة 2000، وتم تبنيه في قمة بيروت في أكتوبر 2002. فقد تضمن الإعلان أهم القضايا المطروحة على الساحة الأفريقية وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1] وبهذا اجتازت الفرانكفونية على حد تعبير "بطرس غالي": مرحلة هامة في ترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات في المجال الفرانكفوني، حيث ربط الإعلان بين الفرانكفونية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيرا إلى أنه لا ينبغي تعميق المشروع الفرانكفوني دون تقدم مستمر نحو الديمقراطية وتجسيدها في الواقع العملي،مؤكدا في نفس الوقت، بأنه ليس هناك نموذجا واحدا للديمقراطية.[2] وهو تأكيد يهدف إلى المحافظة على تماسك المنظمة بغض النظر عن النظم "الديمقراطية" المختلفة في الدول الفرانكفونية. ففي حالة وجود أزمة ديمقراطية او ممارسة تضعف وتحد من الديمقراطية، خرق خطير لحقوق الإنسان ووجود قطيعة (الانقلابات العسكرية)، الإبادة الجماعية ضد الإنسانية،[3] نص إعلان باماكو على العديد من الإجراءات ومن أهمها:[4]

---

(1) Organisation Internationale de la Francophonie.**La Francophonie dans le monde 2006-2007**. Paris: Nathan. 2007. P259.

(2) رانيا حسين عبد الرحمن. مرجع سبق ذكره. ص268.

(3) **La Francophonie dans le monde 2006-2007**.Op-cit.P259.

(4) أنظر ميثاق باماكو.

- إبقاء الأمين العام على علم دائم بوضع الديمقراطية والحقوق والحريات في المجال الفرانكفوني بما يسمح بإجراء تقييم مستمر لهذه الأوضاع.
- تقديم المساعدات الضرورية والملائمة لدعم وتعميق جذور الديمقراطية في هذه الدول.
- في حالة تعرض حقوق الإنسان لانتهاكات، يتم إخطار الأجهزة الفرانكفونية لاتخاذ المبادرات للحيلولة دون تفاقم الوضع وإجراء تسوية.
- تكليف الأمين العام بإرسال مبعوث للمساهمة في البحث عن الحلول للأزمة بعد قبول مسبق من قبل سلطات الدولة أو باتفاق كافة الأطراف المتنازعة.
- في حالة وجود مخالفات أو توقف عن ممارسة الديمقراطية، يتدخل الأمين العام وترفع القضية إلى المؤتمر الوزاري للفرانكفونية من أجل التشاور.
- إدراج المسألة بصورة فورية على جدول أعمال المجلس الدائم الذي ينعقد بصفة عاجلة في جلسة غير عادية، يتخذ من خلالها إجراءات منها: عقد اجتماع أو مؤتمر للفرانكفونية في الدول المعنية بالنزاع، تجميد مشاركة البلدان المعنية في دورات أجهزة الفرانكفونية.
- رفض التعاون مع الدولة أو الأطراف المنتهكة لحقوق الإنسان وللديمقراطية وذلك في الإطار المتعدد الأطراف، باستثناء الخدمات التي يستفيد منها المدنيون أو المساهمين في استعادة الديمقراطية واقتراح وقف عضوية الدولة في المنظمة.

كما توسع عمل المنظمة إلى الميدان الاقتصادي، حيث قررت قمة رؤساء الدول والحكومات التي نظمت في هانوى ما بين 14-16 نوفمبر 1997، تدعيم ووضع أسس تعاون اقتصادي. وطبقا لذلك كان الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد والمالية التابعين للفرانكفونية في موناكو يومي 14-15 افريل 1999 والذي وضع أسس فضاء تعاون اقتصادي، يتلاءم مع الخصوصية الفرانكفونية وأهدافها ويقوم على دعم الاستثمار والتجارة وشمل الإعلان الذي صدر عن اجتماعهم[1]:

- الربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية والحكم الراشد.
- مسؤولية الدولة في تشجيع نموذج تنموي يقوم على عدم الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.
- وضع إطار تعاوني يقوم على الاقتصاد والتضامن الحقيقي، لمساعدة الدول خاصة الأقل نموا والدول الضعيفة ودعمها بالوسائل وخلق شروط المساعدة ودعمها.
- ضرورة إدماج كل الدول الفرانكفونية في إطار التطور الخاص بتنظيم التجارة والاستثمارات على المستوى الخارجي وتشجيع الدول المتطورة على مواصلة تحسين مرور صادرات الدول النامية إلى الأسواق وخاصة صادرات الدول الأقل نموا.
- ضرورة التضامن على المستوى الدولي وذلك بتشجيع نوعية المساعدات الخاصة بالتنمية ونقل التكنولوجيا.

وحدد ميثاق انتانانلريفو Antananarivo في 23 نوفمبر 2005، أهداف المنظمة في:[2] الديمقراطية وتسوية النزاعات،دعم دولة القانون

---

[1] Le Haut Conseil de la Francophonie. **Etat de La francophonie dans le monde.Données 1999-2000 et 6 études inédites**.Paris: La Documentations française.2001. Pp16-17.
[2] **La Francophonie dans le monde 2006-2007**. Op-cit. P265.

وحقوق الإنسان، مضاعفة حوار الحضارات والثقافات، تقارب الشعوب والتعارف المتبادل وتدعيم التضامن من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

ان مختلف هذه الجهود، تصب في اتجاه تأكيد التوجه القوي للسياسة الفرنسية تجاه إفريقيا كما عبر عنه الرئيس "ميتران" بقوله: "أن الفرانكفونية ليست هي اللغة وحسب، إذ لم نتوصل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكفوني سياسيا واقتصاديا وثقافيا يمثل إضافة، فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ عدة سنوات"[1].

وبغرض تخفيف أعباء التدخل العسكري في إفريقيا التي أصبحت مكلفة، *لجأت فرنسا إلى توسيع مهام المنظمة الفرانكفونية إلى المجال الأمني وبالتالي إقحام الدول الإفريقية في تحمل أعباء الأمن الإفريقي الذي أصبحت الحروب الداخلية تهدده. فبسبب تواجد قواتها في العديد من المناطق وإعادة هيكلة وتخفيض حجم الجيش الفرنسي، لجأت فرنسا إلى

---

(1) حازم محمود عياد. مرجع سبق ذكره. ص387.

*أقحمت فرنسا قواتها في العديد من المناطق الإفريقية و منها: تدخلها في رواندا وسميت العملية بـ (Opération Noroit). إلى جانب عملية. Amaryllis في سنة 1994. وبعد تعقد الأوضاع اقترحت فرنسا التدخل العسكري لكن بتفويض من مجلس الأمن وفى هذا الإطار نفذت عملية الفيروز في أوت سنة 1994 بمقتضى القرار 929 الصادر عن مجلس الأمن. كما تدخلت في أفريقيا الوسطى بعد أزمة 1996- 1997 بعد محاولات بعض المتمردين الإطاحة بنظام باتاسيه وتبنت فرنسا عمليتي Almanda الأولي والثانية والتي لم تنجح في وضع حد للنزاع. وفي عملية Misab جانفي 1997. - عملية متعددة الأطراف - اكتفت فيها فرنسا بتقديم الدعم المالي والوجوستيكي. وفي 27 مارس 1998 وبدعم فرنسي قوي، صدر قرار من الأمم المتحدة يقضي بتحويل ميساب إلى عملية حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة تحت أسم Minurca. هذا إلى جانب تدخلها في ساحل العاج في أعقاب حركة التمرد في ساحل العاج في سبتمبر 2002.

أفرقة الأمن الإفريقي. وقد أشار تصريح الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى أن: "عصر التدخل العسكري في إفريقيا قد انتهى ومن ثم،فإن جميع العلاقات المستقبلية سوف تهدف إلى بناء القدرات الإفريقية في مجال صنع السلام".[1] وباستثناء التطور الوظيفي، شهدت الفرانكفونية توسيعا في عدد اعضائها، فالمنظمة تظم دولا من أوروبا الغربية، أوروبا الوسطى والشرقية، أمريكا الشمالية، الكاراييب وإفريقيا (إفريقيا جنوب الصحراء التي تحضي بأهمية خاصة في السياسة الفرنسية).

ويمكن اعتبار هذا التحول نوعي من حيث أنه يفصل بين مرحلتين في السياسة الفرانكفونية الفرنسية وهي مرحلة ما بعد الاستعمار والتي تميزت بمحافظة فرنسا على علاقات الاستغلال وتركيزها على نشر ثقافتها والمحافظة على مصالحها ونشر ثقافتها. أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي تطورت فيها هذه العلاقات الى مستوى المنظمة، تساوت فيها شكليا فرنسا مع مستعمراتها في إطار تضامني لمواجهة مفرزات العولمة والأمركة المتزايدة وهو تكريس لإعادة التمركز وتقوية الدور الفرنسي على المستوى الدولي.

3-3-4- الأهداف الفرنسية من تأسيس المنظمة الدولية للفرانكفونية.

إن تأسيس المنظمة الدولية للفرانكفونية يندرج ضمن الهدف الاستراتيجي الفرنسي: مكانة فرنسا ودورها المحوري وضمان مصالحها الأساسية في النظام الدولي الجديد والذي يصبو صانع القرار الفرنسي تحقيقه، في إطار دوائر التضامن. وعليه فان، تنظيم وهيكلة دور الدول الفرانكفونية يعني تنظيم التأثير الفرنسي في القرارات التي تتخذ في الاجتماعات الدبلوماسية الكبرى ومنها (المنظمة العالمية للتجارة والأمم

---

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص229.

المتحدة)، في إطار تبادل الدفاع عن المصالح بين فرنسا وأعضاء الفرانكفونية وإجمالا يمكن الإشارة الى:

- محاولة فرنسا لعب الورقة الإفريقية مرة أخرى (المرة الأولى كانت خلال الحرب الباردة)، لمواجهة تحديات النظام الدولي وتعزيز نفوذها في القارة بما يدعم مكانتها واستقلاليتها كقوة كبرى في النظام الدولي. حيث أن انتهاء الحرب الباردة أدت إلى خلخلة النفوذ الفرنسي وهو ما أدى بدوره إلى العديد من الصراعات الإثنيه والعرقية في إفريقيا، التي انعكست على المصالح الفرنسية وشكلت منفذاً للتدخل الأمريكي مثلما حدث في منطقة البحيرات الكبرى، التي تحولت لمنطقة نفوذ أمريكي. وقد عبر وزير التجارة الأمريكي عن رغبة أمريكا في الالتفات للقارة خلال مؤتمر القمة الإفريقية- الأمريكية لسنة 1995 مصرحا: "بأن الولايات المتحدة تركت فترة طويلة إفريقيا لفرنسا، ولكنها الآن ستبدي مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليديين، نظرا لما تحويه القارة من فرص اقتصادية واستثمارية متعددة".[1]

وهنا نشير إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها فرنسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي بادرت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات ومنها.استخدام نفوذها في صندوق النقد الدولي. حيث طرحت فكرة المشاركة بين القطاعات الخاصة بديلا عن النموذج الفرنسي الذي يتمثل في المساعدات المباشرة، وهو ما يعني فتح أسواق أمريكية في القارة، و قرار الرئيس" كلينتون" بوضع القضايا الإفريقية على رأس جدول أعمال قمة

---

[1] رجاء إبراهيم سليم. مرجع سبق ذكره. ص 272.

السبعة الكبار في دنفر في جوان 1997 بالإضافة إلى استغلال الولايات المتحدة للضعف الفرنسي على المستوى الأمني[1].

- محاولة فرنسا إعادة هيكلة نفوذها وإعطاءه صبغة شاملة (سياسة وثقافية واقتصادية) وخلق ميكانزم إفريقي، تلعب فيه دور الدولة الرائدة، من خلال طرح تصورها كبديل للعولمة.
- ضمان الحصول على المواد الخام من القارة، أمام تقلص مناطق النفوذ الفرنسي، بعدما انفردت أمريكا بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين.

لهذه الأهداف وغيرها، يؤكد الرئيس "فرانسوا ميتران" في سنة 1994، «أنه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا نفوذا في القرن الواحد والعشرين حيث كانت منطقة نفوذها التاريخي، مما يجعل من الصعب تقبل قيام حكومة فرنسية بالتخلي عن إفريقيا.[2] ويلخص "ميشال غيلو" " Michel Guillou"، أهمية الفرانكفونية بالنسبة لفرنسا في كونها:[3]

- مطلبا وطنيا في البناء. بمعنى بناء فضاء تضامن مميز بين الدول التي تشترك في الفرنسية. فالتزام فرنسا الخاص في البناء الأوروبي، يمثل بدون شك العديد من الفوائد ولكنه في نفس الوقت يمثل العديد من التحديات للسياسية الخارجية ولتعاوننا بالفرنسية مع إفريقيا و لعلاقاتنا مع ماوراء البحار ولممارسة مسؤولياتنا خارج أوروبا وبهذا، فانه من الضروري والحيوي، التأكيد على أن تحافظ فرنسا على

---

[1] المرجع نفسه. ص272 – 273.

[2] المرجع نفسه. ص257.

[3] Michel Guillou.Op-cit.P82.

مصالحها الأوروبية والدولية، مثلما فعلت بريطانيا والدول الأخرى. فتطوير سياستها تجاه الفرانكفونية مثلما تم مع الاتحاد الأوروبي ضروري. وهذا الأمر يجب أن يكرس دستوريا لأن الجمهورية الفرنسية لها فضاءان وهما أوروبا والفرانكفونية.

- اقتصاديا، فان الفرانكفونية وسيلة لتقوية المركز الفرنسي في المفاوضات التجارية.فدول المغرب ودول إفريقيا السوداء الفرانكفونية، هم شركاء مهمين تجاريا لفرنسا في إطار المفاوضات و فرض قواعد التجارة الدولية وهم أيضا شركاء أساسيين لفرنسا. فالمغرب له ثقله الخاص تمثل، فيه الجزائر الزبون الأول في القارة الإفريقية متبوعة بالمغرب وتونس وهناك الكثير المطلوب فعله من أجل تقوية العلاقات التجارية. وعلى المستوى الثقافي،فان الفرانكفونية وسيلة لمحافظة فرنسا على اللغة الفرنسية كلغة تعامل دولية.

وتراهن فرنسا في هذا الإطار، على المساعدات(1)، التي تقدم إلى الدول الإفريقية بصفة عامة والدول الفرانكفونية بصفة خاصة. وفي هذا الإطار يجب الإشارة، إلى أن فرنسا تعتبر من بين العشر دول الكبرى المانحة للمساعدات التنموية(*) على المستوى الدولي (في إطار لجنة مساعدة التنمية). Comité d'Aide au Développement .

---

(1) **La francophonie dans le monde 2002-2003**.Op.cit. 271.

(*) هذه الدول العشر هي: أمريكا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، دول البونيلوكس، كندا، الدنمرك، والنرويج. فالدول الفرانكفونية تحصل على 17.90% من مساعداتها من العشر دول وذلك حسب تقرير البنك العالمي وهذه النسبة تختلف حسب منطقة التأثير والنفوذ للدول المانحة. فمساعدة الولايات المتحدة تتوجه أساسا (إلى الدول السابقة للإتحاد السوفيتي

فوفقا لإحصائيات عام 2000، بلغ حجم المساعدات التنموية الرسمية التي قدمتها فرنسا 4،221 مليار دولار أمريكي لتحتل بذلك المرتبة الخامسة بين دول لجنة المساعدات التنموية، من حيث قيمة المساعدات بعد كل من اليابان والولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا. وتوجد فرنسا على رأس الدول الصناعية السبع من حيث نسبة هذه المساعدات نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، إذ بلغت هذه النسبة في فرنسا 0،33% وهي نسبة تفوق أيضا المتوسط السائد في دول لجنة المساعدات والذي يبلغ 22, 0%.[1]

وفي سنة 2002، بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية الرسمية الفرنسية 5،49% مليار دولار، مما جعلها تتقدم لتحتل المركز الثالث بين الدول الأعضاء في لجنة المساعدات. واعتبارا من سنة 2000، بدأت فرنسا في السعي لزيادة مساعداتها لتصل عام 2007 إلى 0.05% من الناتج القومي الإجمالي وذلك بهدف الاقتراب من النسبة التي تهدف الأمم المتحدة تحقيقها بحلول عام 2012 وهي 0.07%. وهذا بعد فترة من انخفاض المساعدات المقدمة من قبل فرنسا منذ التسعينات، حيث انخفضت المساعدات الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 0.64% سنة 1994 إلى 0.04% خلال سنة 1998 لتصل إلى 0.32% خلال سنة 2000. وذلك في محاولة لرفع وسائل نفوذها في القضايا الدولية ومن ثم تبرير مكانتها في مجلس الأمن وكذا مركزها الاستراتيجي في أوروبا. أما على المستوى الثقافي، فإن هذا البرنامج فرصة لنشر الثقافة واللغة الفرنسية والتأثير في الدول المتلقية للمساعدات الفرنسية.[2]

34.95%، والقارة الأسيوية بنسبة 18.63%، أمريكا الوسطى والجنوبية بنسبة 12.53%، والشرق الأوسط بنسبة 7.75%) أما مساعدة فرنسا وبريطانيا فإنها توجه إلي مستعمراتها القديمة. اليابان إلى دول جنوب شرق أسيا بنسبة 59.23% أما الدول الأخرى أعضاء اللجنة، فإن مساعداتها توجه نحو أوربا الوسطى والشرقية، الشركاء في إطار ثنائي وفي مناطق المساعدات التي تحددها الأمم المتحدة.

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص158.

[2] المرجع نفسه. ص158.

وتوجه النسبة الكبيرة من المساعدات الفرنسية إلى الدول الفرانكفونية في إفريقيا التي تستقبل 40% من مساعداتها من فرنسا، كندا، بلجيكا، لكسمبورغ، وسويسرا. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى من بين هذه الدول حيث تنفق 73.71%، تليها كندا بنسبة 10.8%، بلجيكا 7.87%، سويسرا بنسبة 4.99%.أما نسبة لكسمبورغ،فتقدر ب 2، 68 %. وقد ورد في تقرير الإدارة العامة للتعاون الدولي والتنمية التابع لوزارة الشؤون الخارجية سنة 2001، بأن 55% من مصادر صندوق التضامن ذو الأولوية " Fondsde Solidarité Prioritaire "(*)، و 37% من القروض خصصت لإفريقيا.(1)

(*) في إطار توسيع النفوذ الفرنسي والتحكم في نظام المساعدات الفرنسية شهدت سياسة المساعدات الفرنسية تطورات هامة تضمنها برنامج إصلاح المساعدات الفرنسية Le Projet de Réforme de L'aide Française الذي تم تبنيه من قبل الحكومة، في فيفري 1998. وتضمن إقامة أو خلق منطقة تضامن ذات أولوية Zone de Solidarité*Prioritaire يتم توجيه المساعدات إليها بناء على مبدأ الأفضلية. وهذه الدول لا تضم فقط الدول الفرانكفونية ولكن أيضا دول أسيا، الكراييب، المحيط الهادي، والدول الأخرى الفرانكفونية. ويتعلق الأمر بالدول الأقل نموا فيما يخص العائد والتي ليس لديها مرورا لأسواق رأس المال. وعدد دول منطقة التضامن ذات الأولوية هي 120 قابلة للتغيير: هذه الدول هي: في **الشرق الأوسط:** لبنان وفلسطين، **إفريقيا:** جنوب افريقيا، الجزائر، أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، Cap-Vert، جمهورية إفريقيا الوسطي، Comores، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكوت ديفوار، جيبوتي، إرتريا، إثيوبيا، الغابون، زامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، كينيا، ليبريا، مدقشقر، مالي، المغرب، موريس، موريتانيا، موزنبيق، ناميبيا، أوغندا، النيجر، رواندا، ساوتومي، السنغال، السيشل، سيراليون، تانزانيا، تشاد، الطوغو، تونس، زمبابوي. **جنوب شرق أسيا:** كومبودج، لاوس، الفتنام، الكراييب، هايتي، كوبا، جمهورية الدومينكان، سورينام، جزر القمر، Petites Antilles، **المحيط الهادي:** Vanuatu

(1) **La Francophonie dans Le monde 2002-2003**.Op–cit. P272.

وتمثل إفريقيا جنوب الصحراء، أهم منطقة لتلقي المساعدات الفرنسية خاصة في شكلها الثنائي (أهم ميزة للمساعدات الخارجية الفرنسية ما يقارب 76% خلال سنة 1997). فقد مثلت نسبة 54% من إجمالي المساعدات الثنائية الفرنسية خلال سنوات 1996-1997، مقابل 53% في سنة 1986 - 1987 و48.1% في سنة 1976- 1977. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، نجد دول منطقة الفرنك،(*) الأكثر تفضيلا. وعليه ففي 1996-1997، كانت هناك سبع دول من بين 15 دولة الأولى التي تحصل على المساعدات الفرنسية وهي كوت ديفوار، الكونغو، السنغال، الغابون، النيجر وبوركينافاسو وأكثرهم استفادة هي الكوت ديفوار التي حصلت على ما يقارب 4.7% من إجمالي المساعدات الفرنسية.(1)

ونظرا لأهمية الفرانكفونية، يذهب بعض الباحثين الفرنسيين إلى اقتراح تأكيد الانتماء الفرنسي للفرانكفونية دستوريا مثل انتمائها للاتحاد الأوروبي، لكي لا يبقى الدستور الفرنسي وحيد الساق Unijambiste (2). فأوروبا ليست المشروع الوحيد الذي يحقق مصالحها. كما ينظر الفرنسيون إلى الفرانكفونية كإحدى منافذ التفاوض والحوار الثلاثة التي تسمح بتقوية الدور الفرنسي. حيث يمثل المنفذ الأول البعد الدولي والذي يتجسد في المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) وهو منفذ مخصص أساسا للسياسة والاقتصاد وتهيمن عليه أمريكا.

(*) منطقة الفرنك أحد الترتيبات المالية والنقدية التي تجمع بين فرنسا ومستعمراتها فيما وراء البحار تضم حاليا خمسة عشر دولة و هي: بنين، بوركينا فاسوا، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، توغو، الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد، وجزر القمر.

(1) Nabyla Daidj. "L'aide à l'Afrique: Situation et évolution". **Afrique Contemporaine**.N 188.octobre-décembre-1998.Pp 30-31-32.

(2) Serge Arnaud. Michel Guillou .Albert Salon .Op-cit . P133.

أما المنفذ الثاني، فانه يتمثل في حوار التجمعات الإقليمية وهو مخصص للاقتصاد (بينما يشمل في الإطار الأوروبي الجانب السياسي). في حين يشمل المنفذ الثالث الحوار الثقافي (الفرانكفونية)، ويعمل على ربط علاقات بين الثقافات والأديان والحضارات. فهو حوار سياسي لمواجهة أخطار المنافسة والصدمات وفضاء جيو-ثقافي، يجمع الدول حول اللغات الكبرى الدولية.[1] ولذلك فالفرانكفونية، حسب "جون لويس روي" " Jean Louis Roy"مطالبة بأن تربح معركة الحرية والتنمية والتعددية اللغوية والثقافية للعالم. وسوف تربح هذه المعارك بالوساطة المفروضة بين الأمم التي تضمها والقوى المحررة بفضل العولمة[2].

والفرانكفونية هي أيضا آلية للحفاظ على مكانة فرنسا وهويتها من الذوبان داخل الاتحاد الأوروبي وموازنة نفوذ ألمانيا التي أخذت تتبوأ مكانة في أوروبا الشرقية مما سيعزز دورها في داخل الاتحاد الأوروبي. هذا إلى جانب التخلص من عبئ ضمان الاستقرار في القارة. فالمنظمة تعمل على عدة مستويات ومنها التنسيق مع المنظمات الإفريقية. التعاون مع الاتحاد الإفريقي حيث وقع الطرفان اتفاق لومي في 6جولية 2000 وتعاون المنظمتين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في إرساء دولة القانون، الإشراف على مراقبة الانتخابات، إلى جانب تسوية النزاعات الإقليمية وتدعيم مسار الديمقراطية من خلال بعثات مراقبة الانتخابات وبعثات تقصي الحقائق في مناطق الأزمات، وأبرز مثال على ذلك بعثات المنظمة لكل من التوغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى وساحل العاج وغينيا... الخ[3].

---

(1) I bib. P96.

(2) Ibid. P 97.

(3) Rapport du Secrétaire General de La Francophonie de Hanoi A Moncton 1997-1999.**http://www.francophonie.org/** fr/Documents/Pdf/ Rapports/ Sg-97-99/Rapport.Pdf. date de mise à jour.15-10-2006.

وساهمت المنظمة في مراقبة عدة انتخابات ومنها تلك التي جرت في البنين والنيجر وجزر القمر، وهو ما يعني أن الفرانكفونية تمثل فرصة لفرنسا يمكن توظيفها لتحقيق مصالحها في القارة. وعلى المستوى الدولي، تشكل المنظمة كتلة تفاوضية تسمح لفرنسا من تمرير قراراتها والتصدي للأحادية والانفراد الأمريكي. ولعل أبرز مثال على ذلك، يبرزه اجتماع كوتون (البنين) حيث أمضى وزراء الثقافة الفرانكفونية في 15 جوان 2001، تصريحا ينص على التنوع الثقافي ويطالب أعضاء الفرانكفونية بالامتناع عن الدخول في أي التزام ينص على تحرير تجارة السلع الثقافية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.[1] وقد صرح الرئيس الفرنسي، بان فرنسا لا يمكن أن تقبل اقتراح ضم النشاطات الثقافية في ممارسات الجات... لا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها وطريقة تفكيرها أن تفرض بوسائل القوة والمال، بأن يفكر كل واحد بنفس الكلمات ويرسم مستقبله بنفس الصور(....) إن الخطر يهدد حق كل دولة في طرح تصورها ونقل رموز هويتها لأجيال المستقبل.[2]

3-3-5-حدود وفرص المنظمة في دعم المكانة الفرنسية.

تعتبر المنظمة الفرانكفونية أحد أدوات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا وفي العديد من المناطق التي توسعت إليها هذه الدبلوماسية، ورغم جميع الجهود الفرنسية في سبيل دعم نفوذها الثقافي وخلق ميكانزمات لذات الغرض، إلا أن حجم التحديات يظهر أكبر من عمل المنظمة التي عليها التغلب على تحديين رئيسيين وهما:

---

(1) Ziana Eltibi.**La Francophonie et le dialogue des cultures**.Paris:L'âge d'homme-dar almoualef(Liban).2001.P21.

(2) **La Francophonie dans Le Monde 2002 - 2003**.Op-Cit. P60.

- جدية فرنسا في دعم علاقات متكافئة والقضايا السياسية والاقتصادية الإفريقية والرقي بعلاقاتها إلى مستوى الشراكة الحقيقة و التخلص من مخلفات الحقبة الاستعمارية.
- تحول هذا التكتل إلى فضاء اقتصادي حقيقي، ومن ثم إلى قوة سياسة لها أهميتها على المستوى الدولي وهذا يتوقف على حل المشاكل التي تتخبط فيها أغلب دول المنظمة.

فالدول الأعضاء بما فيها الأعضاء الملاحظة والأعضاء المساهمة والتي تمثل في مجموعها 11% من سكان العالم و12% من إنتاجه،[1] تتميز بعدم التجانس على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى على مستوى الأهداف، التي يسعى إليها كل طرف. فإذا كانت الأهداف الفرنسية تقوم بالدرجة الأولى على البحث عن دور مهيمن في النظام الدولي، يسمح لها بتحقيق مصالحها وإعادة رسم خريطة العالم، فان الدول الفرانكفونية –الإفريقية– تسعى إلى نظام دولي عادل يراعي مصالح الضعفاء واحتياجاتهم ويعدل من علاقات المركز بالمحيط ويقضي على علاقات التهميش والاستبعاد التي تكرست مع النظام الاقتصادي الدولي الحالي.

والإشكال الأكبر الذي يواجه الفرانكفونية هو عدم تجانس الدول الأعضاء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فالمنظمة تظم الدول الأكثر غنا في العالم (النمسا، بلجيكا، فرنسا، كندا، سويسرا، لوكسمبورغ) والتي تنتمي إلى نادي الخمسة عشر دولة،التي يزيد متوسط االدخل للفرد فيها عن 25000 دولار في السنة، إلى جانب الدول الأكثر فقرا والتي من بينها سبع دول تنتمي للعشر دول التي تظهر في أخر ترتيب لبرنامج

---

[1] **La Francophonie dans Le Monde. 2006-2007**.Op-Cit. P209.

الأمم المتحدة للتنمية وهي (بوركينافاسو، بوروندي، غينيا بيساو، مالي، نيجر، التشاد وجمهورية وسط إفريقيا. [1] فمؤشر التنمية الإنسانية l'Indice de Développement Humain(IDH) يسمح بالتمييز بين الدول ذات المستوى المرتفع (اكبر أو يساوي 0,800.) و يبلغ عدد هذه الدول تسعة وهي: فرنسا، كندا، بلجيكا، لكسمبورغ، بولونيا، سلوفينيا، سويسرا، جمهورية التشيك ولتوانيا.[2] والدول ذات المستوى المتوسط (مابين 0,500 و0,799) وعددها 23 دولة.[*] ولكن لا يجب التوقف عند الأرقام. فحتى وان كان مؤشر التنمية الإنسانية يتجاوز نسبة 0,500، فانه وبالمقارنة مع النسبة العالمية(la moyenne mondiale) والتي تقدر 0,716، فإنها نسبة ضئيلة. فمن بين 23 نجد تسع دول فقط تتجاوز هذه النسبة وهي: ألبانيا، جمهورية الدومينكان، لبنان، مقدونية، جزيرة موريس، بلغاريا، رومانيا، السي شل، سانت لوسي.

وهذا يعني أن43 دولة أعضاء الفرانكفونية لديها نسبة أقل من النسبة العالمية. ومن بين هذه الدول، هناك دول لديها مؤشر ضعيف، أقل من 0,500 وهي البنين، بوركينافاسو، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطي، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، لاوس، مدغشقر، مالي، موريتانيا، النيجر، رواندا، السنغال، التشاد، الطوغو وتنتمي هذه الدول إلى قائمة الدول الأقل نموا على مستوى العالم والتي خصصت لها مساعدات خاصة من قبل الممولين الدوليين. ومن بين 49

---

[1] Ibid. P209.

[2] **La Francophonie dans Le Monde. 2002-2003**.Op-Cit. P254...

[*] هي: ألبانيا، بلغاريا، كمبودج، كامرون، الرجاء الأخضر، جزرالقمر، الكونغو، جمهورية، الدومنيكان، 'مصر، الغابون، غينيا، الاكواتور، لبنان مقدونيا، المغرب، موريس، ملدوفيا، رومانيا، ساوتومي et principe سانتلوسي السيشل، anuatu والفتنام.

دولة مصنفة في خانة الدول الأقل نموا، هناك 23 دولة تنتمي إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية. ومنه فان، مستقبل وتطور المنظمة مرهون بالقدرة المالية لبعض الدول مثل كندا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا من أجل تمويل ومساعدة الدول الضعيفة.[1]

ومن جهة أخرى، فان أغلب دول الفرانكفونية تعاني من الديون الخارجية. فهناك 17 دولة لديها ديون تتراوح ما بين 50و 100%من الناتج الإجمالي المحلي وهي: بلغاريا، بوروندي، الكامبودج، الكامرون، جمهورية وسط إفريقيا، الغابون، غينيا، لاوس، لبنان، مدغشقر، مالي، جزيرة موريس، مالدوفيا، النيجر، السنغال، الطوغوو تونس.[2]

كما أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو والعنصر الأساسي لقياس الانفتاح على الأسواق و اندماج الاقتصاديات في المبادلات الدولية، تبقى ضعيفة حيث توجه التدفقات الاستثمارية إلى الدول المتطورة بنسبة 58% من إجمالي الاستثمارات.أي بمقدار 380 مليون دولار مقابل 233 مليون دولار للدول النامية. و أغلب هذه الاستثمارات توجه إلى أسيا (63%)، بينما لا تستقطب إفريقيا جنوب الصحراء سوى بضع العشرات (12 مليون دولار في 2003 و 2004) ووجهت النسبة الكبيرة منها الى الدول غير الأعضاء في المنظمة الفرانكفونية (نيجيريا وانغولا).[3]

وتبقى بذلك أغلب دول المنظمة الدولية للفرانكفونية تئن تحت رحمة المساعدات والتي أخضعتها فرنسا لصندوق النقد الدولي والمساعدات الدولية، بحيث توجد فرنسا من بين العديد من الممولين وذلك في إطار ما

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.P264.
(3) **La Francophonie dans Le Monde. 2006-2007**.Op-cit. P218.

عــرف بـــــ Multilatéralisation de L'Assistance Française والمقصود منه، هو إيجاد مزيد من التنسيق بين سياسة المساعدات الثنائيـــة وتلك الخاصة بالوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الــدولي والاتحاد الأوروبي. ومما يدل على حداثة هذا التوجه، ارتفاع نصيب فرنسا كنسبة من إجمالي المساعدات الفرنسية من 20% سنة 1994 إلى24% سنة 1998 ثم إلى 30% سنة 2002 في الإطار المتعدد الأطراف.[1] وبالنســبة لتوزيع مساهمة فرنسا في المساعدات متعددة الأطراف، نجد أن نسبة 64% من هذه المساهمات تذهب إلى الاتحاد الأوروبي و7% إلى وكالات الأمــم المتحدة و18% إلى البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنميــة. بينمــا يــذهب الباقي إلى المؤسسات الأخــرى، متعــددة الأطــراف حســب إحصـــائيات 2002.[2]

وفي إطار إصلاح نظام المساعدات لسنة 1998، وسعت فرنسا هذه المساعدات إلى دول أخرى غير افريقية مما سوف يقلل من النصيب القليل من المساعدات الذي تحصل عليه الدول الإفريقية بالنظر إلى احتياجاتهــا. فمنطقة التضامن ذات أولوية "Zone de Solidarité Prioritaire"، التــي تم تأسيسها لا تضم فقط الدول الفرانكفونية ولكن أيضا دول أسيا، الكرايبب، المحيط الهادي،. ويتعلق الأمر بالدول الأقل نموا فيما يخص العائــد والتــي ليس لديها مرورا لأسواق رأس المال[3]. هذا بالاظافة إلى مبدأ الأفضـــلية الذي اعتمدته فرنسا في توجيه المساعدات إلى هذه المنطقة، ممـــا يفســـر التصور الجديد لبعث الدور الفرنسي والذي يلخصه "تافرنيي"، أحد النـــواب، الذي كلفه "ليونيل جوسبان" بإعداد تقرير حول التعاون المالي والتنمية، في

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص175-176.

[2] المرجع نفسه. ص176 -177.

[3] Nabyla Nadj . P33-34.

كون هذه السياسة الجديدة تعني دور فرنسا الخاص والمطلوب في ظل عولمة الاقتصاديات.[1]

ان توسيع الفرانكفونية الثقافية إلى المجال السياسي مع حقوق الإنسان والديمقراطية وإلى فرانكفونية اقتصادية و أمنية، يعني التملص الفرنسي من مساعدة الدول الإفريقية على مواجهة التحديات التي تواجهها على مختلف المستويات وتأكيد البعد الاستغلالي الذي يلازم العلاقات الفرنسية-الإفريقية. حيث أن الأهداف الحقيقية التي تسعى فرنسا تحقيقها وهي خلق آلية جديدة لفرض سيطرتها على إفريقيا وتوظيف المنظمة لخدمة أهدافها في النظام الدولي الجديد، لا يمكن أن ترقى بالمنظمة الفرانكفونية إلى مصاف المنظمات المستقلة و القوية التي يمكنها أن تمارس تأثيرا على القرارات الدولية في إطار الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدول والمنظمة العالمية للتجارة مما يرهن القدرة الفرنسية في الفضاء الفرانكفوني، الذي هو فضاء مخترق من قبل العديد من القوى الدولية التي تعمل على استغلال الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة للدول الإفريقية.

---

(1) François Gaulme. "Les Nouvelles Orientations de L'aide au développement". **Afrique Contemporaine** .N 88. P112.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال التعرض لآليات ممارسة النفوذ الفرنسي، نخلص الى أن فرنسا تتجه نحو تأكيد دورها في إطار تعدد الأطراف والإقليمية والتواجد في كل المنتديات حسب ما يؤكده "إيبار فدرين" والنشاط ضمن دوائر التضامن. وأهم هذه الدوائر الأمم المتحدة (مجلس الأمن). فابتداء من أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وكوسوفو، مرور بطائرة Folcon900 التي وضعت تحت تصرف الأمين العام ألأممي (كوفي عنان)، فإن فرنسا لا تفوت أية فرصة لتأكيد مسعاها لنظام دولي متعدد الأطراف والأقطاب والتذكير بضرورة إشراك مجلس الأمن والحفاظ على الشرعية الدولية. وعلى المستوى الأوروبي، فإن فرنسا تعول كثيرا على الاتحاد في مواجهة مختلف التحديات وانطلاقاً من ذلك، تصر على تفعيل وتدعيم الاتحاد الأوروبي على مختلف المستويات ولاسيما المستوى الأمني،بعد فشلها في إقناع الولايات المتحدة بقيادة أوروبية جنوب المتوسط للحلف الأطلنطي. هذا الأخير الذي يظل هو الآخر أحد أهم الآليات التي تراهن عليها فرنسا في تدعيم دورها على المستوى الدولي.

وعلى مستوى إفريقيا و الدول النامية، فقد أعادت فرنسا تعريف علاقاتهما على نحو يخدم مصالحها. وفي هذا الإطار، عرفت العلاقات الفرنسية – الإفريقية تطوراً هاماً ابرز ملامحه تطور الفرانكفونية إلى تنظيم مؤسس ذو صلاحيات توسعت الى البعد السياسي والأمني مما يجعل منه ثقلا في القدرة التفاوضية الفرنسية. إلا أن الفرانكفونية في شكلها الحالي تواجه العديد من التحديات أهمها عدم التجانس وعدم التكافؤ بين أعضائها و المنافسة الأمريكية،ومن ثم فان، بعثرة الجهود الفرنسية قد يكلفها المقايضة والمساومة في العديد من المواقف والجهود التي قد لا تفيد في تمرير القرارات الفرنسية وحماية المصالح الأساسية.

إن مكانه فرنسا قد طغت بصورة كبيرة على إعادة تصور الدور الفرنسي في ظل النظام العالمي الجديد. وهو دور لا يتحقق إلا في إطار نظام متعدد الأقطاب،

يجمع خاصة أقطاب مثل الصين واليابان وروسيا، وكلها أطرافاً ترفض الهيمنة الأمريكية وتطالب بقواعد نظام متعدد الأقطاب. وهو ليس بالهدف الجديد في سياسة فرنسا الخارجية الفرنسية. إن هذه التعددية مثلما يتوقع أن تحقق لفرنسا العديد من المصالح (من حيث هامش المناورة)، إلا أنها ألقت بكل انعكاساتها على السيادة الفرنسية وعلى مبدأ الاستقلال كما تصورها "ديغول" حيث أدت إلى إشراك العديد من الفاعلين في مناطق نفوذ كانت فرنسية مثل ما حدث في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يكشف عن العجز الفرنسي في تحقيق الاستقلالية المنشودة والتي سوف لن تحققها في ظل النظام الدولي الجديد وتوسع مراكز اتخاذ القرار على مختلف المستويات.

الفصل الرابع

تحديات الدور الفرنسي

الفصل الرابع

تحديات الدور الفرنسي

ان مختلف الاليات الاقليمية والدولية التي تصورها صانع القرار الفرنسي لتحقيق الأهداف والمصالح الاستراتجية الكبرى في ظل النظام الدولي الجديد، تبق رهن الامكانيات والقدرات الفرنسية الذاتية من جهة، ومن جهة أخرى،فان ضمان الدور الريادي يتطلب القدره على التصدي لمختلف التحديات والعراقيل التي تواجه فرنسا على مختلف المستويات، كونها تحد من هامش حركتها. ومن أهم العراقيل نشير على المستوى الداخلي، الى تراجع دور الدولة وما انجر عنه من نتائج على استقرار المجتمع الفرنسي، أبرز مظاهره مشاكل الهجرة والبطالة وتطور اليمين المتطرف. أما على المستوى الدولي، فان فرنسا تواجه أكثر من أي وقت مضى معضلة المنافسة الدولية التي توسعت لمناطق نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء. بالاضافة الى الصراع مع الولايات الأمريكية على قيادة الحلف الاطلنطي وحول العديد من القضايا الدولية، الامرالذي ضاعف من تهميش وانكماش الدور الفرنسي على المستوى الاقليمي والدولي.

1-4 - تراجع دور الدولة.

تعتبر أزمة الدولة في فرنسا من بين أهم مظاهر ضعف الدولة الوطنية وتراجع مفهوم السيادة الذي يميز النظام الدولي الجديد. وهي أزمة شملت مختلف الدول، إلا ان درجة التأثر تختلف بحسب موقع الدولة في النظام الدولي وقدراتها. وفرنسا ورغم أنها من بين القوى الفاعلة، فإنها لم تكن بعيدة عن ضغوطات النظام الدولي الجديد والأزمات الاجتماعية-الاقتصادية التي أخذت طابعا فوق قومي."ان الدولة في طريق فقدان السيطرة على أعمالها...أنا لأقترح تغييرا في الجمهورية، بل يجب على العكس من ذلك تغيير الجمهورية.[1] بهذه العبارة لخص

---

[1] حسين معلوم. "الدولة في عالم متغير". **الديمقراطية**. العدد 4. 2001. ص289.

الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" أزمة الدولة التي تعددت مظاهرها مثلما يؤكده "جاك شوفالي"، Jacques "Chevalier ، الذي يعتبر أن الدولة التي قامت على أساس أنها مفتاح القبة "clef de voûte وأساس الاندماج الاجتماعي في فرنسا، تعاني في السنوات الأخيرة من أزمة شملت أيضا بريطانيا (حكومة تاتشر ماي 1979) والولايات المتحدة (رونالد ريغان 1980) وكافة دول أوربا الغربية. ولم تثمر محاولات البعث التي تمت تحت قيادة اليسار الفرنسي منذ 1981. وفي ظل العولمة، فإن تراجع دور الدولة، ازداد رغم سياسة الإصلاحات ،بدءا بخط الكنزية الجديدة (néokeynésienne) مع "ليونار جوسبان" ما بين 1997 و2002،وسياسة الخوصصة وتشجيع نظام الحماية الاجتماعي الذي سطره "آلان جوبي". وأهم مظاهر هذه الأزمة تجلت في تآكل النظام التمثلي الذي قامت عليه شرعية الدولة والتواجد المتزايد للإدارة العمومية، الذي أصبح ينظر إليه على أنه مصدر عدم الفعالية وتضييقا للحريات الفردية.[1] ويلخص "جاك شوفالي" الانعكاسات السياسية للأزمة الدولة في تأثر بعض المبادئ التي كانت تضمن استقلال الدولة الاجتماعي وتشكل بذلك البيئة الصلبة لبنائها ومن ذلك[2]:

- أزمة تكوينها ونشأتها الرمزية والتي تتضح من خلال تفتت (effritement) أسطورة أو وهم المصلحة العامة، حيث أن الفرق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فقد معناه بسبب استفحال مشكلة الرشوة وتغليب المصالح الخاصة، التي طغت على رجال السياسة وموظفي الدولة. ثم ان الاعتماد على المصلحة العامة وحده أصبح غير كافي لبسط شرعية الوظائف العمومية.

(1) Jacques chevalier. **L'évolution de l'Etat** .L'état de la France 2004. Paris: la Découverte.2004.P280.

(2) Ibid.P281.

- أزمة نشأتها القانونية. حيث أن خضوع الدولة في فرنسا لقواعد مخالفة للقانون العام (Droit commun)، أصبح مصدر عدم الفعالية، لأن القانون الإداري يشكل إطارا جامدا وهو ما يعيق عمل الدولة ويعرقل التغيير.
- أزمة نشأتها العضوية والتي تظهر في حركة تشرذم وانفجار جهاز الدولة. فالنموذج القديم الموحد والناتج عن منطق البيروقراطية، يتجه نحو التحول إلى نمط متعدد المراكز Polycentrique، بأقطاب سلطة مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض.

واقتصاديا، يرى" جاك شوفالي" Jacques Chevalier "، أن أزمة الدولة في فرنسا كما في دول أخرى، تبرز في توجهها نحو التنصل من قطاع النشاطات الإنتاجية. .فبعد ما كان القطاع العام يحتل مكانة إستراتيجية هامة،بناءا على سياسات التأميم التي تمت خلال سنوات 1944، 1946، 1982، فإنه تعرض لتراجع كبير بسبب سياسات الخوصصة التي أعلنتها الدولة في سنة (1986-1987) و(1993-1996)، و أدت إلى تراجع دور المؤسسات العمومية، التي أصبحت لا تمثل سوى 07.8% مقابل 19.03% في سنة 1985 من اليد العاملة النشطة و11% من القيمة المضافة والتي كانت تقدر بـ25% في سنة 1985. وقد أدت حركة الخوصصة إلى انخفاض نصيب الدولة في مجموعة Air France KLM في سبتمبر 2003 إلى 44% (قانون 09 أفريل 2003) وهو نفس المسار الذي شهدته France Télécom (قانون 31 ديسمبر 2003).[1]

وعلى مستوى أوسع، فقدت الدولة أيضا العديد من الوظائف الاقتصادية حيث تم تحويل المسؤولية النقدية إلى البنك المركزي الأوروبي منذ ماي 1998،والذي زود بمكانة مستقلة تماما جعلت البنك المركزي الفرنسي تابع فقط (قانون 29 ماي 1998)، رغم حصول كل من فرنسا وألمانيا في نوفمبر 2003، على الإعفاء من

---

[1] Ibid.

الإجراءات العقابية في حالة العجز العام المفرط، الذي نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو الذي تم تبنيه في ديسمبر 1996. كما انخفض هامش مناورة الدولة في الميدان الضريبي وذلك بسبب تحرير حركة المال وتطبيق شروط الملائمة المشتركة[1].

ومن جهته يعتبر "نيكولاس بفوري" Nicolas Baverez، "بأن تراجع النفوذ الفرنسي على المستوى الخارجي نتيجة طبيعية (Corollaire) للأزمة الداخلية التي تعرفها فرنسا والتي جعلتها في الفترة الحالية -إلى جانب اليابان وألمانيا-من بين أكبر الخاسرين في البيئة الدولية لبداية القرن الواحد والعشرين. فاقتصاديا وصل النمو في فرنسا في بداية التسعينات إلى الصفر، تراجع التوظيف، استفحلت البطالة بحوالي 10% في أوساط الطبقة المؤهلة...الخ.[2] وفي تفسيره لحالة الركود الاقتصادي يرى "بفوري"، أنها لا تعود إلى التقلبات المفاجئة ولا إلى حالة شاذة،بل أنه ركود يندرج ضمن حركة تدهور طويلة. فالناتج الداخلي الخام (PIB) الفرنسي والذي كان يقدر بـ25% متجاوزا بذلك الناتج الداخلي الخام للمملكة المتحدة خلال السنوات 70، انحدر إلى أقل من 9% (1520 مليار أورو) مقابل (1659مليار أورو) سنة2002م.كما احتلت فرنسا في سنة 2001، المرتبة العاشرة في الإتحاد الأوروبي والمرتبة التاسعة عشر في دولOCDE بالنسبة للدخل الفردي، (24.000 أورو مقابل 48100 أورو بالنسبة للكسمبورغ، التي احتلت المرتبة الأولى)، والمرتبة السابعة عشر في PNUD فيما يخص التنمية البشرية، بينما كانت تحتل المرتبة الثانية في بداية 90، حيث بلغ متوسط النمو منذ سنة 1990،01.8,،%، أي المرتبة الخامسة والعشرين من أصل ثلاثين دولة أعضاء OCDE.[3]

---

(1) Ibid. P284.

(2) Nicolas Baverez.**la France qui tombe**. Paris: Perrin 2003. Pp65-69.

(3) Ibid . Pp69-70.

ويرى "بافوري" أن إمكانيات النمو والاقتصاد المتطور والتي يلخصها في:[1] دولة قادرة على إعادة تأمين الأخطار بصورة منظمة والتي لا تستطيع السوق تأمينها،نسيج كثيف من المؤسسات القادرة على أن تحقق ثروات وأنشطة ذات قيمة مضافة كبيرة، قدرة تثمين رأس المال،جذب الأدمغة والمواهب للتراب الوطني والانخراط الكامل في العمل الذي يشكل المصدر الأول في اقتصاد الخدمات، فانها توجد بالنسبة لفرنسا في حالة إفلاس، في اقتصاد يدار بمعادلة أو بعبارة (appauvrissez-vous par la fin de travail et par l'impôt.) وبعيدا عن إعادة تأمين الأخطار الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الدولة تعمل على مضاعفة هذه الأخطار وذلك عن طريق التضخم المالي الذي يتجه نحو تعميم توزيع الحقوق الاجتماعية الصورية. كما تفتقر فرنسا في سنة 2003 لنظام قرار عمومي (système de décision) فعال ولدولة قانون قوية، شرطين ضروريين للتكيف مع جيوبولتيك الفوضى ومع الصدمات الاقتصادية ومجتمع الأخطار الذي يشكل النسيج التاريخي للقرن الواحد والعشرين.[2]

ويذهب "Thierry Wolton" إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن فرنسا لم تتخلص من صعوباتها ومشاكلها السابقة، مما جعل منها الرجل المريض في العالم الغربي وخاصة في أوروبا. وتمثل أزمات نهاية القرن امتدادا للعصور الماضية، وتكيف فرنسا مع العالم الذي هو قيد التشكل، مرتبط بحل هذه المشاكل.[3] ان فرنسا تعاني من أزمة إفلاس ديمقراطي "déficit démocratique" تعود أسبابه إلى أزمة 1940 وانهزام فرنسا أمام الجيوش الألمانية في الحرب العالمية الثانية والنمط الوطني الجمهوري الذي لا يزال ساري المفعول إلى غاية اليوم[4]. ومن أهم مظاهر هذا الإفلاس أزمة الهوية، التي يعتبرها نتاجا لأزمة التمثيل والاندماج،

---

(1) Ibid.P70.

(2) I bid.Pp 68-69-70-71

(3) Thierry Wolton. Op-cit. Pp 255 -256.

(4) Ibid.Pp255-256.

بسبب اغتصاب السلطة من قبل نخبة لا صلة لها بالشعب السيد، وهي مسالة قديمة قدم الجمهورية، إلا أنها في الوقت الحالي، نتجت عن السيطرة الإدارية على السياسة والتي نظمها نظام فيشي وكانت نتيجتها عزوف المواطن الفرنسي عن الاهتمام بالحياة السياسية وانقلاب الرأي العام. فالنهج الجمهوري،لم يعد يتلاءم والتطورات الدولية. ان هذا الأخير كان صالحا عندما كان الأمر يتعلق بالتحرك من أجل وحدة الأمة في أوج الثورة الصناعية، إلا أنه أثبت محدوديته عندما اقترح لتخفيف أو تقليص باقي العالم إلى المعايير الوطنية في زمن أصبح فيه كل شيء كونيا.[1]

كما يرى أيضا أن الجانب الثقافي أصبح هو الآخر التقلص النهائي « le réduit ultime» للهوية الفرنسية. فالبلاد لا تمثل اليوم الإشعاعات وقد اتجه الأفراد إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات من أجل التعبير عن رغباتهم،[*] ولذلك، يعتبر"Thierry" أن فرنسا تلعب الجولة النهائية (نهاية الجولة) التي تصورتها لنفسها منذ ستين سنة في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] وتحولت بذلك الدولة: «de toute la puissance d'hier, l'Etat est passé à l'impuissance d'aujourd'hui »، أزمة سلطة، أزمة اجتماعية وهي أزمات ناتجة عن تحول في قوة الدولة.[3]

---

[1] I bid.Pp.156-157.

[*] ويعبر عن ذلك بقوله:

L'intellectuel conscience morale n'a donc plus de raison d'être. Il a fini par laisser la place sur la scène médiatique aux artistes en tout genre qui confondent subventions d'Etat et talent. Tout à la défense de leurs prés carrés, ceux-là se contentent d'être les rois chez nous quand la culture est déjà mondiale. Ils participent de la sorte au déclin spirituel du pays. Thierry Wolton.P 258-259.

[2] Ibid.Pp258-259.

[3] Ibid.P157.

وللخروج من هذه الأزمة يقترح" Thierry"، مسألة الاهتمام بالمواطن وإيجاد طرق أخرى للتدخل في الحياة العامة من أجل إعطائه طعماً للسياسة بمفهومها النبيل. فمن الغباء حسب رأيه، التسليم بأن الفرنسيين أصبحوا ذرة (atomes)، بعدما كانوا ولمدة طويلة محل إعجاب كشعب ثائر (agiteur). فطرق ممارسة السياسة هي التي لا تهم المواطن الفرنسي لأنه وبالموازاة، فإن الفرنسيين منغمسين في الحياة العامة ومؤشر ذلك: ارتفاع الاحتجاجات (68% عدد إمضاءات سنة 2000م مقابل 53% منذ عشر سنوات)، تضاعف المظاهرات (40% مقابل 33% في سنة 1990) انتشار الجمعيات (بمعدل انضمام يقدر بـ45%) ولا سيما في أوساط الشباب. وعليه، فإن بروز مواطن جديد نشيط " un nouveau citoyen actif " يدعو إلى إعادة صياغة ما يجب أن تكون عليه ديمقراطية المشاركة.[1]

إن فرنسا كما يرى" نيكولاس بفوري"،من بين كل الديمقراطيات المتطورة، التي تمثل الواجهة المؤسسية،الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأزما منذ القرن XIX وفرنسا 2003، من جديد آخر الدول المتطورة التي لم تستطع التخلص من أزمة سنوات 70 وأثار الصدمة البترولية[2]، لتجد نفسها في مواجهة التغيرات التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة والعولمة وضربات 11 سبتمبر 2001م، وبذلك فإنها توجد غارقة في أزمات القرن XXI ومنها خاصة أزمة البطالة.[3]

إن هذا التشخيص للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأيضا السياسية لفرنسا، يصب في اتجاه تأكيد أزمة الدولة الوطنية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي ونمو المجتمع المدني، وعجز الدولة خاصة في التغلب على هذه المشاكل مثلما كانت عليه في السابق، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارتها وإعادة

---

(1) I bid.P260.
(2) Nicolas Baverez. Op-cit.Pp11-14.
(3) I bid.P p15-17.

تكييفها مع التغيرات الداخلية التي أفرزتها العولمة. ويظهر من خلال أراء الباحثين، أن هذه الأزمة ليست وليدة الحرب الباردة، وإنما تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وسنوات السبعينات وهي نتيجة لانعدام سياسة حكومية صارمة للتخلص وبصورة نهائية من المشاكل خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية.

ان تصويرالأوضاع السياسية والاقتصادية الفرنسية بهذه الصورة أمر مبالغ فيه، ذلك أن هؤلاء ينطلقون في تحليلهم من التركيز على المكانة الدولية التقليدية لفرنسا ودورها كقوة محورية في النظام الدولي وكقوة كبرى. إن أزمة الدولة الفرنسية، ليست بالصورة السلبية التي يقدمها هؤلاء المحللين، إذا ما قورنت بنسبة الاستثمارات الفرنسية، نصيب فرنسا من المبادلات التجارية العالمية، ودور شركاتها في الاقتصاد العالمي. حيث تعتبر فرنسا أيضا من بين المستفيدين الرئيسيين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) في العالم، ومن بين أيضا أهم المستثمرين، إذ احتلت المرتبة الرابعة عالمياً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة "entrants' في سنة 2003 والمرتبة الثامنة في سنة 2004.و احتلت أيضا المرتبة الرابعة بالنسبة للاستثمارات التي خرجت "sortants" في 2003 والمرتبة الخامسة في 2004.[1]. وقد سمحت هذه الاستثمارات في سنة 2004، بخلق ما يقارب 30.000 وظيفة منها 8200 وظيفة ناتجة عن الاستثمرات الامريكية.[2] " هذا إلى جانب 16% من الأجراء موظفون من قبل شركات أغلبية رأس مالها أجنبي، وهي شركات تنتج 17% من القيمة المضافة للدولة[3]. وتعتبر

---

(1) CNUCED."World investment Report 2005: **Transnational Corporations and the Internationalization of RGD.2005**". In: Eddy Fougier.Op-cit.P5.

(2) Agence française pour les investissements internationaux. "**Bilan de l'investissement étranger en France. Synthèse des résultats 2004**". 2005. In: Eddy Fougier. Op-cit.P5

(3) Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie." **L'ouverture internationale.source de croissance et d'emploi pour la France**". 21 avril 2004. In :Eddy Fougier. Op-cit.P5

فرنسا خامس مصدر عالمي، فأكثر من 28%،من الثروة المنتجة توجه إلى الأسواق الخارجية، كما أن نسبة 24% من الفئة النشيطة من الشعب ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات.[1]

وتتصدر الشركات الفرنسية قائمة الشركات العالمية، المحرك الأساسي للعولمة. فمن بين 100 شركة غير مالية والعابرة للقارات والتي صنفتها (ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED") بناء على مؤشر (leurs actifs) في سنة 2003، تظهر 15 شركة فرنسية منها 5 ضمن القائمة الأولى التي تضم 20 شركة وهي شركة Total وتحتل المرتبة التاسعة، شركة فرنسا للاتصالات France – Télécom وتحتل المرتبة 10، شركة السويس Suez وتحتل المرتبة الحادية عشر، شركة Vivendi Universel فيفنديانيفرسال و تأتي في المرتبة 20، وشركة EDF التي تحتل المرتبة 12، وذلك مقابل 13 شركة ألمانية، و 12 بريطانيا، 9 يابانية. وباستثناء الولايات المتحدة التي تملك 23 شركة،[2] فإن المركز الفرنسي يظهر مهيمناً. والقوة كما سبقت الإشارة، تعرف تشرذما ولا توجد هناك دولة تهيمن على الحياة السياسية الدولية. وفرنسا كبقية الدول الأخرى، تواجه أزمة التكيف مع مفرزات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية التي ظهرت انعكاساتها في تضاعف بعض المشاكل ومنها على وجه الخصوص:

أ- **أزمة البطالة:** وهي من أهم المشاكل التي تواجه الدولة الفرنسية في المرحلة محل الدراسة والتي أدت إلى مضاعفات اقتصادية واجتماعية. وقد ارتبطت مشكلة البطالة في فرنسا بعملية التحديث السريع للمجتمع الفرنسي خلال سنوات السبعينيات والثمانينات وسرعة الانتقال من الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع، إلى نظام جديد يهدف إلى إنتاج متخصص جدا من خلال نظم إنتاج تشرف عليها قوى عاملة على درجة عالية من المهارة، نتج عنه تطور نظام إنتاج على درجة

---

(1) Ibid.

(2) CNUCED.World investment Report 2005. Op-cit.

عالية من التقدم التكنولوجي، وبالتالي تزايدت الوظائف التي تتطلب شروطا عالية من التخصص والتنظيم والإدارة، وهو ما يتطلب بدوره مستويات عالية من التعليم والمهارات الوظيفية المتخصصة. وفي ظل هذا الوضع، عرفت فرنسا ازدواجية طبقية، مثلتها من جانب طبقة وسطى جديدة ذات مهارات عالية من الموظفين والمهنيين وكبار العمال في المصانع. ومن جانب آخر، طبقة من العمال غير مؤهلين. ومع الانكماش الاقتصادي الذي عرفته البلاد منذ منتصف الثمانينات، ازداد عدد العاطلين عن العمل ليصل في سنة 1992 إلى أكثر من أربعة ملايين عاطل. أي 08.9%.[1]

وبدأت أزمة البطالة تطرح بحدة خلال التسعينات حيث أخذ عدد البطالين يرتفع، إذ انتقل العدد من 593.000 فرد سنة 1973م إلى 1.492.000 في سنة 1980. وتحت تأثير إعادة البعث الاقتصادي والنمو، استمرت نسبة البطالة في الارتفاع وذلك إلى غاية 1985، لتتراجع خلال سنة 1986 وسنة 1990[2]. ووصل معدل البطالة سنة 1987 إلى 10.5%، ثم ارتفع إلى 12.1% سنة 1994 مع مرحلة استقرار أو ثبات من 1989 إلى 1991، وصلت نسبتها إلى 10%. وتمثل نسبة 12.2% أعلى نسبة بلغتها البطالة في فرنسا. وابتداء من النصف الثاني من سنوات 1997 وإلى غاية بداية 2001، بلغت نسبتها أقل من 10% في مارس 2000، مسجلة بذلك معدلا منخفضا قدر بـ08.6% في أفريل 2001، بعد ذلك ارتفعت لتصل في نهاية 2003 إلى 09.7%، في حين بلغ عدد البطالين نحو 2.650.000[3].

---

(1) هدى جمال عبد الناصر."صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات". **السياسة الدولية.** العدد 168.أكتوبر 1994. ص14.

(2) Sophie Chauveau.**L'économie de la France au 20eme siecle**.Paris: Armand Colin.2003.P111.

(3) Joille chazal.Patrick Pommier. **L'évolution du chômage, depuis un quart de siècle**. L'état de la France 2007-2008.La Découverte. 2007. P191.

وتمثل الشرائح الاجتماعية التي لا تتوفر على مؤهلات عالية الأكثر تضررا من البطالة. كما تميزت أزمة البطالة خلال فترة التسعينات بارتفاع مدتها. فحسب الوكالة الوطنية للتوظيف (ANEPE)، فإن الطلبات بقيت في متوسط 268 يوما خلال النصف الأخير من سنة 2000م مقابل 218يوم خلال عشر السنوات السابقة.إلا أن البطالة ذات المدة الطويلة "chômage de longue durée"، عرفت تراجعا مقارنة مع البطالة الكلية "الكاملة" "le chômage total". فخلال نهاية 2003، كان هناك 30% من طلبات التوظيف مقابل 40% في نهاية 1988م.وتمس البطالة طويلة الأمد المتقدمين في السن والكبار (من50 سنة)[1].

ولم تستطع سياسة خلق المناصب أو الوظائف استيعاب الطلبات حيث تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية سنوات 1960 وإلى غاية الصدمة البترولية (1973-1974)، فإن عدد الوظائف تطور بصورة منتظمة وبوتيرة متوسطة قدرها 175.000 منصب إضافي في السنة .وابتداء من هذه الفترة عرف نمو الوظائف العديد من العراقيل الناتجة عن التقلبات الاقتصادية. فبعد تقهقر 1974-، 1975، انخفض عدد المناصب بما يقارب 400.000 خلال النصف الأول من سنوات الثمانينات، لينخفض من جديد بنسبة 500.000 من سنة1991 إلى 1993. وخلال الفترة الممتدة من1997إلى،2000 عرف سوق التوظيف تطورا مع العديد من المناصب التي تم خلقها، أكثر من 600.000 منصب إضافي في سنة 2002.[2] بينما بلغ عدد البطالين في نهاية 2006 حوالي2.350.000[3] وللتخفيف من الظاهرة، اتخذت الحكومة الفرنسية العديد من الإجراءات والتي يمكن حصرها في ثلاث توجهات أساسية هي[4]:

---

(1) Ibid..P192.

(2) Claude Minni. **Les métamorphoses de l'emploi depuis un quart de siècle**: l'état de la France 2004.Op-cit.P184.

(3) Joille chazal.Patrick Pommier. Op-cit.P158.

(4) Sophie Chauveau. Op-cit.P112.

- معالجة الوضعيات الخاصة مثل وضعية الشباب وبطالي المدة الطويلة.
- تخفيض كلفة العمل (ساعات طويلة).
- التقليل من التشدد في تسيير اليد العاملة.

ورغم ذلك، استمرت الأزمة و لا سيما مع ازدياد عدد المهاجرين من دول شمال إفريقيا، وتوسيع دول الاتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى وهو ما سمح بحركية كبيرة وتدفقات للأفراد، عجزت الدولة الفرنسية عن استيعابها.

ب- **مشكل الهجرة**. تمثل الهجرة تحديا كبيرة وتطرح جدلا بالنسبة لسياسات الاندماج الاجتماعي في الدول الأوروبية. وقد ساعد التقارب الجغرافي والتفاوت في مستويات التقدم والنمو الاقتصادي بين شاطئ المتوسط الغربي وشماله على وجود تيار من الهجرة إلى فرنسا ودول أوروبا الغربية وخاصة بلجيكا، هولندا، ألمانيا، ايطاليا.

تستقطب فرنسا وحدها حوالي 25% مقارنة بباقي البلدان الأوروبية الأخرى. فقد سمح قانون 1889 " Droit de sol" بمضاعفة عدد الأجانب لأنه سمح لكل أجنبي يولد على الأرض الفرنسية بحمل الجنسية الفرنسية بصورة آلية وسرعان ما ظهرت انعكاسات هذا القانون.[1] فالى غاية سنوات الخمسينات، كانت فرنسا أهم دولة للهجرة في أوروبا باستقبالها لجالية وصلت إلى 06.6% من عدد سكانها الإجمالي في سنة 1931، تبعتها بعد ذلك بريطانيا، سويسرا والمانيا، لتعرف هذه الهجرة تزايدا خلال القرن الحالي وفي كل الدول. ومع ارتفاع معدلات الهجرة خلال فترة السبعينات حاولت الحكومة الفرنسية ضبط هذه العملية، إلا أن هذه الهجرة تواصلت بشكل آخر (عملية التحاق الأقارب بذويهم). أما الهجرة بدافع سياسي، والتي كانت إلى غاية 1974 ضعيفة، فقد بدأت في الارتفاع فيما بعد.

---

[1] Jacques Barou.**Immigration**. L'état de la France 2004. Op-cit.P68.

وخلال سنة 1989، كان هناك أكثر من 60.000 طالب لجوء سياسي. لينخفض هذا العدد بعد إصلاح عمل l'office français pour la réforme et les aprides of PRA إلى مابين 20.000 إلى 30.000 في السنة، قبل أن يرتفع هذا العدد إلى 56.000في المتوسط سنة 2002. وتقدر نسبة التي تحصلت على وضع لاجئ سياسي طبقا لاتفاق جنيف (28جويلية 1951)، بأقل من 20%، في حين أصبحت المجموعة المتبقية تعرف باسم «Sans Papiers» والتي تنتظر تسوية وضعيتها طبقا للعمليات، التي تمت في سنة 1981-1983 و1997 وسنة 1999.[1]

وأخذت طلبات اللجوء السياسي في الارتفاع في كامل الدول الأوروبية، حيث بلغت في بريطانيا 92.000، تبعتها ألمانيا 88.000،ثم فرنسا بـ47.000 وأهم دول الهجرة:دول إفريقيا أفغانستان، العراق، يوغوسلافيا سابقا،بالإضافة إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية.[2] وطبقا لإحصائيات سنة 1999، بلغ عدد المهاجرين 04.3مليون منهم 03.3 مليون (68%) من جنسيات مختلفة و01.6مليون من جنسية فرنسية أي 32%، بما يقارب 07.4% من إجمالي سكان فرنسا، اغلبهم من سكان المغرب العربي، تركيا، إفريقيا وجنوب شرق آسيا.[3] هذا إلى جانب تدفقات الطلبة، التي تطورت مع نهاية فترة التسعينات. فحسب مكتب الهجرة الدولي، بلغ عدد الطلبة خلال سنة 1996، 16.000 طالب، ليرتفع هذا العدد في سنة 1999 إلى 25.100 ثم إلى 36.000 سنة 2000.[4] وتعتبر فرنسا بلدا مستقبلا للهجرة بنسبة 03.5 مليون أي بنحو (06%) تسبقها ألمانيا بـ07.5 مليون، أي (09%)

---

(1) Ibid. P68.

(2)Thierry De Monbrial.Philippe Moreau Déferges." **L'Europe un continent d'immigration malgré elle**". **Ramsès** .2004.P111.

(3) Jacques Barou..P72.

(4) **L'état de la France 2004.** Op-cit.P69.

وبعد فرنسا تأتي بريطانيا بـ02.3 مليون أي (4%)، سويسرا بـ01.3 مليون (20%) ايطاليا 01. مليون (02.4%) واليونان مليون(10%).[1]

وتداخلت العديد من العوامل لتجعل من الهجرة مشكلة جذرية في المجتمع الفرنسي حيث ضاعف من مخاطرها، تزايد الهجرة غير الشرعية بدون أن تتخذ الحكومات المتعاقبة إجراءات حاسمة لوقف اللجوء غير القانوني إلى داخل البلاد.[2] وقد بدأت الهجرة غير الشرعية مع إعلان سياسة إيقاف الهجرة على اثر الأزمة الاقتصادية في الدول الأوروبية عام1974. وتلا ذلك اتخاذ السلطات الفرنسية بعض الإجراءات فيما يتعلق باستقرار الجاليات المهاجرة المقيمة في فرنسا والسماح لها بتجميع أسرها، وتسوية الأوضاع القانونية للهجرة غير المنظمة.ورغم ذلك لم تتوقف الهجرة غير الشرعية ووصل عدد المهاجرين غير القانونيين سنة 1990 حوالي 200ألف مهاجر[3]، وحسب الوزير الفرنسي للهجرة والهوية الوطنية، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين يتراوح مابين 200و400 ألف مهاجر[4].

وأدت هذه الهجرة إلى مضاعفة مشكل البطالة حيث يعتبر الفرنسيون من المهاجرين الجدد أكثر تضررا من البطالة خاصة فئة الذين يتراوح سنهم ما بين15و29 سنة. وحسب إحصائيات سنة1999، فإن نسبة البطالة تقدر بـ16% بالنسبة للفرنسيين بالولادة على الأراضي الفرنسية مقابل 25% عند الفرنسيين الحاصلين على الجنسية و26% عند الأجانب. وتشكل نسبة البطالة 40% بالنسبة للمواطنين المغاربة والأتراك والأفارقة ممن ينتمون إلى هذه الشرائح من العمر.[5]

---

(1) Thierry De Monbrial et Philippe Moreau Déferges. Op-cit.2004.P111.

(2) هدى جمال عبد الناصر". مرجع سبق ذكره. ص14- 15.

(3) فاروق عبد الهادي سالم. **تطور هجرة العمالة من شمال إفريقيا إلى أوروبا وأثرها على التنمية الاقتصادية في تونس، الجزائر، المغرب**.(رسالة ماجستير غير منشورة رسالة). معهد البحوث والدراسات الإفريقية. (قسم النظم السياسية). 2000 .ص98.

(4) **http://www.elkhabar.com**.date de mise à jour.10-07-2008.

(5) Jacques Barou.Op-cit.P69.

*** نتائج وانعكاسات الهجرة.**

تمثل قضية الاندماج والتعددية الثقافية للمهاجرين أكثر المظاهر الدالة على خطورة مسألة الهجرة. فالدول الأوروبية ومنها فرنسا،لا يعترفون بالتعددية الثقافية تجاه استيعاب المهاجرين وذلك بالرغم من مبادئ الثورة الفرنسية (الحرية، المساواة والإخاء) وحقوق المواطنة. وتبرز قضية الاندماج في أوساط الجالية المسلمة،حيث تشير التقديرات إلى أن عدد المسلمين في فرنسا يبلغ نحو05 مليون نسمة،يمثلون نحو 08% من إجمالي سكان فرنسا، معظمهم من شمال إفريقيا. ويعيش معظم المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية في أحياء سكنية في المدن الأوروبية في ظروف صعبة كما يحتلون مواقع دونية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتبلغ نسبة البطالة بين شباب الضواحي الفرنسية على سبيل المثال نحو 40%، في حين تبلغ نسبة البطالة في فرنسا بشكل عام نحو 9.2%. وفي ظل هذه الظروف تحولت مواقع المهاجرين إلى جيتوهات ومعازل ثقافية[1]. وانفجرت هذه الجيتوهات تحت وطأة مشكلة الاندماج،كما يوضح رئيس مفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل ناروسو" حيث أعلن أن: «العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وأن ثمة مشكلة اندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة»[2]. والمهاجرون في أوروبا بصفة عامة يصنفون إلى:

- فئة المستوعبين. وهي فئة انصهرت وتم استيعابها في البناء الثقافي والاجتماعي الغربي في إطار نفس القيم والعادات والتقاليد، وهي الفئة التي حققت نجاحات وطنية وعلمية.

---

(1) ناصر حامد. "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج". **السياسة الدولية**. العدد 163. جانفي 2006. ص195.

(2) المرجع نفسه. ص195.

- فئة المندمجين، وتظم أعدادا ضخمة من الشباب الذين يعيشون بسلام في مجتمعاتهم الأوروبية الجديدة وفي الوقت نفسه، يحافظون على التقاليد الثقافية والدينية لمجتمعاتهم الأصلية ومازال آبائهم من الجيل الأول من المهاجرين لديه تأثير قوي عليهم.
- فئة المتمردين. وهم الذين يرفضون الاندماج مع الأوروبيين أو لا تتوفر لهم ظروف الاندماج، ويحافظون على عاداتهم الثقافية. وهذه الفئة معظمها من الفقراء والمهمشين، وهي مصدر العنف وما اصطلاح على تسميته بانتفاضة المهاجرين في فرنسا وبعض أعمال الشغب المحدودة في بعض المدن الألمانية و البلجيكية والهولندية واليونانية[1].

ويعتبر البعض أن أحداث فرنسا2005، كانت ثورة للمهمشين كشفت عن أزمة الهوية والانتماء التي يعاني منها المهاجرون، وقد طالب الرئيس" جاك شيراك" في خطابه بتاريخ 15نوفمبر بضرورة تغيير العقلية السائدة في المجتمع الفرنسي وحث الشركات والمنظمات الثقافية على التعبئة لمكافحة التمييز في سوق العمل وأعلن عن تأسيس ما أسماه «الخدمة الوطنية الطوعية لتدريب 50 ألف شاب لتجنيبهم البطالة»، كما رفض مفهوم التمييز الإيجابي، الذي اقترحه وزير الداخلية "نيكولاس ساركوزي" والذي يقضي بفرض حصة على الشركات والإدارات لتوظيف الشباب من أصول مهاجرة[2]. وفي سنة 2002، تم خلق المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية لتمثيل الإسلام وتهدئة المخاوف من المسلمين بعد احداث11سبتمبر2001 والتي أدت إلى إثارة الصراع بين العالم الإسلامي والغرب بعدما أصبح الإسلام عنصرا مستقطبا للتصور العدائي للحضارات وموضوع تركيز للعديد من التخوفات التي استغلت من قبل اليمين المتطرف خاصة، وهنا برزت مشكلة التعدد الثقافي والديني كأهم المشاكل التي تواجه المجتمع الفرنسي في ظل

---

(1) المرجع نفسه. ص195.

(2) المرجع نفسه. ص196.

العولمة وصدام الحضارات والناتج عن صراع الخصوصية والعولمة أمام عجز الدولة عن استيعاب الحاجيات الاقتصادية – الاجتماعية.

وقد اتهمت الحكومة الفرنسية بمسؤوليتها المباشرة أو الغير المباشرة في أحداث العنف بسبب ما آلت إليه أوضاع المهاجرين من تهميش ومشاكل اجتماعية، حيث تم إلغاء المنح الدراسية وإعانات السكن التي كان المهاجرون يستفيدون منها. فمنذ انتخاب الرئيس "جاك شيراك"، كانت الضواحي أولى ضحايا التخفيضات في الميزانيات التي اعتمدت تطبيقا لتوجيهات اللجنة الأوروبية. فتم تخفيض الحكومة الفرنسية للقروض المخصصة لإعادة اعمار وتجديد المساكن وألغت مئات الآلاف من الوظائف المخصصة للشباب التي كانت تدعمها الحكومة، وخفضت المساعدات للجمعيات النشطة في الأحياء الفقيرة،كما ألغت شرطة الأحياء والضواحي وتم تعويضها بقوى التدخل التي تنتشر في الأطراف. وقد اضطر رئيس الوزراء "دو منيك دوفيلبان" على اثر أعمال العنف،إلى تبني خطة شملت إعادة جزء من تلك المساعدات وإعادة النظر في مبدأ التعليم الإلزامي حتى سن السادسة عشر وهو نظام وضع أساسه الجنرال "ديغول" سنة 1959[1].

ويظهر تحدي الهجرة بالنسبة لفرنسا خاصة في زيادة عدد الأقليات وانعكاساتها السلبية على المستوى الاجتماعي، من حيث مضاعفة عدم التجانس وارتفاع مصدر عدم الاستقرار والجريمة المنظمة. وعلى المستوى السياسي،فإن هذه الأقليات أدت إلى تقوية دورالمنظمات غير الحكومية والجمعيات السياسية في الضغط على الحكومة الفرنسية تجاه قضايا المهاجرين[2]. إن دور هذه الأقليات كما يرى البعض، جعل الحكومة الفرنسية حبيسة معضلة مبادئها الديمقراطية (المساواة والإخاء) ومحاربة الأقليات التي أصبحت تشكل خطرا على تماسك المجتمع.وقد سبق وأن عرفت فرنسا سنة 1984 مسيرة تدعو إلى المساواة من قبل شباب الجيل

---

(1) المرجع نفسه. ص196.

(2) Jacques Barou. Op-cit.P03.

الثاني الذي أطلق عليهم اسم "beurs" ، وهم من أصل مغاربي مولودين في فرنسا[1]. وتجنبا لمثل هذه الضغوطات تم إنشاء الهيئة العليا لمكافحة التمييز العنصري والمساواة "HALDE ".

وتبنت الحكومة العديد من الاستراتيجيات لمحاربة الهجرة ابتداء من صدور قانون 10-01-1980، الذي استبدل بقانون 29-10-1981 وهو قانون يقوم على مبدأين أساسيين وهما: مضاعفة إجراءات المراقبة لمنع دخول الأجانب لفرنسا بطريقة غير شرعية وتحسين أوضاع الأجانب المقيمين بصورة قانونية فوق الأراضي الفرنسية بهدف تسهيل اندماجهم في المجتمع الفرنسي[2]. وفي عهد الرئيس" جاك شيراك" صدر قانون باسكو في09-09-1986 (وزير الداخلية) الذي تميز بإلغاء الامتيازات الممنوحة للأجانب.[3] وبتاريخ 16-12-1994، اعتمد البرلمان الفرنسي قانونا يحدد شروط دخول الأجانب إلى فرنسا ونص على: إنشاء مناطق انتظار في محطات القطار التي تستقبل المسافرين من مختلف أنحاء العالم، تطبيق عقوبة السجن تصل إلى خمس سنوات ودفع غرامة مالية بقيمة 200ألف فرنك فرنسي للذين يعملون على تمرير المهاجرين سرا إلى فرنسا أو أية دولة أخرى موقعة على اتفاق شنجن (دول الإتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا، ايرلندا والدانمرك) واحتجاز المخالفين لقوانين الهجرة في مناطق الانتظار لترحيلهم[4].

هذا إلى جانب قانون 2003، الذي يسمح لرئيس البلدية برفض عقد الزواج في حالة أن أحد الزوجين أجنبي ومقيم بصورة غير شرعية. ومذكرة 02 ماي

---

(1) Raphaël Drai.**la France au crépuscule. Nouveau précis de recomposition**.Paris: Presses Universitaires de France. 2007-2008.

(2) حسين مكي المحامي. "مشكلة الهجرة أوروبية المنشأ...وليست عربية". **مجلة الموقف.** العدد76. ماي 1991. ص33.

(3) المرجع نفسه.

(4) **جريدة الحياة.**"فرنسا:اعتماد قانون للحد. من الهجرة".العدد11.627. 18 126-1994.ص04.

2005 والتي تسمح لأجهزة العدالة بالتحقيق في عقود الزواج. كما تم تعديل القانون المدني من أجل تقوية الرقابة على طلبات تسجيل عقود الزواج الحاصلة في الخارج. فالتسجيل لا يتم بصورة تلقائية حينها ولن يكون حقا مثبتا إلا بعد الاستماع إلى الزوجين للتأكد من صحة الموافقة على الزواج. وفي نفس السياق عملت السلطات الفرنسية على إعادة تأهيل مراكز الاحتجاز وزيادة عدد الأماكن فيها.فمن 650 مكان في سنة 2003، ارتفعت لتصل إلى 1600 مكان سنة 2005. ومضاعفة الميزانية بثلاثة أضعاف كرست لإبعاد المهاجرين في وضع غير شرعي، بحيث زادت قيمتها من 35مليون أورو إلى 100مليون أورو.ومن جهة أخرى،خصص مبلغ 215مليون أورو للعاملين في هذا الحقل إلى جانب زيادة عدد موظفي شرطة الحدود.[1] الى جانب العمل بنظام شنجن والذي ينطوي على حق المطاردة عبر الحدود، حق تبادل المعلومات وحق اللجوء وكذا التعاون في إطار الإتحاد الأوروبي واتفاقيات الشراكة مع الضفة الجنوبية ومجموعة5+5.

إن تراجع دور الدولة و مشكل البطالة والهجرة يفسر التحديات التي تواجه الدولة الفرنسية، وهي مشاكل تزامنت مع تأثيرات التقلبات الاقتصادية والتطورات الجيو-إستراتيجية الناتجة عن إعادة التمركز والعولمة وعملية توسيع الإتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية والالتزامات المالية و الاقتصادية والسياسية الفرنسية في هذا الإطار. وفي هذا السياق، يرى" نيكولاس بفوري " Nicolas Baverez"، أن المشاكل التي تطبع الاقتصاد الفرنسي ليست ناتجة -إلا جزئيا عن صدمات الظروف الدولية أو الصراعات الجيوبوليتكية- لأنها متعلقة بالعديد من الأخطاء السياسية التي جعلت فرنسا في قائمة "اقتصاديات المنطقة الثانية" " des économies de seconde zone"، التابعة لمحركات النمو العالمي، وهذا حتى في داخل أوروبا المهددة من جهة بالتقدم التكنولوجي للولايات المتحدة

---

[1] خطة لمكافحة الهجرة الغير الشرعية & # 1608.

http://arabe.diplomatie.gouvr.fr.date de mise à jour. 02-04-2008.

ومن جهة ثانية بالتنافس الصناعي والتجاري لآسيا التي تطرح باعتبارهـا ورشـة ومحور التجارة الرأسمالية في القرن XXI ومن هذه الأخطاء[1]:

- عدم طرح الحكومات الفرنسية لمشروع شامل للتحديث والإصلاح العميق للبلاد، للتكيف مع البيئة الجديدة لما بعد الحرب الباردة والعولمة. فعوض التعرض لشرح الوضعية الحقيقية لفرنسا وتوعية المواطنين بضرورة التغيير، فإن أهم ما ركز عليه الخطاب السياسي هومقاومة كل تجديد باسم الخصوصية الفرنسية وتفضيل الديماغوجية.
- الإصلاحات المحدودة التي تم تبنيها استندت إلى منطقين وهما: المنطق الانتخابي (استمالة الناخبين). كما أنها إصلاحات تمت تحت ضغوطات خارجية مثل تلك التي تمت في سنة 2003 بعد الإعلان عن تجميد نفقات الدولة وعدم تعويض بعض المتقاعدين في الوظيف العمومي، تحت ضغط الإصلاحات التي تضمنها "ميثاق الاستقرار والنمو الأوروبي".
- بينما دخل القطاع الخاص في سباق من أجل تدارك التأخر في التهيئة منذ الصدمة البترولية 1970، ثم التهيئة للعولمة، فإن المحاولات التي تمت من أجل القطاع العام من قبل "ريتشارد روكارد "في 1988"، وآلان جوبي" وإصلاحات التقاعد في 1995،"وكلود ألاقر" "Claude Allègre "أو كريستيان صوتار" في قطاعات التربية والضرائب في سنة 1999، كلها فشلت سبب غياب التزام رئيس الدولة أو الوزير الأول بدعم الإصلاحات ورفض كل تفكير مسبق حول إعادة تعريف مهام الدولة قبل التطرق إلى مسألة توجيه الوسائل.

ان الدولة الفرنسية تواجه العديد من التحـديات ذات الطـابع السياسـي والاقتصادي والاجتماعي وهي تحديات على الرغم من كونها، ليست وليدة الفتـرة

---

[1] Nicolas Baverez. Op-cit. Pp85-90.

الحالية، إلا أن أثارها ظهرت بقوة مع العولمة والاندماج الأوروبي وهي تحديات انعكست على الدور الفرنسي وعلى توجهات السياسة الخارجية الفرنسية والتي تمحورت حول الميل إلى الانخراط أكثر في الإطار الإقليمي والمتعدد الإطراف وهي بذلك، نموذجا للمشاكل التي تعانيها الدول "الكبرى" والناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية الدولية.

4-2- **صعود اليمين المتطرف**.

من أهم المظاهر التي ميزت الساحة السياسية الأوروبية خلال مرحلة التسعينيات خاصة، تصاعد ظاهرة الأحزاب اليمنية المتطرفة حيث نشطت العديد من الأحزاب اليمينية ولاسيما في أوروبا الغربية.وتعتبر المرة الأولى منذ 1945 التي تجد فيها أوروبا نفسها في مواجهة صعود أو هجمة الحركات المتطرفة، والتي أثبتت قدرتها على اختراق اللعبة السياسية الشرعية، كما أنها المرة الأولى، التي تتحدى فيها هذه الحركات أكبر التشكيلات السياسية التقليدية سواء على مستوى الأفكار أو في المنافسة الانتخابية.

ففي بلجيكا، استطاعت كتلة فلمر Volms Bolk (حزب قومي انفصالي) في التسعينيات أن تحصد ما بين 20% إلى 30% من الأصوات وخاصة داخل البرلمانات الفنلندية والبلجيكية والأوروبية. أما في إيطاليا،ومنذ التسعينيات كان هناك توجه جديد لليمين المتطرف،حيث أنشأ أعضاء الحركة الاشتراكية الإيطالية (MSI) حزباً جديداً (التحالف الوطني) إنظم لليمين بزعامة "سيلفيو بيرلسكوني" ليكون أكثر اعتدالا و فاز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية عام 1994 وانتخابات 2001. وفي النمسا، حصل الحزب الراديكالي بقيادة "جورج هايدر" (تولى القيادة عام 1986)على الأغلبية بحيث حقق 27.6% في الانتخابات الأوروبية عام 1996 و 26.9% في الانتخابات التشريعية عام 1999، سمحت له بتشكيل "الحكومة النمساوية المحافظة" على الرغم من الاستياء الكبير الذي عم أوروبا. أما في ألمانيا ورغم عدم نجاح اليمين المتطرف في الحصول على تمثيل في

البوندستاج (الجمعية التشريعية الألمانية)، إلا أنه حقق نجاحات انتخابية أثناء الانتخابات الإقليمية والأوروبية. وفى الدانمرك حصل اليمين على نسبة 12% (حزب الشعب الدانمركي) في الانتخابات التشريعية لنوفمبر 2001، وبذلك أصبح ثالث حزب سياسي وطني[1]. وبدى أن أوروبا مقبلة على مرحلة سياسية جديدة.

4-2-1 - أصول اليمين المتطرف في فرنسا.

لا يمكن اعتبار اليمين المتطرف بالظاهرة الجديدة في الأنظمة السياسية الأوروبية. حيث عرفت أوروبا فيما بين الحربين العالميتين، سيطرة الفاشية والنازية والقومية المتطرفة خاصة في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا. وعرفت فرنسا نشاط عصابات اليمين المتطرف سنوات الثلاثينات خلال الاحتلال الألماني ما بين1944-1940.[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية تقلص تأثير اليمين المتطرف بسبب تطابق أفكاره رمع النازية والفاشية التي رفضها الشعب والأنظمة السياسية. ولكنه لم يختفي تماما من الساحة الأوروبية[3] ففي فرنسا انكمش التيار اليميني بعد أن فقد الثقة نتيجة لتجربة نظام فيشي وتعاونه مع ألمانيا النازية، ليتجدد في منتصف الخمسينات على يد" بيار بوجاد"" Pierre Poujade" الذي استغل المخاوف التي ظهرت مع عملية التحديث والتصنيع التي شهدتها فرنسا والتغيرات السياسية الكبيرة، التي صاحبت حركة تصفية الاستعمار خلال هذه الفترة وكون بوجاد الاتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفيين في نوفمبر1953 والذي ضم أولائك الذين انتابتهم حالة من القلق بسبب التغيرات التي لحقت بالنظام الاقتصادي. وركزت هذه الحركة جهودها على

---

(1) مخلد عبيد عودة المبيضين. "صعود اليمين المتطرف في فرنسا: الانتخابات الرئاسية الأخيرة نموذجا". دراسات مستقبلية. العدد 12. جويلية 2006. ص157 -158.

(2) جون ماركو. ترجمة مالك عوني. "اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية ".**السياسة الدولية**.العدد 149. 2002. ص192.

(3) مخلد عبيدة عودة المبيضين. مرجع سبق ذكره. ص156.

إصلاح النظام المالي وانتقاد النظام السياسي وأصبحت حركة جماهيرية قوية مضادة للبرلمان. وحققت نجاحاً ملحوظاً في الانتخابات التشريعية في جانفي 1956، حيث حصلت على 11.6 من الأصوات ومثلها 52 عضو في البرلمان، كان من بينهم "جون ماري لوبان"Jean Marie Le Pen "، الذي وصل لأول مرة إلى الجمعية الوطنية في هذه الفترة. إلا أن عودة" ديغول" في 1958 إلى الحياة السياسية وقيام الجمهورية الخامسة، أفقد الحركة مؤيديها.كما عرفت فرنسا أيضا نشاط "منظمة الجيش السري الفرنسي " OAS " والتي كانت تعارض استقلال الجزائر إلى جانب "إتحاد الطلبة القوميين" الذي ظهر في عام 1960، وضم القوميين المتشددين والفاشيين الجدد وجماعة "النظام الجديد" في عام 1969[1].

وخلال سنوات الثمانينات والتسعينيات، برزت نهضة اليمين بشكل شديد في الانتخابات المحلية عام 1983، وكان ذلك الإنذار الأول بالنسبة لليسار مع "فرانسوا متيران"، الذي وصل إلى السلطة على اثر الانتخابات الرئاسية لسنة 1981[2]. وفى انتخابات 1988 الرئاسية التي سمحت" لفرانسوا متيران" بفترة رئاسية ثانية، حصل "جان ماري لوبان" مرشح حزب الجبهة الوطنية على14،4% وفي انتخابات 1995حصل على 15% (لوبان). إلا أنه في انتخابات 2002،حصل على نسبة أصوات غير مسبوقة في تاريخه " 16،95%"، أوصلته الى الدور الثاني الذي حصل فيه على 17.85% مقابل 82.75% التي حصل عليها "جاك شيراك".[3] وقد أثار فوز الجبهة، تخوفا كبيرا في فرنسا وفي أوروبا بكاملها. فنجاح"لوبان "عبر عن فشل الاشتراكي "ليونيل جوسبان" في توصيل أفكاره السياسية بدقة للناخب الفرنسي والاستجابة لمطالب سكان الأحياء الفقيرة التي تنتشر فيها البطالة

---

[1] هدى جمال عبد الناصر. مرجع سبق ذكره. ص10.

[2] جون ماركو مرجع سبق ذكره. ص193.

[3] عمرو الشوبكي. "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002. لماذا تقدم اليمين المتطرف؟". **السياسة الدولية**. العدد149. جويلية 2002. ص188.

والكراهية [1]. وتتعدد تشكيلات اليمين المتطرف في فرنسا، غير أنه يمثل بحزبين رئيسيين وهما:

الجبهة الوطنية الفرنسية: تأسست في سنة 1972 وضمت في البداية مجموعة من الوطنيين المتطرفين، أمثال، "بيار دوارن"، "ليون غوليتر"، "وجان ماري لوبان" الذي أصبح المرشح الأساسي لها وخاضت أول معركة انتخابية لها في سنة 1982[2]. وأهم رهاناتها القضاء على البطالة من خلال طرد المهاجرين الذين يشكلون هاجساً كبيراً في تصور هذه الجبهة، لأنهم المسؤولون عن ارتفاع معدلات الجرائم ومصدر تهديد ثقافي وديني. وطالب "لوبان" بوضع نظام حمائي شامل بالمعنى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي يحيط بفرنسا. وتنقية التراث الثقافي الفرنسي من الشوائب التي وضعها المثقفون الفرنسيون من أصول غير فرنسية، وحمايته من الغزو الثقافي الأجنبي وتحديدا الأمريكي وحماية المنتجات الفرنسية عن طريق فرض الضرائب على الواردات وحماية النظام السياسي والاجتماعي الفرنسي بعدم منح الجنسية الفرنسية إلا لمن كان أحد والديه فرنسيا "أصلياً" مع طرد كل الأجانب، الذين يعيشون بصورة غير شرعية.[3] ولخص "جون لوبان" كل ذلك في مطلب "الفرنسيون أولاً ". كما طالب بالنص في الدستور على ما يدعوه بالأولوية الوطنية". وفي انتخابات سنة 2002، طالب في برنامجه بتطوير سياسة ثقافية تدافع عن القيم الغربية الفرنسية.[4]

حزب الحركة الوطنية الجمهورية: وهو الحزب الذي أسسه "برونو ميغريه"، الرجل الثاني في الجبهة الوطنية، بعد أن انشق عنها.ويقوم هذا الحزب على إعطاء الأولوية لمسألة الأمن في فرنسا ومحاربة الوجود العربي والإسلامي.[5]

---

[1] مخلد عبيدة عودة المبيضين.مرجع سبق ذكره. ص169.

[2] المرجع نفسه. ص162.

[3] عمرو الشوبكي."الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002، لماذا تقدم اليمين المتطرف؟". مرجع سبق ذكره. ص189.

[4] جون ماركو.مرجع سبق ذكره. ص194.

[5] مخلد عبيدة عودة المبيضين. مرجع سبق ذكره. ص163- 164.

4-2-2 -أسباب صعود اليمين المتطرف.

يعبر صعود اليمين المتطرف سواء في فرنسا أو في أوروبا عن أزمة متعددة الأبعاد تواجه الدولة والمجتمعات الأوروبية التي استفحلت تحت تأثيرات العولمة وما نتج عنها من تراجع لدور الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية و مواجهة المنافسة على المستوى الخارجي، أمام انفتاح الأسواق ومضاعفة التدفقات المالية والبشرية وارتفاع الجريمة المنظمة وإفلات الحدود من قبضة الدول.

ففي فرنسا لم يستطع النظام الحزبي، الذي تبلور منذ 1958 في صورة قطبية ثنائية، (اليمين واليسار) أن يحرك الحياة السياسية وفشلت الحكومات الفرنسية في الاستجابة لمتطلبات الشعب الفرنسي، التي أخذت تتعاظم متسببة بذلك في أزمة مصداقية وثقة. ويرى "عمرو الشوبكي"، أن الانقسام التاريخي الذي عرفته فرنسا بين اليمين واليسار منذ ما يقارب قرنين، قد تراجع منذ العقد الماضي بصورة واضحة تحت تأثير العديد من العوامل منها عجز اليسار عن تجسيد العدالة الاجتماعية وتحول برنامجه من حلم إلى ممارسة واقعية، بها الكثير من الأخطاء كشفت عنها التغيرات الاجتماعية التي شهدتها فرنسا منذ السبعينات والتي أدت الى تحسن ملحوظ في أحوال الطبقة العاملة ولكنها ساهمت في ظهور قوى جديدة من المهمشين والفقراء. كما أثبت سياسة التأميم محدوديتها في التعاطي مع حجم التحولات الدولية خاصة و مشكلات المجتمع الفرنسي الذي عرف ارتفاعا في حجم البطالة والتضخم.[1]

فقد تراجعت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين توجهات اليمين واليسار لصالح ميلاد نوعية جديدة من التمايزات،أربكت قطاعات واسعة من جماهير

---

[1] عمرو الشوبكي. "اليمين واليسار: مفاهيم جديدة. تجربة الانتخابات الفرنسية". **كراسات إستراتيجية**. العدد 13.2003. ص13-14.

التيارين. فأنصار اليمين الذين يمثلون برنامجاً ليبرالياً على المستوى الاقتصادي وأقل ميلا لتدخل الدولة في تنظيم المجتمع،هم أنفسهم الأقل ليبرالية تجاه مجموعة من القضايا الثقافية والاجتماعية تتعلق بحقوق الأجانب والأقليات ويدافع بعضها عن قيم أخلاقية تقليدية، إضافة إلى تفعيل الانتماء والاعتزاز الوطني على حساب العالم. هذه المتغيرات الاجتماعية والثقافية الجديدة، إضافة إلى منطق التعامل مع العالم الخارجي وقضية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، جعلت ما كان يقدم على أنه وصفة اليسار السياسية التي تتضمن حزمة متكاملة من الأفكار المرتكزة أساساً على الجوانب الاقتصادية والطبقية في مواجهة حزمة أفكار اليمين، قد اختفت وأصبح هناك كثيراً من اليساريين يجدون أنفسهم في بعض القضايا في صف اليمين و كثيراً من أهل اليمين، يجدون أنهم أقرب لليسار في بعض القضايا ذات الطابع الثقافي أو تلك المتعلقة بالموقف من الأجانب. وهكذا وجد كثير من الفرنسيين أنفسهم بعيدين عن ثنائية اليسار واليمين بعد غياب الفوارق الاديولوجية بين الكتلتين وعجز كل فريق عن تعبئة الشارع الانتخابي، اعتمادا على هذه الفوارق في البرامج والرؤى[1].

وقد غاب منذ منتصف الثمانينات خطاب القطيعة مع نظام السوق الرأسمالي الذي يتبناه اليسار طوال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وغابت أيضا تلك التمايزات الكبرى بين برنامج التأميم اليساري وبرنامج الخصخصة اليميني. وأصبح اليسار بكل فصائله حتى تلك التي بدت راديكالية من قبل، مؤمنا بنظام السوق ويسلم بالعولمة ويعمل على دمج فرنسا الكامل داخل مشروع العولمة. وأصبح اكتشاف الفارق بين برنامجي اليسار واليمين يحتاج إلى عدسات مكبرة. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام كثير من الناخبين بالبحث عن مرشحين يمتلكون روئى سياسية وبرامج انتخابية مختلفة عن برامج اليمين واليسار[2].

---

(1) المرجع نفسه. ص26-27.

(2) المرجع نفسه. ص14.

ومن وجهة نظر " كوليت اسمال" "Collette Ysmal"، فان الثقافة المضادة للحزب "la culture antipartisane"،التي تعتبرها ظاهرة متجذرة في المجتمع الفرنسي، تضاعفت بسبب أزمة التمثيل. ففي نوفمبر 2001، كان هناك فقط 23% من الفرنسيين يعتبرون بأنهم ممثلون بطريقة جيدة من قبل حزب سياسي. وفي أفريل 2002، 71% صرحوا بأنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية، بينما كانت هذه النسبة في سنة 1990، تمثل 60% فقط. وانعكست هذه المكانة المنخفضة للأحزاب السياسية على الحياة السياسية الفرنسية في نتيجتين هامتين وهما:[1]

- ما نسميه حزباً، أصبح شيئاً غامضاً، حيث أن أغلب هذه الأحزاب، نشأت بإرادة أحد الذين انفصلوا عن إحدى المنظمات، وحاول هذا الريادي في الحزب، إرساء سلطته هو الأخر،وبهذا فالأحزاب ليس لها إلا وجوداً عابراً.
- أنه من الصعب تحديد نظام الأحزاب الفرنسية وعددها.، فبعض التقديرات التي اعتمدت على قانون تمويل الأحزاب، تتحدث عن 25 تنظيم سياسي، تلقت المساعدات العمومية في سنة 2001.

ويعود سبب تقلص دور الأحزاب السياسية وعدم فعاليتها في الحياة السياسية إلى النظام الانتخابي (الأغلبية بدورتين أو الحصول نسبة 12.5% من المسجلين ضروري من أجل الوصول إلى الدور الثاني[2]، فالأحزاب السياسية في فرنسا تحتل وضعاً خاصاً من حيث أنها لا تعتمد على أي نسق قانوني. فهي خاضعة لقانون 1901، الخاص بالجمعيات الذي يفرض عليها التقدم بتصريح يحدد أسماءها ويحدد وضعها أمام شرطة باريس، خلافا لما هو معمول به في الديمقراطيات الأوروبية. فلا توجد في فرنسا أية قاعدة تسمح بالتحقق من وجود الأحزاب خارج

[1] Collette Ys mal. **L'évolution du système des partis: émiettement, regroupement et alliances.** L'état de la France 2004.Op-cit.P250.
[2] Ibid. P.250.

نطاق المشاركة في الانتخابات. كما أن هذه الأحزاب لا تمتلك سوى دوراً محدوداً في الحياة السياسية منذ أن اعترف بها دستور1958، حيث تنحصر مساهمتها فقط في التعبير عن الاقتراع.[1]

ويفسر" Gilles Ivaldi " قضية التراجع الحزبـي بالقطيعـة بـين النخبـة والمواطنين ووجود خلل وظيفي الذي، يرى أنه يشكل السلاح لكسب الانتخابـات في مواجهة الأحزاب المتطرفة والشعبوية. فهذه الأخيرة، تنشط في ظل نظام حزبي متأزم. وهذه الأزمة تخص أيضاً الأحزاب ذات التوجه الحكومي،كونها تشـكيلات لا تستجيب لمختلف التحديات الناتجة عن التحول العميق الاجتماعي والاقتصـادي والثقافي لمجتمعات ما بعد الحداثة.[2] ان صعود اليمين المتطرف واستمراره،يفسر مسار التباعد التدريجي للنخب السياسية والجمهور وقطيعة العقد الاجتماعي، الـذي يربط تقليدياً المواطنين بالأحزاب بوصفهم مركز التمثيل والوساطة وتوزيع الثروة الوطنية. وعليه،فان هجمة الأحزاب اليمينية المتطرفة تمس قلب أزمـة الأحـزاب الكلاسيكية في الاستجابة لمتطلبات منتخبيهم .فلأحزاب المتطرفة اعتمـدت علـى فكرة الترويج لفكرة إمكانية عقد تضامني بديلاً عن القواعد التي مثلها الإجمـاع الديمقراطي لما بعد سنة 1945. فـهايدر وماري لوبان" Jorg Haider "، " Jean Marie le Pen"، أقنعوا مناصريهم بإحداث روابط جديدة خارج إطـار الأنظمـة التقليدية التي فشلت وأصبحت غير قادرة على مواجهة التطورات المختلفـة للعـالم الحديث،وعدم قدرة الأحزاب التي تنشط بصورة شرعية.[3]

ومن وجهة نظر مختلفة، فإن تطور المجتمعات الحديثة والميكانزمات المتعلقة بأنماط العمل الخاصة بالأنظمة السياسية للدول المعنية، أدت إلى حرمان الأحـزاب

---

[1] Collette Ys mal.Op-cit.P250.

[2] Gilles Ivaldi. **Droite, populistes et extrêmes en Europe Occidentale**. Paris: La Documentation française. 2004.P 14.

[3] I bib. Pp14-15.

التقليدية من الإمكانية المتمثلة في القيام بوظيفة التمثيل وتقسيم الثروة والموارد العامة في الديمقراطيات التعددية وهو ما أدى إلى ظهور حركات في الهامش وانحراف جزئي للروابط بين الجمهور ونظمه الانتخابية.(1)

ففي فرنسا تسيطر كتلتين على الحياة السياسية وهما: حزب اليمين و يضم التجمع من أجل الجمهورية الديغولي، والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية. وحزب اليسار ويضم الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الفرنسي. حيث تولى اليمين السلطة بعد انتخابات ديغول في نفس السنة، 1958، واستمر بعد استقالته في سنة 1969، إلى غاية صعود اليسار مع "فرانسوا متيران" في سنة 1981(2). وكانت الوعود الانتخابية لليسار والحلول الاقتصادية التي تقدم بها عنصر جذب هام للمؤيدين، ولكن مع تفاقم الوضع الاقتصادي وظهور المشاكل الاجتماعية وعدم قدرة الحكومة الاشتراكية على مواجهتها، تحولت العديد من أصوات الناخبين، إلى اليمين المتطرف ونسبت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في الثمانينات وأوائل التسعينيات للنظام الاشتراكي.(3)

وأدت سياسة التهميش التي اعتمدتها الأحزاب التقليدية في فرنسا بغرض المحافظة على مكانتها إلى تزايد نمو التطرف اليميني وكان أن وصلت الجبهة الوطنية إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية 2002 وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول دور هذا الحزب في الحياة السياسية الفرنسية،خاصة وأن الظاهرة تتزامن مع تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعدم قدرة الأحزاب الحاكمة على الاستجابة لمطالب منتخبيهم.

---

(1) Ibid. P14.

(2) هدى جمال عبد الناصر.مرجع سبق ذكره. ص18.

(3) المرجع نفسه. ص18 .

4-2-3- تأثير اليمين المتطرف على الحياة السياسية في فرنسا.

ان قوة اليمين المتطرف وتأثيره مرتبط أساساً بالتطابق الكبير الموجود بين خطابه السياسي وبين الوقع السياسي والاقتصادي، السائد في فرنسا منذ فترة التسعينات. ورغم تضافر جهود الطبقة السياسية الفرنسية من أجل دعم المرشح الديغولي "جاك شيراك" "والتي أدت إلى إزاحة "جون ماري لوبان " من على الساحة السياسية الفرنسة،إلا أنه لا يخفى أن استمراره في الحياة السياسية واستمرار التحديات المختلفة التي تواجها فرنسا، عوامل من شأنها التأثير على الاستقرار الداخلي الفرنسي وعلى مقومات الجمهورية الفرنسية. ويكفي أن أفكار وشعارات اليمين المتطرف دفعت النخبة السياسية سواء في اليسار أو اليمين إلى الخضوع لتأثيراتها أو الانتباه لها.

فكانت الجبهة الوطنية، أول من ربط بين تردي الأوضاع وبين قضية الهجرة وأكدت على منافسة المهاجرين للسكان الأصليين في الوظائف العامة والخاصة وأبرزت مدى الضعف الذي يشكله تزايد المهاجرين على الإنفاق الاجتماعي العام في وقت قلت فيه الموارد. كما ركز اليمين خاصة على أزمة الهوية التي تمر بها فرنسا، وذهب إلى حد اعتبارها تهديدا لبقاء الأمة الفرنسية وسلامة أراضيها وثقافتها ولغتها. وقد أكد "لوبان" في أحد خطاباته أن "المهاجرين سيصبحون الملوك وسيتم التقدير في بورصة باريس بالعربية وقبل 25 سنة، ستصبح فرنسا جمهورية إسلامية". وحذر من أنه إذا تركت الأمور على حالها فسوف تسحق حضارة وتقاليد وعادات فرنسا. و دعا إلى حل مشكلة المهاجرين باستبعادهم خارج فرنسا وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية،و طالب بإعادة عقوبة الإعدام إلى فرنسا وتقوية المؤسسات الأمنية والبوليسية والقضائية حتى تكون قادرة على حفظ الأمن والنظام بفاعلية ومواجهة العنف والإرهاب[1]. وبالنسبة " Yves Meny "، فإن "الشعبوية

---

[1] المرجع نفسه. ص15-16.

هي أولا وقبل كل شيء المطالبة برد السلطة إلى الشعب واستعادتها من نخب حاكمة غير كفئة ومتواطئة وفاسدة ومختلفة حول المصالح الحقيقية للشعب والأمة".[1]

ونجح اليمين المتطرف في الانتشار على نطاق واسع وذلك، بالوصول إلى أغلب الفئات الاجتماعية والمهنية ولكل الناخبين اليساريين واليمنيين باستغلال القضايا الاجتماعية المطروحة في المجتمع وعلى الساحة السياسة الفرنسية. فحسب سبر الآراء (أجري في 21 افريل 2002)، فان الاهتمام الفرنسي كان منصبا حول: الأمن الذي شكل نسبة 74%، الهجرة 60% والبطالة 31%.[2] ولا يقتصر هذا الأمر على فرنسا وحدها،حيث تمثل هذه المشاكل البناء الاديولوجي لمعظم الأحزاب المتطرفة في أوروبا .ففي الانتخابات التشريعية لـ 15ماي 2005 في هولندا وبلجيكا سمحت مشاكل الهجرة، الجريمة المنظمة والنظام الوطني والصحة العمومية، ببروز المتطرفLijst Fortuyn. ولخص المنتخبون انشغالاتهم في جملة من المشاكل،تتصدرها محاربة الجريمة والأمن بنسبة 65%، استمرار حقوق اللجوء بنسبة 44% والصحة العمومية 38%. وبالنسبة لألمانيا، فالمسائل التي سيطرت على منتخبي Republikaner et de la DVU في الانتخابات التشريعية سنة 1998 تمثلت في البطالة بنسبة 57%، تخفيض عدد الأجانب 53%، خلق مناصب شغل بنسبة 28%. وأما أهم المشاكل التي طرحت في الدانمرك خلال استفتاء 2001، تمثلت في الحماية الاجتماعية (62%) والهجرة (41%)[3].

وقد آثار صعود اليمين المتطرف، مخاوف المهاجرين التي زادت بعد أن أصبح نفوذه ظاهرة أوروبية عامة في كل من الدانمرك وهولندا وبلجيكا وسويسرا

---

[1] جون ماركو. مرجع سبق ذكره. ص195.

[2] Gilles Ivaldi. **Droites,populistes et extrêmes en Europe Occidentale** . Op-cit. P66.

[3] Ibid.P 67.

والبرتغال والنمسا وفرنسا. وتحت ضغط هذه الأحزاب تم سن العديد من القوانين المتشددة في أغلب الأحيان ضد المهاجرين. وقد وضعت طروحات اليمين السلطة الحاكمة في مأزق وهو ما نلمسه في تصريح رئيس الوزراء الفرنسي السابق "لورانس فابيوس"" Laurent Fabius "(1984 -1986): ان "لوبان يطرح الأسئلة الجيدة ولكنه يقدم إجابات سيئة" وفي ذلك إشارة واضحة إلى أهمية القضايا المطروحة فعلاً والتي تشغل اهتمام مختلف التشكيلات السياسية.[1]

ويمكن تلخيص الرهانات الأساسية لليمين المتطرف في: الرغبة في البديل السياسي، الحماية الاجتماعية، عقد تضامن وطني، المطالبة بالأمن والنظام وتسوية التحديات المرتبطة بالتوظيف. وامتدت مطالب اليمين في فرنسا إلى تغير النظام السياسي. فالجبهة الوطنية طالبت بجمهورية سادسة وفي انتخابات 2002، طرحت وعداً باستشارة الفرنسيين كل سنة حول: أوروبا، تدفقات الهجرة، الأفضلية الوطنية،الحكم بالإعدام، الدفاع الوطني وإعلان حالة الطوارئ من قبل رئيس الدولة. والأهم من ذلك، أن هذه الأحزاب بصورة عامة تطالب بالأفضلية الوطنية مما يساهم في تأجيج مشاعر العداد والعنصرية لغير الفرنسيين، الساخطين على الحكومة التي تقاعست في تسوية هذه المسائل، مما يشكل تهديدا للاستقرار بالنظر إلى استفحال مشكل البطالة وتبعات العولمة وانفتاح وتوسيع الاتحاد الأوروبي، مثلما عبر عنه "بيير" خبير الشؤون الفرنسية بهولندا:" فما من شك أن تزايد أعداد المهاجرين في أوروبا وانتشار المسلمين من أصول أجنبية، ودخول أوروبيين للإسلام، واستفادة المسلمين بتشريعات وقوانين أوروبية لحماية حرية الأديان والمعتقدات في بناء المساجد والبطالة،التي انتشرت في أوروبا والإعلام المعادي للعرب والمسلمين هو الذي أفرد مساحات كبيرة لأحزاب وكتاب اليمين المتطرف، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر[2]. ومن جانب أخر، فإن تغلغل اليمين في إدارة

---

[1] جون ماركو. مرجع سبق ذكره.. ص196.

[2] مخلد عبيد عودة المبيضين. مرجع سبق ذكره. ص159.

الحكم في فرنسا، خاصة وفي المجتمعات الأوروبية عامة، يخل بالأنظمة الحزبية ويعيق العمل الطبيعي للمؤسسات. ففي بعض الدول مثل النمسا وإيطاليا وصل اليمين إلى أن يقبل في الائتلافات الحكومية التي تصل إلى السلطة. وفي فرنسا أربكت الجبهة بقوة سير الانتخابات الرئاسية في 2002.وبذلك تمثل عملية تغلغل اليمين أكبر خطر يواجه الأنظمة الأوروبية، لأنها تسمح له بممارسة ضغوطاته لتمرير بعض القرارات، كتلك المتعلقة بالهجرة والتي تأخذ طابع التميز العنصري. وامتد تأثير هذه الأحزاب إلى المسائل الخاصة بسياسة فرنسا الخارجية ومنها البناء الأوروبي والعولمة.

فمنذ السبعينات تتواجد هذه الأحزاب ممثلة في البرلمان الأوروبي، بداية بالحركة الاجتماعية الايطالية التي كان لها أربع ممثلين. وفي عام 1984 شغلت الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة" ماري لوبان" عشر مقاعد، كما حاز الحزب الجمهوري الألماني،بدوره على ستة مقاعد في أعقاب انتخابات سنة 1989. وفي انتخابات سنة 1994، نجح الحزب الوطني الإيطالي، الذي يضم إلى جانبه الحركة الاجتماعية الايطالية، أحزاب اليمين الصغيرة -في انتزاع تأيد 12.5% من الناخبين ومن ثم شغل أحد عشر مقعدا في البرلمان الأوروبي. وهو نفس عدد المقاعد (11) التي حصلت عليها الجبهة الوطنية الفرنسية، بعد فوزها في الانتخابات ذاتها بنسبة 10.5% من أصوات الناخبين الفرنسيين. أما الحزب الجمهوري الألماني،فقد خسر مقاعده في البرلمان، بعد عدم تمكنه من استيفاء شرط نسبة 5%، حيث لم يحصل سوء على 3.9%[1].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مواقف هذه الأحزاب من الوحدة الأوروبية كما نصت عليها اتفاقية ماستريخت، فان تواجد هذه الأحزاب في البرلمان الأوروبي يمثل أحد العراقيل التي من شأنها مواجهة البناء الأوروبي. فالجبهة الوطنية

---

[1] درية شفيق بسيوني. مرجع سبق ذكره. ص175.

الفرنسية شنت ضدها حملة تحت عنوان «لا لماستخريت، نعم لأوروبا الأوطـــان"، معتبرة أنها مؤامرة ضد الشعوب والأمم الأوروبية. وأكد "لوبان" بـــأن" نعـــم لمـــا ستريخت أوخم عاقبة من خسارة حرب، إنها نهاية لفرنسا الخالـــدة، ومزيـــدا مـــن موجات الهجرة وما سيتبعها من قلاقل أمنية مع تفشي البطالة وارتفاع الضـــرائب وتقييد الديمقراطية وغل الحريات ومحو صريح لتاريخ فرنسا المجيد ". من جهتهـــا رفضت الحركة الاجتماعية الايطالية، ماستريخت بدعوى مساسها بالسيادة الايطالية إلى جانب الحزب الجمهوري الألماني الذي أعرب عن ارتياحه الشديد إزاء الرفض الذي قبلت به الاتفاقية في فرنسا[1]. وان لم تشكل هذه الأحـــزاب ثقـــلا فـــي البرلمان بسبب عدد الأصوات، فإن تأثيرها يمتد خاصة إلى الشارع الأوروبي الذي يعرف العديد من المشاكل ولا أحرى من ذلك رفض الفرنسيين للدستور الأوروبي. فوطنية أحزاب اليمين تقوم على الدفاع عن السيادة التي تتعارض مع أي مقتـــرب فوق وطني.

ان فرنسا تواجه تحديات داخلية كبيرة تكشف عنها خاصة الأسباب التي أدت إلى تدعيم قوة اليمين المتطرف وحصوله على ثقة العديد من الناخبين الذي رأوا فيه البديل لأحزاب اليمين واليسار، الحاكمة والتي ظهرت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في ظل فوضى العولمة وسلبياتها.

4-3- تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

تبرز أهم هذه التحديات التي تواجه الدور الفرنسي، في انحصار وتراجع نفوذ فرنسا خاصة في إفريقيا التي ظلت و لفترة طويلة تشكل منطقـــة النفـــوذ المغلقـــة وذلك تحت تأثير الدور المتنامي لكل من الولايات المتحدة والصين فـــي مختلـــف الميادين.

---

(1) المرجع نفسه. ص183 - 184.

4-3-1- المنافسة الأمريكية.

في إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي أصبحت واضحة المعالم كما تم تبنيها رسمياً في البيت الأبيض من خلال بيان إستراتيجية الأمن القومي في سنة 2002،والتي لخص معالمها "ستيفن بيتر روزن"، مدير معهد أولن للدراسات الإستراتيجية في هارفارد وعضو مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله: "إن أي وحدة سياسية تتمتع بتفوق ساحق في القوة العسكرية وتستخدم هذه القوة للتأثير على السلوك الداخلي للدول الأخرى، توصف بأنها دولة إمبراطورية. ونظرا لأن الولايات المتحدة لا تريد السيطرة على الأرض أو ممارسة الحكم في مختلف أرجاء الإمبراطورية، فإنها تعتبر إمبراطورية ولو من طرف خفي،غير أنها إمبراطورية على كل حال. وإذا قبلنا بذلك، فان هدفنا ليس محاربة القوى المنافسة ولكن المحافظة على موقعنا الإمبراطوري وعلى النظام الإمبراطوري"[1]. وشهدت هذه الإستراتجية عملية تنقيح في مارس 2006، و أكدت على دعم مسيرة الحرية في العالم و تأمين مصادر الطاقة[2]. ومن أهم أساليب المحافظة على الإمبراطورية هو السعي إلى تدعيم الوجود الأمريكي في المناطق الإستراتيجية للنفوذ الأمريكي مثل منطقة الشرق الأوسط وشرق أسيا إلى جانب الانتشار والتأثير في المناطق التي كانت تاريخيا خارج نفوذها. وتعد إفريقيا من شمالها إلى جنوبها، أحد أهم المناطق الحيوية التي توليها أمريكا أهمية خاصة في النظام الدولي الجديد و هو ما يعني المساس بالمصالح الفرنسية مباشرة.

بدأ الاهتمام الأمريكي بإفريقيا يتطور خلال الثماني سنوات الأخيرة، واتضح بعد أحداث 11 سبتمبر لاعتبارات إستراتيجية ذات طابع امني. حيث تحتل محاربة

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن. "ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية". **ملف الأهرام الاستراتيجي**. العدد 140. أوت 2006. ص85.

(2) **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006- 2007**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جويلية 2007. ص68.

الإرهاب أولوية السياسة الأمريكية في القارة.وفي هذا الإطار تركز القيادة الأمريكية على منطقتين وهما منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، واللتين تعرفان صراعات حادة كما أنها تقع على طريق الأساطيل الأمريكية من وإلى الخليج، إلى جانب أنها تدخل في دائرة القيادة المركزية الأمريكية التي تمتد من كينيا جنوبا إلى كازاخستان شمالاً ومن مصر غرباً إلى باكستان غرباً. ويجري التركيز في هذه المنطقة على السودان، جيبوتي، الصومال، أرتيريا، كينيا، جزر سيشل، وحتى جزيرة ديجوجارسيا في المحيط الهندي[1]. ولمحاربة الإرهاب، خصصت الإدارة الأمريكية 100 مليون دولار إلى جانب بناء قاعدة جيبوتي في 2003 بعد ما سمح الرئيس" عمر جيله" بوجود أمريكي في قاعدة كامب ليمونيه (900) جندي لمقاومة الإرهاب بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من كينيا وإثيوبيا)[2].

أما منطقة الساحل الإفريقي والتي تمثل جزءاً كبيراً من الصحراء الكبرى، فإنها خصت "بمبادرة دول الساحل الإفريقي" وتضم مالي، موريتانيا، التشاد، النيجر والسنغال. وينتظر أن تتوسع هذه المبادرة إلى دول أخرى. إلى جانب التعاون مع دول الشمال الإفريقي وخاصة مع المغرب، الجزائر، وتونس في إطار الحوار مع الحلف الأطلنطي.[3] وقد أخذ الاهتمام الأمريكي بالقارة العديد من المظاهر أهمها:

أ- **المظهر الاقتصادي:** تعود بدايات الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بإفريقيا إلى إدارة كلينتون ووزير التجارة الأسبق" رون براون"، حيث طرح تشريعاً لتعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي وافق عليه الكونغرس.وبناءا عليه أطلق الرئيس بل كلينتون ما عرف" بالمبادرة الإفريقية الكبرى " والتي تضمنت اعفاء الدول الافريقية من بعض الديون وإزالة بعض الحواجز المفروضة على العلاقات

---

[1] المرجع نفسه. ص70.

[2] **التقرير الاستراتيجي الإفريقي.2004- 2005.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جانفي 2005. ص336.

[3] **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007-2006** . مرجع سبق ذكره.. ص70.

التجارية بين الجانبين وذلك بهدف بعث إفريقيا المستقرة المزدهرة والديمقراطية، عن طريق التكامل الاقتصادي والعدول عن سياسة الحماية الجمركية وتحرير الاستمارات وتطبيق نظام الخوصصة[1]. وكانت زيارة كلينتون التي قام بها إلى إفريقيا من 23 مارس إلى 2 افريل، 1998 وشملت ست دول وهي: السنغال،غانا، أوغندا، رواندا، بتسوانا وجنوب إفريقيا، دليلاً كبيراً على مدى الاهتمام الأمريكي الجديد بالقارة حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية – افريقية تقوم على تلقي المساعدات ودعم الاستثمار والإصلاحات السياسية للحفاظ على مصالحها[2].

وتسعى الولايات المتحدة لتطوير التجارة مع دول القارة،التي بلغت خلال سنة 2004 خمسة مليار دولار، كانت أكبر نسبة فيها لنيجريا التي تعد ثاني أكبر دولة افريقية بها استثمارات أمريكية بعد جنوب إفريقيا. كما رفعت أمريكا من مساعداتها لإفريقيا جنوب الصحراء في سنة 2003 لأكثر من 4.6 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته سنة 2001[3]. وعموما فإن الإستراتيجية الاقتصادية لأمريكا في المنطقة تقوم على[4]:

- قانون النمو والفرص (AGOA) وهو منافس لاتفاقية لومي المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقي (الكاريبي، الباسفيك وإفريقيا) ويهدف القانون

---

(1) أحمد إبراهيم محمود. **الحروب الأهلية في إفريقيا.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الأهرام. 2001. ص391- 392.

(2) **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005.** مرجع سبق ذكره. ص340-341.

(3) خالد حنفي علي. "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي". **السياسة الدولية.** العدد 164.أفريل 2006. ص88.

(4) **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005.**. مرجع سبق ذكره. ص341-342- 343 - 344-345.

إلى توسيع قاعدة النفوذ الاقتصادي الأمريكي واستقطاب الدول الإفريقية والسعي لإقامة منطقة تبادل حر عام 2020.

- إنشاء بنك لتمويل الصادرات والمصادقة على تشريع يسمح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية دون قيود جمركية.
- رفع المساعدات التي قررتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)،حيث ارتفعت المساهمة الأمريكية السنوية من 0.7% إلى 0.16% من الناتج القومي الأمريكي وهو ما سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدة السنوية من 19مليار دولار أمريكي سنويا إلى 91 مليار. وارتفعت المساعدات الأمريكية للقارة بشكل ملحوظا من 750 مليون إلى نحو مليار دولار عام 2004، بالإضافة إلى صندوق مكافحة الايدز (15 مليار دولار) على مدى خمس سنوات.كما التزمت في جوان 2003 بإعفاء الدول الإفريقية من ديون بقيمة 2.4 مليار دولار خلال سنة 2004[1]. وتهدف هذه الإجراءات الى تأسيس نقاط ارتكاز اقتصادية وتجارية لأمريكا في المنطقة وجذب تقبل الدول الإفريقية وذلك من خلال التأثير الاقتصادي على الشركاء.

ويشكل النفط مدخلاً أساسيا أخر للدور الأمريكي في إفريقيا خاصة وأن الاستهلاك العالمي للطاقة سيرتفع سنة 2020 بمعدل 59%، مما يجعل إفريقيا تمثل بديلاً قوياً لنفط الشرق الأوسط. فحسب "لانتوني ليك"، الرئيس المناوب لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، فإنه بحلول عام 2010، سوف تساهم إفريقيا في الواردات النفطية الأمريكية بنفس نصيب الشرق الأوسط.ويتزايد الاهتمام الأمريكي بالبحث عن مصادر بديلة لنفط الشرق الأوسط[2]. ومبعث الاهتمام الأمريكي هو

---

(1) المرجع نفسه. ص334.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن. "العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟". **كراسات إستراتيجية**. العدد 172. فبراير 2007. ص26.

تزايد الاحتياجات من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة وهو ما سيحتم عليها استراد 60% من النفط في عام 2020، زيادة عما تستورده في سنة 2001.

وفي ضوء المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط واعتماد الولايات المتحدة على الأوبيك بما يقارب 74% من إجمالي وارداتها النفطية والضغوطات التي تتعرض لها، بناء على رغبة الأوبيك في عمل توازن بين سقف الإنتاج والأسعار، فإن مراكز صنع القرار الأمريكية تنصح بزيادة حصة إفريقيا من النفط[1].

وطبقاً لتقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام 2005، "ما وراء التدخل: الموقف الأمريكي الاستراتيجي تجاه إفريقيا"، فإنه في نهاية العقد الحالي سوف تصبح إفريقيا جنوب الصحراء مهمة كمصدر لواردات الطاقة الأمريكية تماماً كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط. كما تمتلك منطقة غرب إفريقيا حوالي 60 مليار برميل من الاحتياطات النفطية وطبقاً لبعض التقديرات الأمريكية،فإن واحد من كل خمسة براميل نفط جديدة تدخل الاقتصاد العالمي في النصف الأخير من هذا العقد، ستأتي من خليج غينيا، وهو ما يؤدي إلى رفع حصته من الواردات النفطية الأمريكية من 15% إلى أكثر من 20% بحلول عام 2010 و25% بحلول عام 2015. وتزود نيجيريا حاليا الولايات المتحدة بنحو 10% من إجمالي نفطها المستورد، كما تساهم انغولا بنحو 4% من الواردات النفطية الأمريكية[2].

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في اختراق المصالح الفرنسية في الدول الفرانكفونية. حيث وسعت علاقاتها التجارية مع السنغال ووقعت شركاتها عقودا

---

(1) خالد حنفي علي. مرجع سبق ذكره. ص88.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن." ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية". مرجع سبق ذكره. ص86.

نفطية مع الكونغو برازافيل وجيبوتي إلى جانب استثماراتها في جزر القمر[1]. وفي ظل هذه الظروف فان الخسائر الفرنسية على المستوى الاقتصادي، على المدى الطويل ليست بالهينة.

ب- المظهر العسكري: تعمل أمريكا على تكثيف تواجدها العسكري في إفريقيا لتأمين الوصول إلى منابع النفط ومحاربة الإرهاب، خاصة في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون والغابون وغنيا الاستوائية، يتم السماح بموجبها للأمريكان باستخدام مطارات هذه الدول. كما تخطط أمريكا لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وساحل العاج والبنين في حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة[2]. وتعتبر القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة في جيبوتي في القرن الإفريقي، والتي أقيمت في سنة 2002، أهم قاعدة، حيث تضمن السيطرة لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج نفط العالم وتسمح لها بالسيطرة على الطريق الشرقي لخط النفط الرئيسي في هذه المنطقة، الذي يمتد من خط أنابيب بور سودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب. كما تحتفظ الولايات المتحدة بموقع جديد في أوغندا يمكنها من السيطرة على جنوب السودان ومن ثم على منابع النفط[3]. هذا إلى جانب التواجد العسكري الأمريكي في مطار عنتيبي بأوغندا ومطار نيروبي في كينيا وقاعدة ديزازيت في أثيوبيا، إلى جانب القاعدة التي أنشأتها في خليج غينيا في جزيرة ساوتومي، كقاعدة إقليمية على غرار قاعدة كوريا الجنوبية.[4] بالإضافة إلى"القيادة العسكرية الموحدة لإفريقيا "Africom" التي تتولى مسؤولية إفريقيا

---

[1] رجاء إبراهيم سليم. مرجع سبق ذكره. ص273.

[2] خالد حنفي علي. مرجع سبق ذكره. ص88.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن.. " ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية." مرجع سبق ذكره ص86.

[4] **التقرير الاستراتيجي 2006-2007**.مرجع سبق ذكره. ص75.

كمسرح عمليات موحدة ومستقل ويمتد نطاقها إلى كامل الدول الإفريقية باستثناء مصر، التي ظلت في نطاق عمل القيادة المركزية باعتبار مركزيتها في الشرق الأوسط، ودخلت دول شمال إفريقيا (المغرب العربي) تحت مسئولية هذه القيادة. ومن بين الدول المرشحة لمكان القيادة هناك المغرب، جيبوتي، السنغال، أوغندا، مالي، كينيا، غانا، أثيوبيا، بتسوانا.[1]

وبهذا تكتمل السيطرة الأمريكية في صورتها الاقتصادية والعسكرية على إفريقيا من جنوبها إلى غربها لتجد فرنسا نفوذها محاصرا وفي تقلص مستمر وهو ما يرهن كل المبادرات الفرنسية في المنطقة ومنها المنظمة الدولية للفرانكفونية، كتكتل تعول عليه فرنسا في تشكيل صوت وثقل لتضغط به لتحقيق مصالحها .

4-3-2- المنافسة الصينية.

من أهم مؤشرات الدور القوي للصين باعتبارها إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الجديد، دورها المتنامي في القارة الإفريقية على مختلف المستويات والذي برز بقوة منذ، 1992 بعد تبني المبادئ الستة التي حددتها القيادة الصينية في علاقاتها مع إفريقيا وهي[2]:

- تدعيم الصين للدول الإفريقية في جهودها لحماية سيادة الدولة والاستقلال الوطني.
- معارضة التدخل الأجنبي و تدعيم التنمية الاقتصادية.
- احترام النظام السياسي وطرق تنمية إفريقيا وفقاً لوضع بلدانها.
- تدعيم الصين للدول الإفريقية في تعزيز التضامن والتعاون والاتحاد.

---

(1) المرجع نفسه. ص82.

(2) المرجع نفسه. ص95-96.

- دعم الصين لجهود منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام) والاستقرار والتنمية وتدعيم مشاركة الدول الإفريقية على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد وعادل.

وقد شكلت هذه المبادئ قاعدة للعلاقات الصينية – الإفريقية، التي تريد من خلالها الصين، تحقيق مصالحها الحيوية واختراق السوق الإفريقية لتصريف منتجاتها حيث تعتبر إفريقيا سوق واعدة بحوالي 870 مليون نسمة.[1] كما تهدف السياسة الصينية منذ نهاية الحرب الباردة، إلى تأمين الحصول على الطاقة بعد تزايد الطلب الصيني على النفط نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحلي حيث أضحت الصين في عام 2003، ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تعتمد على الواردات النفطية لسد نحو 45% من احتياجاتها بحلول عام 2010. وحسب تقديرات هيئة الطاقة العالمية، "فإن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2030.[2]

وطبقاً لذلك، تعد الصين المنافس القوي للولايات المتحدة على نفط إفريقيا، حيث تسعى إلى اختراق خليج غنيا الغني بالنفط وقد نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنغولا، نيجيريا، الغابون، وغينيا الاستوائية، كما تمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان وأنشأت شركة "سينوبك" الصينية خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول تجاه الصين[3].

---

[1] حسن إبراهيم سعد حسن.مرجع سبق ذكره. ص185.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن. "العلاقات الصينية – الأفريقية شراكة أم هيمنة؟". مرجع سبق ذكره. ص11-12.

[3] خالد حنفي علي. مرجع سبق ذكره. ص89.

وتحصل الصين حالياً على ربع فوائدها النفطية من إفريقيا: الجزائر، أنجولا، تشاد، السودان، نيجريا، الغابون، وغينيا الاستوائية[1].

وعلى المستوى السياسي، تبحث الصين عن تأمين الموقف الإفريقي من مسالة تايوان بعد تذبذب مواقف بعض الدول الإفريقية، خاصة، أن ثلث الدول التي تعترف بتايوان موجودة في إفريقيا (بوركينا فاسو، جامبيا، مالاوي، ساونومي، برنيست وسوازيلاندا وقطعت جنوب إفريقيا علاقاتها مع تايوان سنة 1998، والسنغال عام 2005 وتشاد 2006)، والحصول على تأييد الموقف الإفريقي داخل المحافل الدولية ومنها الأمم المتحدة في، مواجهة الضغوطات الأمريكية والأوروبية في مسالة حقوق الإنسان.[2]

وفي الميدان الاستثماري، وحسب بنك الاستيراد والتصدير، فإن نحو 100 شركة من بين 800 شركة صينية لها استثمارات في إفريقيا، وفي سنة 2003 احتلت الصين المرتبة الخامسة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، باستثمارات بلغت 2.087 مليار دولار، بزيادة قدرها 122%. وفي سنة 2004، بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا 135 مليون دولار، من إجمالي استثماراتها في الخارج والمقدرة 3.6 مليار دولار. أما في الشهر الأول من سنة 2005، فقد بلغت قيمة ما استثمرته الصين في إفريقيا 175 مليون دولار من إجمالي 6.9 مليار دولار، إجمالي استثماراتها بالخارج[3]. وتتركز الاستثمارات الصينية خاصة في الدول الغنية بالموارد المعدنية والبترول، حيث تمثل الدول المصدرة للبترول مثال الجزائر وليبيا ونيجريا والسودان حوالي 54% من إجمالي

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن. "العلاقات الصينية – الأفريقية شراكة أم هيمنة؟". مرجع سبق ذكره. ص12.

(2) حسن إبراهيم سعد حسن. مرجع سبق ذكره. ص185.

(3) المرجع نفسه. ص242 – 243 – 244.

استثمارات الصين عام 2004، كما تستحوذ أثيوبيا وبتسوانا على جانب كبير من هذه الاستثمارات[1].

وبسرعة كبيرة أصبحت الصين من أهم المستثمرين في إفريقيا واستحوذت على أنشطة واسعة في مجال توليد الكهرباء، صناعة السلاح. وهناك تزايد سريع للاستثمار المباشر الصيني في إفريقيا منذ تبني الحكومة إستراتيجية الاندماج في السوق العالمية في عام 2001[2]. وتأسيس منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في سنة 2000، باعتباره آلية لدفع جهود التعاون، حيث يقوم هذا المنتدى على ركيزتين وهما: التعاون العملي والاهتمام بتحقيق نتائج فعلية والمساواة والمنفعة المتبادلة. وفي جانفي سنة 2006. أصدرت الحكومة الصينية وثيقة حول سياستها الإفريقية بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس علاقتها الدبلوماسية وأكدت الوثيقة في جزئها الثالث،"سياسة الصين تجاه إفريقيا" على ضرورة تبني نمط جديد من الشراكة الإستراتيجية مع الدول الإفريقية، يقوم على المساواة والثقة المتبادلة سياسياً والتعاون والربح المشترك[3].

وخلال قمة منتدى التعاون الصيني –الإفريقي ببكين في نوفمبر 2006 والذي حضرته 18 دولة، أعلنت الصين عن خطة من ثماني نقاط لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا،[4][*] تمثل فيها المساعدات أهم مدخل لتقوية التواجد

---

[1] المرجع نفسه. ص245.

[2] المرجع نفسه. ص252.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن .مرجع سبق ذكره. ص22-23.

[4] المرجع نفسه. ص22-23.

[*] الأسس الثمانية هي:

- مضاعفة مساعدات 2006 بحلول عام 2009 منح قروض تفضيلية قيمتها 3 مليار دولار أمريكي، اعتمادات تفضيلية للمشترين قيمتها 2 مليار دولار لأفريقيا في السنوات الثلاث القادمة. إقامة صندوق تنمية صيني – افريقي تصل قيمته إلى 5 مليار دولار. تشجيع

الاقتصادي الصيني في القارة ولا سيما وأنها تتميز بأنها مساعدات لا تقوم على المشروطية السياسية، ولا التدخل في الشؤون الداخلية ولا تتطلب أية امتيازات وهو ما يعبر عن بعدها طويل الأمد في بناء تمركز صيني قوي مستقبلاً في إفريقيا يقوم على المنفعة المتبادلة.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين من بين أهم الدول التي تزود إفريقيا بالأسلحة التقليدية. ففي سنة 1996 و2003، وصلت نسبة مبيعات السلاح الصيني إلى إفريقيا 10% من مبيعات الأسلحة الصينية لتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا وكذا العلاقات التي تربط الصين مع زمبابوي والسودان وإثيوبيا[1]. وخلال الفترة 2000

الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا. وبناء مركز للمؤتمرات الاتحاد الإفريقي.
إلغاء الديون في شكل جميع القروض الحكومية المعفاة من الفوائد أوالتي حان وقت تسديدها في نهاية فترة2005، والمدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل تقدما في إفريقيا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

- تعزيز فتح السوق الصيني أمام إفريقيا بزيادة عدد بنود الصادرات إلى الصين التي تحصل على إعفاءات جمركية كاملة والقادمة من الدول الأقل نموا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وذلك من 190 بندا إلى 440 بندا.
- وإقامة (3-5) منطقة تعاون تجاري في إفريقيا خلال الثلاث سنوات القادمة.
- تدريب 15 ألف مهني إفريقي وإرسال 100 خبير زراعي كبير إلى إفريقيا وزيادة عدد المنح للطلبة الأفارقة إلى 4000 طالب بدلا من 2000 بحلول عام 2009
- تأييد أنظمة سياسة جديدة في الدول الإفريقية وفقا لمبادئ الديمقراطية.
- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية في أفريقيا.
- إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب وتدريبهم سياسيا للاعتماد عليهم كنخبة المستقبل التابعة لفرنسا.
- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي.

[1] حمدي عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص259.

و2003، وصلت مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا حوالي 500 مليون دولار[1]. الى جانب دورها في عمليات حفظ الأمن في القارة. ففي 2004 أسهمت بأكثر من 1500 فرد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عبر القارة وأرسلت 600 من قوات حفظ السلام إلى ليبريا بعد أن قطعت هذه الأخيرة علاقتها مع تايوان في سنة 2003. وفي سنة 2006، أعلنت حكومة الصين أنها سوف تدفع 3.5 مليون دولار دعما لعمليات قوات حفظ السلام للإتحاد الإفريقي في دارفور، بالإضافة الى المساعدات التي قدمتها لدارفور في سنة 2004 والمقدرة بـ 610 ألف دولار.كما تتواجد قواتها في إثيوبيا واريتريا[2].

ان التنافس الأمريكي الصيني، قوى جداً من حيث أنه يشمل كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية (الاستثمارات، المعونة، تبادل تجاري) ويمتد إلى دوائر النفوذ الفرنسي في الجزائر، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، كينيا والسنغال وهو ما سوف يصعب من قدرة فرنسا في الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية و الانتشار في مناطق اخرى والمنافسة، بسبب اصطدام مصالح هذه الأطراف بالمصالح الفرنسية،ولاسيما فيما يتعلق بالأسواق التجارية والمواد الأولية ومواد الطاقة. ثم ان هذا التنافس يطرح ضغوطات قوية على السياسة الفرنسية الإفريقية وآليات تنفيذها، إذ انه يحتم على فرنسا مراعاة وصياغة قواعد وأسس جديدة أكثر فعاليه لاستمالة الدول الإفريقية وتدعيم مصالحها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهي مطالبة أيضا بإدارة هذه المنافسة مع الأطراف المتنافسة لكي تتجنب الدخول في صراعات تصعب من الدور الفرنسي في المنطقة.

إن التحولات الدولية ولا سيما تلك التي مست الجوانب الأمنية والاقتصادية ومنها الانفتاح السياسي والاقتصادي أعطت قوة دفع للسياسة الأمريكية والصينية

---

(1) المرجع نفسه. ص262.

(2) المرجع نفسه. ص261.

في إفريقيا خاصة على صعيد التمركز العسكري وتوسع الاستثمارات النفطية للصين وأمريكا التي يقع بعضها في قلب دول الفرانكفونية في الساحل الإفريقي التي تراهن عليها فرنسا. وبهذا فان الوسائل التي اعتمدتها فرنسا في الترويج لسياستها: المساعدات، العلاقات الثنائية المتميزة، القواعد العسكرية أصبحت غير فعالة في حماية النفوذ الفرنسي من المنافسة الشديدة التي سوف تفقد فرنسا مصالحها في المنطقة.

4-3-3- سياسة فرنسا الإفريقية الجديدة والتصدي للتنافس الأجنبي.

تعد إفريقيا من أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية بعد الإتحاد الأوروبي، مثلما عبر عنه الرئيس "فرا نسوا متيران" بقوله: «أنه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة السمراء، كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أي كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا أو أن تولي ظهرها للقارة»[1]. وفي محاولة لإنقاذ مصالحها تعمل فرنسا على إعادة تقييم سياستها في إفريقيا وإحداث آليات جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة والظروف الإفريقية. ويمثل «مشروع إفريقيا » لوزارة الخارجية الفرنسية لسنة 1997، التصور الفرنسي الجديد لإدارة المصالح الفرنسية حيث شمل على:[2]

أ- **الجانب العسكري**: بسبب الظروف الدولية التي لم تعد مهيأة للتدخل العسكري المباشر وبغرض تفادي التكاليف الباهظة وتماشيا مع التوجهات الدفاعية الفرنسية في ظل العولمة، راجعت فرنسا سياستها العسكرية في إفريقيا حيث تبنت مذهبا جديدا قام على[3]:

---

(1) رجاء إبراهيم سليم .مرجع سبق ذكره. ص257.

(2) إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا. النفوذ الفرنسي في إفريقيا **http://www.islamicnew.net** تاريخ زيارة الموقع 7-04-2008.

(3) Jean-Paul Hughes. France- Afrique: le grand tournant de la coopération militaire.**http://www.ifi.fr/Fichiers/**Mfi/Politique Diplomatie/769.asp.date de mise à jour.07-04-2008.

- تخفيض التواجد العسكري و القواعد الموجودة في إفريقيا.
- الاعتماد على المقترب المتعدد الأطراف لإدارة الأزمات وحفظ الأمن في إفريقيا.
- أفرقة الأمن من خلال تدعيم الدول الإفريقية للاضطلاع بحل النزاعات وذلك ضمن برنامج تقوية القدرات الإفريقية في ميدان حفظ الأمن وتطوير الأطر الإقليمية عن طريق مضاعفة عدد المدارس الوطنية، ذات البعد الإقليمي في إطار أولوية تكوين الجيوش الإفريقية بدعم من فرنسا.

وتكرس هذه التوجهات، عملية إعادة هيكلة الدفاع الوطني الفرنسي وفقا للتحولات الجيواستراتجية والمهام الجديدة للجيوش التي فرضتها التهديدات والأخطار الجديدة والتكنولوجية العسكرية والتي تتطلب جيوشا محترفة، إلى جانب الضغوطات المالية وهو ما تضمنه الكتاب الأبيض للدفاع لسنة 1994(*). وتعد

(*) أعلن الرئيس جاك شيراك في 22فيفري 1996، إعادة تنظيم الجيش والانتقال إلى الاحترافية الكاملة بحلول سنة 2002 و تبع هذا الإعلان العديد من الإجراءات والقوانين التنظيمية منها قرار 28 ماي 1996 والذي تضمن وضع حد للخدمة الوطنية الإجبارية مع الاحتفاظ بنظام التجنيد "conscription" تحسبا لأي تهديدات على الأراضي الفرنسية. ومختلف القوانين التي تبعت ذلك و التي تمحورت حول إعادة تنظيم القوات. القانون التنظيمي 1996-1997، الذي حددا لإطار العام للانتقال نحو الاحترافية الكاملة، قانون جويلية 1996، و الذي حدد البرنامج العام وقانون 11 ديسمبر 1996 الذي وضع الإجراءات التي تتبع الاحترافية ومنها تشجيع رحيل الضباط« sous officies» الذين يشكلون فائض، من أجل تنظيم هرم الرتب العادية، إلى جانب قانون 28 أكتوبر 1997 والذي تضمن تنظيم الخدمة الوطنية، حيث وضع حدا للخدمة الإجبارية مع الاحتفاظ بالتسجيل وإنشاء ما يسمى موعد المواطن «le rendez vous citoyen- » وقانون تنظيم الاحتياطيين والإقترب من مفهوم القوات الكاملة في الدول الأنجلو سكسونية. هذا إلى جانب تخفيض عدد أفراد الجيش والمدنيين التابعين للدفاع. كما تم تخفيض عدد الوحدات المتواجدة على التراب الفرنسي خاصة تلك المتواجدة في شمال شرق فرنسا والتي كانت تعرف تمركزا كبيرا للقوات البرية والجوية(تحسبا لأي تهديد). وتم في نفس الوقت تحديد الأهداف الإستراتيجية ومهمات الجيش الفرنسي لمزيد من التوضيح ينظر:
Bernard Bonnardot. La professionnalisation totale des armées françaises: enjeux institutionnels et sociaux. Champs de Mars. N°4.1998

النقائص التي أظهرها الجيش الفرنسي في مواجهة التهديدات الجديدة في حرب الخليج الثانية وفي حرب كوسوفو والبحيرات الكبرى من بين أهم دوافع الاحترافية والتي طرحت القدرات الفرنسية موضع تساؤل. هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية.

وكان من الطبيعي أن تمتد تبعات تخفيض النفقات العسكرية وإعادة هيكلة الجيش الفرنسي، إلى التواجد الفرنسي في إفريقيا والذي بدأت مظاهره بإصلاح التعاون في سنة 1998، بإلحاق وزارة التعاون القديمة بوزارة الخارجية والتخلي عن البعثة العسكرية للتعاون " la Mission Militaire de Coopération، التي كانت مكلفة بإدارة التعاون العسكري الفرنسي مع دول إفريقيا منذ الاستقلال والتابعة لوزارة التعاون، والتي عوضت بإدارة جديدة للتعاون العسكري والدفاع، حيث عرفت هذه الأخيرة توسعا في مهامها وحيزها الجغرافي[1]. حيث قامت التوجهات العسكرية الفرنسية تجاه إفريقيا ابتداء من هذه المرحلة،على إدخال دول أخرى من غير الشركاء التقليديين في إستراتجيتها العسكرية الجديدة في إفريقيا ويتعلق الأمر بالدول الإفريقية غير الفرانكفونية: النيجر، جنوب إفريقيا، غانا، إثيوبيا ودول المغرب العربي والشرق الأوسط. وفي إطار الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلنطي، امتد التعاون الفرنسي ليشمل دول أوربا الوسطى والشرقية.[2]

وبالموازاة مع هذه الخطوات، لجأت فرنسا أيضا إلى تخفيض قواعدها العسكرية المتواجدة في إفريقيا إلى سبعة قواعد[*]، بعدما كانت تمتلك خلال الستينيات حوالي مئة قاعدة هذا إلى جانب تخفيض عدد جنودها حيث تحتفظ فرنسا بأكثر من 6000 فرد متمركزة من الغرب إلى الشرق، عملا باتفاقيات الدفاع المبرمة مع جيبوتي، تشاد، الغابون، السينيغال وكوت دي فوار،بعدما أغلقت قواعد

---

[1] Jean –Paul Hughes. Op-cit .
[2] Ibid.

[*] هذه القواعد هي: دكار في السينيغال، برر بويه في كوت دي فوار،ليفاربول في الغابون، نجمينا في التشاد .قاعدة جيبوتي. والكاميرون.

بونجي وبوار Bangui et Bouar في إفريقيا الوسطي. ولتعويض هذا الانسحاب، لجأت فرنسا خلال سنة 1993 إلى إنشاء قوات التدخل السريع المكونة من خمس كتائب (4500 فرد)، قادرة على التدخل في كل أنحاء القارة انطلاقا من جنوب فرنسا.[1]

وفي مجال أفرقة الأمن، لجأت فرنسا إلى بلورة مشروع "Recamp" منذ 1994 (تم الإعلان عنه في سنة 1997) وهو مشروع موجه لتكوين وتدريب (الجيوش) الإفريقية بصورة تدريجية لتمكينهم من ضمان أمن القارة وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات إفريقيا لحفظ الأمن، حيث يقوم على أساس إحداث وحدات عسكرية في الدول الإفريقية المتطوعة وحشدها في شكل قوات حفظ السلام.

وخصص للمشروع 20% من ميزانية التعاون العسكري مع إفريقيا.[2] وشمل البرنامج على ثلاث مجالات وهي[3]:

- التكوين وهدفه. إتمام التكوين العسكري في مجال حفظ الأمن بمشاركة المدارس الفرنسية والدول الشريكة (المعهد الفرنسي IHE DN)، أو مدارس قيادة الأركان في مالي والغابون.
- التدريب ويجري على سنتين تحت إشراف المنظمات الإقليمية مثل: SADC, l'IGAD, CEMAC ويوجه لوحدات قادرة على العمل في الإطار المتعدد الأطراف.

---

(1) Magelan Omballa " la France et l'Afrique". **Regards sur l'actualité.** N332.2007.P55.

(2) **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004-2005**. مرجع سبق ذكره ص57.

(3) Recamp.**http:// www.operationpaix.**net/RECAMP .date de mise à jour.7-15-2008.

- مجال التدخل ويتمثل في دعم عمليات حفظ الأمن،تحت إشراف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وتستفيد القوات الإفريقية في الاضطلاع بهذه المهمة، من التجهيزات والمعدات الفرنسية الموجودة أو المخزنة في إفريقيا، كما تساهم الدول الشريكة في دعم المواصلات الإستراتيجية.

وقد شمل هذا البرنامج عدة دورات تدريبية في السنغال في 1998و الغابون 2000 والكوزال في الطوغو سنة 2001 والتي جمعت دول المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية CEDEAO بالإضافة إلى التشاد وتنزانيا سنة 2002 ودورة دولا Douala سنة 2006 وذلك بدعم فرنسي كبير على المستوى المالي والتقني وبمشاركة رمزية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ولتسهيل عملية التدريب، أنشأت فرنسا مدرسة التكوين لحفظ الأمن Ecole de Formation aux Maintien de la Paix في رومباكارا، بكوت دي فوار في سنة 1999 وهي مدرسة مفتوحة لكل الدول الإفريقية. وقد أفصحت الجهود الفرنسية عن نيتها في تحميل المنظمات الإقليمية الأفريقية مسؤولية الأمن والاستقرار في القارة. وضمن هذا السياق شجعت الاتحاد الإفريقي وCEDEAO في حل أزمة كوت دي فوار ودعمت لوجستكيا قوات L'Ecomog في غينيا بيساو في 1999.[1]

ويعكس برنامج Recamp، تخلي فرنسا عن احتكارها الساحة الإفريقية في ميدان حفظ الأمن. إذ يقوم هذا البرنامج على البعد المتعدد الأطراف بإشراك كل من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية والإتحاد الأوروبي في ضمان الأمن الإفريقي، ويعد هذا أهم تحول تعرفه السياسة الإفريقية الفرنسية، تحت ضغط ظروف الدول الإفريقية ولا سيما كثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات وعجز فرنسا منفردة على ضمان الأمن

---

(1) Magelan Omballa .Op-cit.P58.

والسيطرة على الأوضاع، خصوصا وأنها لا تمتلك الوسائل العسكرية التي تؤهلها للتحكم في الحروب الأهلية الجديدة كما أظهرته أزمة البحيرات الكبرى.

وفي هذا الإطار، يجرى تطوير العلاقات بين الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي من خلال الوثيقة الإستراتيجية المشتركة والتي تضمنت جانب خصص «للأمن والسلام» منذ قمة لشبونة 2007.ومن جهة أخرى،فإن فرنسا وضعت برنامج Recamp تحت تصرف الإتحاد الأوروبي والذي يعمل بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي في ميدان عمليات حفظ الأمن وذلك في إطار "EURORECOMP"، تحتل فيه فرنسا مكانة متميزة لتجربتها الكبيرة في القارة ومهامها في التعاون العسكري منذ الستينيات مع دول القارة[1]. ويندرج برنامج "EURORECAMP" ضمن الجهود الفرنسية من أجل أوربة هذا المشروع وإقحام الإتحاد الأوروبي، كأحد آليات تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد وتنفيذ عمليات حفظ الأمن ومقاومة الدور الأمريكي والبريطاني في مجال حفظ الأمن في القارة، حيث تشارك بريطانيا في عمليات حفظ الأمن في إفريقيا من خلال Bpst"British Support Team- وقامت بعقد دورات تدريبية في كلية كامبرلي للأركان لكبار القادة في الدول الإفريقية وإقامة نظام للإنذار المبكر والمساهمة في بناء إطار مؤسسي للدبلوماسية الوقائية،إلى جانب إقامة مركز تدريب إقليمي في هراري (زمبابوي)، ومساهمتها في إقامة قوة حفظ الأمن الإفريقية التابعة للإتحاد الإفريقي في دارفور عن طريق خبرائها ومستشاريها، وتساهم بريطانيا في إعداد القوة الإفريقية الجاهزة (ASF). وقد بلغت مساهمتها المالية في عمليات دعم السلام الإفريقي في دارفور وبوروندي، نحو 250 مليون

---

(1) Recamp: «Le renforcement des capacités africaines de maintien de la paix». **http://www.france.ethiopie.info** /article.php3 ?id_article =538. date de mise à jour.17-5-2008.

جنيه إسترليني إلى جانب مبلغ 21 مليون جنيه إسترليني لدعم المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال حفظ الأمن وخاصة الإيكوس.[1]

وفي سنة 2005، لعبت بريطانيا دورا مهما كمانح دولي مع الولايات المتحدة والنرويج في مسألة السلام في السودان، حيث قدمت دعما ماليا ومساعدة عينية لعمليات السلام ودعم وقف إطلاق النار ومراقبة جبال النوبة وجنوب السودان، في إطار اتفاقية السلام الموقعة في جانفي 2005. وقدرت المساعدات البريطانية لبعثة الإتحاد الإفريقي في السودان وصراع دارفور بنحو 123 مليون جنيه إسترليني. وتعهدت بدفع 19 مليون جنيه إسترليني في صورة أسلحة أو معدات كما خصصت 110 مليون جنيه، استرليني لتمويل عملية نزع السلاح وإنهاء حالة التعبئة وإعادة دمج القوات وإصلاح البوليس وتنظيم القضاء السوداني.[2]

وفي حالة أنغولا، تساهم بريطانيا في جهود إنهاء حالة الحرب منذ سنة 2002، ضمن برنامج إنهاء حالة التعبئة وبناء السلام وذلك بمبلغ يصل إلى 8.5 مليون جنيه إسترليني، وتوسعت جهود بريطانيا إلى ميدان التحكم في تصدير الأسلحة خاصة بعد قانون السيطرة على الصادرات البريطانية سنة 2004 (export control act) والمبادرة الإفريقية الخاصة بالسيطرة على تجارة الأسلحة الصغيرة وتدفقها (بروتوكول نيروبي لسنة 2005). وإلى جانب الولايات المتحدة، تدعم بريطانيا الجهود الخاصة في شرقي وجنوبي قارة افريفيا لمناهضة غسيل الأموال كما تعمل إلى جانب فرنسا في غرب إفريقيا لنفس الغرض[3].

أما أمريكا، فإنها طرحت مبادرة منذ 1996 وهي منافسة لمشروع Recamp الفرنسي-لإنشاء قوة لمواجهة الأزمات ARCI، والتي تحولت منذ بداية إدارة بوش

---

(1) **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005**. مرجع سبق ذكره. ص59.

(2) المرجع نفسه. ص59.

(3) المرجع نفسة. ص59-60.

إلى ما يعرف بمبادرة تدريب قوات عمليات الطوارئ الإفريقية (ACOTA)، والتي أصبحت جزء من جهود مجموعة الثمانية الكبار لدعم قوات حفظ السلام الإفريقية. وتهدف المبادرة إلى تدريب نحو 50 ألف إفريقي على مدى ست سنوات، أي بحلول 2010، وتتركز الجهود الأمريكية في دعم قدرات وإمكانيات حفظ السلام في القارة على المجالات التالية:[1]

- المساعدة التدريبية في إطار تدريب قوات عمليات الطوارئ الإفريقية ACOTA والتي خلفت سنة 2004، مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية ACRI. ويدير المبادرة مكتب إفريقيا بوزارة الخارجية، حيث يتم توفير الدعم والتدريب لقوات من دول إفريقيا مختارة حيث تم تدريب 12 ألف جندي إفريقي وبلغت تكلفة البرامج سنة 15،2004 مليون دولار أمريكي، ويقوم الأمريكيون بتدريب تسعة كتائب، بينما تتولى الجيوش الإفريقية تدريب أعداد أخرى، باستخدام المعدات والتجهيزات الأمريكية، ويتولى برنامج ACOTA تدريب ونشر وحدات عسكرية، بالتنسيق مع العمليات الجارية في حفظ الأمن، كما أن هناك اتفاق على أن ACOTA سوف يكون البرنامج الأساسي أو النموذج لمبادرة عمليات حفظ الأمن العالمي GPOI.
- حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا وفي هذه الحالة، تتلقى قوات عدد من الدول الإفريقية تجهيزا وتدريبا على عمليات حفظ السلام، وقد استفادت كلا من النيجر، والسنغال وغينيا من الوحدات العاملة في سيراليون وليبيريا، وكذلك الدعم المقدم لقوات حفظ السلام في الكونغو، بوراندي والسودان وكوت دي فوار.

[1] المرجع نفسه. ص60-61 .

- تعزيز قوات حفظ السلام الدولية (EIPC) ويدار هذا البرنامج من خلال مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، ويهدف إلى مساعدة عدد من الدول الخارجية لتطوير قدراتها المؤسسية وجعلها أكثر كفاءة في حفظ الأمن. وقد استفادت منه 30 دولة منها: غانا، كينيا، المغرب، تونس، جنوب إفريقيا.

هذا إلى جانب ايطاليا، التي قامت بتمويل مشروعات تدريب لمنع الصراعات وحماية حقوق الإنسان وحفظ السلام ومساهمة اليابان بأكثر من 60 مليون دولار في مارس 2005، لدعم مجال إعادة التوطين وإعادة التأهيل للاجئين والمشردين وتجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة. كما تتعهد اليابان بدفع 100 مليون دولار لدعم السلام في السودان، وفي سنة 2004، تعهدت كندا بدفع نحو 190 مليون دولار، كندي لمساعدة الإتحاد الإفريقي في دارفور إلى جانب 90 مليون دولار كندي، إضافية، تعهدت بها في أفريل 2002، لتنفيذ اتفاقية السلام في السودان[1].

ومنه يتضح، أن فرنسا، أصبحت إحدى القوى الدولية المساهمة في عمليات حفظ الأمن في إفريقيا إلى جانب خاصة الولايات المتحدة بقدراتها العسكرية، بعدما كانت فرنسا تسيطر على التعاون العسكري مع الدول الإفريقية وتتواجد بكثافة من خلال الاتفاقيات العسكرية والقوات المنتشرة في القارة وتجارة الاسلحة. ومرة أخرى يبرز التوجه الفرنسي واضحا نحو المقترب المتعدد الأطراف سواء في إطار الأمم المتحدة أو الإتحاد الأوروبي أو مجموعة الثمانية نظرا لمحدودية القدرات الفرنسية مقارنة بطبيعة الأوضاع في إفريقيا.

وبطبيعة الحال، فإن إشراك هذه القوى له تأثيره الكبير والواضح على مستقبل الدور الفرنسي في القارة،كونه سوف يعمل على تهميش فرنسا كدولة محورية أو قائدة وذات نفوذ هام أمام قوى ذات إمكانيات في ميدان حفظ الأمن،

---

[1] المرجع نفسه. ص60.

مثل الولايات المتحدة، وسوف يمتد هذا التهميش إلى المصالح الفرنسية في المنطقة، لأن أحد نتائج متعدد الأطراف حسب تعبير "باسكال بونيفاس" produit dérivé du multilatéralisme الخضوع لالتزامات الجماعة مما يكبل الدولة في التصرف في بعض القضايا. وبهذا فقدت فرنسا، أحد أهم نقاط ارتكازها في القارة حيث كانت تجارة الأسلحة والقواعد العسكرية من بين أهم أدوات تنفيذ سياستها في القارة.

ب- الجانب الاقتصادي: منذ الستينيات عملت فرنسا على تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع دول إفريقيا، وذلك بخلق وزارة التعاون الخاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء وجمهورية المالغاش إلى جانب الخلية الإفريقية التي تظم المنسقين المقربين من الرئيس الفرنسي والتي تضطلع بمهمة حماية المصالح الفرنسية. وبتفحص بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نلاحظ مدى التراجع الذي يسجل في هذه العلاقات.

*** تجاريا:**

رغم أهمية إفريقيا الاقتصادية لفرنسا، إلا أن علاقاتها التجارية تبقى متذبذبة. ففي سنة 2002، بلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى القارة نحو 18.544 مليون دولار، أي 5.6% من إجمالي الصادرات الفرنسية للعالم في مقابل 75.5 %، نسبة الصادرات الفرنسية إلى الدول الصناعية في نفس السنة. وأما بالنسبة للواردات الفرنسية، فقد شهدت انخفاضا في نسبتها إلى إجمالي الواردات من باقي دول العالم من 5% سنة 1990 إلى 4.1% سنة 1995، ثم إلى 3.9% سنة 2000. لترتفع هذه النسبة ابتدءا من سنة 2001، حيث بلغت سنة 2002 ما قيمته 14.045% مليون دولار وهو ما يمثل 4.3% من إجمالي الواردات الفرنسية من باقي دول العالم.[1]

---

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن. مرجع سبق ذكره. ص119.

وتبقى فرنسا الممول الأول لإفريقيا في مجموعها، ولكنها لا تمثل سوى الزبون الثاني وذلك بـــ15 % من الواردات و10 % من الصادرات (50 مليون دولار في 2005) في ظل تراجع الأهمية التجارية لإفريقيا في الاقتصاد العالمي مقارنة باقتصاد آسيا.(1) وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة مثلت في نفس السنة 7.5 % من الواردات و21% من الصادرات الإفريقية في مجملها (70 مليار دولار). وقد انخفض وزن منطقة الفرنك في التجارة الخارجية الفرنسية إلى 1.0 % في 2006، كما انتقل نصيب إفريقيا (بما فيها المغرب العربي) من 8.7 % في 1970 إلى 5.6 % في 2006 ومثلت القارة خلال هذه السنة 04.5 % من الواردات الفرنسية.(2)

ويبقى أن حجم المبادلات التجارية بين فرنسا وإفريقيا، محدود نظرا للبعد الاستغلالي والأهداف التي تنطوي عليها الإستراتيجية الفرنسية تجاه زبائنها الأفارقة واعتبار هذه الدول مصدر للطاقة والمواد الأولية. الى جانب أن اقتصاد هذه الدول ضعيف ولا يقوم على قطاعات تصديرية قوية.

*** الاستثمار المباشر:**

تشير الإحصائيات على أن فرنسا تمثل مخزونا ماليا هائلا من الاستثمارات المباشرة على المستوى الخارجي، وذلك رغم التذبذب الذي ميزها في بعض الفترات منذ منتصف النصف الثاني من سنوات 80. فما بين سنة 1986-1990، ارتفعت الاستثمارات الفرنسية المباشرة بمتوسط 45% في السنة، أي ضعف التدفقات العالمية، مقابل 32% لليابان، و15% للولايات المتحدة. ومن 1989 إلى

(1) Philipe Hugon.**Economie de l'Afrique**.Paris: la Découverte.2005. P46.

(2) Philippe Hugon." La politique économique de la France en Afrique.La fin des rentes coloniales".**Politique Africaine**.N105.Mars 2007.P56.

1993، احتلت فرنسا المرتبة الثالثة في الخارج بنسبة 13% من التدفقات[1]. ومن سنة1985 إلى 1993، تضاعف نصيب فرنسا من المخزون العالمي للاستثمار مرتين من 05% إلى 09% وأدى إلى تشجيع الشركات الفرنسية على تدارك تأخرها في ميدان دولنة إنتاجها " internationalisation ". وبالاعتماد على عدد الموظفين التابعين للشركات الفرنسية، فإن التمركز الفرنسي تطور حيث ارتفع عدد هؤلاء الموظفين في الفترة 1980 و1994 من 500.000 إلى 2.45 مليون أجير، مما جعل فرنسا تصل إلى نفس مستوى ألمانيا 2،5%. أما بالنسبة لمخزون المال، والذي بلغ 834 مليار فرنك نهاية سنة 1993،فإن فرنسا توجد في المرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة، اليابان والمملكة المتحدة[2]، رغم التراجع الذي عرفته فرنسا خلال سنة 1994 حيث وصلت إلى أدنى نسبة منذ 1987 وهو 61 مليار فرنك.[3](*)

---

[1] Denis Tersen .Jean-Luc Bricourt. **L'investissement international**.Paris: Armand Colin. 2006. P97.

[2] Ibid.P 98.

[3] Denis Tersen .Jean-Luc Bricourt.Op-cit.P 100.

(*) لم يكن هذا الانخفاض خاص بفرنسا فقط.باستثناء الولايات المتحدة،سجلت دول (OCDEO) انخفاضا لاستثماراتها في الخارج والتي انتقلت من 228 مليار دولار سنة 1990 إلى 192 مليار دولار سنة 1994م.وقدرت نسبة التراجع في فرنسا بــ59% مقابل 57% في المملكة المتحدة 48% في ألمانيا و19% في الولايات المتحدة وسجلت اليابان نسبة -71%)، ورغم ذلك تبقى فرنسا من أكبر الدول المستثمرة في الخارج والمتلقية للاستثمارات إلى جانب الولايات المتحدة. ففي سنة 1998، بلغ مخزون استثماراتها في الخارج والمقدرة بقيمته الحسابية الجارية، 240 مليار أورو، أي 18% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي مقابل 12% في سنة 1996. وعند حساب قيمة هذه الأموال في الخارج بقيمة السوق وليس بقيمتها الحقيقية، فإنها تبلغ 632 مليار أورو أي 48% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وجهت 26% من التدفقات الخارجية (بما فيها الأرباح المعاد استثمارها) في سنة 1999م نحو الولايات المتحدة و60% نحو الإتحاد الأوروبي المكون من 15دولة. وتبقى ألمانيا البلد الأول الذي

كما تعتبر فرنسا من بين أوائل الدول في مجال الاستثمارات، اذ ارتفعت نسبة استثماراتها في سنة 2006 والتي بلغت حسب تقديرات 910.OCDEمليار دولار، مقابل 747 مليار دولار في 2005 و491 مليار دولار في 2004 بزيادة قدرت 22%[1]. وشهدت سنة 2006 محافظة فرنسا على نسبة عالية من التدفقات الاستثمارية المباشرة في الخارج 91.7 مليار دولار مقابل 97.3 مليار دولار في 2005. أما بالنسبة لمخزون فرنسا من الاستثمارات المباشرة في الخارج، فإنه قدر بـــ817 مليار دولار في نهاية سنة 2006 (بزيادة قدرها 09%). وتبقى الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي، أهم وجهة للاستمارات الفرنسية. ففي سنة 2005، وحسب مبدأ الدول (le principe des pays de destination immédiate des capitaux)، فان الولايات المتحدة، احتلت المرتبة الأولى كدولة مستقبلة للاستثمارات الفرنسية من الخارج (19.3%، من المخزون)، يليها بعد ذلك المملكة المتحدة (15.3%، بلجيكا لكسمبورغ (11.01%، بلجيكا (09.8%) ألمانيا (08.5%)، كأهم دول الإتحاد الأوروبي المتلقية للاستثمار الفرنسي. وبعد الولايات المتحدة، تأتي كندا التي تمثل الوجهة الأولى غير الأوروبية للاستثمارات الفرنسية (03.1%)، البرازيل كدولة بازغة بـــ1.01% من المخزون الشامل، وتستقبل دول

وجهت إليه الاستثمارات الفرنسية بنسبة 29% من الاستثمارات الخارجية ولا تمثل الصين سوى 0.2 من التدفقات الفرنسية. وتعتبر ديناميكية عمليات الدمج والاكتساب العابرة للحدود العامل الأول لانفجار الاستثمارات الفرنسية في الخارج، ففي سنة 1999، فإن عمليات Aventis، هو شست وتوتال فينا (TOTAL) في بلجيكا والولايات المتحدة، Petrofina ورونو في اليابان (نيسان) وVivendi وLyonnaise des eaux بالولايات المتحدة الأمريكية وكارفور في هولندا كل هذه العمليات تفسر تسارع عملية تدويل الشركات الفرنسية.

[1] L'investissement direct étranger à augmenter de 22% en 2006 dans le payes de l'OCDE. **http://www.oecd.org/** document/15/0,3343 , fr_2649_38819343_1_1_1_37413,00.html. date de mise à jour. 13-04-2008.

الإتحاد الأوروبي أكثر من النصف. فمنطقة الأورو لوحدها تشكل 44% من إجمالي المخزون الفرنسي[1].

وقد احتلت الاستثمارات الفرنسية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الثانية بـــ115 مليار دولار بعد الولايات المتحدة، التي تعتبر من أهم المستثمرين بـــ249 مليار دولار.[2] ويمثل القطاع الصناعي الفرنسي، أول مستثمر في الخارج أمام القطاع المالي،حيث احتلت الصناعات الكيماوية 06.9% من إجمالي الاستثمارات سنة 2005، الصناعات الزراعية والغذائية 03.9% وصناعات السيارات 03.9%.[3]

ومقابل هذا الكم الهائل من الاستثمارات الفرنسية في المناطق الاقتصادية الهامة، لا تحتل إفريقيا إلا نصيبا ضئيلا لا يعكس الأهمية الإستراتجية التي توليها فرنسا. وهو ما يفسر إستراتجية القوى الكبرى في المنطقة التي تعتمد على اعتبار القارة مصدر للطاقة والمواد الأولية فقط.فحسب مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة، فإن نصيب إفريقيا من الاستثمارات المباشرة الخارجية، بلغ سنة 2000، 01.1 مليار دولار مقابل 1.9 بالنسبة للشرق الأوسط 21 مليار دولار بالنسبة لآسيا الباسفيك، و19.9 مليار دولار بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و76.9 مليار دولار بالنسبة لأوروبا. وهذه النسبة ضعيفة حيث لا تمثل سوى 0.6 % من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الخارج سنة 2000.[4] وفي سنة 2002 بلغ إجمالي

---

(1) Bruno Terrien.Joëlle Tinguely.Stocks des investissements directs français a l'étrange au 31 décembre 2005. **http://www.banque.france.fr/** Pp1-3.date de mise à jour. 12- 5-2008.

(2) L'investissement direct étranger a augmenter de 22%.Op-cit.

(3) Bruno Terrien.Joëlle Tinguely.Op-cit.P 05.

(4) Sanou Mbaye. Le Nepad, l'Afrique noire et la mondialisation. **http://sanoumbaye.free.fr** /blog/index.php ?/archives/23-date de mise à jour. 13-04-2008.

الاستثمارات المخصصة لإفريقيا، 11 مليار دولار، لتصل سنة 2004 إلى 14 مليار دولار، أي ما يقارب 02% من إجمالي التدفقات الاستثمارية فقط[1].

وتتركز الاستثمارات في دول إفريقيا في مجال الموارد الطبيعية خاصة البترول. وحسب تقرير الاستثمار العالمي 2004، فإن هناك عشر دول أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا سنة 2003، وهم المغرب، غينيا الاستوائية، انجولا، السودان، نيجيريا، تشاد، جنوب إفريقيا، ليبيا، الجزائر، تونس.[2]

ان نصيب إفريقيا من الاستثمارات الدولية ضعيفا نظرا لعدة أسباب لعل من أهمها، ضعف الاقتصاد الإفريقي وخاصة درجة التصنيع ونسبة المواد المصنعة في حجم الصادرات. فالنمو الصناعي في إفريقيا جنوب الصحراء انخفض من 8% خلال سنوات الستينات إلى أقل من 01% خلال سنوات التسعينات. وقد انعكس ذلك على تجارتها الخارجية، حيث أن نصيب إفريقيا من التجارة العالمية والذي قدر بـــ 03% في سنة 1990 لا يمثل اليوم سوى 01.4% معظمها يتعلق بالموارد الأولية، هذا إلى جانب انعدام البيئة الإنتاجية التكنولوجية، المالية والمؤسسات القادرة على استيعاب حركة التدفقات المالية الواسعة[3]. وبطبيعة الحال، فإن القوى الاستثمارية الكبرى ومنها فرنسا، تدفع باستثماراتها إلى الدوال البازغة ذات القاعدة الاقتصادية القوية وذات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ان الاستثمارات الفرنسية توجه خاصة نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا،في حين لا تستفيد إفريقيا إلا من نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات الهائلة

---

(1) Amine Echikr. NEPAD: l'Afrique en marge de la mondialisation **http://www.algérie.dz.com**.date de mise à jour.02-4-2007 .

(2) إسلام محمد محمد البنا.**أثر التكتلات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق عل الكوميسا**.(رسالة ماجستير غير منشورة).القاهرة:مركز البحوث والدراسات الإفريقية (قسم السياسة والاقتصاد).2005م.ص83.

(3) Sanou Mbaye.Op-cit.P1.

على المستوى العالمي. ففي سنة 2001، بلغ نصيب القارة حوالي 128 مليار، أي ما يعادل نحو 01.5 % من إجمالي الاستثمارات الفرنسية البالغة 555 مليار و364 مليون أورو، في مقابل 57.3% حصلت عليها أوروبا، و36.1% لأمريكا و04% لآسيا و0.7% لمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعكس ضآلة حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة الموجهة إلى القارة الإفريقية.[1]

وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في كل من سيشل،الكونغو،برازافيل،ساحل العاج، المغرب، موريشيوس، الكاميرون وفي ساحل العاج، فإن 27% من رؤوس الأموال للمشروعات العاجلة تمتلكها شركات فرنسية.[2] وفي المغرب، بلغت الاستثمارات الفرنسية سنة 2001م، نحو 35.2 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

أما عدد الشركات العاملة في القارة، فقد بلغ سنة 2001، 2733 شركة من إجمالي 22119 شركة فرنسية عاملة في الخارج.[4] ويقدر مخزون الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا بـــ04.9 مليار أورو أي نسبة 01.5%من الاستثمارات المباشرة الفرنسية في العالم و04% فقط من مخزون الاستثمارات المباشرة الأجنبية في إفريقيا، وتحتل بذلك فرنسا المرتبة الرابعة بعد بريطانيا (13% من المخزون)، الولايات المتحدة (08% من المخزون) ودول الهضاب المنخفضة (05% من المخزون)، وتستحوذ منطقة الفرنك على 20% من

---

(1)Ministère de l'économie، des finances et de l'industrie.Rapport d'activité - 2003.juin 2004. **http://www.dree.org**.P35.date de mise à jour .02-4-2007.

(2) la France et la Cote d'ivoire. **www.diplomatie.gouve.fr**.date de mise à jour 22-05- 2006.
art=44982.P1

(3) Ambassade de France au Maroc /mission économique de Rabat."Investissements directs étrangers et présence au Maroc". **www.missioneco.org** / .date de mise à jour 22-05- 2006.

(4) Ministère de l'économie de finances et de l'industrie.Op-cit.P35.

الاستثمارات الفرنسية، 3/2 من هذه النسبة، تتلقاها كل من الغابون، الكامرون، كوت دي فوار والكونغو برازافيل. وخارج منطقة الفرنك، فإن المصالح الفرنسية في إفريقيا تتمثل في المعادن والبترول (انغولا ونيجيريا). فشركة توتال تتواجد في 40 دولة افريقية، وهي أول موزع للهيدروكاربون. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الفرنسية تتواجد بكثافة في جنوب إفريقيا ومن بين 731 فرع تابع للشركات الفرنسية خارج منطقة الفرنك، تستحوذ جنوب إفريقيا على 170 فرع[1].

وفي شمال إفريقيا، نجد الجزائر تحتل مكانة خاصة في علاقاتها التجارية مع فرنسا، حيث تمثل صادرات هذه الأخيرة للجزائر 1/3 مما تصدره فرنسا إلى مجموع دول المغرب العربي ومصر (1.33 مليار مصر، 3 مليار تونس، 3.2 المغرب). مقارنة مع باقي الدول الأخرى، فإن الصادرات الفرنسية للجزائر تقارب الصادرات الفرنسية لروسيا (4.17). وهي أعلى من تلك الموجهة نحو النمسا وكندا والبرازيل وهون كونغ.[2]

وتمثل الجزائر الزبون الرئيسي لفرنسا في ميدان الطاقة، حيث بلغت المبادلات في هذا المجال 49.4% من إجمالي المبادلات، في حين بلغت المبادلات الصناعية 42.1% خلال سنة 2006، بينما بلغت المواد الغذائية 08.6% في نفس السنة. إلا ان الصادرات الفرنسية نحو الجزائر والتي ارتفعت الى 10% في 2005، تراجعت بنسبة 13,7% في 2006.[3]

وفي مجال الاستثمارات، تشير الإحصائيات إلى 200 متعامل فرنسي دائم بالجزائر كما تعرف هذه الاستثمارات نموا منتظما منذ 2003، إذ ارتفعت من 51

---

(1) Philippe Hugon. La politique économique de la France en Afrique France –Afrique.Sortir du pacte coloniale.Op-cit. P57.

(2) Partenariat Algéro-Français. "la France reste le premier fournisseur de l'Algérie." **http://slimfari. unbloge.fr** .P2. date de mise à jour 12-04-2008

(3) I bib.

إلى 295 مليون دولار في سنة 2006 وذلك بنمو قدر بـــ75% في سنة 2005، مما يؤكد أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى في الاستثمارات خارج مجال المحروقات، ويوجد ما يقارب 250 شركة فرنسية في السوق الجزائرية. إلى جانب ذلك، فإن قطاع المحروقات يبقى هو الآخر محتكرا من قبل شركة توتال TOTAL متبوعة بشركة غاز فرنسا GAZ de France والتي عقدت اتفاقا استثماريا بداية 2001 لاستغلال حقل احنات مع سونا طراك.(1)

والى جانب قلة الاستثمارات، فان الإحصائيات تؤكد على النسبة القليلة للمساعدات الفرنسية الموجهة نحو إفريقيا ،رغم وعد" جاك شيراك "برفعها بنسبة 50% وكان ذلك في فبراير 2003، خلال القمة الإفريقية، الفرنسية، وأكد أنها سوف ترتفع إلى 0.5% من إجمالي الناتج القومي لتصل إلى 0.7 سنة 2012 مقابل 39% في ميزانية 2003.(2) كما أنها مساعدات تخضع للمشروطية السياسية والتوجيه. إنّ " مبدأ بلاد ور "Balladur" الذي أعلن عنه في 23 سبتمبر 1993 والذي تضمن إخضاع المساعدات الفرنسية لإفريقيا (منطقة الفرنك) لاتفاق مع صندوق النقد الدولي مؤكدا أنه: « إذا كانت هناك بعض الدول تفضل البقاء على هامش المجموعة الدولية وقواعد حسن الإدارة، فإن فرنسا ليس بوسعها أن تفعل لها شيئا»،(3) اعتبره العديد من المحللين بأنه يمثل بداية الطلاق بين فرنسا والقارة.

إن فرنسا بإشراكها صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدات و ذلك في إطار التوجه الفرنسي الجديد La multilatéralisation de l'aide au développement، قد أضافت أعباء أخرى للدول الإفريقية. فباعتبار أن صندوق

---

(1) I bib.

(2) جوزيف رامز أمين. "القمة الفرنسية- الإفريقية الثانية والعشرون. الدلالات والنتائج". **أفاق افريقية**. العدد13. ربيع 2003. ص113.

(3) Marie-Christine kessler et Frédéric charillon . "Un "rang "a réinventer".op-cit Pp120-121.

النقد الدولي أكبر المانحين في إفريقيا، فقد حدد العديد من الشروط للاستفادة من القروض والمساعدات[1]، وهي شروطا تمس الشؤون الداخلية كقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية مما يعرض هذه الدول للمساومة المستمرة وما في ذلك من تأثير على استقرارها وسيادتها وتعطيل الاستفادة من هذه المساعدات. والواضح أن النسبة القليلة من المساعدات التي كانت تخصصها فرنسا لإفريقيا، تراجعت تحت تأثير جملة من العوامل أهمها توسع الإتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية والالتزامات المالية الفرنسية لحفظ الأمن.

وتدل المؤشرات السابقة الذكر (التجارة، الاستثمار والمساعدات)، على أن مكانة فرنسا في إفريقيا أصبحت تتراجع لصالح شركاء آخرين، استفادوا من العولمة والانفتاح الاقتصادي، ولا سيما الصين والولايات المتحدة، مما أدى إلى تراجع أهمية « le pré-carre» بالنسبة لفرنسا. وبهذا، فإن فرنسا بصدد فقدانها لمنطقة نفوذ مهمة خاصة وأنها خارج منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، لا تملك حضورا قويا.ففي منطقة آسيا، فان تواجدها التجاري يتطور منذ سنوات لكنه يبقى ضعيف في ظل المنافسة الأمريكية. أما في أمريكا الجنوبية فالوضع متشابه. فالعلاقات مع البرازيل وزيارة الرئيس الفرنسي لدول المركوسور (البرازيل، الأرجنتين، الأرغولي، البراغواي وبوليفيا)، بعد ثلاثين سنة من زيارة ديغول لها،ليس من شأنه أن يغير من الوضعية المهيمنة لأمريكا في المنطقة.ثم أن قمة أوروبا-أمريكا اللاتينية في جوان 1999 بالبرازيل وبإيعاز من فرنسا وألمانيا وحوار الإتحاد الأوروبي مع مركوسور يبقى محصورا في جانبه التجاري. وعليه

---

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي. "كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية". **السياسة الدولية**. العدد169. جويلية 2007. ص76.

فإذا كانت فرنسا متواجدة في العديد من المناطق بفضل DAM-TOM، فإن إشعاعها ضعيف في العديد من المناطق الأخرى.[1]

وتظهر انعكاسات التراجع الفرنسي في فقدان فرنسا لمصالحها الاقتصادية ولا سيما النفط والأسواق التجارية في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي، أين تمتلك فرنسا أكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي وأين يتقوى النفوذ الأمريكي، الأمر الذي من شأنه مضاعفة مصاعب الاقتصاد الفرنسي الذي يعاني العديد من التحديات على المستوى الأوروبي والدولي في ظل تحرير التجارة الدولية. ومنه يبدو أن الدور الريادي الفرنسي والمكانة الدولية والاستقلالية، التي تميز الخطاب الفرنسي لا تتلاءم والإمكانيات الحقيقية الفرنسية. وإذا كان البعض يعزو هذا التراجع إلى مفرزات العولمة ومختلف التحولات الاقتصادية والسياسية التي صاحبتها وانجرت عنها، فان تيارا من المفكرين الفرنسيين يعيب على السياسة الفرنسية الكثير من الأخطاء في سياستها الإفريقية و يلخصون هذه الأخطاء في:

الخطأ الأول ويشمل الإبقاء على الممارسات التقليدية التي لا تواكب قيم المجتمع الدولي الحالي وتطلعات الشعوب خاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ففرنسا لم تولي اهتماما كبيرا لمسالة الديمقراطية وأبقت على وسائلها التقليدية وهي مساندة الأنظمة الصديقة رغم إعلان الرئيس الفرنسي "فراسوا متيران" في 1990، من أن المساعدات الفرنسية للدول الإفريقية ستكون مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، لكنها لم تتراجع عن دعمها للنظم الديكتاتورية ولا أدل على ذلك من استقبال الرئيس الفرنسي للجنرال موبوتو (الزائيري سابقا) بجزيرة موريس وذلك رغم إعلانها إلى جانب بلجيكا منعه من دخول الحدود الأوروبية في سنة 1993. كما دعت "ميغاب روبيرت "Mugab Robert" (زمبابوي)، إلى القمة الفرنسية –الإفريقية الثانية والعشرين، في حين كانت أعلنت رفضها تواجده على

---

[1] Marie Christine kessler et Frédéric Charillon ". Un"rang"à réinventer". Op-cit-P126.

أراضيها، بل دعوتها لاحترام القواعد الدستورية في الانقلاب العسكري في الطوغو في 2005 والذي أدانه ورفضه الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وقد برر الرئيس الفرنسي موقفه هذا بان "اياديما "Eyadema " ابن الرئيس السابق "Gnassingbé Eyadema" هو صديق فرنسا كما أنه صديق شخصي.(1)

ان انتهاء الحرب الباردة وموجة الديمقراطية ومختلف التطورات التي حدثت على المستوى حقوق الإنسان ومحاربة الأنظمة الشمولية، لم يدفع بفرنسا للتنازل عن أي من أصدقائها وهذا بسبب افتقارها لخيارات أخرى. حيث كان عليها أن تختار بين رجال أقوياء في السلطة ودول ضعيفة ومهددة بالانهيار، وهو ما لا يتلاءم مع اللعبة السياسية في إفريقيا مع بروز نخبة جديدة انساقت وراء تيار الديمقراطية. كما كانت النزاعات والحروب الاثنية التي تفاقمت بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وراء السعي الفرنسي للبحث عن وسائل أخرى لإدارة مصالحها ومنها تعدد الأطراف وهو ما ولد هاجس أخر، بات يقلق فرنسا يتمثل في الخوف من الانجلو-سكسونية، التي تبحث عن ملئ الفراغ الفرنسي في كل مكان.(2)

أما الخطأ الثاني، فانه يتعلق بسياسة الهجرة التي تبنتها فرنسا منذ خاصة 1993 وقوانين باسكو،التي تضمنت إجبار الطلاب الأفارقة الراغبين في الدراسة في فرنسا التوقيع على وثيقة يلتزمون فيها بمغادرة الأراضي الفرنسية بمجرد انتهاء فترة الدراسة وكان من نتائج هذه السياسة توجه الطلبة نحو كندا وأمريكا، الأمر الذي سيفقِد فرنسا أحد وسائل إشعاعها في إفريقيا ونفوذها وهي النخبة الفرانكفونية. هذا بالإضافة إلى قانون 24 فبراير، الذي يمجد الاستعمار الفرنسي والذي انعكست

---

(1) Labelle Lassere. Laure Mandeville. " Une diplomatie à bout de souffle ".**Politique Internationale**.N112.2006.Pp337-338.
(2) Ibid..P338.

أثاره على العلاقات الجزائرية الفرنسية وأدت إلى تعطيل إمضاء اتفاقية الصداقة بين الدولتين.

وإذا كانت هذه الأخطاء كما يسميها البعض من بين الأسباب الأساسية لتراجع الدور الفرنسي، إلا أنه وحسب تصورنا، فان أهم الأخطاء، تكمن في السياسة الاستغلالية وعلاقات المركز والمحيط التي جعلت الدور الفرنسي في افريقيا يقوم على تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة والأسواق. فخارج هذا التصور، نجد أن الاستثمارات الفرنسية تتركز في الدول الغربية إلى جانب المشروطية التي تطورت في النظام الدولي الجديد والتي وسعت فرنسا تطبيقها في الإطار المتعدد الأطراف في إطار صندوق النقد الدولي، وهي سياسة توضح أن فرنسا لم تستوعب نتائج هذه التحولات ولا تمتلك وسائل إدارتها، غير الاستمرار في تكريس البعد المصلحي الذي يعد أهم أسباب تراجع دورها.

كما أن إطار العلاقات الثنائية الذي كان يميز العلاقات الفرنسية –الإفريقية، قد ترك مكانه للإطار المتعدد الأطراف وهو ما أدى إلى خلق عبئ جديد وتحدي من نوع أخر للسياسة الفرنسية، هو معضلة إدارة مصالحها في إفريقيا ضمن متعدد الأطراف في مختلف صوره ومحاولة تجنب تضارب المواقف والمصالح بين الأطراف القوية في المنطقة.

4-4- **الخلاف الفرنسي- الأمريكي**.

أدت نهاية الحرب الباردة وغياب الإحساس بالخطر الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي، إلى تقوية الخلاف الفرنسي– الأمريكي بسبب الهيمنة الأمريكية والدور الريادي الذي أصبحت تتمتع به الولايات المتحدة وتهميشها لمختلف القوى الأخرى بمـــا فيهـــا فرنسا التي ظهر تراجعها في أوروبا وفي إفريقيا وشمل مختلف الميادين.

4-1-4- تطور العلاقات الفرنسية- الأمريكية.

إن العلاقات الفرنسية - الأمريكية، التي توصف بالتحالف الصعب "Alliance difficile" تجد بدايتها في تاريخ تأسيس الدولة الأمريكية ومشاركة الجيش الفرنسي إلى جانب الجيش الأمريكي في النضال ضد بريطانيا في سنة 1771، لتتحول هذه العلاقات فيما بعد إلى أكثر العلاقات الأوروبية- الأمريكية توتراً ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك على ضوء التصورات الفرنسية لمكانتها ولتنظيم العلاقات الدولية وموقفها من النظام ثنائي القطبية، مقابل السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم وعرقلة الجهود الفرنسية نحو دور يتماشى وتاريخها. وقد اتضح الخلاف بين الدولتين بعد تولي "ديغول" السلطة وإصراره على إعادة الدور التاريخي لفرنسا وشكل هذا التوجه المسار الذي هيمن على صناع القرار في فرنسا.[1]

تعود بداية الخلاف أو الكراهية لأمريكا "l'antiaméricanisme" كما يسميها البعض، إلى الجمهورية الرابعة والموقف الأمريكي تجاه الوضع الفرنسي الذي ظل سلبياً من مختلف الأزمات التي واجهت الحكومة الفرنسية مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد أصرت أمريكا على ربط مساعدتها لفرنسا بتغيير الأوضاع السياسية فيها، (محاربة الأحزاب الشيوعية). وبعد انسحاب الحزب الشيوعي الفرنسي من الحكومة في عام 1947 والإعلان عن تشكيل حكومة جديدة، أصدر "جون كوبلى"، رئيس البنك الدولي قراراً ينص على منح فرنسا قرضا ضخماً، كما وافق الكونغرس الأمريكي على قانون المعونة المؤقتة الذي حصلت بموجبه فرنسا على 300 مليون دولار كمساعدة طارئة للاقتصاد الفرنسي وأمضت الدولتان معاهدة في 25 جانفي 1947، تنظم حصول فرنسا على المساعدات الاقتصادية الأمريكية.[2]

---

[1] سعاد محمد محمود حسن. مرجع سبق ذكره. ص121.

[2] المرجع نفسه. ص122-123-124.

كما كانت قضية ألمانيا جبهة أخرى للصراع بين الدواتين.ففي ظل ظروف الحرب الباردة عمدت الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من ألمانيا وقامت إلى جانب بريطانيا، برفع سقف إنتاج الحديد في منطقة الرور، مخالفة بذلك ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بوتسدام سنة 1946، وهنا بدأ الصدام بين الإدارة الأمريكية وحكومة الجمهورية الرابعة، هذه الأخيرة كانت تطالب بعدم إقامة إدارة سياسية موحدة لألمانيا، فضلاً عن إدارة مناطق الاحتلال بشكل منفصل مع تدويل منطقة الرور واحتلال منطقة الراين بشكل دائم، على أن تصبح دولة مستقلة في المستقبل. إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا اعترضتا على هذا الطرح، لأن تدويل منطقة الرور من شأنه أن يؤدي لمشاركة الإتحاد السوفياتي في إدارة المنطقة، كما أن فصل الراين سيزيد تقسيم ألمانيا وهو ما يخالف طموحاتها.[1] وقد أصرت أمريكا على إعادة إعمار الاقتصاد الألماني، حيث أعلن "جورج كينان" بأنه على فرنسا أن تختار بين زيادة مستويات الإنتاج الألماني وبين عدم وجود دعم مالي أمريكي لأوروبا.[2] كما تطور الصراع بين الطرفين بسبب الموقف الأمريكي من حرب السويس 1956 ورفض الولايات الأمريكية مساعدة فرنسا في تنفيذ برنامجها النووي.[3]

وشكل وصول "ديغول" إلى السلطة نقطة هامة في مسار تطور العلاقات الصراعية بين الدولتين بسبب الإستراتيجية التي أفصح عنها، حتى قبل عودته إلى السلطة. حيث جاء في تصريحه لأفريل 1952. "أنني كمواطن فرنسي، أرى أنه من الضروري أن أذكر الشعب الفرنسي بأن أمته يجب أن تظل قوية ومستقلة حتى

---

(1) تامر إبراهيم كامل عبده هاشم. **ظاهرة القوى العظمى في النظم الدولية المختلفة. بريطانيا والولايات المتحدة كحالة دراسة.** (رسالة ماجستير غير منشورة). حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال (قسم العلوم السياسية). 2005. ص98.

(2) المرجع نفسه. ص98.

(3) سعاد محمد محمود حسن.مرجع سبق ذكره. ص124-125.

عن حلفائها وأن الشعب الفرنسي، إذا فقد حبه للاستقلال. فإن فرنسا لن تصبح شريكاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية[1]. ولهذا فإن إستراتجية "ديغول" تمحورت حول إعادة الدور الريادي الفرنسي كما يؤكده قوله:

"Nous avons tellement pris l'habitude d'être un grand peuple et une grande puissance que le sentiment de notre actuel abaissement mène beaucoup de français au scepticisme sinon au désespoir. Voila le mal qu'il faut guérir. .[2]

وباشر "ديغول" جهوده في إطار هذا التصور، بتأكيد استقلال فرنسا عن الهيمنة الأمريكية من خلال سياسة التوازن على المستوى الدولي والمستوى الأوروبي وبناء قوة الضرب الفرنسية. وبعد رحيل "ديغول" ورغم بعض الفترات التي ظهر فيها تقارب الدولتين، إلا أن الصراع لم يتغير وإن اتخذ شكلاً أخر. وبعد نهاية الحرب الباردة والتقارب الذي ظهر في حرب الخليج الثانية، وجدت فرنسا نفسها من جديد وأكثر من فترة الحرب الباردة في مواجهة الهيمنة والأمركة.ولعل ما يلخص طبيعة هذه المرحلة ما جاء في تصريح الرئيس "فرانسوامتيران": "نحن في حرب ضد أمريكا، نعم حرب مستمرة.حرب حيوية. حرب اقتصادية، حرب بدون موت......نعم إنهم أكثر شدة (très durs) الأمريكيون، إنهم (Voraces) شرهون، إنهم يريدون سلطة على العالم بدون اقتسام...... لقد رأيتموهم، بعد حرب الخليج أرادوا التحكم في كل شيء (مراقبة) في هذه المنطقة من العالم..... لم يتركوا شيئاً لحلفائهم [.....]. يجب أن نتذكر كل ما فعلوه منذ ثلاثين سنة ضد لاكونكورد.... دعايتهم....تلاعبانهم. أوهامهم...." [3].

---

[1] المرجع نفسه. ص127.

[2] Thierry Wolton. Op-cit.P169.

[3] Charles Gogan.Op-cit.Pp54-55.

ويجد هذا الصراع أسبابه كما عبر عنها الرئيس الفرنسي، في اختلاف مصالح الدولتين وتراجع المكانة الدولية لفرنسا وتقلص هامش مناورتها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والوحدة الألمانية. وكرست فترة "جاك شيراك" والتي تزامنت مع الهيمنة الأمريكية، العديد من نقاط الصراع ومن أهمها استئناف فرنسا لتجاربها النووية في جنوب المحيط الهادي على الرغم من القسم الذي أدلى به الرئيس "ميتران" في 1994، والذي أكد فيه أنه لن يعود هو أو من سيأتي من بعده بإجراء أية تجارب نووية. ويرى المحللون أن "شيراك" أراد من خلال ذلك خلق نوع من التوازن ما بين قوة ألمانيا الاقتصادية الضاربة وقوة فرنسا العسكرية وخاصة النووية. وعلى المستوى الدولي، فإن هدف "شيراك" تمحور حول إجبار القوى الفاعلة وخصوصاً الولايات المتحدة،على ضرورة التنسيق مع فرنسا في جميع المسائل بما فيها ضمان دور فاعل ومن الدرجة الأولى في النظام الدولي.[1]

4-4-2- أسباب الخلاف الفرنسي - الأمريكي.

يشير "فيليب روجي" في كتابه العدو الأمريكي، أن أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا تعود إلى وجود نزعة فرنسية ذات جذور تاريخية لمعاداة الولايات المتحدة لا مثيل لها في العالم، ربما إلا في المكسيك حيث تكونت في هذه الأخيرة لأسباب محدودة تتمثل في الحملات المتكررة الأمريكية على الأراضي المكسيكية. والواقع أن ما يستنتج من استطلاعات الرأي التي تمت في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية وخلافا للكثير من الأفكار المسبقة، فان الشباب أكثر عداء لأمريكا من الكبار وأن حملة الشهادات أكثر عداء من الذين لا يحملونها وأن أصحاب الدخل العالي أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة.[2]

---

[1] محمد مفلح فلاح الحسامي. **سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. 1990-1999.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية (قسم الدراسات السياسية والقومية). القاهرة. 2004. ص84-85.

[2] جورج ثروت فهمي. مرجع سبق ذكره. ص16-17.

إلا أن هذه الاختلافات الفئوية أخذت تميل إلى التقلص خلال العشرين سنة الماضية، حيث يبدو أن نزعة معاداة الولايات المتحدة قد استقرت في الثقافة المشتركة بين الفرنسيين منذ نهاية القرن 19 لتترسخ فيما بعد كسمة من سمات الهوية الثقافية القومية وتستقل أكثر فأكثر عن التراتبية الاجتماعية مثلما هي مستقلة عن طوارئ الظروف الدولية.ويرى البعض الأخر، أن النزعة الفرنسية المعادية للولايات المتحدة ليست نزعة قصيرة المدى، بل هي على العكس، راسخة في التاريخ، ضعيفة الارتباط بالظروف التي حكمت العلاقات بين الدولتين، بحيث أن محاولة إدراك هذه الظاهرة من خلال التحولات الظرفية تبدو غير دقيقة. فالنزعة المذكورة لا تؤرخ بحرب الفيتنام ولا بالحروب الباردة ولا حتى سنوات الثلاثينات. فقد اجتمعت كل العوامل المذكورة المكونة لهذه النزعة منذ القرن 19. وفي وقت الانقسامات الصارخة داخل المجتمع الفرنسي، كانت نزعة العداء الأمريكي محل إجماع بين أطياف المجتمع الفرنسي يمينه ويساره، دعاة الوطنية ودعاة العالمية، وعلى حد تعبير أحد المحليين الفرنسيين: "إذا كان من المعروف أن تمثال الحرية،قد أنجز قبل تجهيز قاعدته بزمن طويل، فإن نصب العدو الأمريكي الذي أقامه الفرنسيون، ما زال غير مكتمل. كل جيل يساهم فيه ويثبته.أما قاعدته فهي قديمة تعود أسسها إلى العداء ما بين عصر التنوير والعالم الجديد".[1]

ويرى "شارل كوكان"، بأن أهداف فرنسا باستعادة دورها كقوة عظمى، اصطدمت ببروز الولايات المتحدة كدولة عظمى في بداية القرن العشرين.كما أن العداء الأمريكي هو أيضاً نتيجة قرنيين من المنافسة بين فرنسا والقوى الأنجلوسكسونية ووضعية التابع التي وجدت فيها فرنسا في داخل الحلف الأطلنطي. وقد لخص ملف جريدة العالم الفرنسية في مقال " l'Amérique mal Aimée " أسباب هذا الصراع في رغبة الدولتين للعب دور عالمي.[2]

---

[1] المرجع نفسه. ص16-17.

[2] Charles Gogan .Op-cit.Pp55-56.

وبالنسبة "لــثيري وولتن" Thierry Wolton "فإن إرادة واشنطن في فرض قيم مناهضة للاستعمار، الثقل المتنامي للإمبراطورية الأمريكية على الساحة الدولية، ثقافة الجماهير (culture de masse) التي مصدرها هوليود والتي بدأت تضمن الهيمنة الأمريكية،كل هذه الأسباب كانت كفيلة (جيدة) بتغذية الكراهية لأمريكا في كل طبقات المجتمع الفرنسي وفي كامل الخيال السياسي ومنذ تلك الفترة لم يتغير شيء.[1]

ويتكلم" ستانلي هوفمان" عن العداء للدولة الأمريكية "l'antiaméricanisme d 'Etat"، الناتج حسب، "Pierre Melandri" و" Justin Vaisse " عن دفاع أمريكا عن مصالحها بمختلف الوسائل التي تمنحها أياها مكانتها المهيمنة. هذا السلوك هو الذي أثار حذر طبيعي وغريزي وشكل إرادة قوة مضادة volanté de " contre pouvoir"، لأنه يعتبر في نظري الأخر (فرنسا)، نتاج مؤامرة تمت بلورتها انطلاقا من واشنطن وتهدف إلى الهيمنة العالمية. ومنه فإن، مصدر الكراهية الفرنسية للدولة الأمريكية l'antiaméricanisme d'Etat مرجعه بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في بداية القرن العشرين و تهميشها للدور الفرنسي، مقارنة للعلاقة المميزة التي تربط أمريكا ببريطانيا.[2] وبهذا فليس من هاجس يزعزع السياسة الخارجية الفرنسية ويعيق الدور الفرنسي أكثر من أن القرن الواحد والعشرين سيكون أمريكياً.

وتؤكد "Catherine Durindin" كاترين دوراندا "بأن القابلية الفرنسية في مواجهة الحليف الأمريكي، ليس نتاج الفارق في القوة فحسب، لان هذا المعيار لم يكن مستخدما خلال سنة 1919 في قياس القوة ومن ثم فعقدة الخلاف ليست هنا. ان الشعور الفرنسي تجاه أمريكا يجد مصادره في اليقين الذي تمتلكه فرنسا في معرفة التاريخ وفي رفض المزاعم الخاطئة للقيم الموجودة في الرأسمالية الفورية

---

(1) Thierry Wolton .Op-cit .P221.
(2) Charles Gogan. O p.cit.P55.

للمشروع الأمريكي ultra-atlantique.[1] وتلخص "كترين" عوامل التباعد بين فرنسا وأمريكا في:[2]

- الطموح الفرنسي الذي قاد السلوك الديغولي، وهذا الطموح لم يكن مؤسس كما أنه لم يكن مقبولاً من قبل الولايات المتحدة.
- تهميش فرنسا من قبل أمريكا في وضع قواعد النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والهيمنة المستمرة لأمريكا على السياسة الدولية.

ولمحاربة هذه الوضعية، فإن الخطاب الفرنسي المعارض قام، كما لخصه بيارموروي لورانت " Pierre Mauroy Laurent"، خلال تدخله أمام الجمعية العامة في 27 أوت 1990: "إن سلوكنا يمكن فهمه بالمحدد الوحيد وهو احترام القانون الدولي في مبادئه الأكثر ثباتا:ضمان الحدود وحق الأفراد والخصوصية الفرنسية وواجب التضامن مع المجتمع الدولي ورفض توظيف واشنطن للقانون الدولي والمطالبة بتوازن دولي".[3]

واختصارا، فإن المعارضة الفرنسية للدور الأمريكي، تقوم على المطالبة بنظام دولي متعدد الأطراف وتعبئة الرأي العام الدولي ضد الممارسات الأمريكية الانفرادية وكل هذه المحاولات، تصب في اتجاه واحد وهو النزعة الاستقلالية وهاجس الدور الفرنسي الذي يخيم على سلوك صناع القرار وأصبح يشكل معضلة السياسة الخارجية الفرنسية ولا سيما في ظل التحولات الدولية الراهنة والتي تتميز بتراجع دور السيادة والتوجه أكثر نحو التعددية في مختلف أشكالها، للتغلب على مختلف المشاكل ونزوح القوى الدولية إلى تكثيف شبكات الاعتماد المتبادل والتكامل.

---

(1) Catherine Durandin.**La France contre l'Amérique**. Paris: Presses Universitaires de France.1994.Pp191-192.
(2) Ibid. Pp.192-193.
(3) Ibid. Pp.192-193.

4-4-3- انعكاسات الخلاف الفرنسي- الامريكي على الدور الفرنسي.

تظهر انعكاسات الخلاف مع الولايات المتحدة في تهميش الدور الفرنسي وعزل فرنسا على عدة مستويات ولعل أبرزها، موقفها من المطلب الفرنسي فيما يخص القيادة الجنوبية للحلف الأطلنطي ومسالة توسيعه إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وإبعاد فرنسا من أهم القضايا والترتيبات لما بعد الحرب الباردة وتوسع الهيمنة الأمريكية إلى مناطق النفوذ الفرنسية في إفريقيا الفرانكفونية.

أما فيما يتعلق بالحلف الأطلنطي، فإن الصراع بدأ في سنوات الستينيات خاصة بعد انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية في سنة 1966، رغبة منها في تحقيق استقلالها بعيداً عن الضغوطات الأمريكية ووضع حد للهيمنة الأمريكية على الحلف ومطالبة فرنسا برئاسة أوروبية للقيادة الجنوبية، التي تحتكرها أمريكا لضمان تسلسل قيادي أمريكي غير منقطع ابتداء من الرئيس الأمريكي إلى قيادة الحلف في واشنطن. ثم إلى قيادة أوروبا وصولاً إلى نابولي في إيطاليا، حيث قيادة الأسطول السادس ضمن القيادة الجنوبية.[1]

وتحت ضغوطات المعطيات الدولية الجديدة، عرف الموقف الفرنسي تحولاً بعد ان أعلنت فرنسا نيتها في العودة إلى الحلف في 1995. وابتداء من 1996 دخل الرئيس الفرنسي وحكومة "الآن جوبي "Alain Juppé" في مفاوضات بشأن إعادة هيكلة الحلف وتسوية العلاقات الفرنسية الأطلنطية حيث استحوذت قضية القيادة الجنوبية على الاهتمام الفرنسي،[2] خوفا من الإقصاء في الشؤون الإقليمية والدولية، وهو وضع لا يتلاءم مع الهدف الفرنسي. وكان هذا التحول في سياسة فرنسا تجاه الحلف مدفوعا بعاملين أساسين وهما:[3]

---

(1) نزار إسماعيل الحيالى. **دور الحلف الأطلنطي بعد انتهاء الحرب الباردة**. أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.الطبعة الأولى. 2003. ص63.

(2) Marie Christine Kessler et Frédéric. Charillon. "Un " rang " à réinventer.". Op-cit.P119.

(3) Charles Gogan. Op-cit. P197.

- تحقيق استقلال أوروبا الأمني وتحقيق هدف ستريخت في هذا المجال، وهذا يفرض عليها التقارب لإقناع شركائها الأوروبيين الأساسين (بريطانيا)، بدعم المبادرات التي تتخذها في اتجاه بلورة هوية أمنية أوروبية وخلق دفاع أوروبي، الذي يؤدي بدوره إلى ضمان استقلال أوروبا عن أمريكا في إدارة الأزمات ويسمح في نفس الوقت بالاستفادة من إمكانيات الحلف.
- المشاركة في ترتيبات الحلف الجديدة وضمان دور فعال في قضية توسيعه، حيث تمثل هذه القضية التحدي الأكبر لفرنسا، كونها تتخوف من تقوية مكانة ألمانيا على حساب فرنسا في ظل سعي ألمانيا،منذ الوحدة إلى تقوية علاقاتها الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة والاندماج الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي وتقوية علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية. [1]
- إن عودة فرنسا إلى الحلف، من شأنه أن يدعم المكانة الفرنسية ويسمح لها بتقوية تعاونها البحري مع كل من إيطاليا وإسبانيا لمكافحة مشاكل الهجرة والإرهاب في شمال إفريقيا.

إلا أن الجهود التي بذلها الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، في الحصول على قيادة جنوبية لم تغير من الموقف الأمريكي. ففي رده على الطلب الفرنسي أكد الرئيس الأمريكي "بل كلينتون" بقوله. "جاك يجب أن أكون صريحاً.... رغم أنني اتفق معكم بشكل عام حول فكرة تقاسم القيادة على المستوى الإقليمي والفرعي، إلا أنني لا أستطيع أن أقبل أن يطبق هذا المبدأ على القيادة الجنوبية. فحجم التزام القوات الأمريكية ودورنا كعامل استقرار لتواجدنا في المنطقة وحاجة ضمان الدعم الشعبي والسياسي هنا في الولايات المتحدة من أجل مواصلة مساهمتنا العسكرية في

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي. مرجع سبق ذكره. ص65.

الحلف، كل هذا يفرض الإبقاء على قيادة أمريكية على رأس القيادة الجنوبية." وقد ختم قوله بطمأنة الرئيس الفرنسي "بأنه بعد تطبيق اتفاق برلين، ستكون هناك بعض الترتيبات الممكنة لتقوية الشراكة الاورو- أطلسية، التي يتمناها الطرفان". وفي خطابه في شيكاغو صرح "كلينتون": "أن الولايات المتحدة سوف تواصل دور القائد للحلف ولا سيما في منطقة الجنوب.[1] ومن جهة صرح الجنرال " Michael short "، قائد القوات الجوية المشتركة للحلف في حرب كوسوفو: "إن الدولة التي ساهمت بـــ8% من مجموع الجهود الحربية (الجوية) في البلقان ليست في وضعية تسمح لها بفرض تعليماتها على الطيارين الأمريكيين الذين تحملوا 70% من الأعباء". وهي إشارة واضحة لفرنسا.[2]

وتم في الأخير، فرض السيطرة الأمريكية حتى فيما يتعلق بالهوية الأمنية الأوروبية، حيث أصرت أمريكا على تحقيقها ضمن إطار الحلف الأطلنطي وذلك لكي يظل الدفاع الأوروبي رهينة الإرادة الأمريكية. وقد أثبت ذلك ضعف وسائل الضغط الفرنسية على أمريكا وفشل فرنسا في تعبئة الشركاء الأوروبيين وراء مطالبها. إذ يشير المراقبون، بأن ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا قد وافقت ضمنياً على المطالب الفرنسية ولكنها في النهاية لم تكن في نيتها تعميق الخلاف مع الطرفين وسقط الشرط الفرنسي الذي وضعته فرنسا لعودتها الكاملة للحلف، الذي أرادت أن تعيد هيكلته بناء على تصوراتها.

إلا ان أهم النتائج السلبية لسياسة الهيمنة الأمريكية، تكمن في إصرار واشنطن على عزل فرنسا وتهميشها أو السماح لها بأدوار ثانوية. ويبرز هذه التوجه في فرض الإرادة الأمريكية خلال انتخاب الأمين العام كوفي عنان، المرشح الأمريكي بدلاً من المرشح الفرنسي، بطرس غالي، إلى جانب رفض واشنطن إرسال قوات متعددة الجنسية إلى الزائيري سابقاً (الكونغو الديمقراطية حالياً) والتي

---

(1) Charles Gogan.O p-cit.Pp 207-208.
(2) Ibid..P214.

طالبت بهـــا فرنســـا في ديسمبر1966، إلى جانب الهيمنة على المؤسسات الدولية.[1]

كما أن سياسات الحصار والعقوبات وإستلاء أمريكا على أهم مناطق النفوذ على المستوى العالمي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وبالذات في العراق، أدت إلى الإضرار بالمصالح الفرنسية النفطية. فقد وقعت النتائج السلبية على مصالح الشركات الفرنسية في العراق وقد صرح "روبرت ايبال" Robert Ebel"، رئيس مركز الدراسات الدولية لواشنطن بأنه "من غير المنطقي ان نعطيكم نصيبا من الكعكة التي لم تساهموا في تحضيرها" وتمثلت هذه الانعكاسات أولا في القضاء على الامتيازات والعقود التي كانت الشركات الفرنسية استفادت منها في عهد الرئيس "صدام حسين" وثانيا حرمان هذه الشركات، من الاستفادة من إعادة اعمار العراق والاستثمارات البترولية. فقد أدت الحرب إلى تحطيم المراكز الهاتفية التي ساهمت الشركة الفرنسية "الكاتيل" في إقامتها، مما أفقدها عقدا كانت أمضته مع حكومة "صدام حسين" بمقدار 85 مليون دولار، لتستحوذ فيما بعد الشركة الأمريكية (CDMA) على سوق الهواتف في العراق[2].

كما كانت الشركة البترولية توتال أحد أهم ضحايا الحصار والحرب الأمريكية على العراق. فقد أدت سياسة الحصار إلى تعطيل الاستثمارات الضخمة لمجموعة (توتال فينا إلفا) التي حصلت عليها بموجب العقد الذي وقعته الشركة قبل عشر سنوات بالأحرف الأولى ويتضمن تقاسم الإنتاج في حقلي "مجنون" و"بن عمر". يحوي الحقل الأول الواقع على الحدود مع إيران، ما يقرب من 30 مليار برميل من احتياطات النفط العراقي وكان من المتوقع أن يرفع من الطاقة الإنتاجية

---

(1) Marie Claude Kissler et Frédéric Charillon. Un "rang a réinventé". Op-cit.P112.

(2) Eric Denécé.Claude Revel."Réalités de la rivalité économique franco-américaine au Moyen-Orient".**Les Cahiers de l'Orient** N83.2006.P17.

للشركة- والتي تبلغ نحو 4،1 مليون برميل يومياً،- بمقدار الربع في المتوسط، بل يشير البعض إلى أن هذا الحقل وحده يوازي احتياجات فرنسا الاستهلاكية لمدة قد تصل إلى 30 سنة. أما الحقل الثاني، فيحوي على احتياطات بنحو ستة مليار برميل. وكانت توتال فينا إلف تلقت ضمانات من السلطات العراقية بأنها ستحصل على امتياز تطوير هذا الحقل، الذي كان يتوقع أن ينتج ما لا يقل عن 440 برميل يومياً وقد يصل إلى 500 ألف برميل وتبلغ التكلفة المتوقعة للتطوير 3.4 مليار دولار.[1]

كما أن التبادل التجاري الفرنسي مع العراق والذي بلغ أوجه خلال فترة السبعينات والثمانينات، أصيب بالشلل التام بعد فرض الحظر الاقتصادي الشامل على العراق خلال التسعينيات. وقد عاودت الشركات الفرنسية العودة التدريجية للعراق بعد الرفع التدريجي للعقوبات على العراق ومنها: "شركة الكاتل للاتصالات"، شركة أس.دي.أم. للمعدات الكهربائية، "شركتي السيارات "بيجو ورينو" إلى جانب شركات الصناعات الغذائية.[2]

إلا أن الحرب أدت إلى الإنفراد الأمريكي بالنفط العراقي وبإعادة بناء العراق،حيث عملت وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية بتوزيع خمس عقود على خمس شركات أمريكية. وزعت عقدين على شركة " أنترنشيونال ريسورسز فروب (اى إس جى)، وشركة ستيفدورنغ سيرفيسز أوف أمريكا" (إس إس إيه). وقد بلغت قيمة الشركة الأولى (أي أس جى) 7.1 مليون دولار،خصص للإمداد والنقل. أما عقد "إس إس إيه" فقد بلغ 4.8 مليون دولار خصص لتصليح ميناء أم القصر وإدارة الميناء الواقع في الجنوب. أما العقود الثلاثة الأخرى، فقد

---

[1] خليل العناني. الاقتصاد يقود المحور الفرنسي الألماني الروسي ناحية بغداد.

http://www.aljazeera.net تاريخ زيارة الموقع 11-3-2008.

[2] المرجع نفسه.

كانت من نصيب كل من "بارسونز قروب"، و"لويس بيرغرغروب" "وكيلو براون" أندكو (كي بى أر) والشركة الأخيرة تابعة لمجموعة الطاقة "هاليبرتون" التي رأس مجلس إدارتها نائب الرئيس "ديك تشيني" منذ سنة 1995 إلى غاية انتخابية نائب الرئيس نهاية سنة 2000، أكبر عقد استثماري يمنح لهذه الشركة دون استدراج للقروض. وعلى الرغم من إنفراد هذه الشركات الأمريكية بحصة الأسد، إلا أن وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، والتي رسدت ميزانية قدرها 900 مليون دولار لإعادة اعمار العراق أكدت أن الشركات الأجنبية لن تستثنى من عقود إعادة الاعمار. وأكد مدير الوكالة "أتيرو ناتسيوس" أن عقود إعادة اعمار العراق بعد الحرب، تبلغ 1.9 مليون دولار تذهب على نحو قانوني إلى الشركات الأمريكية، لكن نصف العقود سيكون بإمكان الشركات الغير الأمريكية التقدم إليها متعاقدة من الباطن من خلال شركات أمريكية.[1]

وكانت التخوفات الفرنسية واضحة من الإنفراد الأمريكي، حيث أكد وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيليان"، بأن فرنسا يجب أن تكون في قلب إعادة إعمار العراق وإدارته بعد الحرب، وذلك خوفا على مصالحها. فالشركات الفرنسية الكبرى مثل "زينو" "بيجو" وسان غوبان وتوتال فينا ألف، كانت تتحسس من موقف فرنسا. ولمواجهة احتمالات الإبعاد، أوكلت وزارة الخارجية وجمعية أصحاب العمل الفرنسي إلى لجنة مكونة من عشرة أعضاء لفحص "كيفية عودة الشركات الفرنسية إلى بغداد"[2] وقد نالت المجموعة النفطية الفرنسية "توتال" عقد شراء مليوني برميل من النفط العراقي في أول استدراج لبيع نفط عراقي خام. ويرى تجمع المؤسسات

---

(1) قلق أوروبي من التفرد الأمريكي بإعادة بناء العراق بعد **الحرب** **http://www.almustaqbal.com. تاريخ زيارة الموقع 5-7-2007.**

(2) المرجع نفسه.

الفرنسية أن العقود الرئيسية لإعادة إعمار العراق حصلت عليها شركات أمريكية، التي تستطع بدورها إبرام عقود من الباطن لحساب شركات أخرى.[1]

وبهذا فان، الاحتلال الأمريكي للعراق ضاعف من تهميش الدور الفرنسي السياسي والاقتصادي. فللمرة الثانية، تجد فرنسا نفسها خارج اللعبة السياسية التي رسمتها واشنطن في منطقة الشرق الأوسط. إذ على الرغم من مشاركتها في حرب الخليج الثانية، إلا أنها أبعدت من عملية السلام كما استولت أمريكا على أكثر من 90% من عقود إعادة إعمار الكويت.

وفي إيران تخشى فرنسا من نفس المصير،لذلك، فإنها من بين أهم دول الإتحاد الأوروبي التي دعت إلى الحوار النقدي مع إيران ودعمها لمختلف الجهود في سبيل إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن، لسد الطريق أمام أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران والمحافظة على مصالحها. فرغم الحظر الاقتصادي الأمريكي على إيران، أبرمت شركة توتال الفرنسية اتفاقا في 1995 يتعلق بآبار البترول والغاز الإيراني بقيمة إجمالية تقدر بـــ 600 مليون دولار، رافضة بذلك الحظر التجاري الأمريكي. وقد شمل هذا الرفض قانون داماتو أيضاً. وقد عبر الرئيس الفرنسي عن ذلك بقوله "أن الحظر الأمريكي أمر مرفوض وذلك لكونه قراراً أمريكيا مفروضا على أوضاع خارج الحدود الأمريكية مما يتنافى مع القوانين الدولية"(*). كما أبرمت إيران اتفاقية سنة 1996، بين كل من فرنسا

---

(1) تفاؤل فرنسي بفرص لاستثمار في العراق. **http://www.aljazeera.net**. تاريخ زيارة الموقع -3-6-2006.

(*) قانون Hulms-Burton (والذي تبنته الولايات المتحدة في مارس 1996 يسمح لكل شركة أو مواطن أمريكي أن يتقدم بشكوة إلى المحاكم ضد كل مؤسسة تتواجد على التراب الأمريكي وتمارس نشاطاً تجارياً مع كوبا. وقد رفضه الإتحاد الأوروبي وفرنسا).

أما قانون داماتو dAMADO والذي أمضاه كلينتون فانه يتضمن فرض عقوبات مالية على الشركات البترولية الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في السنة في ليبيا أو في إيران.

وروسيا وماليزيا للاستثمار في مجال البترول. وتعتبر فرنسا من أكبر المستثمرين في إيران بفضل العقد الذي حصلت عليه شركة توتال بقيمة مليار دولار في مجال الطاقة، إلى جانب أكثر من أربعين شركة فرنسية تستثمر في مجالات مختلفة.[1][*]

ومن ثم فان، المحرك الأساسي للسلوك الفرنسي سواء في العراق او في ايران انما هو المصالح النفطية والتجارية، ولهذا هناك تيار من المفكرين الفرنسيين، الذين يعارضون الكراهية الفرنسية لأمريكا ويعتبرون أن هذه القضية هي التي همشت فرنسا من قضايا السياسة الدولية وأبعدتها عن لعب دور محوري على المستوى الدولي.

ويرى "برينو Bruno"، بأنه إذا كان "الشريك التجاري لفرنسا هو ألمانيا، فإن الشريك الاقتصادي لأوروبا هو الولايات المتحدة. فهي أول مستثمر داخل الإتحاد الأوروبي وشريك تجاري إستراتيجي. "إن أمريكا وبعيداً عن الاختيارات الأخرى، تشكل شريكاً أساسياً لاقتصادنا، وهذا كان يمكن أن يكون كافياً لفهم ما هي مصالح فرنسا وما هي الحدود التي يجب عليها أن تتضمنها دبلوماسيتها. ثم إن فرنسا إذا

وهناك قانون أخر قانون تجارى قديم يعود إلى سنة 1974.وملحقه La clause super 301 والذي يسمح بصفة أحادية الطرف الأمريكي عن طريق قرار رئاسي، بفرض حقوق جمركية تصل إلى 100% على المنتجات التي تصدرها دولة أجنبية..

[1] علاء مطر. إطلالة على العلاقات الإيرانية في ضوء تصريحات كوشنر النارية. http://www.qudsnet.com **تاريخ زيارة الموقع** 19-9-2007.

[*] يمثل النفط الخام نسبة 97% من الواردات الفرنسية من إيران، في حين تمثل المنتجات النفطية المكررة المرتبة الثالثة في سلم الصادرات الفرنسية (180 مليون أورو في عام 2006) لإيران، وتوتال التي تنتج 20 ألف برميل في اليوم مرشحة لتطوير مصنع لضخ الغاز الطبيعي في جنوب فارس بالخليج، كما أن صناعة السيارات تحتل المركز الأول في مجال التصدير (657 مليون أورو في 2006 أى 43% من الصادرات الإجمالية مقابل 84% في سنة 2005. وقد استقطبت إيران لوحدها 3/1 المبيعات الفرنسية في قطاع السيارات بمنطقة الشرق الأوسط في سنة 2006.

كانت تتخوف من نظام أحادي القطب، باعتباره يؤدي إلى تقهقرها وفقدانها لتأثيرها على العالم، فإن الدبلوماسية الفرنسية الحالية تساهم في تقوية هذا المسار الذي هي بصدد محاربته." [1] ويعيب Bruno على السياسة الفرنسية خطأين وهما:

- الخطأء الاول ويتمثل في نقص التوقع فيما يتعلق بمواقف فرنسا وردود أفعالها تجاه القوة العظمى الأمريكية. وتجد هذه المسألة تعبيرها في كون بلورة السياسة الخارجية – في مواجهة هذه الوضعية- محكومة بحسابات واعتبارات السياسة الداخلية.
- أما الخطأ الثاني فهو التصور الخاطئ للحقائق العالمية وهو الأكثر خطورة، لأنه يترك الاعتقاد بأن الذين يرأسون الأمة يعانون من نقص مزمن في الفطنة، "clairvoyance chronique" وعدم القدرة الكاملة لفهم حقائق العالم الجوهرية، التي تحيط بهم.وبناء عليه، فإن الدبلوماسية الفرنسية بعيدة (متحررة)، عن كل أشكال الواقعية السياسية realpolitik ولذلك يجب دفع الثمن. إن السياسة الفرنسية ليست واقعية حيث أن العالم يتطور في إطار جيو- سياسي يتميز بأنه مصبوغ بميزة الأحادية. فالدفاع عن التعددية ضروري، ولكن يجب إمعان النظر في الحقائق كما هي، فالواقعية السياسية ليست خطأ، بل بالعكس فإنها ضمان للمستقبل وتشجع مصالح الذي يمارسها.[2]

وهو هنا يدعو صراحة فرنسا إلى مساندة أمريكا في سياستها ومشاركتها لتحقيق المصالح الفرنسية، كما أنه في نفس الوقت يشيد بالسياسة الأمريكية، حيث يؤكد أنه إذا كانت فرنسا قد أخذت قائمة الدول الرافضة لأمريكا، فإنه يجب قياس وفهم محددات وحوافز الخصم (الأمريكي)، لأنه وحسب أهميته، فإن ردة فعله

---

[1] Bruno Munier. " La politique étrangère de la France: entre irréalisme et pragmatisme?". **Défense Nationale** . Mai- Juin. 2003. Pp79-80

[2] Ibid. Pp80-83.

ستكون شديدة..... وإذا كان من السهل رفض إدارة الولايات المتحدة في تشكيل العالم، فإنه يجب النظر إلى الأسباب الدافعة لذلك، ومنها أحداث 11 سبتمبر 2001، التي دفعتها إلى تبني سياسة تضمن الأمن الوطني عن طريق ردع مصادر الأمن. ويتخوف "برينو" من تأثير هذا الكره على العلاقات الأورو-أطلسية وعلى مستقبل تعدد الأطراف ويرى أنه من المحتمل أن ترفض أمريكا هذا المسار (الأطلنطية)، إذا اعتبرت أنه في غير صالحها وفي هذه الحالة، فإن النفوذ الفرنسي سوف يتراجع بتراجع دور الاتحاد الأوروبي.[1]

ومن جهة يحمل "ثيري ولتون" "Thierry Wolton"، السياسة الديغولية اللا مخرج الذي وصلت إليه البلاد والذي هي بصدد دفع الثمن للتخلص منه. حيث يرى أن سياسة العظمة التي قادها ديغول والتي اعتمدت على بناء أوروبا القوية وتقوية المحور الفرنسي الألماني وتطوير التعاون مع الاتحاد السوفياتي، إلى جانب قوة الضرب والانسحاب من الحلف الأطلنطي والانفتاح عن دول العالم الثالث والاعتراف بالصين ومعارضة الولايات المتحدة، هي سبب الوضع الذي توجد فيه فرنسا.[2] فالإفلاس الدبلوماسي والإستراتيجي لفرنسا في فترة التسعينيات، كان بسبب انهيار المبادئ والعقيدة الديغولية والتي أضيفت إليها أخطاء الأحكام السابقون،" ومنهم الرئيس فرنسوا ميتران الذي كان حبيس تصوراته الأيديولوجية. ويؤكد أن الوجود الأمريكي في أوروبا هو الذي يفسر- في جزء كبير- انهيار الاتحاد السوفياتي وليس الحياد أو سياسة التوازن التي تصورها "ديغول" والذين خلفوه. إن مكانة فرنسا لم تتوقف عن الانحدار، حتى وصلت إلى أن فقدت البحث عن مخرج وذلك بحجة مراقبة الدبلوماسية الأمريكية.[3] ويظهر عجز الدور الفرنسي في قضية لوكاربي مقارنة بالدور الأمريكي، الذي فرض شروطه على النظام الليبي في حين لم تحصل فرنسا على حقوق ضحاياها. فقد بدأ دورها يتراجع

---

(1) Ibid..Pp83-85.
(2) Thierry Wolton. Op-cit.P169.
(3) Ibid.. Pp174-175.

كما غابت في المناطق البازغة[1]. أما "باسكال بونيفاس،" فيؤكد بأن محافظة فرنسا على مكانتها يتوقف بصورة كبيرة على سلوكها الذي تتبناه في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. ولمواجهة هذه الأخيرة، فإن هناك طريق واحد طموح وممكن، وهو الواقعية، لأن لا فرنسا ولا حتى الاتحاد الأوروبي يمتلكان وسائل منافسة أمريكا[2].

وبالنسبة "لبرنار كوشنارBernard Kouchner"، فإن علاقة فرنسا بالقوى الكبرى تتوقف على علاقاتها بالولايات المتحدة ولهذا يدعو إلى تقوية علاقة الدوليين، من خلال عدم معارضة فرنسا للسياسة الأمريكية وتعاونها في معارضة ماأسماهم بالمجرمين في كل مكان، لأن التطورات الدولية تفرض على فرنسا أكثر من أي وقت، مضاعفة تعاونها،خاصة في مواجهة الصراع في الشرق الأوسط والتهديدات الإيرانية وكذلك هشاشة الوضع في إفريقيا، بالبحث عن سبل وأطر لتوجيه القوة الأمريكية نحو نظام أكثر عدلا وأكثر ضمانا في مواجهة حلفاء فرنسا "روسيا والصين[3]. بمعنى أخر مسايرة السياسة الأمريكية، تجاه العديد من القضايا التي تلقى معارضة من فرنسا.

ويظهر من خلال هذه الرؤى، أن التيار الرافض لمعادة أمريكا قويا في فرنسا. وينطلق من أن هذه المعارضة بدون فائدة، بل بالعكس، انعكست سلبا على المصالح الفرنسية لأن فرنسا لا تتوفر على الوسائل لإدارة هذا الصراع. فهي تحاول وضع حد للهيمنة الأمريكية بتقوية الاندماج الأوروبي، إلا أن أوروبا على المستوى السياسي والأمني لا تساير الهدف الفرنسي كما أن فرنسا لا يمكن لها أن

---

[1] Ibid. Pp195-197.196.

[2] Pascal Boniface.**La France est-t-elle encore une grande puissance ?**. Op-cit.Pp74-73-78.

[3] Bernard Kouchner. "Diplomatie française, une affaire intérieure, ". Politique Internationale. N: 112 été 2006.P316.

تعتمد على المحور الألماني – الفرنسي، الذي يتطلب الدعم والذي يظهر في نظر البعض على أنه محاولة من فرنسا للهيمنة على أوروبا[1].

ان سياسة التخلص من النفوذ الأمريكي خاصة في أوروبا والبحث عن التوازن ومحاولة إعلاء كلمة فرنسا واسترجاع مكانتها أدى إلى مضاعفة الخلاف مع الولايات المتحدة. ولعل أكثر الانعكاسات سلبا على المصالح الفرنسية، يظهر في عدم تركيز فرنسا على خلق وتطوير قنواتها الخاصة للتأثير على السياسة الأمريكية، لأحداث التوازن الذي تطمح إليه وهو ما جعل الطموحات الفرنسية في أغلبها خططا عجزت عن تحويلها إلى برامج عملية. فالاعتماد على الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، باعتبارها تكريسا لتعدد الأطراف لم يغير من الوضع شيئا حيث أن الجهود التي بذلتها فرنسا سواء في تدعيم عمليات حفظ الأمن أو الوفاء بالتزاماتها المالية لم يمنع أمريكا من تحويل هذه الهيئة إلى آلية لإضفاء الطابع الشرعي على سلوكاتها. ولعل التحرك الأمريكي – البريطاني – الأسباني – بشكل منفرد دون تكليف من مجلس الأمن، يكشف بوضوح الخلل الذي أصاب هذا الجهاز الدولي الذي يحتاج إلى إصلاحات عميقة في ظل تحوله إلى آلية لحماية المصالح الأمريكية وتغليبها أمنها على الأمن الجماعي والشرعية الدولية، ضاربة عرض الحائط بكل المواقف والآراء أمام العجز الفرنسي.

إن قدرة الدولة اليوم على التأثير ولعب دور فاعل تتوقف على المعرفة والتكنولوجيا والإستراتيجية الثقافية والاتصالات، كما تم توضيحه في الفصل الأول، ولكن أيضا وخاصة "إمكانية وقدرة اللعب في نسيج متعدد الأطراف والتكيف مع الهندسة الجديدة للعالم. وفي ظل هذه الظروف، فإنه يتعين على فرنسا، اكتشاف النقاط التي يمكن لها فيها مقاومة أمريكا بدون الدخول في صراع معها أو (الاصطدام مع الشركاء)، لأن التعددية تفرض احترام القواعد الآمرة وهي[2]:

---

[1] Jean Boissonnat. Op-cit. P140.

[2] Pascal Boniface. **La France est-t-elle encore une grande puissance ?**. Op-cit. Pp43-44.42

- عدم الدفع بالمزايا إلى النهاية. فمن غير المفيد إثارة نزعة الانتقام.
- عدم إهانة أو تهميش الشريك (فكل الأصوات مهمة).
- معرفة تقديم تنازلات والتي بدونها لا يمكن الحصول على أي ربح.
- تجنب الحصول على المصالح بالقوة أو فرض الحلول في ظل عدم امتلاك الوسائل، ومن جهة أخرى، فإن المشروع لا يكون مقبولا إلا إذا اتضح لكل الشركاء بأنه يمثل رؤيتهم.
- انتقاء الأهداف ذات الأولوية.
- اقتراح المشاريع التي تبدوا شرعية بالنسبة للدول الأخرى.

فمن غير الممكن، التفكير بمنطق العلاقات الثنائية. فليس هناك أية دولة تستطيع فرض حلولها حتى ولو كانت الولايات المتحدة، بل عليها الاعتماد على متطوعين يتم إقناعهم بإتباعها من أجل القيام بمهامها حتى الصعبة.وهذا لا يعني ضعف القوة ولكنه نتاج متعدد الأطراف le produit dérivé du multilatéralisme. وإذا كانت المصلحة الوطنية تستدعي اتخاذ قرارات لا تتلاءم مع المجتمع الدولي، فهنا يجب تفكيك عداء الأطراف الأخرى (désamorcer les hostilités) وهذا ما تفعله أمريكا[1]. وعليه يركز الخطاب السياسي الفرنسي في ظل المعطيات الدولية الجديدة على ضرورة المحافظة على مختلف الروابط التي تجمع فرنسا بالقوى العظمى (أمريكا) وذلك تحت هاجس مصداقية ومستقبل فرنسا.

إنما يمكن أن نخلص إليه من مناقشة بعض أوجه الخلاف الفرنسي– الأمريكي، هوأنه خلاف سببه تضارب مصالح الطرفين ومن ثم، فالخلاف لا يخص الأهداف التي تبدوا متطابقة وان اتخذت مسميات مختلفة. فكلا الدولتين تحاولان تحقيق مصالح حيوية تضمن لهما مكانة متفوقة في النظام الدولي الجديد،من خلال المشاركة في وضع أسس وقواعد أهم الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية في

---

[1] Bruno Munier. Op-cit.P77.

مختلف المناطق الإستراتجية. إلا أن اختلاف الوسائل بسبب اختلاف قدرات الدوليين ورفض أمريكا لدور فرنسي مستقل وفاعل هو الذي يطرح معضلة العلاقات الفرنسية – الأمريكية والذي يبرز في الرفض الفرنسي للهيمنة الأمريكية ودعوتها لنظام متعدد الأطراف والأقطاب. حيث يظهر هذا التوجه في التصور الفرنسي، باعتباره وسيلة وليس هدف. فرفضها الحرب على العراق و معارضتها للولايات المتحدة وإن اعتبرته باريس محاولة لضمان الشرعية الدولية وإشراك جميع الأطراف، فإننا نعتقد أن غرضه الحقيقي هو الإبقاء على مصالحها الاقتصادية مع النظام السابق أو ضمانها في حالة توجيه ضربة عسكرية تحت إدارة الأمم المتحدة وهو ما يؤكده سلوكها مع الحكومة العراقية "الأمريكية" لما بعد الحرب. إن فرنسا عارضت الحرب ولكنها اعترفت بنتائجها وتعاملت مع الحكومة التي نصبتها الولايات المتحدة.

ان فرنسا كانت من بين الدول الأولى التي أعادت مهمتها الدبلوماسية في العراق في 29 في أفريل2003 وأعادت علاقتها الدبلوماسية في 12 جويليه 2004 كما استقبلت باريس عدة مسؤولين عراقيين منهم الرئيس العراقي في جانفي 2005، ووزير الشؤون الخارجية في نوفمبر 2005. كما قام جلال طالباني بزيارة رسمية لباريس في بداية نوفمبر 2006. وفي ميدان التعاون نسجل برنامج مساعدة العراق فيما يتعلق بتدريب الإطارات العراقية إلى جانب اتفاق ثنائي لتخفيض الديون العراقية تم إمضاءه في نوفمبر 2006.

ان الصراع على الأسواق والاستثمارات والبحث عن مصادر الطاقة والمكانة الدولية، تعتبر الأسباب الأساسية لاستمرار التوتر الذي يميز العلاقات الأمريكية – الفرنسية وهو صراع ليس وليد نهاية الحرب البارة، وإنما هو تكريسا لموازين القوة وتراجع الدور الفرنسي منذ الحرب العالمية الثانية.

وهناك تيار قوي يدفع باتجاه عدم معارضة السياسة الأمريكية الحالية إذا كانت فرنسا تريد الحفاظ على مصالحها، ولكننا نعتقد أن الانحياز الكامل لأمريكا، وان كان سوف يجنب فرنسا الدخول في صراع ويسمح لها بتحقيق بعض المصالح الثانوية، فانه سوف يقضي على الاستقلالية الفرنسية كما تصورتها النخبة السياسية الفرنسية منذ عهد ديغول.

خلاصة الفصل الرابع:

توضح معطيات هذا الفصل، أن هناك علاقة طردية وثيقة بين مواجهة التحديات والتحكم في أثارها وانعكاساتها السلبية على المكانة المستقبلية لفرنسا في النظام الدولي الجديد. وتكمن قوة التحديات التي تواجه فرنسا في كونها مزيجا من المشاكل الداخلية اىني تتداخل وتترابط بالضغوطات الخارجية ،مما يجعل من الصعب مناقشتها بمعزل عن بعضها البعض.

ويمثل تراجع دور الدولة على العديد من المستويات، أهم ما يعيق تحقيق تصورات صانع القرار. فالعولمة وتزايد الاندماج الفرنسي على المستوى الاقليمي والدولي والذي فرض عليها العديد من الالتزامات، انعكست سلبا على رفاه المواطن الفرنسي، الذي يعتقد أن الدولة تخلت عن التزاماتها اتجاهه. ومن جانب أخر، فان الانفتاح الفرنسي على العولمة، أدى إلى مضاعفة بعض الأخطار الخارجية وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية والتدفقات عبر الحدود لآلاف المهاجرين وبروز هاجس الأمن في المجتمع الفرنسي أكثر من أي وقت مضى.

وقد هيأت هذه البيئة، الأرضية المناسبة لنشاط الأحزاب اليمينية المتطرفة التي أصبحت تهدد السلطة السياسية على أكثر من مستوى، مستغلة في ذلك نقائصها وضعفها في إدارة الأزمة،لتزيد من مضاعفة متاعبها. وشكل وصول "جون ماري لوبان"، إلى الانتخابات الرئاسية رعبا ليس في فرنسا فحسب ولكن في كامل أوروبا بعد ما استطاع اليمين المتطرف في فرنسا الضغط على السلطة

السياسية بتوظيف مشاكل الهجرة التي، تزايدت بسبب انفتاح الحدود وارتفاع نسبة البطالة تحت تأثير توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميق عملية الاندماج وما انجر عنها من نتائج سلبية على سوق العمل والالتزامات المالية الفرنسية في إطار الاتحاد.

وتوضح معطيات الدراسة، أن قوة هذه التحديات الداخلية تجد مفعولها، في كونها تحديات ارتبطت أيضا بالعديد من التحديات التي تواجه الدولة الفرنسية على المستوى الخارجي. ففرنسا تواجه أزمة تقلص وانحصار لدورها أكثر من أي وقت مضى، بسبب المنافسة القوية لكل من أمريكا والصين في إفريقيا الفرانكفونية التي لم تعد منطقة نفوذ فرنسية فقط.

وقد اضطرت هذه الوضعية فرنسا إلى إعادة هيكلة علاقاتها في المنطقة وتقاسم الأدوار، الأمر الذي سوف يؤثر مستقبلا على العلاقات الفرنسية- الإفريقية المميزة، في اتجاه المزيد من التراجع وتقلص فرص الاستثمار الفرنسي والأسواق التجارية ومصادر الطاقة في ظل الانكماش الكبير لهذه المصادر على المستوى الدولي.

كل هذه التحديات، سوف يكون تأثيرها قويا وواضحا على مستوى ومكانة فرنسا الدولية في إفريقيا وفي أوروبا أيضا، الدوائر الرئيسية النفوذ الفرنسي الاقتصادي والسياسي ولا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التنافس والهيمنة الأمريكية، التي أثرت على المصالح الفرنسية بصورة واضحة وجعلت الجهود الفرنسية على المستوى الدولي، تتركز منذ الحرب العالمية الثانية على محاولة وضع حد لها، سواء في صورة البحث عن الحلفاء على المستوى الأوروبي وتركيز جهودها في البناء الأوروبي وهو ما تبرزه العلاقات الفرنسية-الألمانية المميزة والدور الفرنسي في بناء الاتحاد الأوروبي أو محاولة استمالة القوى الدولية والتحالف معها مثلما تكرسه جهودها مع روسيا خاصة، أو في الدور البارز الذي تحاول أن تلعبه على مستوى الأمم المتحدة وفي إفريقيا في إطار المنظمة الدولية للفرانكفونية.

الخاتمـــة:

حاولت هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً لدور ومكانة فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. ومن خلال الفصول الأربعة التي تناولت العديد من الأبعاد والمسائل المتعلقة بالسياسة الفرنسية، اتضح أن مكانة فرنسا الدولية ودورها كقوة محركة ومؤثرة في التفاعلات الدولية ازدادت تراجعاً على ما كانت عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فقد أظهرت نتائج الفصل الأول من الدراسة، أن تطور مفهوم القوة كانت له انعكاسات واضحة على مستوى النظام الدولي، تشير إليها عملية تعدد مراكز القوة في هذا النظام وهي نتيجة طبيعية لعملية تشرذم عناصر القوة وتوزعها بين العديد من اللاعبين، الأمر الذي أدى بدوره إلى انقسام طروحات المفكرين حول هيكل النظام الدولي إلى تيارين وهما:

تيار أحادي القطبية، الذي اعتمد في تفسيره لطبيعة النظام الدولي على عامل القوة العسكرية وانهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا) وانطلاقا من ذلك، اعتبر أن النظام الدولي الحالي أحادي القطبية،تهيمن عليه الولايات المتحدة ولا توجد أية قوة أخرى قادرة على منافستها. أما التيار الثاني، فهو تيار تعدد الأطراف الذي اعتمد في تفسيره للظواهر الدولية على فك الارتباط بين عناصر القوة وعملية انتشارها، فيرى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام تكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة خاصة على المستوى الاقتصادي مقابل بروز قوى جديدة مثل اليابان والصين والاتحاد الأوروبي، ومن ثم، ينفي فرضية وجود قيادة واحدة للنظام الدولي وعليه، فالنظام الدولي هو نظام تعدد الأطراف.

ومن النتائج البارزة الأخرى التي صاحبت التحولات الدولية، بروز قوى وفواعل جديدة أصبحت أكثر قدرة على منافسة الفواعل الدولية (الدول والمنظمات

الحكومية) في مختلف المجالات. هذا بالإضافة إلى العديد من القضايا الجديدة التي أصبحت تتطلب إدارة دولية جماعية ومنها قضايا البيئة والتنمية.. الخ، وما ارتبط بها من انعكاسات على مستقبل الدولة والنظام الدولي، اتضحت مع طرح مسألة السيادة موضع نقاش.

كما تشير نتائج الدراسة، إلى أن درجة التحول والتغير تختلف وفقا لموقع الدولة في النظام الدولي وما تمتلكه من عناصر القوة الصلبة والرخوة. ومن ثم، فإن التحولات أدت وبصورة كبيرة إلى تكريس عوامل الضعف والتخلف في الدول الهشة والفقيرة والمهشمة في النظام الدولي خاصة. كما امتدت آثار التحولات الدولية إلى السياسة الخارجية، وانطلاقاً من دور البيئة الخارجية كعنصر أساسي ومحدد في بلورة هذه السياســة، فقد تبين لنا، أن التأثيرات كانت هامة على مستوى:

- فواعل ومستويات صنع السياسة الخارجية.
- أدوات تنفيذ هذه السياسة.
- اهتمامات السياسة (الانتقال من القضايا المسماة بالسياسة العليا (الأمنية والإستراتيجية) إلى القضايا المسماة بالقضايا الدنيا والتي تخص دعم الحياة على كوكب الأرض ومشاكل البيئة، حقوق الإنسان والديمقراطية.

مجمل هذه التحولات السياسية والاقتصادية، شكلت قوة ضغط هامة دفعت العلاقات الدولية باتجاه مزيد من الإقليمية وتعدد الأطراف وهو ما دفع نحو المزيد من مأسسة النظام الدولي، التي برزت في شكلين أو نمطين وهما: الإقليمية الجديدة وتعدد الأطراف.وبهذا اكتسبت المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، الابيك، الازيان، النافتا...) والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي) المزيد من الأهمية السياسية، الاقتصادية والأمنية المختلفة، مقابل التراجع الكبير لدور الدولة.

إلا أن أهمية هذه المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف تختلف بالنسبة للقوى الدولية. فهي بالنسبة القوى الكبرى، وسيلة لتكريس الاستغلال وفرض الهيمنة في شكلها الجديد وتهميش للقوى الضعيفة، التي وجدت نفسها مضطرة للانضمام والتعامل معها تجنبا للإقصاء والتهميش الذي أصبح يميز العلاقات الدولية. وبناء على ذلك، تحولت الترتيبات الدولية من خلال المعايير التي تبنتها، إلى آليات جديدة للابتزاز وممارسة نفوذ القوي على الضعيف والتدخل في الشؤون الداخلية، مثل ما يجرى الآن فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وشروط صنـــدوق النقـــد الدولي لتقديـــم القروض وسياسة المنظمة العالمية للتجارة.

وتوضح نتائج الفصل الثاني، أنه بالرغم من حجم التحولات العميقة وما تبعها من تطورات في مختلف أشكالها، إلا أن صانع القرار الفرنسي ما زال يولي نفس الأهمية، بل بدرجة أكثر للخصوصية الفرنسية وما قامت عليه من البحث عن المكانة والاستقلالية وكذا الدور المحوري للدولة.و بناء اعلى هذا التصور، يبرز مبدأ السيادة وقيم الثورة الفرنسية، باعتبارها قيمة عالمية في مواجهة القيم الأمريكية التي تقوم على الهيمنة والانفرادية. هذا إلى جانب الدور الانغماسي الذي هو نتيجة طبيعية للدور الريادي الذي تطمح إليه فرنسا على مستوى النظام الدولي، والذي يظهر في التحولات الدولية باعتباره أحد أولويات السياسة الخارجية الفرنسية.

وينصرف التصور الفرنسي، إلى أن المحافظة على المصالح الفرنسية يتوقف على الدور الفرنسي في وضع حد للهيمنة الأمريكية ومواجهة ضغوطات العولمة وآثارها السلبية على الدولة والمجتمع الفرنسي، من خلال السعي إلى إرساء قواعد نظام عالمي متعدد الأطراف والأقطاب وآنسة العولمة من خلال نشر القيم الفرنسية، باعتبارها قيما عالمية تكرس الحرية واحترام الخصوصية الثقافية.

ومن خلال عملية رصد وتحليل دور مختلف الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، اتضح أن تطور العلاقات الدولية وتزايد تشابك قضاياها والفاعلين الأساسين والثانويين، لم يؤثر على السمة الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية. فمازالت عملية صنع هذه السياسة ولا سيما ما تعلق منها بالقرارات الأكثر أهمية مركزة في يدي رئيس الجمهورية، الذي تزايد دوره مع النمو النسبي لمسائل جديدة في أجندة سياسة فرنسا الخارجية و منها نشر القوات الفرنسية في عمليات حفظ الأمن والسلام، مكافحة الإرهاب، إدارة وحل الأزمات الدولية. ويعكس هذا الدور القوي لرئيس الجمهورية، طبيعة وخاصية النظام الفرنسي، الذي يتميز بالمركزية الشديدة، مقابل الدور البسيط والتابع للوزير الأول وضعف السلطة الرقابية للبرلمان، كما كرسها دستور الجمهورية منذ 1958 إلى جانب تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية.

وأما الأجهزة غير الرسمية، ولاسيما، الأحزاب السياسية، الرأي العام، فإن دورها محدود ويتعلق فقط بالمسائل التي تخص مصالحها أو تدخل ضمن اهتماماتها الأساسية. ويتضح دور الرأي العام، في السياسة الخارجية كلما تعلقت هذه السياسات بالمساس بفرص العمل وتوزيع الدخل والأمن. ومنه تشير الدراسة إلى قضايا الهجرة، البطالة، الأمن والاندماج الفرنسي في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها من أهم المسائل التي تشغل الرأي العام الفرنسي في الفترة محل الدراسة. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأجهزة مخترقة من قبل النظام الذي عمل على إيجاد نوع من التوافق بين الخطاب السياسي ومطالب هذه القوى من خلال خطاب المصلحة العليا، القيم والثقافة والخصوصية الفرنسية، والبحث عن مكانة فرنسا الدولية.

وكرست نتائج الفصل الثالث، صحة فرضية التوجه الفرنسي نحو المزيد من الإقليمية ومتعدد الأطراف كأحد آليات ممارسة النفوذ بعد تراجع دور العامل العسكري. وتمثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية، أهم هذه الآليات. فعلى المستوى الدولي تبرز الأمم المتحدة باعتبارها الإطار

السياسي والقانوني لتعدد الأطراف وأهم مظاهر الشرعية الدولية، وانطلاقاً من أن فرنسا أحد أعضاء مجلس الأمن وتتمتع بحق الفيتو، فقد جعلت من المنظمة أهم مؤسسة لإدارة هذه التحولات وإبراز دورها كقوة فاعلة وذلك من خلال دعم عمل المنظمة ووظيفتهــا في العديد من المجالات وهو الدعم الذي اتخذ عدة مظاهر أهمها:

- مشاركة فرنسا في حل الأزمات بالطرق السلمية وتشجيع دور مجلس الأمن خصوصاً.
- المشاركة في ميزانية المنظمة، حيث توجد فرنسا على رأس قائمة الخمس دول الأولى من حيث المساهمة في الميزانية. كما أنها على رأس الدول التي لا تتأخر في دفع هذه المستحقات.
- دعم عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين، من خلال تواجد القوات الفرنسية على أكثر من مسرح.
- المشاركة القوية في إدارة و تسوية الأزمات الدولية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي، أهم الآليات على المستوى الإقليمي الأوروبي الذي تراهن عليه فرنسا كثيرا في مواجهة السياسة الانفرادية الأمريكية من خلال مختلف الميكانزمات التي عملت فرنسا على خلقها وتقويتها وهي: السياسة الزراعية المشتركة، السياسة النقدية، السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والشركات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع العديد من التكتلات والقوى ذات المصالح الحيوية بالنسبة لفرنسا. حيث تحاول فرنسا أوربة العولمة من خلال جهودها لدعم وتقوية الاتحاد وذلك على الرغم من العديد من المشاكل والتحديات التي برزت خاصة بعد توحيد ألمانيا وتوسيع الاتحاد إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية.

وعلى المستوى الإفريقي، فإن التوجه نحو متعدد الأطراف، يكرسه تطور الفضاء الفرانكفوني إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية وتوسيع صلاحياتها الى

الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، بعد أن كان شبه محصور في الجانب الثقافي والهدف من ذلك هو:

- مواجهة خطر العولمة الثقافية التي أدت إلى انحصار اللغة الفرنسية وبداية تراجع الرموز الثقافية الفرنسية أمام الغزو الثقافي الأمريكي.
- وضع حد للتنافس الأمريكي – الصيني في افريقيا الفرانكفونية، التي كانت إلى غاية التسعينات منطقة نفوذ فرنسية مغلقة والمحافظة على الروابط التاريخية والسياسية الفرنسية –الإفريقية.
- تشكيل تكتل سياسي وثقافي واقتصادي ضاغط في اتجاه تدعيم الموقف الفرنسي في الهيئات والمؤسسات الدولية الهامة لخدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

وتعكس هذه الآليات من وجهة نظر أخرى، الهاجس الفرنسي وهو الخوف من التهميش والعزلة أولاً ثم محاربة السيطرة الأمريكية في إطار جماعي.

كما أوضحت نتائج الفصل الثالث، أن فرنسا ما زالت تتصور تحقيق الأولويات الداخلية بالاعتماد على السياسة الخارجية. فباستثناء قوة الضرب النووية، لم تطور فرنسا آليات أخرى تجنبها تقلبات المواقف واختلاف المصالح. ففي الإطار الأوروبي تبقى رهينة محور فرنسا – ألمانيا، وميكانيزمات الاتحاد الأوروبي في إدارة العولمة والمنافسة الدولية. هذا الأخير يمكن أن يتعرض لاضطرابات المنافسة الدولية والأسواق العالمية ومن ثم يرهن السلوك الفرنسي مع باقي أعضاء الاتحاد، الذين أصبحوا يشكلون 27 عضو، وما يمثله ذلك من عراقيل فيما يتعلق سواء باتخاذ القرارات أو إيجاد مواقف مشتركة اتجاه مصالح قد تكون مختلفة.

ثم أن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، تعانيان العديد من النقائص التي تعرقل عملهما ومنها خاصة الهيمنة الأمريكية وعدم توفرها على القوة القهرية،هذا بالإضافة إلى المنافسة بين أعضائها واختلاف التصورات والأهداف.

وعليه نعتقد أن هذه الآليات أضافت أيضا قيوداً على قدرة المناورة الفرنسية وأصبحت آليات استنزاف للقدرات والجهود الفرنسية، التي تشتتت على أكثر من مستوى (أعباء المساعدات، تواجد الجيش الفرنسي خارج الإقليم، الصراع في إطار الاتحاد الأوروبي...)، مما يؤكد على ان انعكاسات التحولات الدولية السابقة الذكرعلى الدور الفرنسي، تسير باتجاه التأثير السلبي على الدور والمكانة الفرنسية كما تصورها صانع القرار.

وأما نتائج الفصل الرابع، فإنها تبرز مدى التهديدات والضغوطات التي تواجه المكانة والدور المستقبلي لفرنسا، وهي ضغوطات تنحو باتجاه تضاعف تراجع الدور الفرنسي على أكثر من مستوى، وتتصدر قائمة هذه التحديات على المستوى الداخلي تراجع دور الدولة والذي تبرزه العديد من المظاهر، من أهمها البطالة والهجرة إلى جانب تطور اليمين المتطرف بقوة.

أما على المستوى الدولي، فان المنافسة القوية للأقطاب الاقتصادية الدولية التي توسعت إلى مناطق النفوذ الفرنسي في إفريقيا، التي تشهد انفتاحاً قوياً على أمريكا والصين في المجال الاقتصادي والأمني، اضطرت فرنسا إلى التوجه نحو تقاسم الأدوار مع هذه القوى مع الإصرار على المحافظة على الأفضلية التي تميز علاقاتها الإفريقية وذلك من خلال رفع المساعدات وتدعيم دورها في حفظ الأمن في القارة، إلا أن محدودية إمكاناتها والبعد الاستغلالي الذي يطغى على علاقاتها مع شركائها الأفارقة، يقلل من الدور الفرنسي في وضع حد لهذه المنافسة.

ويمثل الخلاف مع الولايات المتحدة بسبب الدور الأمريكي المهيمن، الهاجس الأكبر للدور الفرنسي على المستوى الخارجي. وان كانت بداية الصراع تعود إلى بروز أمريكا كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولتها تهميش فرنسا، فإن الواضح أن افتقار فرنسا للإمكانيات في ظل انعدام التوازن بينها وبين الولايات المتحدة، هو الذي أدى إلى استمرار هذا الخلاف والتنافس.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة الى فقدن فرنسا للعديد من المرتكزات التي كانت تعتمد عليها في مواجه القوة الأمريكية وأبرزها الحليف الألماني، الذي يشهد استمالة أمريكية قوية، بالإضافة إلى نفوذه المتنافي بسبب توسيع الاتحاد إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، والذي أدى إلى تقوية الجناح الألماني من جهة ومن جهة أخرى، فان هذا التوسيع مثل منفذا آخر للنفوذ الأمريكي في أوروبا، وكانت مواقف هذه الدول من الحرب الأمريكية على العراق دليلاً واضحاً على التباعد بين الدول الجديدة، التي انضمت إلى الاتحاد والدول المؤسسة له وعلى رأسها فرنسا. ولذلك هناك تيار فكري فرنسي قوي يتزعم أطروحة التعاون والتكامل مع الولايات المتحدة وينتقد بشدة الصراع الذي أسس قواعده الجنرال "ديغول"، انطلاقاً من أن هذا الصراع لا يخدم المصالح الفرنسية.

ولعل سياسة "ساركوزي" مباشرة بعد توليه السلطة تجاه أمريكا،تمثل بوضوح هذا النهج الذي يعتبره الفكر الفرنسي نهجاً براغماتيا صحيحاً، سوف يجنب فرنسا البحث دوماً عن حلفاء لمواجهة القوة الأمريكية،التي يرى البعض من الفرنسيين أنه يجب الاقتداء بسياستها لأنها تدافع عن الأمن والمصالح الأمريكية الممتدة في العالم، ومن ثم، فلا يجب النظر إليها من منطلق عدائي أو غير شرعي.

ومن خلال مناقشة هذه الفصول التي تناولت العديد من الأبعاد والمسائل المتعلقة بالسياسة الفرنسية، توضح نتائج الدراسة التراجع الكبير لمكانة فرنسا الدولية ودورها كقوة محركة ومؤثرة في التفاعلات الدولية. إلا أن هذا التراجع وافتقار فرنسا إلى آليات وإمكانات مستقلة والمنافسة القوية التي تواجهها، لم يؤدي إلى تغيير تصور صانع القرار للدور الفرنسي. فما زال مفهوم المكانة والريادة والخصوصية،يميزان تصور صانع القرار الفرنسي، غير أن وسائل تحقيق هذه المكانة المرتبطة بالمصالح الفرنسية تشهد تطورا نسبيا باتجاه مزيد من الاندماج الفرنسي في إطار الإقليمية وتعدد الأطراف.

كما تكشف دراسة السياسة الخارجية الفرنسية البصمات القوية للجنرال "ديغول"، الذي عمل على رسم التوجهات الكبرى لسياسة فرنسا على مختلف المستويات، وهي توجهات مازلت تشكل محور تحرك كل الحكومات على اختلاف توجهاتها اليمينية واليسارية، حيث تنصب جهود صانع القرار الفرنسي في اتجاه إعادة التمركز في النظام الدولي الجديد و إعادة بعث الدور الفرنسي بما يتماشى والتحولات الدولية، التي كانت انعكاساتها واضحة على كل الوحدات الدولية. بالإضافة الى ذلك، توضح نتائج الدراسة أيضا ان هناك عنصرين هامين يشكلان تواصلاً كبيراً في سياسة فرنسا الخارجية وهما:

- هاجس أمنها في أوروبا والذي ينحصر خاصة في هاجس الخطر الألماني، الذي نعتقد أن نهاية الحرب الباردة، أدت إلى مضاعفته بعد الوحدة الألمانية ومحاولة هذه الأخيرة البروز كدولة قائدة ومؤثرة في الاتحاد الأوروبي– على المستوى الاقتصادي خاصة –، حيث تتواجد ألمانيا في كل المبادرات الخاصة بالبناء الأوروبي وتحاول تأكيد هذا الدور أكثر وهو ما سوف يصعب من النفوذ الفرنسي على المستوى الأوروبي.
- هاجس لعب دور عالمي والذي يعتمد خاصة على إدارة علاقات صحية مع الانجلو سكسون.

ويتضح من خلال المعطيات التي تمت الإشارة إليها، أن فرنسا تراهن في تحقيق أهدافها على تعدد الأطراف حيث يسمح لها ذلك بتحقيق هدفين أساسيين وهما: أنه يجنبها المواجهة مع واشنطن ومع القوى التي قد تختلف معها فرنسا في المصالح وهو ما يجنبها فقدان الحلفاء الاستراتجيين. كما يسمح لها بممارسة نوع من التأثير على مسار القرارات مستغلة في ذلك علاقاتها وروابطها بمختلف الفاعلين على الساحة الدولية بالاعتماد على سياسة تبادل المنافع والمصالح.

وبهذا، فان التعددية في التصور الفرنسي، ليست هدفاً في حد ذاته، بقدر ما هي وسيلة لممارسة الدور الريادي الفرنسي الذي يواجه في ظل النظام الدولي الجديد تحدين رئيسين يشكلان في نفس الوقت الخط الذي يقود هذه السياسة خلال الفترات أو السنوات اللاحقة وهي:

- إدارة التصرف في الإطار المتعدد الأطراف.
- إدارة وإشراك قوى خارجية إلى جانبها ومنها خاصة الصين وروسيا واليابان وبريطانيا.

وبناء عليه، فإن تناول المكانة الفرنسية في النظام الدولي الجديد خلال الفترة موضع الدراسة، يؤكد العلاقة بين التغير في البيئة الدولية وبين التغير الذي تشهده السياسة الفرنسية وهو تغير تكتيكي تمحور حول تدعيم آليات الدور الفرنسي على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف الإستراتجية والمحافظة على المكانة والخصوصية الفرنسية كما تصورها ديغول.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

I - الكتب:

1. إبراهيم محمود، أحمد. **الحروب الأهلية في إفريقيا.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الأهرام. 2001.
2. أبو خزام،إبراهيم. **الحروب وتوازن القوى. دارسة شاملة لنظرية توازن الرعب وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام** عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. 1999.
3. إسماعيل الحيالي، نزار. **دور الحلف الأطلنطي بعد انتهاء الحرب الباردة.** أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى. 2003.
4. أمين، سمير. سعيد الصديقي وآخرون. **العولمة والنظام الدولي الجديد.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. الحاج، علي. **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2005.
6. الحسان، بوقنطار. **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الأولى. 1987.
7. المجذوب، أسامة. **العولمة والإقليمية. مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية.** القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية. الطبعة الثانية.2001.
8. بادي، برتران. ماري كلود سموتس. **انقلاب العالم. سوسيولوجيا المسرح الدولي.** ترجمة. سوزان خليل. الطبعة الأولى. القاهرة: دار العالم الثالث. 1998.

9. اللاوندي، سعيد. **وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.** نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 2004.

10. اللاوندي، سعيد. **بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح.** القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع 2002.

11. اللاوندي، سعيد. **أمريكا- أوروبا "سايكيس بيكو جديد في الشرق الأوسط. ملامح أولية لوفاق دولي جديد."** القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 2006.

12. السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998.

13. الشبيني، محمد. **صراع الثقافة الإسلامية مع العولمة.** بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الأولى 2002.

14. براون، سيوم. **وهم التحكم. القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين.** ترجمة فاضل جتكر. بيروت: الحوار الثقافي. الطبعة الأولى 2004.

15. جاد، عماد. جمال عبد الجواد. مجدي صبحي وآخرون. **الإتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية.2001.

16. حقي توفيق، سعد. **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.** لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1999.

17. حقي توفيق، سعد. **مبادئ العلاقات الدولية.** عمان: دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. 2000.

18. دورتي، جيمس، روبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** ترجمة. وليد عبد الحي. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1985.

19. دوفرجيه، موريس. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى.** ترجمة. جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1992.

20. سالم زرنوقة، صلاح. محمد السيد سليم وآخرون. **العولمة والوطن العربي.** القاهر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. الطبعة الأولى .2002 .

21. سكري، رفيق. **مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية.** 1984.

22. سيد مصطفى، أحمد. **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي.** الطبعة الرابعة. 2002-2003.

23. شفيق بسيوني، درية. **أوروبا الموحدة بين مواقف الأحزاب ورؤى الزعامات.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2000.

24. طه بدوي، محمد. **مدخل لعلم العلاقات الدولية.** بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بدون تاريخ).

25. عبد الحميد، عبد المطلب. **الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد احداث11 سبتمبر.** القاهرة: مجموعة النيل العربية. الطبعة الأولى. 2003.

26. عبد الحميد، عبد المطلب. **الغات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لستايل وحتى الدوحة.** الدار الجامعية: **الإسكندرية.**

27. عبد الحي، وليد. **تحول المسلمات في العلاقات الدولية.** الجزائر: مؤسسة الشروق. 1994.

28. عتريس، طلال. **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة الأولى. 2002.

29. عدلي العبد، عاطف. **الرأي العام وطرق قياسه.** القاهرة: دار الفكر العربي. 2005.

30. غراهام، لورانس. ريتشارد فاركس. روبرت غريدي وآخرون. **السياسة والحكومة. مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث.** ترجمة عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان. الرياض: النشر العلمي والمطابع. جامعة الملك سعود. 1999.

31. كاصد الزيدي، وليد. **الفرانكفونية في المنطقة العربية. الواقع والأفاق المستقبلية.** ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية. 2006.

32. كلارك، أيلان. **العولمة والتفكك.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية. الطبعة الأولى.2003.

33. كوبر، روبرت. **تحطم الأمم. النظام والفوضى في القرن الواحد والعشرين.** ترجمة. زهير السمهوري. الرياض: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2005.

34. محمد، سهير. السيد حسن. محمد محمد البنا. **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية.** الإسكندرية: مؤسسة الشهاب. 2004-2005.

35. محمود مصطفى، أماني. **البعد الثقافي في العلاقات الدولية. دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات.** (برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2008.

36. مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية. 2006.
37. نافعة، حسن. **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى. 2004.
38. نافعة، حسن. جمال زهران. محمد السيد سعيد وآخرون. **النظام العالمي الجديد**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. الطبعة الأولى. 1994.
39. ناي، جوزيف (الابن). **مفارقة القوة الأمريكية**. ترجمة. توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى. 2003.
40. وودز، نجير. **الاقتصاد السياسي للعولمة**. ترجمة احمد محمود. المجلس الأعلى للثقافة. 2003.
41. يوسف أحمد، أحمد وآخرون. **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. 1991.
42. يوسف حتي، ناصف. **النظرية في العلاقات الدولية**. الرباط: دار الكتاب العربي. 1985.

II - الدوريات والمجلات المتخصصة:

1. أبو طالب، حسن. "هل يتوجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟". **السياسة الدولية**. العدد 161. جويليه 2005.
2. ادريس، محمد السعيد. "الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية". السياسة الدولية. العدد 137. اكتوبر 1999.
3. العزباوي، يسري. "ماذا يعني متعدد الأطراف؟". **قراءات إستراتجية**. العدد 8.أوت 2004.
4. الشوبكي، عمرو. "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002. لماذا تقدم اليمين المتطرف؟". **السياسة الدولية**. العدد149. جويلية 2002.

5. الشوبكي، عمرو. اليمين واليسار: مفاهيم جديدة. تجربة الانتخابات الفرنسية. **كراسات إستراتيجية**. العدد2003.13.

6. الشوبكي، عمرو. "الانتخابات الرئاسية الفرنسية. تصاعد قوى الاحتجاج". **الديمقراطية**. العدد 7 جويلية 2002.

7. الشيخ، نرهان ."روسيا والاتحاد الأوروبي. صراع الطاقة والمكانة". **السياسة الدولية**. العدد 164. افريل 2006.

8. العزي، غسان. "الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية – الأمريكية:" **شؤون الأوسط**، العدد 70. مارس 1998.

9. العناني، خليل. "الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسنداد العولمة". **السياسة الدولية**. العدد 150. أكتوبر 2002.

10. العناني، خليل."القرار 1701... دلالات ومآلات". **السياسة الدولية**. العدد 166. أكتوبر 2006.

11. أمين حلمي، أمينة. "الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية". (مسح مرجعي). **أوراق اقتصادية**. العدد 21. فبراير 2003.

12. بن عنتر عبد النور. "الدفاع الأوروبي والأمن العربي". **شؤون الأوسط**.العدد 65. سبتمبر 1997.

13. بهاء الدين قنديل، أحمد. "اليابان الجديدة.إعادة التفكير في الدور الخارجي". **السياسة الدولية**. العدد 167. جانفي 2007.

14. جاد عماد. "الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة". **السياسة الدولية**. العدد 161. جويليه 2005.

15. جمال عبد الناصر،هدى. "صعود اليمين المتطرف في الثمانينات". **السياسة الدولية**. العدد 168. أكتوبر 1994.

16. جمعة، علاء. "قمة مجموعة الثمانية بستريلنا". **قراءات إستراتيجية**. العدد 8 أوت 2006.

17. جواد العزاوي، قيس. "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين ورؤية لاستشراف العلاقات العربية – الفرنسية". **المستقبل العربي**. العدد 201. ماي 2002.

18. حامد، ناصر. "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج". **السياسة الدولية**. العدد 163. جانفي 2006.

19. حنفي علي، خالد. " النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي". **السياسة الدولية**. العدد 164. إبريل 2006.

20. حيدر، محمود. "السيادة في تحولات العولمة". الدولة المغلوبة". **شؤون الأوسط**. العدد 100. أكتوبر. نوفمبر 2000.

21. دياب، أحمد. "المواقف الدولية من الحرب على لبنان". **السياسة الدولية**. العدد16. أكتوبر 2006.

22. رامز أمين، جوزيف. " القمة الفرنسية– الإفريقية الثانية والعشرون. الدلالات والنتائج". **أفاق افريقية**. العدد13. ربيع 2003.

23. زكي البسيوني، سمير." تناقص فرص الاتحاد الأوروبي للقيادة العالمية". **قراءات إستراتيجية**. العدد 10.أكتوبر 2007.

24. سعيد،عبد المنعم."الاقليمية في الشرق الأوسط. نحو مفهوم جديد". **السياسة الدولية**. العدد 122. اكتوبر 1995.

25. سعد أبو عامود، محمد. "الأحزاب السياسية بين الدول المتقدمة والنامية". **الديمقراطية**. العدد 4. أكتوبر 2001.

26. شعيا، غازي. "النظام الجديد مدول لا معولم". **شؤون الأوسط**، العدد 113، شتاء 2004.

27. شلبي علي، مغاوري. "الصين والاقتصاد العالمي. مقومات القوة وعوائق الاندماج". **السياسة الدولية**. العدد 167. جانفي 2007.

28. صالح محمد الطائي، غازي. أحمد إبراهيم منصور. "منظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية في الدول النامية ". **أفاق اقتصادية**. العدد97. 2004.
29. عبد الله،عبد الخالق. "النظام العالمي الجديد. الحقائق والأوهام". **السياسية الدولية**. العدد 124. أفريل 1996.
30. عبد الحي، وليد. "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي". **السياسة الدولية**. العدد 126. أكتوبر 1996.
31. عبد الرحمن، حمدي. "النظم الحزبية والمشاركة السياسية." **الديمقراطية**. العدد 4. أكتوبر 2001.
32. عبد الرحمن حسن، حمدي . العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنـــة؟. **كراسات إستراتيجية**. العدد 172. فبراير 2007.
33. عبد الرحمن حسن، حمدي. "ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية". **ملف الأهرام الاستراتيجي**. العدد 140. أوت 2006.
34. عبد العظيم عبد الهادي، هويدا. "كيف تستفيد إفريقيا من المعونـــات الدوليـــة ".**السياسة الدولية**.العدد169.جويلية 2007.
35. عبد الله،موله. "الولايات المتحدة والنظام العالمي. من الهيمنة إلى الفوضى". **شؤون الأوسط**. العدد 113. شتاء 2004.
36. عبيدة المبيضين، مخلد. "صعود اليمين المتطرف في فرنسا: الانتخابات الرئاسية الأخيرة نموذجا". **دراسات مستقبلية**. العدد 12. (جويلية 2006).
37. عرفة محمد أمين، خديجة. "الحوار الأوروبي – المتوسطي". **قراءات إستراتيجية**. السنة11. العدد 5. ماي 2006.
38. علوي، مصطفى. "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي". **السياسة الدولية**. العدد.153 جويلية.2003.
39. فاروق، ياسمين. "فرنسا والتقارب الصيني – الأوروبي". **السياسة الدولية**. العدد 167. جانفي 2007.

40. ماركو، جون. "اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية". **السياسة الدولية**. العدد 149. 2002.
41. مظلوم، جمال. "التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي". **السياسة الدولية**. العدد.164. افريل 2006.
42. معلوم، حسين. "الدولة في عالم متغير". **الديمقراطية**. العدد4. 2001.
43. مكي المحامي، حسين." مشكلة الهجرة أوروبية المنشأ...وليست عربية". **مجلة الموقف**. العدد76. ماي1991.
44. ميتكيس، هدى. "الاقتصاد الصيني..التجليات والمخاطر". **السياسية الدولية**. العدد.167 جانفي 2007.
45. هاشم ربيع، عمرو. "الأحزاب السياسية الخارجية: أي دور؟". **الديمقراطية**. العدد 4. أكتوبر 2001.
46. ورنر، دانيال."السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة". **دراسات عالمية**. العدد 15.
47. **جريدة الحياة**. "فرنسا: اعتماد قانون للحد. من الهجرة". العدد. 11.627. 18 -12-1994.

III - الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم سعد حسن، حسن. **السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة**. (رسالة دكتوراه في الفلسفة السياسية غير منشورة).القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية.2007.
2. إبراهيم كامل عبده هاشم، تامر. **ظاهرة القوى العظمى في النظم الدولية المختلفة. بريطانيا والولايات المتحدة كحالة دراسة**. (رسالة ماجستير غير منشورة). حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال. (قسم العلوم السياسية). 2005.

3. أحمد السيد مطاوع، محمد. **السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في ظل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا.** (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسة. 2005.
4. أحمد محمد عبد العاطي، بدر. **أثر التحولات العالمية في سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية (1991 – 1999).** (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2003.
5. السيد فواد النقر، علي. **أثر التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.** (رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2004.
6. ثروت فهمي، جورج. **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة الموقف الفرنسي إزاء حالات العراق، لبنان، سوريا 2002 -2005.** (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2007.
7. سعيد نوفل، أحمد. **فرنسا والقضية الفلسطينية في عهد الجمهورية الخامسة (1958-1980).** (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية غير منشورة). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.(قسم العلوم السياسية). 1980.
8. عبد الهادي سالم، فاروق. **تطور هجرة العمالة من شمال أفريقيا إلى أوروبا وأثرها على التنمية الاقتصادية في تونس، الجزائر، المغرب.**(رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية. (قسم النظم السياسية). 2000.
9. .علي زهران، جمال. **مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوي بين الدول العربية وإسرائيل.** (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم

السياسية غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة. (قسم العلوم السياسية). 1988.

10. حسين عبد الرحمن حسن، رانيا. **السياسة الفرنسية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة.** (رسالة ماجيستير غير منشورة). القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية (قسم العلوم السياسية). 2006.

11. فايز فرحات، محمد. **الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها.دراسة حالة الابيك وتجمع المحيط الهندي.** (رسالة ماجيسيرغير منشورة). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2001 .

12. فلاح الحسامي محمد، مفلح. **سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. 1990-1999.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). القاهرة. الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية (قسم البحوث الدراسات السياسية). القاهرة. 2004.

13. محمد البنا، محمد. **أثر التكتلات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا.** (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية (قسم السياسة والاقتصاد). 2005.

14. محمد محمود حسن، سعاد. **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأمريكية".دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسية الخارجية الأمريكية".**(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (قسم العلوم السياسية). 2005.

15. محمود بركات، نظام. **مراكز القوى في إسرائيل ودورهم في صنع السياسة الخارجية منذ 1963 - 1979.**(رسالة دكتوراه غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة..1980.

16. محمود مصطفى، نادية. **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط. 1967 -1977.** (رسالة دكتوراه). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 1981.
17. يحي فضل أرحيم، فضل. **السياسة الأوربية تجاه القضية العراقية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الدول العربية. معهد البحوث والدراسات العربية. (قسم البحوث والدراسات السياسية). 2006.

IIII- الملتقيات.

1. إبراهيم سليم، رجاء. "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا". حمدي عبد الرحمن حسن. إفريقيا والعولمة .**أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية-الإفريقية.** القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. فيفري 2006.
2. حسن حسني خفاجة، رانيا. "المتغيرات الدولية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي". التكامل الإقليمي في إفريقيا. رؤى وآفاق ".**أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في شؤون إفريقيا**". القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.2005.
3. محمود عياد، حازم. "السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية. إفريقيا في عصر التحولات العالمية". **أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية.** الأردن: معهد بيت الحكمة -جامعة ال البيت.17-18.2001.

V- التقارير المعاجم.

1. غراهام، ايفانز. جيفري نوينهام. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.** دبي: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث. الطبعة الأولى. 2004.

2. **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004- 2005.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية. 2005.
3. **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006- 2007.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية.2007.
4. **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003.**القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام. 2003.
5. **الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية 2000.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية. الطبعة الثانية. 2001.
6. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2005.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية. 2005.
7. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2002.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية. جانفي 2003.

VI- مواقع الانترنت:

1. العناني، خليل. الاقتصاد يقود المحور الفرنسي الألماني الروسي ناحية بغداد.
http://www.aljazeera.net .3-11-2008.

2. مطر، علاء. إطلالة على العلاقات الإيرانية في ضوء تصريحات كوشنار النارية **http://www.qudsnet.com.19-9-2007.**
3. نور الدين، مصطفى. الاتحاد الأوروبي في أزمة خلافات حادة حول الميزانية والتوسع الجديد:
http://www.haoamish.com/spip.php?article46.12-12-2007

4. إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا.
http://www.islamicnews.net.2008-4-7.

5. تفاؤل فرنسي بفرص الاستثمار في العراق.

http://www.aljazeera.net.2006-6-3.

6. خطة لمكافحة الهجرة الغير الشرعية&# 1608

2008-04-02 **http://arabe.diplomatie.gouvr.fr.**

7. قلق أوروبي من التفرد الأمريكي بإعادة بناء العراق بعد الحرب.

http://www.almustaqbal.com.

المراجع باللغة الفرنسية.

I-:Ouvrages

1- Ambrosetti, David. **La France au Rwanda**.un discours de légitimation morale.Paris: Karthala. .2000

2- Arnaud, Serge. Michel Guillou.Albert Salon. **Les défis de la francophonie. Pour une mondialisation humaniste.** Paris: Al pharès.2002.

3- Aron, Raymond. **Paix et guerres entre les nations**. Paris: Calmann – Levy. 1962 – 1984.

4- Badie, Bertrand. **L'impuissance de la puissance. Essai sur les relations internationales**. Paris: Fayard.2000 .

5- Badie, Bertrand. **Un monde sans souveraineté. les Etats entre ruse et responsabilité**. Paris : Fayard. 1999.

6- Baverez, Nicolas. **la France qui tombe**. Paris: Perrin 2003. .

7- Boissonnat, Jean. **Plaidoyer pour une France qui doute**. Paris: Stock. 2004.

8- Boniface, Pascal. **La France est – elle encore une grande puissance?**. Paris: Presses de Sciences Politiques.1998.

9- Branchet, Bernard. **La fonction présidentielle sous laV République**. Paris: LGDJ Lexenso.2008.

10- Bréchon, Pierre. **Les partis politiques français**. Paris: La Documentation Française.2005.

11- Charillon, Frédéric. **La politique étrangère à l'épreuve du transnational. Une étude des diplomaties françaises et britanniques dans la guerre du Golfe.** Paris: l'Harmattan.1999.

12- Charillon, Frédéric. **Politique étrangère.Nouveaux regards**. Paris: Presses de Sciences Politiques. 2002.

13- Charillon, Frédéric. **Les politiques étrangères.Ruptures et continuités.** Paris:La Documentation française.2001.

14- Cogan, Charles.**Diplomatie à la française**.Traduction.Nicolas Roussellier. Paris: Jacob.2005.

15- Cohen, Samy. **La défaite des généraux: enquête sur le pouvoir militaire en France.** Paris: La Découverte. 1990.

16- Chauprade, Aymeric. **l'espace économique de La Francophonie. Pour une Francophonie intégrale**. Paris: Ellipses. 1996.

17- Chauveau, Sophie. **L'économie de la France au 20eme siècle**.Paris: Armand Colin.2003.

18- Chesnais, François. Claude Serfati.**L'Armement en France: genèse, ampleur et cout d'une industrie**. Paris: Nathan.1992.

19- Crettiez, Xavier. Isabelle Sommier. **La France rebelle**. Paris: Michalon.2002.

20- De Raymond, Jean- François. **L'action Culturelle extérieure de** la France. Paris: La Documentation Française. 2000.

21- Degaine, Herve. **Connaitre et comprendre l'Europe.** Paris: Hachette.1998.

22- Denis, Arielle. **Mondialiser la paix**. Paris: La Dispute/Snedit. 2000.

23- Drai, Raphaël. **la France au crépuscule. Nouveau précis de recomposition.**Paris: Presses Universitaires de France. 2007-2008.

24- Durandin, Catherine.**La France contre l'Amérique**. Paris: Presses Universitaires de France.1994.

25- Eltibi, Ziana.**la francophonie et le dialogue des cultures**.Paris:L'âge d'homme-dar almoualef (Liban).2001.

26- Favier ,Pierre Michel.Martin-Roland. **La décennie Mitterrand (4). le déchirement**. Paris: Seuil.1999.

27- Fontanel, Jacques. **Guerres et conflits économiques**. Alger: L'Office des Publications Universitaires.1995.

28- Gallet, Bertrand. **Précis de politique étrangère française**. Ellipses.1996.

29- Guillou, Michel. **la francophonie: nouvel enjeux mondial.** Paris: Hatier. 1993.

30- Hadas-Lebel, Raphael. **Les 101 mots de la démocratie Française:** Odile Jacob. 2002.

31- Hugon, Philipe. **Economie de l'Afrique**.Paris: la Découverte.2005.

32- Ivaldi, Gilles. **Droites, populiste et extrêmes en Europe Occidentale.** Paris: La Documentation Française.2004.

33- J, La Serre.Leruez. H Wallace (dir). **les politiques étrangères de la France et de la Grande-Bretagne depuis 1945, l'inévitable ajustement**. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.berg1990.

34- Kessler, Marie – Christine. **La politique étrangère de la France. Acteurs et processus.** Paris: Presses de Sciences Politiques. 1999.

35- Laidi, Zaki. **Un monde prive de sens.** Paris: Fayard.1994.

36- Zaki, Laidi. **La grande perturbation**.Paris: Flammarion.2004.

37- Le Marchard, Véronique.**La Francophonie**.Milan: France.1999.

38- Madiot, Yves .**institutions politiques en France**.Paris: Dalloz.1995.

39- Moreau, Deferges Philippe. **LaFrance dans le monde au xxx siècle**.Paris: Hachette supérieur. 1994.

40- Nye, JR Joseph S. **le leadership Américan. Quand les règles du jeu changent**. Traduit par. Brigitte Delorme. New York: Basic Books Inc. 1990.

41- Rosercrance, Richard. Bertrand Badie. Pierre Hassner. Pierre Senarclencs.**Débat sur l'Etat virtuel** .traduction Bruno Poncharal. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.2002.

42- Ryfman, Philippe. **Les ONG**. Paris: La Découverte.2004.

43- Saint –Etienne, Christian. **La puissance ou la mort. L'Europe face à l'empire américain.** Paris: Seuil. 2003.

44- Smouts, Marie-Claude.**Les nouvelles relations internationales.Pratiques et théories**. Paris: Presses de Sciences Politiques.1998.

45- Tersen, Denis .Jean-Luc Bricourt. **L'investissement international**.Paris: Armand Colin. 2006.

46- Toffler, Alvin. **les nouveaux pouvoirs (powershift). savoir. richesse et violence à la veille du xxı e siècle**. traduit par André charpentier.Paris: Fayard.1991.

47- Valette, Jean -Paul. **L e pouvoir exécutif en France de 1789 à nos jours**. Paris: Ellipses. 1999.

48- Vernet, Henri et Thomas Cantaloube. **Chirac contre Bush: l'autre guerre.** Paris: JCLattes. 2004.

49- Wieviorka, Michel. **L'empire américain**. Paris: Balland.2004.

50- Wolton, Thierry. **Brève psychanalyse de la France**. Plon: France. 2004.

51- Yvars, Bernard.**L'économie de l'UE**.Paris: Dunod.2001.

52- Zorbibe, Charles. **Les relations internationales**.Paris: Presse Universitaire de France. 1983.

II- Revues et Périodiques:

1- Andreani, Gilles. "l'Europe de la défense: ya-t-il encore une ambition française ?". **Politique Etrangère**.N4. hiver2002-2003.

2- Badie, Bertant, Charles Zorbibe et autres." La fin des souverainetés?.Table ronde." **Politique et Parlementaire** 1012. Mai-Juin.2001.

3- -Barou, Jacques. ".Immigration". **L'état de la France**. Paris: la Découverte.2004.

4- Bertman, Christoph." la France vue de l'étranger. Réconcilier la France avec elle- même ? ". **La Revue Internationale et Stratégique**. N 45. 2002.

5- Bonnardot, Bernard. "La professionnalisation totale des armées françaises:enjeux institutionnels et sociaux ".**Champs de Mars**. N°4.1998.

6- Bouissou, Jean-Marie." Une spécificité japonaise".**Pouvoirs.** N88.1999.

7- Bréchon Pierre." La France aux urnes". **Notes et Etudes Documentaires.** N 5066. Janvier.1998.

8- Chavagneux, Christian. " La diplomatie économique: plus seulement une affaire d'Etats".**Pouvoirs**.N 88.1999.

9- Chazal, Joille.Patrick Pommier. L'évolution du chômage, depuis un quart de siècle. **L'état de la France**. Paris: La Découverte. 2004.

10- chevalier, Jacques. "L'évolution de l'Etat " .**L'état de la France2004**. Paris: la Découverte.2004.

11- Carcassonne, Guy.Olivier Duhamel. Yves Mény". Pouvoirs-débat: Parlement et démocratie en guerre". **Pouvoirs**.N 58. 1991.

12- Cohen, Samy." Le pouvoir politique et l'Armée ". **Pouvoirs**. N125. 2008.

13- Colson, Bruno. " La culture stratégique française" . **Stratégique**. N53.1992.

14- Cordon, Philippe". la mondialisation expliquée aux français ".le **Figaro**. 11 octobre.2005.

15- Dabezies, Pierre. " L'exception française". **Stratégique**. N53.1992.

16- Daidji, Nabyla. "L'aide à l'Afrique: Situation et évolution". **Afrique Contemporaine**.N 188.octobre-décembre.1998.

17- Daniel, Jean. " Le complexe" du président ."**Le Nouvelle Observateur**. 20 novembre 1987.

18- Defarges, Moreau Philippe. "Le multilatéralisme et la fin de l'histoire". **Politique Etrangère**. N 3.2004.

19- De Monbrial, Thierry. Philippe Moreau Déferges." L'Europe un continent d'immigration malgré elle". **Ramsès**. 2004.

20- Denécé, Eric.Claude Revel."Réalités de la rivalité économique franco-américaine au Moyen-Orient".**Les Cahiers de l'Orient**. N83.2006.

21- Dufourcq, Jean. "A la charnière". **Politique Etrangère**. N2. 2002.

22- Fougier, Eddy. " la France face à la mondialisation ". **Problèmes Politiques et Sociaux**. N 920. janvier 2006.

23- Froment – Meurice Henri. "Une politique étrangère pourquoi faire?.".**Politique étrangère** ".N2. 2000.

24- Gaulme, François. "les Nouvelles Orientations de L'aide au développement". **Afrique Contemporaine** .N 88.1999.

25- Helmer, Jean – Yves. " La DGA: évolutions et perspectives". **Défense Nationale**. Vol 10. 1999.

26- Howorth, Jolyon. "la France, l'OTAN et la sécurité européenne: statu quo ingérable. renouveau introuvable". **Politique Etrangère**. N4. 2002.

27- Hugon, Philippe." La politique économique de la France en Afrique.la fin des rentes coloniales".**Politique Africaine.**N105.Mars 2007.

28- Joana, Jeana. " Armée et industrie de défense.cousinage nécessaire et liaisons incestueuses " . **Pouvoirs.** No 125. 200 8.

29- Kouchner, Bernard. "Diplomatie française, une affaire intérieure". **Politique Internationale**. N112. été 2006.

30- Lassere ,Labelle. Laure Mandeville. " Une diplomatie à bout de souffle" .**Politique Internationale**.N112.2006.

31- Lefebvre Maxime. "La France et l'Europe". **Regards sur l'actualite.N332**. 2007.

32- Lindley-french, Julian." Jeux de pouvoir: un point de vue britannique sur la politique étrangère française ".**la Revue Internationale et Stratégique**. N45. 2002.

33- Macleod, Alex. Catherine Voyer –Léger." La France: d'une puissance moyenne à l'autre". **Etudes Internationales**. No1. 2004.

34- Minni, Claude." Les métamorphoses de l'emploi depuis un quart de siècle".**l'état de la France 2004.** Paris: la Découverte.2004.

35- Munier, Bruno. " La politique étrangère de la France: entre irréalisme et pragmatisme?". **Défense Nationale**.Mai 2003.

36- Omballa, Magelan " la France et l'Afrique". **Regards sur l'actualité**.N332. 2007.

37- Lucien Poirier. " La crise des fondements". Stratégique. N53. 1992.

38- Sanguinetti, Antoine. " Main basse sur les crédits militaires français".**Le Monde Diplomatique**. Avril 1998.

39- Smouts, Marie-Claude. "Que reste-il de la politique étrangère.?".**Pouvoirs**. N88.1999.

40- Tardy, Thierry. "La France et L'ONU, entre singularité et ambivalence". **Politique Etrangère**.N4. hiver 2002-2003.

41- Ysmal, Collette."L'évolution du système de parties: émiettement.regroupement et alliances".**L'état de la France 2004.** Paris: la Découverte.2004

42- "Partager les fruits de la mondialisation ". **Les Débats de l'Union.** N 3. juin.2004.

:III-Rapports

1. **l'Etat de la France.2007-2008**.Paris: La Découverte.2007.
2. **Le Haut Conseil de la francophonie**. La francophonie dans le monde.données 1999-2000 et 6 études inédites. Paris: La Documentation française.2001.
3. **Organisation Internationale de la Francophonie**. La francophonie dans le monde2002-2003.Paris: La Rousse.2003.
4. **Organisation Internationale de la Francophonie**.la Francophonie dans le monde 2006-2007.Paris:Nathan.2007.
5. **Hubert Védrine face à l'hyperpuissante**. texte et discours 1995-2003 Paris: Fayard 2003.

IIII- Sites Internet:

1- -Bethmont, Pierre- Laurent, Sébastien Gabaulaud Bres. Oliver Meslin, L'action de l'Etat dans la gestion des crises. Séminaire de géopolitique du 12 décembre. 2007. Université Paris I. 16 ENS- V1m. **www.diplomatie.gouv.fr.**9-7-2008.

2- Cohen ,Samy. Cohabiter en diplomatie. Atout ou handicape ?.**http://www.diplomatie.gouv.fr** /fr/IMG/pdf/FD001289.pdf. 10-7-2008.

3- Colard, Daniel. La perception française du nouvel ordre international après la chute du Mur de Berlin. **http://www.diplomatie.gouv.fr.**6-10-2006.

4- De la Brière, Dieupart .Les groupes d'intérêts en France .Diplôme mémoire de DESS.sciences économiques et sociales.1998. **http://lobbing.france.com/**.15-12-2007.

5- Duvernois ,Louis. la stratégie d'action culturelle de la France à l'étranger.Rapport d'information N91.Sénat session ordinaire 2004-2005. **http://www.senat.fr** /rap/r04-091/r04-0911pdf.30-10-2006.

6- Echik ,Amine. NEPAD: l'Afrique en marge de la mondialisation **http://www.algérie.dz.com**.02-4-2007.

7- **http://www.un.int**/france/frame_francais /France_et_onu/France_et_maintien_de_la_paix/frame_fr_maintien_de_la_paix.hlm. 16-12-2007.

8- Hughes, Jean-Paul. France- Afrique: le grand tournant de la coopération militaire. **http://www.ifi.fr/Fichiers/** Mfi/Politique Diplomatie/769.asp. 07-04-2008.

9- Malis ,Christian. Raymond Aron et le concept de la puissance. **www.stasc.org.2005**.12-9-2006..

10- Mbaye, Sanou. Le Nepad, l'Afrique noire et la mondialisation. **http://sanoumbaye.free.fr** /blog/index.php ?/archives/23.13-04-2008.

11- Miso. Par delà. Le problème de l'emploie de forces en période de cohabitation: s'unir pour agir.**http://www.college.interarmees.defense.gouv.fr** /IMG/pdf/MISON_CBA_article_Tribune_V4.pdf. 12-05-2008.

12- Novosseloff, Alexxandra.l'essor du multilatéralisme. principes.institutions et actions communes. **http://www.gouv.fr/fr/IMG/pdf/F001434.pdf. 11 -07-2007.**

13- Raffarin ,Jean –Pierre .Intervention lors du débat sur l'Irak à l'Assemblée Nationale. 26/02/2003.

www.archives.premier-ministre.gouv.fr/raffarin.

14- Saucède ,Corvette. La place des milliaires dans le processus décisionnel: un enjeu permanent. **http://www.college.interarmees.defense.gouv.fr**./IMG/pdf/SAUCEDE-2.pdf. 12-05-2008.

15- Sommet France –Afrique. **www.parti_socialiste.fr.** 12-05-2008.

16- Terrien ,Bruno. Joëlle Tinguely.Stocks des investissements directs français à l'étrange au 31 décembre 2005. **http://www.banque.france.fr**. 12-05-2008.

17- Thomas, Julien. Controverse sur la répartition constitutionnelle des compétences en matière de Défense. **www.droit constitutionel.org**/congres/texres1/THOMAS.pdf. 12-05-2008.

18- Tourard, Hélène.La France Dans la Crise du Kosovo: Cohabitation et processus décisionnel. . **http://www.diplomatie.gouv.fr** /fr/IMG/pdf/FD0011.pdf. 10-07-2008.

19- **http:// www.elkabar.com**.10-07-2008.

20- Ministère de l'économie، des finances et de l'industrie.Rapport d'activité -2003.juin 2004. **http://www.dree.org**. /rapport/version –pdf/rarée 2003.pdf. 2-4-2007.

21- Ambassade de France au Maroc /mission économique de Rabat. "investissements directs étrangers et présence au Maroc" . **www.missioneco.org**.22-05-2006.

22- La France et la Cote d'ivoire. **www.diplomatie.gouv.fr** /actu/impréssion.asp ? ar = 44982.22-05-2006.

23- Partenariat Algéro-Français. "la France reste le premier fournisseur de l'Algérie " **http://slimfari. unbloge.fr** 12-04-2008.

24- Effort international en faveur des personnes déplacées ou refugiées d'Irak (20mars 2008. **http://www.diplomatie.gouv.fr** 23-04-2008.

25- Rapport du Secrétaire Général de La Francophonie de Hanoi à Moncton 1997-1999.**http:// www.francophonie. org** / fr/Documents/Pdf/Rapports/Sg-97-99/Rapport.Pdf. 23-12-2008.

26- Recamp.http://**www.operationpaix.net/RECAMP.15-7-2008.**

27- Recamp: Le renforcement des capacités africaines de maintain de la paix». **http://www.france.ethiopie.info** /article.php3 ?id_article=538.17-05-2008.

28- L'investissement direct étranger a augmenté de 22% en 2006 dans les payes de l'OCDE **http://www.oecd.org** document/15/0,3343 ,fr_2649_38819343_1_1_1_37413,00 .html. 13/04/2008.

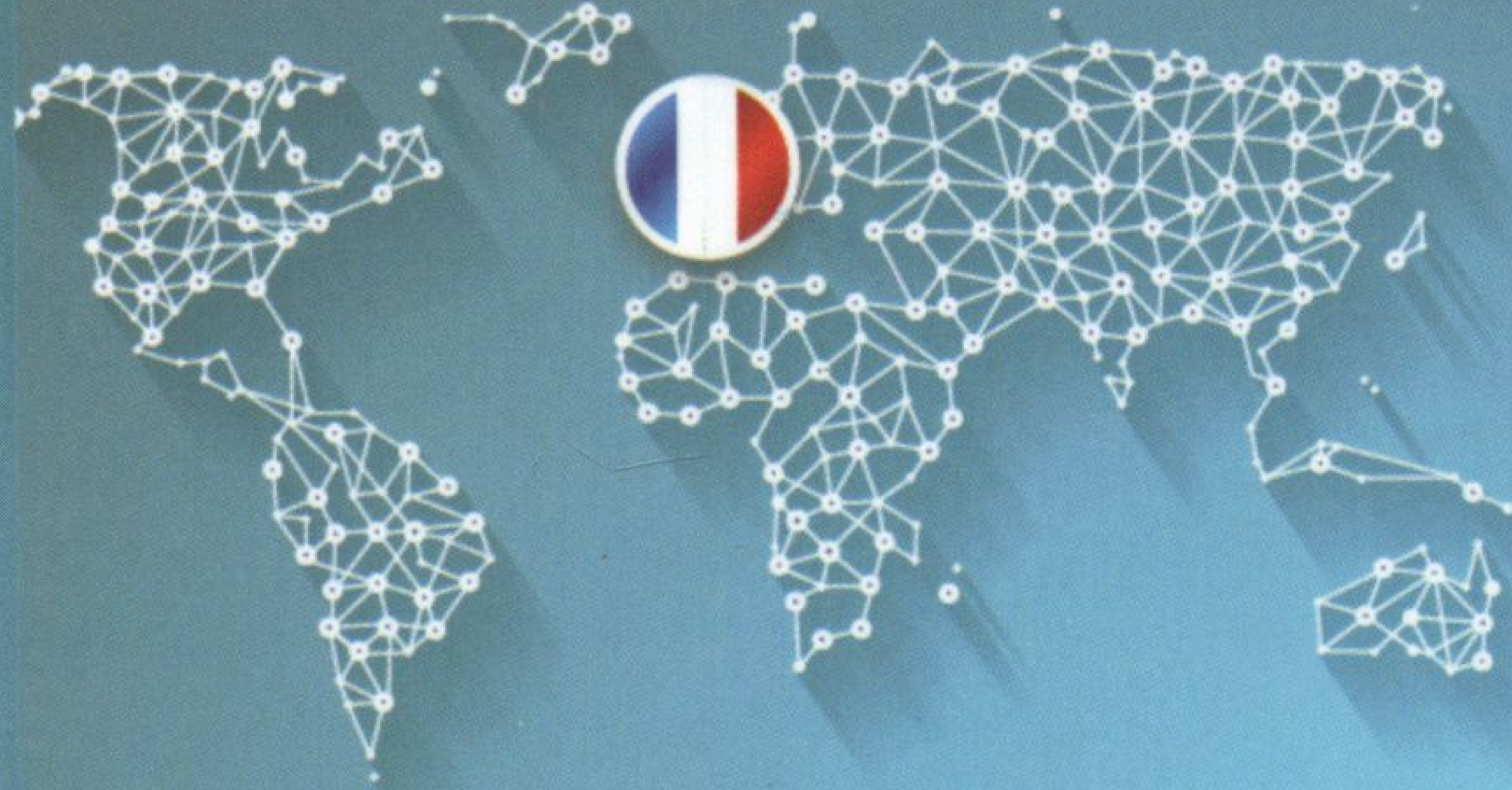
29- Actions et participations de la France à l'ONU et dans le système des nations – unies – bu...
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-France.830/onu-organisations-internationales..-26-11-2007.

الدكتورة

شمسة بوشنافة

دور فرنسا

في ظل النظام الدولي الجديد





دار الحامد للنشر والتوزيع



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.com
daralhamed



دار الحامد للنشر والتوزيع